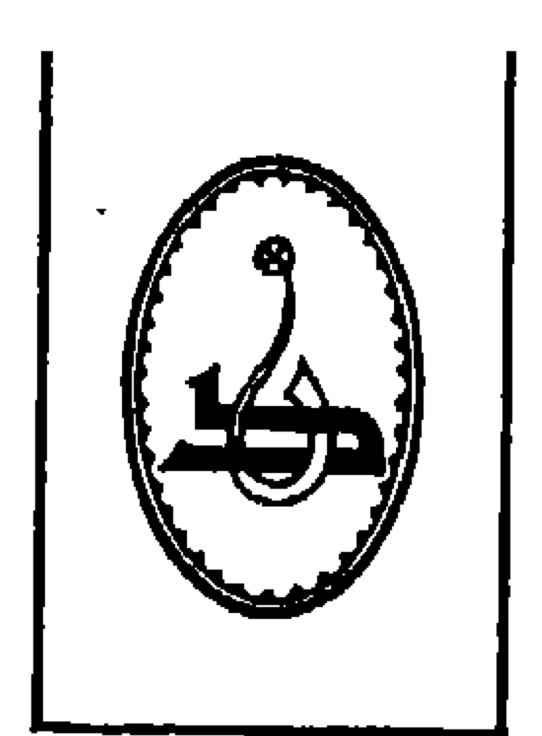
الدكتور عبد الغني عماد

السلطة في بلاد الشام

في القرن الثامن عشر

دار النفائس



السلطة في بلاد الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

ملاحظة

مضمون هذا الكتاب هو أطروحة دكتوراه لبنانية قدمها المؤلف إلى معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية . وقد تم اختصار بعض الفصول وخاصة في القسم الأول والمقدمة المنهجية والنظرية والملاحق . وحملت الأطروحة في الأساس العنوان التالي : تطور مفهوم السلطة في مدن بلاد الشام في القرن الثامن عشر ، نموذج (دمشق ـ حلب ـ طرابلس) .

الدكتور عبد الغني عماد



دار النفائس



للطباعة والنشر والتوزيع

شارع فردان - بناية صفي الدين
ص.ب ١١/٦٣٤٧ أو ١٤/٥١٥٢
برقياً: دانفايسكو - ت ٨١٠١٩٤
أو ٨٦١٣٦٧ بيروت - لبنان

الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

الإهـــــداء

إلى كل المؤمنين بوطنهم . . .

العاملين من أجل فهم أكثر وضوحاً لتاريخهم . . .

الساعين من أجل مستقبل أفضل . . .

أقـدم هـذا البحـث .

عبـد الغنـي

مدخل في الموضوع والمنهج

من الأمور الملفتة في الأبحاث التاريخية العربية ، الإهمال الذي أصاب الدراسات العثمانية . وقد أدى التنبه إلى هذا الإهمال إلى استدراكات حصلت مؤخراً ، لكنها ، رغم ذلك ، لم تكن كافية لإنصاف هذه الحقبة وإشباعها بالتحليل والدراسة .

والابتعاد السابق عن حقل الدراسات العثمانية له ما يبرره ، فإن نظرة سريعة على الحقبة الطويلة من تاريخ السلطنة العثمانية ، تجعل الباحث يشعر بسطوة القرن التاسع عشر على ما عداه من القرون السابقة ، حتى اصطُلح على تسميته بعصر النهضة ، على الرغم من التحفُّظات التي طرحت على هذه التسمية . إن العديد من الباحثين وقعوا في شباك هذا القرن واستقطبهم بريقه ، الذي تضمن الأحداث الكبرى والتحولات الهامة ، والمفاهيم الجديدة التي دخلت إليه مع الدخول المباشر والواسع للعامل الأوروبي . لقد كان هذا العصر شاهداً على انهيار الدولة العثمانية بشكل كامل .

والواقع أن هذه التحولات والمتغيرات لا يمكن فصلها عن سياقها التاريخي ، وهذا ما تنبه له بعض الباحثين الذين جذبهم القرن الثامن عشر ، ليس فقط كونه يسبق ما اصطُلح على تسميته « عصر النهضة » ، ولكن لأنه عصر الأزمة بالنسبة للدولة العثمانية ، الذي بدأ فيه تراجعها الواضح ، ومن ناحية أخرى كَوْن هذا القرن يمثل آخر صورة لمجتمع تقليدي قبل دخول المؤثرات الخارجية بشكل واسع عليه .

وفي الحقيقة ثمة اتجاه سائد يصف المرحلة السابقة برمتها بالجمود والانحطاط

والعقم . وكي نبتعد عن التوصيفات الشاملة نسلِّم أن القرن الثامن عشر هو « عصر التراجع العثماني » . وما يعنينا ، في هذا العصر ، أن انعكاساته في المنطقة العربية لم تُدرس دراسة كافية . فهل انعكس التراجع والضعف المركزي في ولايات الشام القريبة ؟ كيف ظهر ذلك وما هي أبرز تجلياته ؟ كيف تصرفت « الوسائط السلطوية المحلية » ، بدءاً بطوائف العسكر والحرف إلى جهاز العلماء وبقية النخب الاجتماعية والسياسية وصولاً إلى العامة والرعية ؟ إن قراءة مجتمع المدينة في أجواء « تراجع الدولة » أو « هرمها » ، وفق تعبير ابن خلدون ، يفسح في المجال لكشف القوى الصاعدة ، القوى الأكثر ديناميكية وقدرة ، والتي سيقدَّر لها أن تلعب دوراً مستقبلياً فاعلاً . إنه يفسح المجال أيضاً لكشف طبيعة الصراعات والتفاعلات والمؤثرات المختلفة التي كان يموج بها المجتمع . إننا نفترض أن التراجع العثماني الرسمي يستحث القوى البديلة كي تتقدم ، فهل هذا ما حدث ؟

باختصار ، نحن أمام مجتمع مديني تقليدي ، لم تدرس أشكالياته بدقة ، ولم يتم ، بعد ، الكشف عن الثابت والمتغيِّر فيه . إن إعادة اكتشاف الماضي تبدو مهمة ضرورية ، ودراسة الحقبة العثمانية جزء من هذه المهمة ، فحاضرنا يتصل مباشرة بتلك الحقبة ، وأي إهمال لها يؤدي إلى معرفة مجتزأة للواقع الذي نعيشه .

١ ــ في الموضوع :

إن هذا البحث يفرض ، من حيث موضوعه ، تحديد مدلول بعض المصطلحات الضرورية والتي اعتمدنا عليها بشكل أساسي في التحليل :

أ ــ يدل مفهوم السلطة (Authoroty) على القوة الطبيعية والحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين ، ويرتبط هذا الشكل من القوة بالشرعية التي يقبلها أعضاء المجتمع[1] . وهي تتمثل بشرعية استعمال الصلاحيات المنوطة بالمناصب الحكومية والإدارية . أما السلطة (Power) ، فهي تعني السلطان المستمد من الواقع الاجتماعي . إنها تعني القدرة التي تمكن من السيطرة على الناس ومن الضغط عليهم وتوجيه جهودهم إلى نواح معينة ، وتستمد من شخصية الحائز عليها ، أو من

---

(١) بدوي ، د. أحمد زكي : **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ١٩٧٧ ، ص ٣١ .

التقاليد أو الثروة أو من القوة العسكرية[1] . يختلف المصطلح الأول عن الثاني بمصدر السلطة وكيفية ممارستها . ونحن سوف نتناول مفهوم السلطة كقوة « إرغام » اجتماعية ورسمية . فطبيعة البحث تفرض تحليل ودراسة سلطة كبار الموظفين الممثلين للدولة ، كما تفرض تحليل ودراسة سلطة القوى الاجتماعية المحلية والأهلية ، كما يتطلب الأمر دراسة حالات التطابق أو التنافر بين هذين النوعين من السلطة ، وهذا موضوع بمنتهى الأهمية لأنه يكشف خفايا الصراع وتوازن القوى .

ب ــ أما لماذا اخترنا « المدينة » كميدان للدراسة ، فإن هذا يعود إلى سببين :

الأول : يعود لكون المدينة هي مركز الاستقطاب في المجتمع ، والذي تدور فيه وحَوْلِه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فالمجتمع يتكثف وجوده في المدينة ، لذلك يكـون طبيعياً أن تنمـو وتتبلور فيها صـورة المجتمع عن نفسـه ، وأن تتكـوَّن فيها مُثُله وأخـلاقه ، وبـالتالي فـإن دراسة المـدينـة هي دراسـة للمجتمـع في الوقت نفسه .

الثاني : يتعلق بطبيعة الدراسات التي صدرت حديثاً حـول موضـوع « المدينـة الإسلامية » والتي انتهت إلى نتـائج متضـاربة تبعـاً للطريقة والمنهـج الذي يتم النـظر به[2] . في كل الأحوال ، إن فصل دراسة الإسلام كدين عن الإسلام كحضارة ، أي كتاريخ مديني لمعالم الإسلام الحضارية ومعطياته ، يعتبر خطوة جديدة ونوعية . فمع هذا النوع من الدراسات لم تعد المدن الإسلامية مجرد أبنية تحتضن تجمعاً سكانيـاً، بل أصبحت موضـوعاً علميـاً يحمل دلالات معـرفية، يُـدرَس ويحلَّل في نطاق العلوم الإنسانية والاجتماعية .

ج ــ أما اختيارنا لمدن بلاد الشام ، وتحديداً (دمشق ـ طرابلس ـ حلب) فهو

---

(١) المصدر السابق : ص ٣٢٢ .

(٢) S. M. Stern: **The Construction of the Islamic City,** oxford U.P , 1972 .

Roymond. André: **Grandes Villes Arabes á l'époque Ottaman.** Edition Sindbad, Paris, 1985 .

انظر أيضاً: لابيدوس، إيرا مارفن: **مدن الشام في العصر المملوكي** ، دار حسان ـ دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

انظر أيضاً مناقشة قيِّمة لعدد من الآراء الأخرى : عثمان ، محمد عبد الستار : **المدينة الإسلامية** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٢٨ ، الكويت ، ١٩٨٨ .

قد يطرح التباسات عديدة نظراً للاستخدامات المختلفة لهذا المصطلح ، والتي تحمل مضامين جغرافية وإدارية وتاريخية، قديمة وحديثة . إلاّ أن تحديد المرحلة التاريخية لدراستنا يجعل الأمر أكثر وضوحاً ، « فبلاد الشام » لم تشكل وحدة إدارية ضمن ولاية عثمانية واحدة ، بل هي شهدت تقسيماً إدارياً كان يضيق أو يتسع تبعاً لكل مرحلة . لقد قسّمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي : (دمشق وحلب وطرابلس) . وفي عام (١٦٦٠ م/١٠٧١ هـ) أنشئت ولاية رابعة هي صيدا ، إلاّ أنّ تقسيمات أخرى قد تمت بعد إصدار قانون الولايات في عام (١٨٦٤ م/١٢٨٠ هـ) .

خلاصة القول إن اختيارنا للمدن (دمشق ـ حلب ـ طرابلس) مسألة ضرورية منهجياً ، نظراً للدور الهام الذي لعبته كعواصم لولايات كبيرة وللتنوع الذي يثيره تركيبها السكاني . إلاّ أنَّ هذا لا يمنع من الإطلالة على المدن الصغيرة الأخرى (صيدا ـ عكا ـ القدس ـ حماة) للمقارنة والمتابعة .

٢ ـ في المنهج :

لا يندرج هذا البحث في إطار الدراسات التاريخية التقليدية ، بالرغم من أن ميدانه هو الوقائع والأحداث الماضية . إن هذه الدراسة تقع على أرض مشتركة بين المعرفة والمجتمع والتاريخ ، وهي بحكم موقعها استفادت من مختلف العلوم الإنسانية التي ترتبط بهذه الحقول الثلاثة . وهذه الدراسة تنتمي ، بشكل أساسي ، إلى علم اجتماع المعرفة ، هذا العلم الحديث الذي يستهدف الدخول إلى لبِّ المفاهيم والأفكار محاولاً إيجاد مفاتيح لتفسيرها من خلال تعقب صيرورتها[١] .

وأهمية هذه الدراسة أنها تبحث في مسألة السلطة ، وهي مسألة أُثير حولها الكثير من النقاش في التاريخ العربي الإسلامي ، ولكن نادرة هي الدراسات الجادة التي أخضعت الموضوع لبحث علمي في حقل محدد ، وفي حقبة معينة ، وعلى ضوء قراءة موضوعية تقارب بين المفهوم النظري والتطبيق العملي .

---

(١) انظر في هذا المجال تحليلاً عميقاً لهذا الموضوع ، ومقاربة علمية لأطروحات المفكر النمساوي كارل بوبر ، والألماني كارل مانهايم ، والفرنسي بيار بورديو ، وذلك في الكتاب الحديث للدكتور فردريك معتوق ، المعرفة ، المجتمع والتاريخ ، طرابلس ـ لبنان ، جروس برس ، ط ١ ، ١٩٩١ .

نسارع إلى تبديد الظن بأن هذه الدراسة سوف تدخل في السجال التاريخي ـ الفقهي حول مفهوم السلطة في الفكر الإسلامي ، فقد كتب في هذا الموضوع الكثير ، ولا يزال يُكتب من مواقع واجتهادات مختلفة . تنطلق هذه الدراسة من واقع ما انتهت إليه تجربة السلطة في المجتمع العربي الإسلامي كتطبيق وممارسة في القرن الثامن عشر .

هذا التحديد يفرض الدخول في تحليل دقيق لكيفية إنتاج وإعادة إنتاج السلطة في المجتمع المحلي ، وهذا يفرض منهجياً دراسة المسائل المتعلقة بالدولة وعلاقتها بشبكة القوى المحلية وكل الوسائط السلطوية الأخرى ، كما يفرض تحليلاً لكافة البنى المدينية ، فجهاز العلماء الديني في وظيفته المعرفية وتأثيراتها الاجتماعية ، والأصناف الحرفية في صيرورتها ونظام عملها ، وطوائف العسكر في صراعاتهم وتمردهم . . . تصبح موضوعاً يحتاج كل منها إلى تفكيك النظام الذي يقوم عليه لمعرفة كيفيّاته قبل حيثيّاته .

إلّا أنَّ هذه العملية وحدها لا تكفي ، إذ لا بدَّ أن يرافقها رصد دائم للعناصر الأكثر تأثيراً في عمل هذه البنى ، فملاحظة الدور الذي تلعبه القرابة أو العصبيات في عملية إنتاج وإعادة إنتاج السلطة المحلية هي من أبرز الفرضيات التي نسعى إلى اختبارها ، كذلك الدور الذي لعبته النخب المحلية ـ كوسائط سلطوية ـ والجهاز الرسمي للدولة .

وقد استعنت في إنجاز هذه المهمة بعشرات من سجلات المحاكم الشرعية في كل من دمشق وحلب وطرابلس ، ويتضمن كل واحد منها المئات من الوثائق التي تحتاج إلى فهرسة وتدقيق .

إلّا أنَّ هذه الوثائق لم تكن كافية لإعطاء صورة حية عن واقع السلطة والمجتمع لأنها تعكس النظرة الرسمية وتحمل قراءة الجهاز الحكومي للوقائع والأحداث ، لذلك كانت الحاجة لنوع آخر من المصادر يعكس النظرة الأهلية والشعبية ، وقد مثلت تراجم « المرادي » و« المحبي » منجماً غنياً بالمعطيات في هذا المجال ، كذلك مذكرات « البديري الحلاق » و« الدمشقي » و« بريك » و« حسن آغا العبد » و« إبراهيم العورة » ، وهي كلها تمتد لتغطي القرن الثامن عشر على لسان شهود عاصروا ذلك القرن وعاشوا أحداثه .

تقـديـم

بقلم : الدكتور خالد زيادة

إن التاريخ ميدان دائم لإعادة النظر ، فكيف إذا تعلق الأمر بمجال يكاد البحث يشرع بتناوله . فالمسافة التاريخية المتعلقة بالعصر العثماني مـا تزال مسـاحة تعـوزها الأبحاث المدققة والتفصيلية . بل إن مصادر هذا التاريخ ما تزال بكراً إلى حدٍ بعيد . يضاف إلى ذلك أيضاً أن كتابة تاريخ المدن مـا تزال تـراوح في ميدان الـوصف وذكر الوقائع المشهورة والكشف عن الآثـار والصروح ، هـذا إذا استثنينا بعض الـدراسات الهامة التي صدرت في الآونة الأخيرة ، ومن بينها هذه الدراسة التي بين أيدينـا ، إننا إزاء عمل يعكس تطوراً يشق طريقه منـذ بعض الوقت ، يتنـاول ميدانـه من منظورات جديدة بالاعتماد على معطيات لم تستخدم استخداماً وافياً من قبل .

تنطلق هذه الدراسة ، إلى حد بعيد ، من العمل على وثائق المحاكم الشرعية . هذه الوثائق التي تحتوي على معطيات ومعلومات هائلة في تفاصيلها . وطالما أن هذه الوثائق تنتمي إلى المدن ، فإنها تتحدث بشكل خاص عن المجتمعات المدينيـة التي حفظت لنا عنها صورة دقيقة التفاصيل . إن وقتاً قصيراً قد مضى على اكتشـاف أهمية الوثائق في كتابة التـاريخ الاجتمـاعي والمديني ، وكـان صاحب هـذه الدراسـة ، من أوائـل الذين اهتمـوا باستخـدام الوثـائق العائـدة لمحكمة طـرابلس الشـرعيـة. وبـدأ بـدراسة مـوضوع الجهـاز الديني ، وهي دراسـة مميزة حـظيت باهتمـام معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثالث في الجامعة اللبنانية ، الذي أخذ على عـاتقه طبعهـا. وقد

واصل عمله على هذه الوثائق في هذه الدراسة حتى نال على أساسها شهادة الدكتوراه .

لهذا فإن الدراسة المطولة أتت بعد تمرسٍ ومعاناة في العمل الوثائقي . إلا أن استخدام الوثائق الشرعية لا يغني بطبيعة الحال عن الإحاطة بالمعطيات الأخرى من مصادر ومراجع ، الحوليات والمذكرات واليوميات ، ثم الدراسات الأكاديمية الأخرى التي هي أيضاً حصيلة جهود باحثين بذلوا وقتاً طويلاً في التنقيب والبحث . ونجد في هذه الدراسة استخداماً دقيقاً لمصادر هامة مثل « سلك الدرر » للمرادي و « يوميات البديري » .

بل إن المزاوجة بين مختلف أنواع المصادر والمراجع والوثائق يصبح بحد ذاته عملاً قائماً بذاته . لا يتعلق الأمر بمزج المعلومات ، ولكن البناء عليها بعد استيعابها ، وإضافة ما يمكن من تصورات جديدة .

إن كل دراسة، حتى تستحق المكان الذي تحتله في ميدانها العلمي ينبغي أن تنطوي على مجموعة من الأسئلة الجديدة حتى ولو لم تستطع أن تقدم إجابات شافية . إننا لا نزال ، في حقيقة الأمر ، في مرحلة طرح الإشكالات الرئيسية لهذا الميدان العلمي ، وليس أشد خطراً على العلم من اليقين المسبق الذي يؤدي إلى إجابات يقينية تجعلنا نطمئن إلى نتائج متواضعة نعتقد أنها نهاية المطاف في العلم .

تنطلق هذه الدراسة من فرضية « إن تشابها » في المجتمعات المدينية في بلاد الشام يجعلها قابلةً للدراسة المقارنة . والفرضية ليست يقيناً ، بل أداة من أدوات المنهج طالما أن النتائج يمكن أن تؤدي بنا إلى ما يناقض الفرضية أصلاً . ثم إن موضوع هذه الدراسة هو « السلطة » في المدن ، فهل نحن أمام أشكال متشابهة أو واحدة من السلطة في المدن التي تشكل مجال المقارنة والدراسة . وهذا ما يزيد من تعقيد الفرضية والبحث نفسه . لأن السلطة لا تدرس عادة بإقامة هذا النوع من النسب بين المدينة والسلطة ، ذلك أحد أوجه الابتكار في دراسة عبد الغني عماد ، وقد سمح له بذلك بحثه وتدقيقه في الوثائق كما في المصادر التي استند عليها .

ثم إن هذه الدراسة ليست بحثاً تاريخياً ، بالمعنى المحدد للكلمة ، وإن استفادت من مادة تاريخية واسعة ، بل هي عمل في ميدان اجتماع المعرفة . وإذا كان

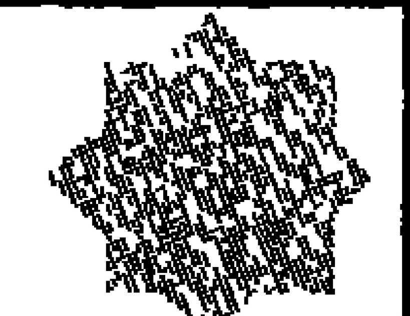
علم الاجتماع يعمل على الحاضر ، فإننا إزاء دراسة تتناول مقطعاً من الماضي ليس باعتباره مرحلة من تعاقب المراحل ، بل باعتباره مقطعاً قابلاً للمعاينة والدراسة .

يتطلب كل ذلك مجهودات مضاعفة ، لأن المادة التي يفترض أنها تنتمي إلى ميدان التاريخ تقدم معطيات معرفية وسوسيولوجية يمكن استخدامها على هذا الأساس . كذلك فإن هذا الاستخدام يتطلب توسعاً في استخدام المناهج ، أي ينبغي أن تدمج بين المعطيات التي توفرها لنا علوم مختلفة ، لأن موضوع السلطة أصبح منذ بعض الوقت موضوعاً للسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا .

لقد ركزت في هذا التقديم حتى الآن على الجوانب المنهجية ، لأن المسألة في الأعمال الأكاديمية ، تدور في هذا المجال بالدرجة الأولى ، قبل أن نبحث عن النتائج التي يمكن أن نضعها في المرتبة التالية .

إن أحد الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه الدراسة هو سعيها إلى إيجاد قواسم مشتركة بين المدن الثلاث التي تناولها في بحثه . إن القواسم المشتركة هي حقائق لا يمكن إنكارها ، إلا أن ذلك يتطلب تغليب الجانب الستاتيكي على الجانب الديناميكي ، وطالما أن الموضوع يتناول السلطة فيمكننا أن نرسم مخططاً للفئات والطبقات والمستويات التي ترتسم فيها السلطة من جهة ، ويمكننا أن نرسم مخططاً للتناقضات والتجاذبات بين الفئات والقوى ، وقد اختار عبد الغني عماد في هذه الدراسة الوجهة الأولى تاركاً المجال لتطوير الدراسة في المستقبل وبث الديناميكية في القوى التي رسمها وخطّط لإظهارها وإبرازها ، أي أن ما يمكن أن يعتبر أنه انتقاد موجه للدراسة ، ما هو إلا مرحلة من مراحل العمل الذي يفتح المجال لمرحلة لاحقة .

إن العوامل التي تضع قيمة هذه الدراسة متعددة، وقيمتها الرئيسية في كونها تفسح المجال أمام دراسات أخرى ، أي أنها ميدان قابل للتطوير بأشكال متعددة ، فضلاً عن ذلك فإن قراءتها ممتعة ، وخصوصاً لأولئك الذين يمكنهم أن يدركوا بأن جزءاً من الماضي كامن في حاضرنا .



الفصل الأول

السلطنة العثمانية: عصر الأزمة ومحاولات الإصلاح

مع المرحلة التي شهدت ظهور « إمارات الاستيلاء » التي بررها أبي الحسن الماوردي[1] ، وشرح ابن خلدون عناصر نشوئها وشروط قيامها[2] ، استقر في التاريخ الإسلامي مفهوم الدولة على ثوابت محددة من الأفكار والمؤسسات والأعراف ، امتدت لتشمل السلطنة العثمانية ، الوريثة التاريخية للسلطنة السلجوقية . لقد نشأت على أنقاضها من خلال دور « المجاهدين الغزاة » الذين احتضنهم السلطان السلجوقي في آسيا الصغرى على الثغور مع البيزنطيين . فالعثمانية تندرج في إطار المعاني التي اكتسبتها عملية تأسيس الدول القائمة على « الاستيلاء » . على حد تعبير الماوردي ، أو التغلب ، كما في تعبير ابن خلدون ، وشأنها في ذلك شأن الأموية والعباسية والبويهية والسلجوقية ، التي اكتسبت شرعيتها بحكم الضرورة والأمر الواقع .

بغض النظر عن الروايات المختلفة حول تأسيس السلطنة العثمانية[3] ، فقد

---

(١) الماوردي ، القاضي أبي الحسن البصري : **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** ، خرج أحاديثه وعلق عليه خالد عبد اللطيف السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ ، انظر الصفحات ٧٢ ـ ٧٧ ـ ٧٨ ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب يعتبر مصدراً رئيسياً للنظرية الإسلامية حول الدولة .

(٢) ابن خلدون : المقدمة ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١٩٨٦ ، انظر الفصل الثالث ، ص ١٣٧ ـ ١٤١ .

(٣) حول هذا الموضوع انظر :

ـ كوبريللي ، محمد فؤاد : **قيام الدولة العثمانية** ، ترجمة أحمد السعيد سليمان ، القاهرة ، ط ١٩٦٧ ، دار الكتاب العربي . =

ابتدأت أولى الفتوحات مع « أرطغرل » (١٢٣١ ـ ١٢٨١ م) الذي اكتسب لقب « غازٍ » « نتيجة غزواته المستمرة ضد البيزنط »[١] ، ومع « عثمان » (١٢٨١ ـ ١٣٢٤ م) استمرت الغزوات والفتوحات على حساب البيزنطيين ، وتابع السلطان « أورخان » (١٣٢٤ ـ ١٣٦٢ م) سياسة أبيه فاحتل « بروسه » (١٣٢٦ م) واتخذها قاعدة له لينطلق إلى مزيد من الفتوحات ، بحيث استطاع ، خلال ٣٨ سنة ، أن يضاعف الأراضي التي ورثها عن والده ست مرات[٢] . ومعه أصبح السلطان المسلم ، للمرة الأولى ، طرفاً أساسياً في الشؤون البلقانية ، ويمكن القول إنه أرسى نواة التنظيم الأولى للدولة . ومع السلطان « مراد الأول » (١٣٦٢ ـ ١٣٨٩ م) وسلسلة الانتصارات الساحقة التي حققها ضد ملوك المجر ، وبلغاريا ورومانيا ، كان العثمانيون قد ثبّتوا أقدامهم في البلقان ونجحوا في مضاعفة الأراضي المفتوحة خمس مرات[٣] .

وإذا قُدِّر للسلطان مراد أن يفتح الباب واسعاً أمام العثمانيين في البلقان فقد استطاع ابنه الأكبر « بايزيد » (١٣٨٩ ـ ١٤٠٢ م) أن يحقق وحدة الأناضول من جهة ، وأن يزيد من نفوذه في البلقان ، وأن يهزم حملة صليبية حشدت فيها أوروبا ما يزيد عن ١٣٠ ألف جندي سنة ١٣٩٦ م في « نيقوبوليس »[٤] . ولم يوقف انتصارات « بايزيد » إلا هزيمته القاسية أمام القائد المغولي « تيمورلنك » (١٤٠٢ م) . إلا أنَّ هذه النكسة لم تقضِ على العثمانيين رغم النزاع الذي شبَّ بين أبناء « بايزيد » عقب وفاته مباشرة . ويطلق في التاريخ التركي على هذه المرحلة « دور الفترة » ـ فترت دوري ـ ومدتها عشر سنوات و (١١) شهراً[٥] .

= ـ بروكلمان ، كارل : **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٥٥ ، ج ٣، ص ١٣ ـ ١٤ .

ـ أوزتونا ، يلماز : **تاريخ الدولة العثمانية** ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا ـ إستامبول ـ ط ١٩٨٨ ، ج ١ .

(١) أوزتونا : م. س، ج ١ ، ص ٨٧ . انظر أيضاً : **دائرة المعارف الإسلامية** ، تصوير دار المعرفة بيروت ـ لبنان ، د. ت، ج ١، ص ٦٢٤ ـ ٦٢٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .

(٤) بروكلمان : م. س، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٥) أوزتونا : م. س، ص ١١٣ .

وقد أعادت انتصارات السلطان مراد الثاني (١٤٢١ ـ ١٤٥١ م) ، على ملك هنغاريا وحصاره الطويل للقسطنطينية ، الهيبة للدولة العثمانية المتجددة بقوتها ، بالرغم من أن فكرة الحرب الصليبية قد بعثت في وجهه من جديد بعد إعلان البابا « أوجانيوس » لهذه الحرب . لكن هذا لم يؤثر على صعود العثمانيين ، فقد أبيد جيش صليبي مؤلف من مئة ألف جندي في صحراء « كوسوفا » عام ١٤٤٨ م[١] . هذه الانتصارات مهّدت الطريق أمام السلطان محمد الثاني (١٤٥١ ـ ١٤٨١ م) لتحقيق الهدف الذي كانت تنشده الجيوش الإسلامية خلال عدة قرون ، وذلك بنجاحه في فتح القسطنطينية عام (١٤٥٣ م) ، بعد حصار يقارب الشهرين[٢] . وكان لهذا الحدث صدى كبير في العالم كله وخاصة في العالم الإسلامي .

وفي عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠ م) ، والذي لقب بـ « ياوز » أي « شديد » لقسوة طبعه ، حدث انقلاب في استراتيجية العثمانيين ، فقد توقف الزحف باتجاه الغرب ، حيث تكونت الدولة أساساً في أوروبا . وفي البلقان تحديداً كان مركز ثقلها وعاصمة الدولة ، وهذا التحول من الغرب إلى الشرق اتجه بداية نحو مواجهة الخطر الصفوي ـ الشيعي الذي تمثل بتنامي قوة الشاه إسماعيل في إيران . وقد نجح « سليم » في إيقاع هزيمة ساحقة بخصومه في « تشالديران » عام ١٥١٤ م وفي احتلال عاصمتهم تبريز واستعادة كردستان وديار بكر ، ثم ما لبث أن اتجه عام ١٥١٦ م إلى سوريا فأوقع بالمماليك هزيمة قاسية أتاحت له الوصول إلى دمشق ثم القاهرة[٣] .

وثمة أكثر من تفسير تاريخي لهذا التحول منها ما يعتبر أن الصراع العثماني الصفوي هو الذي جعل سليم يقرر الاستيلاء على الأراضي المملوكية لأسباب استراتيجية ؛ إذ أن سيطرته على موانىء كيليكيا من شأنها أن توفر له طريقاً بحرياً يسهل عليه تموين حملاته القادمة للقضاء على الصفويين بصورة أجدى مما كان عليه الحال خلال الحرب السابقة ، حيث كان الخوف من الافتقار إلى التموين أحد الأسباب التي

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

(٢) بروكلمان : م . س، ص ٤١ ، انظر أيضاً تفاصيل الفتح في : أوزتونا ، المصدر السابق، ص ١٣١ .

(٣) أوزتونا : م . س، ص ٢٢٩ ، انظر أيضاً بروكلمان : م . س، ص ٦٣ .

أدت إلى انسحابه من تبريز[١] . ومنها ما يعتبر أن السبب يعود إلى تحالف المماليك مع الصفويين وسعيهم إلى منع سليم من توجيه الضـربة النهـائية لهم[٢] . ومنهـا ما يعيـد الأسباب إلى صعوبة توغله في الغرب من جهة وإلى رغبته بالفتح وتصميمه على توسيع رقعة دولته ليصبح حامي الحرمين الشريفين[٣] . أما المؤرخ التركي « أوزتونا » فيقول : « إن هدفه كان أن يحقق في إيران ما حققه صـلاح الدين الأيـوبي في مصر من حيث القضـاء على الحكم الشيعي ، الذي لم يكن أكمـل سنتـه الـ ٢٠ ، والسعي لإقـامـة الاتحاد الإسلامي »[٤] . وبغض النظر عن الأسباب الحقيقيـة فقد تـرك « ياوز سليم » دولة عالمية كبرى كاد فيها أن يصبح البحر الأبيض المتوسط بحيرة تركية بعد أن وصلت جيوشه إلى المحيط الهندي .

وتابع السلطان سليمان (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م) ـ وهو المعروف بالقانوني ـ خطوات الفتح والتنظيم ، فاستولى على بلغراد (١٥٢١ م) ورودس (١٥٢٢ م) وهزم المجريين (١٥٢٦ م) وحاصر فيينا (١٥٢٩ م) . وقد بلغ مجموع المدّة التي استغرقتها « حملاته الهمايونية » ١٠ سنوات و ٧ أشهر و ٧ أيام ، قضى السلطان سليمان هذه المدة خارج إستـامبول بين جنـوده على ظهر حصـانه أو في سـرادقـه[٥] . ومن جهـة أخـرى تـرك « سليمان » آثاراً هامة على الصعيد الإداري ، « فالقوانين التي وضعها مع شيخ الإسلام أبي السعود أفندي بقيت نافذة المفعول حتى بداية القرن ١٩ ، ولم تبـدل بعض مواده حتى نهاية الأمبراطورية . إن قانون نامه سلطان سليمان ، هو دستور مكمِّـل لدستـور فاتح . والقوانين الأخرى التي سُنّت ونُشرت على عهده كثيرة . وقد وضع أيضاً قوانين كثيرة للإيالات ، راعى فيها الظروف الخاصة بتلك الأقطار ولاءمها أبو السعـود أفندي مع الشريعة والقواعد العرفية بمهارة فائقة »[٦] .

---

(١) مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : **في أصول التاريـخ العثماني** ، دار الشـروق ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٨٣ .

(٢) متولي ، أحمد فؤاد : **الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ومقدمـاته** ، من واقـع الوثـائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له . القاهرة ـ مكتبة النهضة ـ ط ١٩٧٦ .

(٣) العلبي ، أكـرم حسن : **دمشق بين عصر الممـاليك والعثمـانيين** ، الشركـة المتحدة للتـوزيع ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٩٥ .

(٤) أوزتونا : م. س، ص ٢٣٧ .

(٥) المصدر السابق، ص ٣٥٤ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٣٥٥ .

وحين توفي سليمان (١٥٦٦ م) كان بإمكان العثمانيين أن يفخروا بالإنجازات التي حققوها خلال قرنين من الزمان ، وإن تكن قد اعترضتهم عقبتان : فلم يستطيعوا احتلال « فيينا » ، خاصة وأن أسلحة أوروبة واقتصادياتها وسياساتها كانت تزداد قوة باستمرار ، كما أنهم لم يستطيعوا طرد البرتغاليين من المحيط الهندي مما حرمهم من المشاركة في التجارة التي نمت على طول الطرق المحيطية العظيمة .

لقد كانت السلطنة العثمانية في الحقبة التي هي مدار بحثنا ، قد مرَّ على تأسيسها أربعة قرون ، مرَّت خلالها بعدة مراحل ، تمثلت المرحلة الأولى في حكم السلاطين العشرة الأول ، التي انتهت بوفاة سليمان ، حيث توقف معها عهد الفتوح من الناحية العملية ، رغم بعض الإضافات التي حصلت في فترات متأخرة والتي ضيَّعتها خسائر ذات حجم كبير . وإذا كان سلاطين المرحلة الثانية قد عُرفوا بضعف سيطرتهم على الدولة ، فإن مرجع ذلك إنما يعود لأسباب خارجية ـ منها ما ذكرناه آنفاً ـ وداخلية تمثلت بابتعاد السلاطين عن قيادة جيوشهم في ميادين القتال ، حيث بدأت أيضاً ظاهرة تمرد القوات العسكرية التي أدركت أهميتها بالنسبة للدولة ، فزاد قادتها من تدخلهم بشؤون الحكم . بالإضافة إلى ذلك لم يُبذل جهد جدي لمحاكاة الدول الأخرى التي كانت تدخل التحسينات على سلاحها وأساليبها العسكرية .

١ ـ عصر الأزمة ومحاولات الإصلاح :

أول محاولات الإصلاح كانت على يد السلطان عثمان الثاني (١٦١٨ ـ ١٦٢٢ م) ، فقد شاهد بنفسه نقاط الضعف في جيشه وذلك أثناء حصاره قلعة « خوتين » البولونية الهامة (١٦٢١ م) ، بعدها شرع في محاولة تنظيم جيش مركزي قوي وإلغاء التشكيل العسكري الذي يسمى « قابوقولو » . لكنه أقدم على هذه الخطوة باستعجال شديد ، وبدون إعداد مسبق للكوادر القادرة على هذا الإصلاح ، مما أثار تخوُّف الانكشارية وأتاح لهم المجال للتحرك والعصيان بعد أن حصلوا على تأييد العلماء لهم . كانت البداية بعصيان صغير ثم انتهت بثورة سمِّيت في الوثائق التركية « الهائلة العثمانية » وهي أدت إلى مقتله على يد إحدى « الأرط » الانكشارية . لقد كانت لهذه الحادثة آثار هامة ، فهي افتتحت الصراع الذي كتب له أن يستمر طيلة القرن الثامن عشر بين الانكشارية وبعض السلاطين من ذوي النزعات الإصلاحية . وقد ثبت ، من جهة أخرى « أن أي عصيان عسكري في التاريخ العثماني لا يؤيده العلماء

كان يخمده الخاقان ، ولم يحدث أن استطاع خاقان إخماد عصيان عسكري أيده العلماء »[1] .

تولى بعده مراد الرابع (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م) ، في وقت كانت فيه الدولة تعاني من الفوضى السياسية والمالية . ففي عام (١٦٠٣ م) أدى الضغط الفارسي إلى انسحاب القوات العثمانية من أذربيجان باتجاه الأناضول ، فاتخذ الوضع شكل كارثة حقيقية ، وتبعثر القرويون بشكل مضطرب بعد أن هربوا من الأناضول لإنقاذ أنفسهم من الجلاليين ، وأطلق على هذا التبعثر اسم « الهرب الكبير »[2] . ونتيجة هذه الفوضى خسرت الدولة العراق ، ولم يبق منه بيدها سوى الموصل والبصرة . وفي نفس الوقت انتزع المماليك السلطة في مصر ، واستولى الزيود في اليمن على صنعاء ، وفي جبل لبنان فرض فخر الدين سيطرته بالتدريج .

ورغم كل ذلك فقد أمكن « لمراد الرابع » أن يستعيد قوة الدولة والجيش . فقد سيطر على الموقف في إستامبول ، وبذل جهوداً لإصلاح النظام العثماني ، مقدماً نموذجاً للإصلاحات التقليدية عن طريق محاولة إنعاش المؤسسات القديمة . ويعتبره بعض المؤرخين الأتراك « أكبر مستبد في تاريخ تركيا ، وفي الحقيقة فإن استبداده استمر ٨ سنوات ، لكن اسمه حفظ النظام وأرجف القلوب لمدة طويلة . . . ويقال إنه لتأمين نظام الدولة أمر بقتل ٢٠ ألف شخص خلال فترة ٧ ـ ٨ سنوات . . . »[3] .

على أن الدولة سارت من جديد في طريق الضعف بعد انقضاء حكم مراد الرابع ، ولم ينقذها مؤقتاً سوى الجهود التي بذلتها أسرة « كوبريللي » (١٦٥٦ ـ ١٦٨٣ م) والتي دخل مؤسسها محمد كوبريللي في خدمة الدولة عن طريق الدوشيرمة واستطاع أن يوطد مركزه ويتسلم الصدارة العظمى ويواصل القيام بالإصلاح التقليدي الذي بدأه مراد الرابع . ويقال إنه أمر بإعدام ٣٦ ألف شخص خلال السنوات الخمس التي شغل فيها منصب الصدارة العظمى ، هذه الإجراءات القاسية استهدفت قمع التمرد والفوضى والقضاء على الثورات التي ضربت ترنسلفانيا والأناضول[4] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٦١ .

(٢) مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : م. س، ص ١٥١ .

(٣) أوزتونا : م. س، ص ٤٨٥ .

(٤) بروكلمان : م. س، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ . انظر أيضاً : مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : م. س، ص ١٥٣ ـ ١٥٤ .

لقد كان انهيار الجيش العثماني بعد فشله في الاستيلاء على « فيينا » عام (١٦٨٣ م) مؤذناً بفترة جديدة في علاقات الدولة مع أوروبا التي اتجهت إلى اتخاذ سياسة هجومية بعد أن أدركت مدى ضعف الدولة العثمانية . فخلال قرن ونصف من الحروب شبه المتصلة خسر العثمانيون أراضٍ واسعةً برغم المحاولات المستمرة التي بذلت للقيام بالإصلاح التقليدي وإدخال الأساليب الحديثة في بعض الفرق العسكرية.

وقد أنهى صلح « فارلوفجة » حرب « العصبة المقدسة » (١٦٨٣ - ١٦٩٩ م) ، وقد وصف هذا الصلح بحق بأنه « أول تفكيك لأوصال الأمبراطورية العثمانية » بحكم أنه كان بمثابة الخطوة الأولى في تلك العملية التاريخية التي استمرت ببطء منذ ذلك الوقت[١] والواقع أن السلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥ - ١٧٠٣ م) «انسحب بعد هذا الصلح غير المجيد إلى أدرنة تاركاً شؤون الدولة كلها تقريباً للمفتي فيض الله أفندي ، وبعد فترة اندلعت الثورة سنة (١٧٠٣ م) ودعي السلطان إلى إستامبول ليمثل أمام الديوان ويبرر موقفه حتى إذا تخلف عن تلبية الدعوة خلع عن العرش وانتخب أخوه أحمد سلطاناً »[٢] . وتسمى فترة الـ ١٥ سنة التي مضت ، بين هزيمة ڤيينا وصلح فارلوفجة في التاريخ العثماني ، « سنوات المصيبة » ، فهي حرب أمام ائتلاف أوروبي شامل - الاتفاق المقدس - يستعيد الروح الصليبية[٣] . ويصف أحد المستشرقين ، القرن السابع عشر فيقول إنه بدأ بالاعتراف بالمساواة من قبل الدولة العثمانية ، لكنه انتهى باعتراف بالهزيمة[٤] . والواقع أن الهزائم تكررت في أوائل القرن الثامن عشر ، بعد أن تجدد التحالف بين النمسا والبندقية (١٧١٦ م) ، وبدأت الحرب التي أسفرت عن نكبات عثمانية جديدة انتهت بصلح « بساروفتز » (١٧١٨ م) الذي انتزع النمساويون بمقتضاه بلغراد وسمندريا ومساحات كبيرة من الصرب[٥] .

---

(١) Creasy, Edward S., **History of the ottoman turk's,** with a new introduction by Zeine N. Zeine. (Beirut, Khayat's, 1961, P. 319).

(٢) بروكلمان : م. س، ص ١٥٤ .

(٣) أوزتونا : م. س، ص ٥٤٣ .

(٤) لويس ، برنارد : **تراث الإسلام** ، سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة - الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٨ ، ج ١، ص ٢٩٤ .

(٥) بروكلمان : م. س، ص ١٥٥ - ١٥٦ . انظر أيضاً : مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : م. س، ص ١٥٦ .

وللمرة الأولى أدرك عدد قليل من العثمانيين أنه يجب القيام بالإصلاح ، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم العسكري والأسلحة الحديثة . لهذا سنجد استمراراً لمحاولات الإصلاح التقليدي ، على طريقة مزج القديم بالحديث ، والذي رغم كل ما حصل لم يتم إلا بشيء من التردد وبشكل تدريجي ، في مواجهة معارضة مستمرة من جانب الذين اعتقدوا أن أي تجديد من شأنه أن يضعف النظام العثماني برمته ، مما أدى إلى تعثر الإصلاح بشكل عام .

وكان إبراهيم باشا ، الذي تولى الصدارة العظمى في عهد السلطان أحمد الثالث ، (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠ م) هو أول مسؤول عثماني يقر بأهمية التعرف على أوروبا ، لذلك أرسل السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوروبية ، وخاصة ڤيينا وباريس للمرة الأولى[١] ، وتلتها بعثات أخرى حيث كتب هؤلاء تقارير سجلوا فيها انطباعاتهم والتي قيِّض لها أن تثير اهتمام من اطلعوا عليها . وكان معنى هذا فتح ثغرة في الستار الحديدي العثماني والاعتراف بالأمر الواقع الخاص بأنه لم يعد بالإمكان تجاهل التطورات الداخلية التي كانت تحدث في أوروبا . وبدأ التأثر بأوروبا وخاصة في مجال بناء القصور ، والإسراف والبذخ اللذين شارك فيهما السلطان أحمد ذاته بنصيب . كما سجلت هذه الفترة بداية اليقظة الأدبية العثمانية وبدأت ترجمة بعض المؤلفات الغربية في مجالات التاريخ والفلسفة والفلك ، وعام (١٧٢٧ م) سمح بإنشاء مكتب للطباعة في الأستانة[٢] ، بعد إذن وفتوى شيخ الإسلام عبد الله أفندي ، وجرت الاستعانة بمجري تحول إلى الإسلام وحمل اسم إبراهيم متفرقة (١٦٧٤ ـ ١٧٤٥ م) لبناء المطبعة وتشغيلها . وقد أدخل « متفرقة » كثيراً من فنون وأفكار الغرب إلى الأمبراطورية ، وكان من أولى المطبوعات خرائط لبحر مرمرة والبحر الأسود ، وكتب في العلوم البحتة والتاريخ والجغرافية ، بحيث ما لبث أن انفتحت عيون العثمانيين على العالم الحديث[٣] .

---

(١) مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : م. س، ص ١٥٩ .

(٢) أوزتونا : م. س، ص ٦٠٢ .

(٣) SHOW, Stanford: **History of the ottoman Empire and Modern turky**, vol. 1: the Empire of the Ghazis. (Cambridge. U.P., 1977), P. 236-237.

انظر أيضاً عن إبراهيم متفرقة : دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٥٨ .

وتابع السلطان محمود الأول (١٧٣٠ ـ ١٧٥٤ م) سياسة أبيه وعمه ، فقد قرر استقدام مستشارين أوروبيين للشؤون العسكرية ، وأبرزهم : « الكونت دي بونڤال » وهو نبيل فرنسي تحوَّل إلى الإسلام وعرف تحت اسم « خمبرجي أحمد باشا » (١٦٧٥ ـ ١٧٤٧ م) وقد قدم للسلطان خطة لإعادة تنظيم الخدمة العسكرية برمتها على أسس فرنسية ونمسوية مؤكداً الحاجة إلى جعل الخدمة العسكرية من جديد مهنة حقيقية . واقترح جعل فرق الإنكشارية أكثر فعالية وذلك بتقسيمها إلى وحدات صغيرة يقودها ضباط شبان يمكنه تدريبهم . على أن معارضة الإنكشارية عرقلت تنفيذ هذه الخطة مما أدى إلى تركيز اهتمامه على فرقة المدفعية ، مما خلع عليه اسم « خمبرجي باشا » ، فتم على يديه ـ ومع معاونيه ـ تحديث مصنع صبِّ المدافع وتصنيع البارود ومصنع البنادق كما أدخل أسلحة جديدة في فرقة الألغام وعربات المدافع وافتتح مدرسة للهندسة العسكرية « هندسخانة » . لكن سرعان ما اندثرت كل هذه الإصلاحات خلال فترة السلام الطويلة التي حظيت بها الدولة إثر انشغال أوروبا بحروب الوراثة وحرب السنين السبع ، فأُلغيت المطبعة وفرقة « بونڤال » وساد اعتقاد بأن تفوُّق الخطط والنظم العثمانية هو الذي يحول بين الأعداء ومهاجمة الدولة[1] .

وحين نشبت الحرب في عام (١٧٦٨ م) كان الروس بقيادة كاترين الثانية أكثر استعداداً من العثمانيين الذين تكبدوا مزيداً من الهزائم مما أدى إلى معاهدة « كوجاك قينارجه » (١٧٧٤ م) ، والتي كانت من أقسى وثائق التاريخ العثماني . ويشير تحليل الاتفاقية[2] ، إلى النتائج البارزة التالية : ترفع المعاهدة روسيا دفعة واحدة إلى الدرجة الثالثة بين الدول بعد إنكلترا وفرنسا ، أما تركية فتسقطها مرة واحدة من القمة إلى الدرجة الرابعة . ينتهي تحكم العثمانيين بالبحر الأسود ، تتدخل روسيا بشؤون رعايا الدولة العثمانية من الأرثوذكس ، تدفع الدولة غرامات حرب لأول مرة في التاريخ ، يترك قطر صغير مثل «قرم»، ذي الأهمية الاستراتيجية الكبرى، بشكل تام لنوايا روسيا « الطيبة » . وتضمنت المعاهدة اعترافاً بأن البادشاه العثماني هو خليفة لكل المسلمين في العالم ، إلا أن هذا لم يسمح له بشكل فعلي بالتدخل في شؤون المسلمين في روسيا .

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ، ج ٤ ، ص ٣٤٥ .

(٢) أوزتونا : م. س، ص ٦٢٩ .

لقد هبط اعتبار الباب العالي في أوروبا إلى حد بدا معه وكأنَّ طرد العثمانيين منها بات مسألة وقت[1] . سلسلة الهزائم هذه أثبتت أنهم لم يعودوا مرهوبي الجانب ، كما أثبتت مدى الحاجة إلى إصلاحات تتيح لهم استعادة مكانتهم السابقة . لذلك رأوا أن لا مناص لهم من الاقتباس عن الحضارة الغربية ، وبخاصة في المجالات العسكرية . لقد أدت الهزيمة أمام روسيا إلى استئناف أنماط الإصلاح التي كانت بدأت أوائل القرن الثامن عشر . فقد تمت الاستعانة بالبارون « دي توت » الضابط الفرنسي الذي عينه السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ ـ ١٧٧٤ م) مستشاراً للإصلاحات العسكرية ، ومن الأعمال الهامة التي أنجزها ، إنشاؤه فرقة جديدة للمدفعية سريعة الطلقات ، ومدرسة للرياضيات الحديثة ومدارس عسكرية حديثة ، وأعيدت المطبعة وجرت ترجمة العديد من الكتب الفرنسية العسكرية والتقنية ، ووفدت إلى إستامبول بعثات متزايدة من الغربيين ، وقد رحَّب الصدر الأعظم خليل حامد بكل هؤلاء ، لكن المحافظين أفزعهم تدفق الرجال والأفكار من « دار الكفر » فدبروا مؤامرة أدت لعزله وقتله على أنه عدو للشريعة والدولة[2] .

ويمكن اعتبار السلطان سليم الثالث من أوائل المصلحين والرواد الحقيقيين في التاريخ العثماني كله ، بل « وفي جميع العالم الإسلامي ، وكامل آسيا ، يستلهم أوروبا بقصد أخذ تكنولوجيتها العليا ، وكل الذين جاؤوا بعده قلدوه »[3] . أما البارز في عهده فهو إقامته لأول تجربة من نوعها في الإطار الإسلامي وتتمثل بإصلاح عسكري شامل عرف باسم « نظام جديد » مدعوم بإصلاح اقتصادي « إيراد جديد » . أما نموذج هذا الإصلاح فهو المثال الفرنسي . كذلك أحاط نفسه « بمجلس مشورة » ضم فرنسياً أرمنياً ، وهذا بحد ذاته ذو مغزى . فلم تكن الاستعانة بغير مسلم لمنصب دقيق ، تعيق هذا السلطان الذي وضع نصب عينيه نموذجاً أوروبياً كمثال يُحتذى[4] .

لم يتردد السلطان سليم ، ومستشاريه الـ ٢١ ، الذين اتفقوا على أن الإصلاح

---

(١) بروكلمان : م. س، ص ١٦٥ .
(٢) مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : م. س، ص ١٧٣ .
(٣) أوزتونا : م. س، ص ٦٤٦ .
(٤) زيادة ، خالد : تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا ، معهد الإنماء العربي ، ط ١، ١٩٨٣ ، ص ٨١ .

يجب أن يبدأ في الجيش أولاً[1] ، فقد أعلن عـام ١٧٩٣ بمرسـوم همايـوني « النظام الجديد » . لم يتردد رغم أن هناك بين أجـداده وبين الوزراء من فقـدوا رؤوسهم ولم يتمكنوا من إصلاح « الإنكشارية » والنظام العسكري . لكنه كان شديد الاهتمام بكبح جماح هؤلاء ، الذين كانوا الركيزة الأساسية لمقاومة أي إصلاح . فقد تمردوا في عهد عثمـان الثاني (١٦٢٢ م) ومصـطفى الثالث (١٦٢٣ م) وإبـراهيم (١٦٤٨ م) وأحمـد الأول (١٧٣٠ م) ، ولـم يلبثـوا أن تمردوا عليـه هو وخلعـوه (١٨٠٧ م) ثم على خلفه مصـطفى الـرابـع (١٨٠٨ م) . وكـل هؤلاء السـلاطين إمـا خلعـوا أو قتلوا على يـد الإنكشارية . لذلك بدأ بتأسيس فرقه الجديدة والتي توخى أن تتلقى تدريبها على النمط الأوروبي الحـديث ، ورغم بعض المعـارضـة إلا أنـه لم يكتـرث وعقـد العـزم على التنفيذ ، فأنشأ صندوقاً خاصاً بميزانية ضخمة قدرها ٣ مليارات أقجة[2] ، لتمويل هذا المشـروع . وأشرف على تـدريبهم خبراء ليس من فـرنسا فقط بـل أيضاً من إنكلتـرا وبـروسيـا . كمـا أدخـل على الأسـطول إصـلاحـات شبيهـة بتلك التي أدخلت على القوات البرية .

ويمكن القـول إن عهد سليم الثـالث شهد بـدايات التعليم العسكـري الغـربي وما ارتبط به من استيراد المعرفة من أوروبا . وفي عهده أيضاً نشبت الثـورة الفرنسيـة بكل ما صحبهـا من عواصف ضخمـة في الأفكار السيـاسية وفي التـوازن الأوروبي . ورغم كل ذلك فقد كان سليم وريثاً للمُصلحين العثمانيين في القرن الثامن عشـر من حيث تكريسه معظم اهتمامه للنواحي العسكرية ، فلم يدرك هو ومستشاروه أن التقنية الأوروبية وليدة تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي عميق ، وأن الحياة العثمانية بأسرها كانت تتطلب الإصلاح ، وأن الإصلاحات العسكريـة تستلزم إصلاحـات في النواحي الاقتصـادية وفي النـظام التعليمي وإدارة القضاء وتـطوير القـانون ، بهـدف مـواجهـة متطلبات الحياة العصرية ، وإعادة تطوير الإدارة العامة وإضفاء الكفاءة عليهـا ، وهذه الأمور كانت من التداخل بحيث أن كلاً منها تؤثر في الأخرى .

ومما عرقل الإصلاحـات ، التي قام بهـا سليم الثالث ، مـا واجهه من مشـاكل داخليـة وخارجيـة امتصّت قدراً كبيـراً من نشاطـه . فإلى جـانب اشتداد سـطوة أعيان

(١) أوزتونا : م. س، ص ٦٤٤ ـ ٦٤٥ .

(٢) أوزتونا : م. ن، ص ٦٥٨ .

الأناضول والعالم العربي ظهر نظراء لهم ، أشُد بأساً في الولايات الأوروبية . وقد رأت الحكومة أن تقر هذا الأمر وتستوعبه باعتباره نظاماً إدارياً (أعيانلك) ، فأخذت تصدر براءات لمن خلعت عليهم هذه الصفة . لكن هذه العلاقة بين « العين » والسلطة والمركزية كانت تتضمن نواة صراع خطير ، خاصة وأن « العين » كان يتولى الإشراف الفعلي على الموارد الاقتصادية في الريف ويتمتع بنفوذ قوي في المجتمع ، مرجعه أحياناً كونه المدافع عن السكان المحليين في وجه تعدي صغار موظفي الحكومة . وقد شهد عهد سليم الثالث صراعاً مستمراً مع أعيان الأناضول والبلقان الذين عرفوا باسم « الدرة بكوات » . وقد ألغت الحكومة نظام « الأعيانلك » رسمياً عام (١٧٨٦ م) ، إلا أنها اضطرت إلى إعادته عام (١٧٩٠ م) . وهكذا أيقن السلطان ورجال الإدارة أن الأعيان سيستمرون في تهديد سلطة الحكومة بما لهم من قوة اقتصادية ونفوذ في المجتمعات المحلية ، كما بقي خوف الأعيان مستمراً على وضعهم الاجتماعي الذي يمكن سحب الغطاء القانوني عنه .

وعلى حين أن بعض الأعيان رحبوا بتقوية الجيش وتحديثه ، إلا أن أعياناً آخرين عارضوا فكرة الجيش الجديد . وقد أرغمت حرب (١٧٨٧ ـ ١٧٩٢ م) الحكومة على مزيد من الاعتماد على هؤلاء الأعيان طلباً للقوات المسلحة التي يملكونها ، مقابل منحهم وظائف رسمية مكّنتهم من تشديد قبضتهم على مناطقهم . وما إن انتهت الحرب حتى استحال على السلطان أن يفرض سيطرته المطلقة عليهم . وعام (١٨٠٥ م) اتخذ السلطان خطوته الجريئة الخاصة بإصدار مرسوم يقضي باختيار أقوى وألمع شباب الإنكشارية وسائر فرق الأمبراطورية للخدمة في النظام الجديد[1] ، كما أصدر أمراً يقضي بإنشاء فرقة « نظام جديد » في أدرنة على أن يجري جمع رجالها بالتجنيد العام في البلقان ، وقد أدى هذا إلى سخط الأعيان الذين خشوا أن يحرموا من أكفأ رجالهم وأن يشتد ساعد الجيش العثماني بحيث يستطيع الحد من نفوذهم . لهذا تحالف الأعيان مع القوى المحافظة في الآستانة ، ثم انضم إليهم العلماء ، خاصة عند تولي « إسحاق زادة محمد عبد الله أفندي » منصب المشيخة (١٨٠٦ م) ، وهو الذي أخذ على عاتقه تحريض العلماء على النظام الجديد ، ومؤسس هذا النظام ،

---

(١) Creasy, op. cit., p. 475.

البادشاه[1] . لقد بدأ التمرد في أدرنة لكنه امتد ليشمل مناطق أخرى وقد انتهى بخلع سليم عام (١٨٠٧ م) . بعده كان على محاولات الإصلاح العسكري أن تنتظر حتى عام (١٨٢٦ م) حين نجح السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩ م) في القضاء على تشكيلات الإنكشارية ، مما أتاح له ، ولأول مرة ، أن يبدأ إصلاحاً جديداً على أنقاض مؤسسة قديمة .

وفي الولايات العربية كان للقرن الثامن عشر آثار هامة ، فقد تناقصت هيبة السلطة المركزية ، وظهرت قوى محلية تقوم سلطتها على أساس إقطاعي أو قبلي أو مملوكي عسكري أو ديني ، فزادت من نفوذها واعترفت بها الدولة العثمانية لعجزها عن تحقيق الأمن في حين نجحت هذه القوى بذلك . ففي العراق ظهر حكم المماليك في بغداد الذي دام من عام (١٧٤٧ م) حتى (١٨٣١ م) . وحكمت الموصل أسرة الجليلي من عام (١٧٢٦ م) حتى عام (١٨٣٤ م) . ونجحت هاتان القوتان في صدِّ هجوم فارسي على العراق . وبلغ المماليك في مصر ذروة تسلطهم ، وأصبحوا الحكام الفعليين في تلك الولاية . وظهرت في طرابلس الغرب الأسرة القرمانلية التي حكمت بين عامي (١٧١١ م - ١٨٣٦ م)[2] . كما قامت عدة قبائل بالسيطرة على المناطق التي تواجدت فيها ، مثل قبائل العنزة في بادية الشام التي وصلتها منذ أواخر القرن السابع عشر وحلَّت محل تجمع قبائل الموالي وتحكمت في الطريق التجاري بين دمشق وبغداد . ومثل قبائل المنتفق في منطقة البصرة أو قبائل هوارة في صعيد مصر . وظهر على الشاطىء الشرقي من الجزيرة العربية أسر بدوية حاكمة أسست نواة الإمارات الحاكمة هناك اليوم[3] . وظهرت في قلب الجزيرة العربية الدعوة الوهابية التي انتقدت ضعف السلطان العثماني وعدم أهليته لحماية بلاد المسلمين ، كما احتجَّت على البدع وخاصة الطرق الصوفية التي رعاها العثمانيون . ولكن حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن الوهابيون يكادون يذكرون في سوريا ومصر ، « ولم يتجاوزوا بالنسبة إلى

---

(١) أوزتونا : م. س، ص ٦٥٧ .

(٢) RAYMOND, André: **Grandes villes arabes à l'époque ottomane éditions Sindbad. Paris 1985. p. 33-36.**

(٣) رافق ، عبد الكريم : **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث** ، دمشق ، طبع تحت رقم ١١٢٤٨ ، تاريخ ١٩٨٥ ، ص (ف) .

السلطات العثمانية أن يكونوا مشكلة حدود يعالجها باشا بغداد ، ولم يكن باستطاعة أحد أن يتنبأ بأن الحركة الوهابية ستؤثر بسقوطها أكثر منها بقيامها ، في بناء وتماسك الأمبراطورية في خلال السنوات العشرين التالية»[1] .

وعلى غرار هذه التطورات فقد شهدت بلاد الشام ردود فعل كثيرة على انحطاط السلطنة العثمانية ، فقد ظهرت « أسرة العظم » التي حكم أفرادها حوالي ستين سنة متقطعة في القرن الثامن عشر في ولايات دمشق وطرابلس وحلب . وبرز في المنطقة أيضاً ، في الفترة بين (١٧٣٥ ـ ١٧٧٥ م) ، « ظاهر العمر الزيداني » ، الذي يمثل أسرة الزيادنة والتي سيطرت على منطقة صفد ـ طبرية ، وقد نجح في توظيف موارد المنطقة المتنامية ليؤسس ما يشبه الإمارة العربية في فلسطين ضمن الإطار العثماني[2] ، وكاد تحالفه مع « علي بك » ، حاكم مصر المملوكي أن يشكل منعطفاً هاماً في تاريخ المنطقة ، فهما الحاكمان الوحيدان اللذان رفعا لواء العصيان صراحة ، وكلاهما لم يخاطر باتخاذ هذه الخطوة إلا لأن الباب العالي كان مشغولاً بالحرب في أوروبا من جهة ، ولأن الدعم المباشر من الأسطول الروسي قد وجد طريقه إليهم من جهة أخرى . ومن الصحيح القول إن هاتين المحاولتين كتب لهما الفشل ، وبأقل التكاليف من قبل الباب العالي ، إلاَّ أنَّ درساً هاماً تلقَّته السلطنة ، وهي أنها لم تعد وحدة منطوية على نفسها معزولة عن العالم الخارجي[3] .

تبرز بشكل واضح عدة معطيات سيطرت على مجريات الإصلاح في القرن الثامن عشر:

١ ـ يمكن القول إن معظم إلهام حركة الاقتباس عن الغرب ، والتي شكَّل السلطان سليم الثالث قمتها في القرن الثامن عشر ، كان يستوحى من مصادر فرنسية ، على اعتبار أن فرنسا كانت تجسد الحضارة الغربية ولأنها كانت الحليف التقليدي للدولة العثمانية .

---

(١) جب وبوون ، هاملتون جب وهارولد بوون : **المجتمع الإسلامي والغرب** ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة د. أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف بمصر، ط ١٩٧١ ، ج ٢، ص ٥١ .

(٢) رافق ، عبد الكريم : المصدر السابق ، ص/ص من المقدمة .

(٣) جب وبوون : م. س، ج ٢ ، ص ٤٩ ـ ٥٠ .

٢ ـ إن معظم جهود الإصلاح قد تركزت علي الجانب العسكري ، وما يرتبط بـه من تنظيمات وأسـاليب وأسلحة ، في حين أهمـل الجانب الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي .

٣ ـ بالرغم من ذلك كان الإصلاح يستثير ردود فعل عنيفة من جانب القوى المحافظة المستفيدة من الوضع القائم . وكان القول إن مثل هذه الإصلاحات مستوحاة عن الكفار يجد تأييداً لدى الرأي العام العثماني .

٤ ـ الإصلاح والتحديث كان يترافق مع الإبقاء على المؤسسات القديمـة التي كانت تنجح في الدفاع عن نفسها .

٥ ـ إن الولايات العربية لم تتأثر بشكل مباشر بمحاولات الإصلاح ، إلا أن انحطاط الدولة العثمانية شجع القوى المحلية على تنمية نفوذها إلى حد إعلان العصيان والتمرد ، بالرغم من أن هذه المحاولات أمكن استيعابها والقضاء عليها .

نظام الحكم العثماني في ضوء تطورات القرن الثامن عشر :

ثمـة أكثر من رأيٍ حـول أصول فكـرة الحكم والدولـة عند العثمـانيين ، منهـا ما يعرضه المؤرخ « كمال كربات »[1] ، والذي يعتبر أن العثمانيين ورثوا ثـلاثة تقـاليد منفصلة ، فهم ورثوا كلاً من الأمبراطورية العربية ـ الإسلامية ، والأمبراطورية الرومانية المسيحية ، بالإضافة إلى تقاليد الرعاة الرحل في « استبس أوراسيا » . كما يذهب إلى أن ميراثها العربي الإسلامي كان أقل هـذه النواحي أهميـة . على حين كان الميـراث البيزنطي أكثر أهمية . أما فيما يتعلق بميـراث حياة الـرعي والتنقل ، فيـذهب إلى أن العثمانيين احتفظوا بتصورهم الرعوي للحياة التي تستلزم قيـادة ماهـرة ، وتنفيذ أوامـر القـائد بإخلاص ، والاهتمـام بتماسـك المجموع الـذي يضم الحيوانـات التي توفـر الطعام ، والتي لا بد من تدريب بعضها (الكلاب ـ الخيول ـ الجمال) على حـراسة القطعان . وهم حين يغزون مناطق الاستقرار يعاملون سكانها كما لو كـانوا « قـطعانـاً بشـرية » ، ويـدربون عنـاصر منتقـاة منها على أعمـال الحـراسـة . ويتمثـل هـذا في الإنكشارية ، أي عبيد السلطان الذين من واجبهم الطاعة .

لكن « جب وبوون »[2] يعتبران أن الملامح الأساسية موروثة عن النظام الفارسي

---

(١) K. kARAPAT: **the ottoman state and its place in world history.** (Leinden; E.J. Brill. 1974), p. 21-27.

(٢) جب وبوون : م. س، ج ١، ص ٥٨ ـ ٦٠ .

الذي تبناه السلاجقة بعد أن كان قد تترك بعض الشيء . لكنهما يعترفان أنه منذ سقوط القسطنطينية تأثر مفهوم العثمانيين في الحكم بمفهوم الدولة التي أسقطوها . فقد حدث أن التكيف قد جاء أكثر سهولة بحكم إن أشكال الحضارة الإسلامية والبيزنطية قد أثّرت كل منهما في الأخرى تأثيراً كبيراً لعدة قرون خلت . وهما يعتبران أن قيام الدولة العثمانية على ثغر من ثغور « دار الإسلام » في مواجهة « دار الحرب » وضعهم أمام حقيقة أنهم لن يستطيعوا المحافظة على مركزهم إلا بقوة السلاح . وأن أحسن طريقة للدفاع هي التوسع الذي رسم اتجاهه المبدأ الإسلامي القاضي بتوسيع رقعة « دار الإسلام » عن طريق الجهاد . فهم بهذه الطريقة استقطبوا الغزاة المجاهدين في مختلف الإمارات التركية المحيطة بهم . وهكذا بقيت الدولة ثغراً ، بكل ما يستلزم ذلك من تبعة الاستعداد الحربي ، وحافظت على طابعها العسكري حتى النهاية .

إلا أن المؤرخ « خليل إينالجك »[1] يقدم تفسيراً نجده أكثر تماسكاً ، فهو يشير إلى أن السلطنة العثمانية كانت تقوم على مبادىء ونظم إدارة الدول التي قامت في الشرق الأوسط منذ قرون عديدة ، فهي تهتم في المحل الأول بحماية السكان المستقرين الخاضعين لحكمها والاهتمام بشؤونهم الزراعية والتجارية . وهذه السياسة لم تتوخ مجرد المصلحة المادية ، بل ارتبطت بسياسة الدولة المالية . ولا ينفي « إينالجك » أن العناصر الرعوية في مناطق الحدود العثمانية قد لعبت دوراً معيناً ، لكنه يؤكد أن الدولة سرعان ما تحولت إلى سلطنة إسلامية نموذجية تشتمل على القواعد الأساسية التي تقوم عليها دولة شرق أوسطية . وإن تشريعها والأعمال التي قامت بها لا تترك مجالاً للشك حول هذه الناحية . فنظام الأمبراطورية الاقتصادي مستقى من تصور تقليدي للدولة والمجتمع كان سائداً منذ أمد بعيد في المنطقة . فقد كانت كل طبقات المجتمع ومصادر الثروة تُعتبر أداة للمحافظة على قوة الحاكم وتدعيمها ، ومن ثم تسخيرها لخدمة هذا الهدف . والسكان بالنسبة لهذه الدول يندرجون في مجموعتين رئيسيتين ، أولئك الذين يمثلون سلطة الحاكم ، والرعايا . المجموعة الأولى لا دخل لها بالإنتاج ولا تدفع الضرائب ، على حين أن المجموعة الثانية هي التي تقوم بالإنتاج وتدفع الضرائب . وكانت الدولة شديدة الاهتمام ببقاء كل فرد في طبقته على اعتبار أن ذلك من المستلزمات الأساسية للنظام السياسي ـ الاجتماعي وللانسجام . وبهدف

---

(١) INALCIK. H, **the turkish impact on the development of modern Europe,** in: Karapat, op. cit, p. 53-54.

زيادة حصيلة الضرائب ، كانت تهتم بتطوير النشاط الاقتصادي وتسخير جميع طبقات الرعايا لتحقيق أكبر زيادة ممكنة في الإنتاج ، وبالتالي زيادة الأراضي المزروعة بحفر القنوات وتنشيط التجارة ببناء الطرق والكبارى والخانات وضمان سلامة المسافرين .

أ ـ السلطة والسلطان :

لقدد كانت الهيئة الحاكمة العثمانية بأكملها ـ عدا أفراد الأسرة الحاكمة ـ عبيد السلطان ، ويطلق على الواحد منهم (قول) . ولم يكن ممكناً لأي فرد أن يدخل هذه الهيئة إلا عن طريق العبودية ، وقد كان يتم جلب العبيد بالأسر أو بالشراء ، أو من خلال ضريبة الغلمان التي كانت أهم هذه الطرق . ويختلف الباحثون حول العدد المجلوب سنوياً ، لكنه على أي حال لم يزد على ثلاثمئة صبي في السنة .

هذه الضريبة وتسمى ـ الدوشيرمة ـ كانت تجمع في العادة كل أربع سنوات ، أو وقت الحاجة . لكن أقوى العبيد كان يتم جلبهم من العناصر الألبانية والشعوب السلافية في جنوب أوروبا ، حيث يختار منهم الأقوى والأفضل ، وبهذا تنقطع الصلة إلى الأبد بين هؤلاء الأطفال وأسرهم . وقد أهملت الدولة ضريبة الغلمان تدريجياً ، وفي القرن السابع عشر أقلعت عنها كلياً[١] .

وكان يتم تجميع هؤلاء في معسكرات ومدارس ، حيث تتلازم العملية التربوية مع التدريب الجسدي ، بعدها يتم اختيار أحسنهم في الجسم والعقل ، ويطلق عليهم (أوج أغلان)[٢] ، وهؤلاء يُرحّلون لتلقي نوع خاص من التدريب في القصور الأمبراطورية في بروسة وأدرنة ، أو في مدارس سلطانية خاصة في غلطة وإستامبول نفسها . فهؤلاء في النهاية سوف يستخدمون في مناصب البلاط والقصر ، والنخبة منهم ستتولى مناصب إدارية رفيعة ، بل وحتى وزارية . أما الباقون من العبيد (القولاري) فمكانهم الجيش ، ويطلق عليهم (عجمي أوغلان) .

وبالرغم من أن هذا النظام تميز بفرادة خاصة خففت من وطأة العبودية ، وبالرغم من أن استخدام العبيد كان شائعاً ومن علامات القوة لأي دولة ، إلا أن الأمر مع

---

(١) بروكلمان: م. س، ص ٨٠ ـ ٨٥ . انظر أيضاً : جب وبوون: م. س، ج ١، ص ٦٣ ـ ٦٦ .
(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، ج ٣، ص ١٨٥ .

العثمانيين كان أكثر فعالية ، لقد أفرز هذا النظام للعالم رجالاً على جانب كبير من الكفاية والموهبة ، نجحوا تماماً في خدمة الدولة لأجيال طويلة . ويقدم المستشرق الإنكليزي « برنارد لويس » رأياً واضحاً في هذا المجال فيقول : « بهذه الوسيلة كان أقل القرويين شأناً يستطيع أن يرتقي إلى أعلى المناصب وأكثرها نفوذاً في الأمبراطورية . وقد ارتقى الكثيرون بالفعل وأحضروا أسرهم معهم ، وهو شكل من أشكال المرونة الاجتماعية كان مستحيلاً في المجتمعات الأرستقراطية للعالم المسيحي المعاصر للعثمانيين »[1] .

لقد تمتع « القولاري » بعدد كبير من الامتيازات ـ وقد تم تمييزهم عن الرعية ـ ومنها الإعفاء من الضرائب ، وطريقة المحاكمة الخاصة بهم . لقد كانت هذه الامتيازات سبباً أدى إلى سخط أقسام هامة من الرعية ، الذين رأوا فيها ظلماً ، فهم أحفاد أولئك الذين أقاموا السلطنة بدمائهم ، ومع ذلك كان محرّماً عليهم دخول تلك الهيئة التي احتكرت مناصب الدولة في الجيش والحكومة والبلاط ، ورأوا أبناء المسيحيين يحصلون على هذه الوظائف والامتيازات ولا يخضعون لقضاء الهيئة الإسلامية . وكان من نتيجة هذا النظام ، إبعاد كل رعايا السلاطين من المسلمين الأحرار عن المناصب العليا[2] .

لقد كانت طريقة تولي الوظائف هي ذاتها ، مهما اختلفت مرتبة الوظيفة وأهميتها ، إلا أن منصب الوزير الأعظم ، تميّز ببعض الخصائص ، تغيّر فيها دوره ، وتوسّع تأثيره حتى بات صاحبه ، في بعض المراحل ، المرجع الأساسي في كل ما يتعلق بشؤون الدولة وأعمالها . وبالرغم من أهمية هذا المنصب ، الذي كان يشغله حتى فتح القسطنطينية ، مسلمون أحرار ، فقد تغيّر الأمر فيما بعد ، وربما لازدياد أهميته ، فقد أصبح يتم اختيار صاحبه من عبيد السلطان .

لقد كان جميع وزراء الدولة ، وزراء تنفيذ في البداية ، لكن انزواء سلاطين المرحلة الثانية فيما بعد ، عزّز نفوذ الوزراء وأصبح يطلق عليهم لقب « الصدر الأعظم » ، والمكان الذي يشغلونه « الباب العالي » ، أصبح هؤلاء أصحاب النفوذ

---

(١) لويس ، برنارد : تراث الإسلام ، مصدر سابق ، ص ٢٨٨ . انظر أيضاً : بروكلمان : م. س، ص ٨٤ له رأي مشابه في هذا المجال .

(٢) KARAPAT. K., op. cit. **the stages of ottoman history**, p. 82

الأول بعد السلطان . وباستثناء « داماد صوقللو »[1] والأعضاء الأربعة من « أسرة كوبريلي » الذين أنقذوا الدولة من الانهيار في القرن السابع عشر ، لم يتمكن الصدور العظام من سدّ الفراغ الذي تركه سلاطين العصر الذهبي[2] .

يتسلم الصدر الأعظم سلطاته بعد أن يعهد إليه السلطان بخاتم توقيعه ، الذي كانت تختم به الشؤون الهامة المختلفة ، والذي كان يتيح له أن يصدر أوامر سلطانية تسمى « فرامانات » ، كذلك كان له الحق في رسم اسم السلطان المسمى « طغرا » ، وهي شعار تركي استعمل في السلطنة العثمانية منذ عهد « أورخان » في القرن الرابع عشر . ولأهمية هذا الموضوع استحدثت وظيفة « النشانجي » الذي اختصّ برسم « الطغرا » على الفرامانات السلطانية[3] .

لقد كان شاغلو وظيفة الصدارة العظمى وحدهم في وضع يمكّنهم من تعويض أوجه النقص والضعف بعد انسحاب السلاطين من الإشراف المباشر على ممارسة السلطة ، لكن مشكلة هؤلاء لا تنحصر فقط في أنهم يعيشون تحت وطأة إحساس دائم بالعزل ، بل إنهم كانوا في أغلب الأحيان غير أكفّاء لوظائفهم . لقد أدى هذا الأمر إلى الاستسلام أمام إغراء قبول الهدايا ، هذه العدوى كانت تنتشر بسرعة فامتدت إلى جهاز الإدارة بكل أقسامه ورتبه[4] . وكان أهم نتائج إلغاء نظام « الدوشيرمة » وأسوأها ما حدث من تضاعف متزايد للمرشحين على الوظائف الهامة في الدولة التي كانت مقفلة بوجه الأهالي ، فكان الحل بأن أدخل النظام الدوري في شغل الوظائف ، وذلك لمدة قصيرة كي يتسنى إرضاؤهم جميعاً ، وحتى لا يكوّن أي منهم مركز نفوذ أو قوة داخل الدولة ، كانت التعيينات تمنح لمدة سنة واحدة يعفى بعدها كل شاغل مؤقت

---

(١) داماد: وهي لقب يعني صهر ، وقد استقى صوقللو لقبه من زواجه من اسماخان بنت السلطان سليم الثاني .

(٢) مصطفى ، أحمد عبد الرحيم ، م. س، ص ١٥٣ . انظر نماذج من ضعف وفساد أصحاب هذا المنصب في : أوزتونا : م. س، ص ٤٦٦ ، ٤٧٣ و ٤٩٠ و ٤٩٦ و ٤٩٩ و ٥٥٢ و ٥٥٧ و ٥٨٨ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، ج ١٥، ص ٢٠٣ . أصل اللفظ «طغرا» ، وهو مرادف للفظ الفارسي « نشان » ومعناه العلامة .

(٤) بروكلمان ، م. س، ص ٩٤ - ٩٦ .

للوظيفة وينتظر دوره التالي في التعيين(١) . وفي القرن الثامن عشر كانت كل الوظائف الرئيسية ، في الإدارة المركزية والمحلية والجيش ، بل وحتى خدمة القصور تُشغل بهذا الشكل ، لمدة سنة ، ويبدو أن نظاماً مشابهاً قد طبّق على وظائف أهل العلم . لقد أصبح هدف المرشحين الرئيسي ، الذين ينجحون في شغل الوظائف هو تعويض ما دفعوه ، وتوفير شيء لمواجهة المستقبل المجهول .

ب ـ الإقطاع الحربي والجيش :

إن شرطي جباية الضرائب وضبط الأمن ، شكلا قاعدة الاستتباع للدولة ، وهما شكلا أيضاً إطاراً لصياغة العلاقة ، على مستوى الشؤون المحلية للولايات .

لقد كانت القاعدة المعتمدة لتأمين استقرار هذه العلاقة ، تقوم على النظام الإقطاعي العسكري ، والذي يعتبر امتداداً لنظام « إقطاع الاستثمار » في الدولة ، ولكن بعد أن أضيفت إليه الخدمة العسكرية كمعيار أساسي في تعيين حجم الإقطاع ، وذلك منذ العهدين البويهي والسلجوقي(٢) ، وعليه نشأ ما يمكن أن نسميه الإقطاع العسكري أو الحربي بصيغته العثمانية .

لقد تضمن الإقطاع بهذه الصيغة معنى الحكم والولاية ، فلم يكن للمقطع حق التمليك(٣) ، أي حق الرقبة ، بل كان له « حق الاستغلال أو الارتفاق ، وحتى إذا ورث الجندي أباه فإنه لا يرث إلا حق الاستغلال ، وهذا هو وجه الخلاف الكبير بين الإقطاع في الشرق ونظيره في الغرب »(٤). فقد برز الإقطاع الغربي ، أو الفيودالية ، بالمفهوم السوسيولوجي للنموذج الاجتماعي ، كمرحلة تاريخية تقوم على أساس وجود ملكية خاصة لقوى

---

(١) جب وبوون : م. س، ج ١، ص ٢٧٥ .

(٢) **Encyclopédie de L'Islam,** Leiden, E.J. Brill, Paris, Edition G.P. Maisonneuve & Larose, S.A., 1975, tome III, p. 1115-1117.

انظر أيضاً:

الدوري ، عبد العزيز : **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** ، بيروت ، دار الطليعة ؛ ط ١٩٦٩ ، ص ٨٧ ـ ١٠٧ .

(٣) انظر شروط إقطاع التمليك ، عند الماوردي في الأحكام السلطانية ، م. س، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٧ .

(٤) طرخان ، إبراهيم علي : **النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى** ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ط ١٩٦٨، ص ٢٢ .

الإنتاج الموروثة ، أما الإقطاعية العثمانية فقد برزت كإقطاعية للدولة ، ومنها تفرعت أشكال مختلفة للسيطرة على فائض القيمة ، وتفرعت بالتالي ، أشكال مختلفة من التناقضات التي عصفت بالتركيبة الاجتماعية ككل .

لقد تلاءم هذا النظام وحاجات الفتوح العسكرية في عهود السلطنة الأولى ، حيث اعتمدت الدولة على فكرة الجهاد والمرابطة والفتوة في تنظيم التطوع العسكري ، من خلال توزيع الأرض على الفرسان « السباهية » مقابل خدماتهم العسكرية . كان عليهم بالمقابل تجهيز أنفسهم ، وإعداد الخيل لهم ولأتباعهم ، الذين يختلف عددهم باختلاف مساحة كل إقطاع . فصاحب « التيمار » ، عليه إحضار تابع مقاتل عن كل ثلاثة آلاف إقجة من ريع الأرض ، أما صاحب « الزعامت » فعليه إحضار تابع « عن كل خمسة آلاف إقجة»[1] .

يبدو واضحاً ، أن نظام الإقطاع العسكري يؤمن وظيفتين هامتين للدولة :

الأولى : اقتصادية ، فهو يجعل المقاتلين أيام السلم يهتمون بالأرض ، بهدف زيادة ريعها وإنتاجها ، وهو أيضاً يخفف عن الدولة أعباء دفع الرواتب للجند ، وبالتالي تجهيزهم والصرف عليهم . إنه يعفيها من أعباء جيش متفرغ غير منتج أيام السلم .

الثانية : عسكرية ، فهو يؤمن لها قوة من المقاتلين يمكن استدعاؤها في حالات الحرب وتجميعها بسرعة ، كما أنه يربط هؤلاء الفرسان بسكان المقاطعات المفتوحة ، ويحول دون اتخاذ الفتوح طابع الاحتلال العسكري الصرف .

لقد ساعد الإقطاع الحربي على التوسع في زراعة مساحات شاسعة من الأراضي ، كما وفر للدولة في أوقات الحرب قوات الفرسان التي كانت تبلغ أحياناً (٢٠٠) ألف دون تحمّل أي نفقات ، كما خلصها من دفع مرتبات العسكريين في كل الأوقات . والواقع أن قوات الفرسان (السباهية) شكلت بادىء الأمر نواة الجيش العثماني . وكان سلاحهم القوس والنشاب ، وتربية الخيل تعتبر أولى واجباتهم ، بل إن إهمال هذا الواجب قد يؤدي إلى فقدان الإقطاع في بعض الأحوال[2] .

---

(١) جب وبوون : م. س، ج ١، ص ٧٥ . انظر أيضاً : دائرة المعارف الإسلامية ، مادة تيمار ، ج ٦، ص ١٣١ ـ ١٥١ .

(٢) بروكلمان: م. س، ص ٧٨ .

صدرت « البراءات » التي تعطي حق الإقطاع عن الوالي في البداية ، بصفته ممثلاً للسلطان ، ثم أصبحت تصدر عن الباب العالي بعد أن وظّف الولاة هذا الحق لمصالحهم الشخصية . وبموجب « البراءة » التي يملكها التيماري أو الزعيم ، يقوم بجباية الضريبة من الفلاحين المقيمين في الإقطاع . أما الإشكالات التي كانت تقع بين هؤلاء والفلاحين ، فالقاضي في المدينة يبقى المرجع الأخير في البتّ بأمرها[1] .
إن نصف الأراضي الإقطاعية كان بأيدي الفرسان السباهية الذين شكلوا في البداية أهم جزء في الجيش وأشده بأساً . لكن ارتباطهم في الأرض كان دائماً في غير المصلحة ، فقد كانوا يتقاعسون عن مبارحة أراضيهم ، ويتحرقون للعودة إليها ، فقد بلغ اهتمامهم بالأرض حداً جعلهم يهملون واجباتهم العسكرية ويتهربون منها بدفع مال البدل الذي سمحت به الدولة .

وعليه فقد أخذ نظام الإقطاع العسكري يضمحل تدريجياً ، واستعاضت عنه الدولة بتعزيز نظام « الالتزام » بدءاً من القرن السادس عشر . وبموجبه كان الولاة ملزمين بأن يرسلوا إلى الخزانة المركزية مبلغاً محدداً على أن يستبقوا نسبة محددة من حصيلة الضرائب ربحاً شخصياً . وكانت الحكومة تطرح حق الالتزام عن طريق المزاد للراغبين في الحصول عليه لمدة زمنية محددة ، يعهد بموجبها إليه بجباية الضرائب المربوطة على الأراضي الزراعية والمقررة على الفلاحين في قرية أو أكثر من قرية ، وكان يطلق على هذا الشخص المصطلح التاريخي « الملتزم » . والملتزمون الكبار لم يجمعوا الضرائب بأنفسهم بل كانوا يبيعونها بدورهم أجزاء[2] . وقد تكررت عمليات التجزئة مرات عديدة .

في كل الأحوال وجدت الدولة في نظام الالتزام هذا مناسبة لتأمين مورد ثابت وعاجل للدولة . لقد كان لهذا التدبير آثار هامة وحاسمة فيما بعد من الزاويتين الاقتصادية والاجتماعية ، فقد مارس « الملتزم » سلطات واسعة على الفلاحين في القرية أو مجموعة القرى الواقعة في دائرة الالتزام ، مما أدى إلى تعزيز علاقات السلطة

---

(١) الحمود ، نوفان رجا : العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط ١٩٨١ . انظر أمثلة جمعها المؤلف من سجلات محكمة حماه الشرعية ، ص ٥٦ـ ٥٨ .

(٢) صباغ ، ليلى : المجتمع السوري في مطلع العهد العثماني ، دمشق ، وزارة الثقافة ، ط ١٩٧٣ ، ص ٣٧ .

المحلية حيث برزت العائلات المدينية والريفية القوية كملتزمي ضرائب وجباة لها ، وأيضاً كوسطاء بين الأهالي من جهة ، والجهاز الحاكم الذي تعاونه فرق من السباهية والإنكشارية المقيمة في مراكز الولايات من جهة ثانية .

وإذا كانت القوات الإقطاعية أصابها الضعف والانحلال ، فإن القسم الثاني من الجيش الذي يتقاضى الرواتب ويتفرغ بشكل كامل لمهامه العسكرية ، بدأ يلعب دوراً مهماً من خلال فرقة الإنكشارية ، أهم أقسام جيش العبيد ، وكانت ترتبط بالطريقة البكتاشية والتي تزعم الأسطورة أن مؤسسها قد بارك هذا الجيش الجديد عند إنشائه[1] . كان من المفترض أن تتشكل فرقة الإنكشارية على أساس حربي ، وأن تكون على استعداد للعمل لدى الإشارة الأولى ، لهذا لم يسمح لأعضائها بالزواج ، بحيث كان عليهم أن يقيموا في الثكنات ويواصلوا التدريب . ورغم أن أعداد الإنكشارية لم تكن كبيرة بالنسبة إلى قوات السلطنة ، إلا أن تنظيمهم وتدريبهم ومهاراتهم في استعمال البنادق والحراب والأقواس والسهام ، جعل منهم خيرة القوات المحاربة حتى القرن السابع عشر . وإذا ما كانت أهم دول ذلك العصر تلجأ إلى الخيالة ، وتهمل تشكيلات المشاة وتجهيزهم ، فإن العثمانيين امتلكوا ميزة وجود قوة منتقاة من المشاة حسنة التدريب فيما يتعلق بالمعارك النظامية بين الجيوش والحصار وغير ذلك من النشاطات الحربية .

وقد زاد « محمد الفاتح » رواتب الإنكشارية ومزاياهم إلى حد كبير بعد فتح القسطنطينية[2] ، وحين اتسع ملك العثمانيين في أوروبا جرى انتقاء غلمان الإنكشارية من تلك المناطق ـ لا من آسيا ـ وبخاصة من بلغاريا وألبانيا والبوسنة . إلا أن السلطان سليم الأول أحكم تنظيم الفرقة التي أصبحت قوام الجيش وعماده ، فقد كان تدريبهم صارماً ، يستهدف تحويلهم إلى رجال أشدّاء مهنتهم الوحيدة أن يكونوا عبيد السلطان ومقاتليه الذين يرعب بهم الأعداء . والواقع أن الامتيازات التي تمتع بها الإنكشارية أثارت حسد الأتراك أنفسهم فكانوا يسعون في أحوال كثيرة إلى دسّ أبنائهم في صفوف « العجمي أوغلان »[3] .

---

(١) بروكلمان : م. س، ص ٢٢ . انظر أيضاً : جب وبوون : م. س، ج ١، ص ٨٦ .
(٢) أوزتونا : م. س، ص ١٨٣ .
(٣) بروكلمان : م. س، ص ٨٤.

لقد أحسّ الإنكشارية في نهاية القرن الثامن عشر بقوتهم ، على اعتبار أنهم السند الرئيسي للسلطان ، وقد لجأوا إلى القوة والتمرد أكثر من مرة ، حتى في عهد السلاطين الأقوياء (بايزيد الثاني ـ سليم الأول ـ سليمان ـ سليم الثاني) .

وفي كل الأحوال تقدم الإنكشارية خطوة على طريق التفسخ حين أوقفت الدولة التجنيد بالدوشيرمة في عهد مراد الرابع ، وحين سمحت للإنكشارية بالزواج ، في نهاية القرن السادس عشر ، وقد نتج عن هذه الخطوة أمران ، الأول أدى إلى تكوين عائلات منهم يجب إعالتها ، في الوقت الذي لم تكن رواتبهم تكفي لذلك ، مما أدى إلى بحثهم عن مصادر أخرى للكسب وإهمالهم للتدريب والانضباط . والثاني أدّى بطبيعة الحال إلى السماح بجعل الانتماء إلى الإنكشارية وراثياً ، بصرف النظر عن المقدرة العسكرية[1] . وكان فتح المجال للاختلاط بالسكان المحليين قد أحدث شيئاً من الاندماج عن طريق الزواج ، أو عن انتساب الإنكشارية إلى الحرف أو انتساب أهل الحرف إلى « أورط » الإنكشارية ، تعميماً للفائدة المشتركة والكسب المتبادل . ونتج عن هذا الاندماج أن غلب الطابع المحلي على هذه الفرق في بعض الولايات حتى أصبحوا يعرفون ، كما كان الحال في ولاية الشام باسم « يرليه » . « وير » التركية تعني « المحل » . وقد نشب صراع مرير ، كما سيتبين لنا ، بين هؤلاء وبين فرقة الإنكشارية « القابي قول » التي أرسلها السلطان لموازنة اليرلية في دمشق وتأكيد سلطته وقبضته على الولاية .

ج ـ الوظيفة السلطوية للمؤسسة الدينية :

نشأ القانون ، وبالتالي القضاء في الإطار العثماني على أساس عسكري ، شأنه في ذلك شأن الإدارة العامة . ذلك أن « قاضي عسكر » ولفترات طويلة كان يقف على رأس الهيئة القضائية ويشرف على أعمال القضاة في سائر أنحاء الدولة ، ويقوم بترشيح من يقع اختياره عليهم ، ويراقب أعمالهم ، ويشرف على تنقلاتهم وترقياتهم . وكان قاضي القضاة ، أو « قاضي عسكر » يتمتع بنفوذ أدبي كبير منذ أن أحدث هذا المنصب السلطان مراد الأول[2] .

---

(١) بروكلمان : م . س ، ص ٨٥ .
(٢) بروكلمان : م . ن ، ص ١٠٠ .

ومع تعاظم نفوذ صاحب هذا المنصب ، اقترح « قرمان محمد باشا » الصدر الأعظم ، أن يتم تقسيم الاختصاصات التي يمارسها « قاضي عسكر » على اثنين ، أحدهما للأناضول والثاني للروملي . فيختص أحدهما بقضاء الأناضول بينما يختص الآخر بقضاء البلقان وبقية الأقاليم العثمانية في أوروبا . وقد أخذ السلطان محمد الثاني بهذا الاقتراح وتم إنشاء المنصب الجديد سنة (١٤٨١ م)[١] . وهكذا حمل الإثنان لقب « قاضي عسكر » مع إضافة الاسم الجغرافي الذي يحدد مناطق ولايته القضائية . ولكن بقي قاضي عسكر الروملي أعلى مركزاً من زميله قاضي عسكر الأناضول . كان من اختصاص هؤلاء ، اصطحاب الجيش العثماني أثناء الحملات الهمايونية ، وتعيين جميع القضاة الذين لا تتجاوز مخصصاتهم اليومية (١٥٠) إقجة ، كما كان لهم الحق في تعيين الموظفين والعلماء في المدارس والمساجد ، بالإضافة إلى الإشراف على الأوقاف[٢] .

وحتى القرن الحادي عشر الهجري (١٧ م) ، كان يتم تعيين « قاضي عسكر » بعد ترشيح كل من الصدر الأعظم وشيخ الإسلام . وكان من المستحب أن يتفق الإثنان عليه ، حيث يتم اختياره من بين قضاة الفئة الأولى وذلك لمدة سنة واحدة مع إمكانية التجديد له . أما مخصصاته اليومية (٥٠٠ إقجة) فلم تكن تزيد كثيراً عن مخصصات القضاة أقرانه ، لكنه كان يتميز بالعائدات الخاصة والغنية ومنها ١٥ بالألف من أملاك العسكر[٣] .

كان هناك أربع فئات أساسية في السلم القضائي ، فالقضاة من فئة « مولا كبير »[٤] اختصوا في القرن الثامن عشر بالمراكز التالية : قضاة العسكر ـ قضاة التخت ـ قاضيا مكة والمدينة ، قضاة مدن كلٍ من : بروسة ـ أدرنة ـ دمشق ـ القاهرة ـ بيت المقدس ـ أزمير ـ حلب ـ لاريسا ـ سالونيك . وشيخ الإسلام هو من يرشّح هؤلاء ،

---

(١) Encyc. de l'Islam, tome IV, p. 392.

(٢) Encyc de l'Islam, tome IV, p. 392.

(٣) Ibid, p. 392.

(٤) المولا تحريف للكلمة العربية مولى ـ بفتح الميم أو ضمها وسكون الواو وفتح اللام ـ بمعنى سيد أو رئيس أو زعيم أو قيّم . والطريقة المولوية التي أسسها جلال الدين الرومي اشتق اسمها من كلمة « مولانا» بمعنى سيدنا . وهي لا تزال تستعمل في الوقت الحاضر .

ويوافق الصدر الأعظم على تعيينهم ويصدر السلطان فرماناً بذلك .

أما القضاة من فئة « مولا صغير » فكانوا يختصون في عشرة مدن من الصف الثاني وهي : مرعش ـ بغداد ـ بوسنا سراي ـ صوفيا ـ بلغراد ـ عنتاب ـ كوتاهية ـ قونية ـ فيلوبوبوليس ـ ديار بكر . أما ما تبقى فكان للقضاة العاديين الذين بلغ عددهم في أواخر القرن الثامن عشر زهاء (٤٥٠) قاضياً يباشرون القضاء في أوروبا وآسيا وأفريقيا . وفي أدنى درجات السلم القضائي كانت وظائف النواب الذين باشروا اختصاصاتهم القضائية في المدن الصغيرة أو في القرى الكبيرة ، أو في بعض أحياء المدن الكبرى ، على أنهم كانوا يحلّون محل القضاة أثناء تغيبهم[١] .

ويمكن القول إن المؤسسة الدينية برمتها خضعت بنسبة معينة لسلطة مفتي إستامبول بوصفه « شيخ الإسلام » . لكن هذه السلطة كانت نظرية ، فقد كان عليه أن يفتي فيما يرفع إليه من المسائل القضائية ، لكنه لم يكن يملك جهازاً تنفيذياً يؤمن له القوة على إنفاذ فتواه بالرغم من أن أحداً من القضاة ما كان يجرؤ إلا نادراً على مخالفتها . والواقع أن السلاطين كانوا شديدي الحرص على احترام العلماء[٢] ، فهذا الاحترام كان يوظّف في النهاية لمصلحة السلطة والسلطان .

إن فتوى يقدمها مفتي السلطنة ، شيخ الإسلام ، كافية لتضفي على أي تمرد شرعية كاملة تطيح بالسلطان ، خاصة إذا استندت إلى تأييد النافذين في البلاط والعاصمة . فشيخ الإسلام « خوجه زاده أسعد أفندي » ، أصدر فتوى إلى جانب الإنكشارية المعترضين أدت إلى الإطاحة ثم مقتل السلطان عثمان الثاني الذي لم يأخذ بها . وكان هذا السلطان قد عمل على تقليص صلاحيات العلماء والحدّ من نفوذ شيخ الإسلام ، « وحدثت مواجهة معهم وحتى مع والد زوجته شيخ الإسلام خوجه أسعد

---

(١) الشناوي عبد العزيز محمد ، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١٩٨٠ ، ج ١ ، ص ٤٢٨ ولمزيد من التفصيل انظر :

CIBB Hamilton and **Bowen** Harold, **the Islamic Society and the west.** Vol I. in two part. London (Oxford. U.P. 1953 part II, p. 89-92).

(٢) زاده ، طاشكبرى : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط ١٩٧٥ .

أفندي »[1] . كذلك عُزل السلطان مصطفى الأول عندما جمع شيخ الإسلام « يحيى أفندي » العلماء في جامع فاتح وأقنعهم بعزله[2] . كذلك الأمر كان مع شيخ الإسلام « عبد الرحيم أفندي » الذي أفتى بقتل السلطان إبراهيم بحجة أنه انتهك بعض الحرمات ، كغصبه بعض النساء المتزوجات وأمور أخرى خارجة عن الشريعة[3] . وقد وجدت الفتوى طريقها للتنفيذ بعد إعلانها أمام جمع من جنود الإنكشارية في مسجد يقال له « أورطة جامع »[4] . وكان من الواضح « أن أي عصيان عسكري في التاريخ العثماني لا يؤيده العلماء كان يخمده الخاقان ، ولم يحدث أن استطاع أي خاقان إخماد عصيان عسكري أيّده العلماء »[5] .

وقد شكل موقف العلماء المتحفظ والمشكك في أية محاولة إصلاحية ، مشكلة أمام السلاطين الراغبين في تطوير المؤسسة العسكرية التقليدية . فقد اصطدمت أكثر من محاولة إصلاحية بتحالف العلماء والعسكر ، وكان هذا التحالف يكفي للإطاحة بالرؤوس المعارضة له . إلا أن بعض السلاطين الأقوياء أرادوا الحدّ من هذا النفوذ المتصاعد للعلماء وبالتالي إيقاف تدخلهم في شؤون الدولة والحكم . ولذلك أمر السلطان مراد الرابع بقطع رأس شيخ الإسلام « أخوزاده حسين أفندي » لأول مرة في التاريخ العثماني في (١٧/١/١٦٣٤ م) . حدث هذا بالرغم من أن النظام العثماني لا يقرّ إعدام أي فرد من أفراد طائفة العلماء حتى ولو كان في أدنى المراتب ، ويمكن فقط عزله أو نفيه[6] . لا شك أن هذا السلطان الذي اشتهر بإجراءاته المتشددة الهادفة إلى إعادة هيبة الدولة ، أراد من هذه الحادثة أن ينذر العلماء ، وأن يثبت لهم أنه ليس هناك امتياز أمام سلطة الدولة . إلا أن هذه الإجراءات لم تنفع حين واجه السلطان سليم الثالث المصير نفسه ، في مواجهة تحالف العسكر ـ العلماء نتيجة محاولاته

---

(١) أوزتونا : م. س، ص ٤٦٠ . أيضا انظر : محمد فريد بك المحامي : م. س، ص ١٢٣ .

(٢) أوزتونا : م. ن، ص ٤٦٦ .

(٣) المحبي ، محمد الأمين : **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، المطبعة الوهبية بمصر ، ٤ ج، ط ١٢٨٤ هـ/١٨٦٧ م. انظر : ج ٢/ص ٤١٢ ترجمة : مفتي الدولة عبد الرحيم بن محمد .

(٤) محمد فريد بك المحامي : م. س، ص ١٢٩ .

(٥) أوزتونا : م. س، ص ٤٦١ .

(٦) أوزتونا : م. ن، ص ٤٧٢ .

الإصلاحية . فقد اصطدم بشيخ الإسلام « محمد عبد الله أفندي » عندما تولى المشيخة في ١٨٠٦/١١/١٤ م[1] . فكانت الفتوى « بأن كل من يدخل نظامات الأفرنج وعوائدهم ، ويجبر الرعية على اتباعها ، لا يكون صالحاً للملك »[2] كافية لإضفاء الشرعية على الإطاحة به .

والواقع أن هذه الأمثلة لا تشكل تعبيراً عن حالة عامة سادت عهود السلطنة ، لكنها تعكس واقع القرن السابع عشر والثامن عشر وما آلت إليه هذه الفترة في ظل حكم سلاطين المرحلة الثانية . فثمة وقائع تشير إلى أن عدداً من كبار العلماء والمفتين ، قبل هذه الفترة وأثناءها ، كان مهادناً للسلطان متعاوناً مع الحكم ، ويعتبر المفتي الشهير أبو السعود (توفي ٨٩٢ هـ/١٥٧٤ م) مثالاً واضحاً عن هذا النوع ، فقد استمر في منصبه ، ولعله الوحيد ، طيلة فترة حكم السلطان سليم الأول وسليمان القانوني . فخدم الدولة فترة طويلة من الزمن ، « وأرسى عبر فتاويه التي رافقت سليمان وإعلانات قانونامه ، خطاً في العمل المؤسسي لوظيفة الإفتاء يقوم على تبرير السياسة السلطانية وتأكيد صفتها الشرعية السلطانية »[3] .

وقد شكل المفتون قطاعاً هاماً للغاية في الهيئة الإسلامية إلى جانب القضاة . كان المفتون يعيَّنون من قبل شيخ الإسلام في المدن الهامة ، ويقومون بمهام منصبهم بجانب القضاة ، ولكن مركزهم يأتي بعد مركز القضاة . كانت مهمتهم إصدار الرأي القانوني في المسائل التي يُطلب منهم بحثها ، فيعكف الواحد منهم على دراستها في ضوء مذهب الإمام أبي حنيفة . ثم يسجل رأيه كتابة على ورقة معدة ومختومة ، وكان الرأي الذي ينتهي إليه يسمى فتوى . كان عدد المفتين في أنحاء الأمبراطورية يصل إلى ما يقرب من المائتين[4] .

كانت مجالات العمل أمام المفتين محدودة وضيّقة ، ثم اتسعت حين سمح للأفراد بالالتجاء إليهم لإصدار الرأي القانوني في القضايا المطروحة أمام القاضي . كان يصدر رأيه كتابة ، ويأخذ المواطن هذه الفتوى ويقدمها كمستند يدعم موقفه في

---

(١) أوزتونا : م. س، ص ٦٥٧ .

(٢) محمد فريد بك المحامي : م. س، ص ١٩٤ .

(٣) كوثراني ، وجيه : الفقيه والسلطان ، دار الراشد ، بيروت ، ط ١٩٨٩ ، ص ٨٢ .

(٤) الشناوي : م. ن، ج ١، ص ٤٨٢ .

القضية . وكانت مثل هذه الفتوى تحسم القضية في العادة لصالحه . لقد عزز هذا الإجراء أوضاع المفتين ، فأمّن لهم مورداً مالياً جديداً تمثل في الرسوم التي يدفعها طالب الفتوى .

يمكن القول إن المؤسسة الدينية تضم ثلاث فئات : القضاة والمفتين والمدرسين ، وقد كان الإعداد لهذه المناصب الدينية يجري وفقاً لتقليد عريق . فالمرشحون لها كانوا يتلقون العلم في المدارس الدينية الكثيرة ، والتي تنافس السلاطين والوزراء في إنشائها في العاصمة والولايات ، وقد بلغ عدد هؤلاء الطلبة في عهد مراد الثاني تسعين ألفاً منتشرين في أرجاء الأمبراطورية على ما جاء في إحصاء رسمي[1] ، وكان الطلاب في المدارس السلطانية الكبرى يدرسون عشرة علوم هي : القواعد ، والنحو ، والمنطق ، وعلوم الدين ، وفقه اللغة ، وعلم البيان ، والمعاني ، والإنشاء ، والهندسة ، والفلك . وكل من أتقن هذه المواد العشر يتلقى لقب « دانشمند » أي الحاصل على المعرفة ، ويحق له أن يعلم الطلبة . ويمكن للدانشمند أن يطالب برئاسة مدرسة من المدارس الصغيرة العامة ، إلا أن هذا يعني أنه قد صرف النظر عن الوصول إلى مرتبة العلماء وما يليها من مناصب عليا . فحتى يصبح الدانشمند عضواً في فئة العلماء كان من الضروري أن يقوم بدراسة متعمقة للشريعة والفقه الإسلاميين ، وأن يجتاز عدة فحوص ليحصل على درجات أرقى فأرقى . ومن هؤلاء العلماء كانت تزويد عادة جميع المدارس العليا بالمدرسين كما ينتقى منهم القضاة الكبار (الملا) والصغار[2] :

وقد أصبح هذا النمط من التعليم أكثر تنظيماً في عهد السلطان سليمان القانوني . فقد بنى « مدارس السليمانية » حول مسجده ، وجعل التعليم فيها يمرّ عبر درجات تعليمية ، وقد اختلف في تقدير عدد هذه الدرجات ، وهي تتراوح بين (٧ و١٢) درجة ، وهي كما يلي :

١ ــ إبتدائي خارج .

٢ ــ حركتي خارج .

---

(١) بروكلمان : م . ن، ص ١٠٣ .

(٢) CRESY, E: op. cit, p. 104-105.

٣ ـ إبتدائي داخل .
٤ ـ حركتي داخل .
٥ ـ الموصلة للصحن .
٦ ـ صحن الثمان .
٧ ـ إبتدائي الطميشلي .
٨ ـ حركة الطميشلي (ويبدو أن هاتين الدرجتين وصفتا بالطميشلي لأن المدرسين فيها كانوا يتناولون في الأصل (٥٠ ـ ٦٠ إقجة يومياً) .
٩ ـ الموصلة للسليمانية .
١٠ ـ خوامس السليمانية .
١١ ـ دار الحديث[١] .

وقد كان على طالب العلم في المدارس السليمانية أن ينال في كل مرحلة إجازة تشهد بأنه غدا عارفاً بما درسه على أيدي معلميه ، وتسمح له بالانتقال إلى الدرجة التي تليها . وعندما ينتقل إلى الدرجة السادسة (صحن الثمان) ، فإنه لا يعود « صوفتا » كما كان يطلق على المبتدئين ، وتعني المتحرّق للعلم ، وإنما دانشمند ، ويسمح له بمتابعة دراسته في المدارس العليا ، وأن يجعل في الوقت نفسه مدرساً مساعداً في الدرجات الأدنى ، أي أن يستمع إلى ما درسه التلاميذ ويعيد عليهم بعضه . وإذا ما رأى بعد ذلك أي أمل له في الوصول إلى أعلى المناصب القضائية ، فإن عليه أن يتابع دراسته عبر المراحل الست المتبقية ، وأن ينال منها أكبر عدد من الإجازات . وعندها يصبح « مدرساً » في المرحلة الدنيا ثم يرتقي تدريجياً نحو العليا ، ولا يصبح مرشحاً لمنصب « الملا » أو القاضي الكبير إلا بعد الوصول إلى الدرجة التاسعة من التدريس على الأقل .

وفي الواقع كانت قلة من الدارسين هي التي تتابع كل تلك المراحل التعليمية ، ولا سيما أنهم كانوا يعرفون أن العلم لا يكفي وحده للوصول إلى المناصب العليا ، وأنه لا بد من الاعتماد على « الواسطة » و« الرشوة » ، ولذلك فإن كثيراً منهم كان يلتحق ، بعد المرور بالمراحل الدنيا من التعليم ، بمدارس مسجد السلطان بيازيد ،

---

(١) GIBB and BOWEN, op. cit., vol I, part II, p. 145-146 .

وهي مختصة بدراسة الفقه . وكـان يحق للمتخرجين من هـذه المدارس أن يصبحـوا مرشحين لوظـائف نواب القضـاة ، والقضاة العـاديين ، والمفتين في الأقاليم . وهـذه المناصب كانت مفتوحة كـذلك للمجـازين من المدارس الأخـرى الخارجـة عن ذلك التنظيم المركزي في العاصمة[1] . وفي كل الحالات فإن هذه الآلية التربوية ، لم تكن مطبقة بشكلها الصارم المذكور في كل الولايات ، وحتى في العاصمة ، فإن التطورات التي مرت بها السلطنة تركت آثارها على المؤسسة الدينية كما هي الحال في المؤسسة العسكرية .

وفي هذا السياق تلاحظ أستاذة التاريخ العثماني بجامعة أنقرة « ثريا فاروفي » في دراسة تحليلية لبعض كتب تراجم العلماء العثمانيين شملت مئة عـالِم ، أن الدارسين في العاصمة الآتين من المناطق غير الناطقة بالتركية كان عددهم ضئيلاً جـداً[2] . في كل الأحوال شكّل العلماء ـ عرباً وتـركاً ـ مـا يمكن أن نسميه ، المؤسسـة الدينيـة في السلطة العثمانية ، والتي اعتبرها بعض المؤرخين ، جزءاً من جهاز الدولة[3] ، والواقع أن المؤسسة الدينية كانت موجودة منذ بداية تشكل الـدولة الإسـلامية ، وإن بـأشكال وأنماط مختلفة ، لكنها في الحقيقة مع العثمانيين خطت خطوة تـنظيمية هـامة ، فقـد أصبح تنظيم العلماء يخضع لمراتب ودرجات معيّنة ومعلومة ، وبوظائف رسمية ، لها مرتبات منتظمة ومحددة حسب نوعية الوظيفة .

كما أولت الدولة اهتمامها ورعايتهـا للمدارس الإسـلامية وذلـك لملء المـراكز العليا في الإدارات والمصالح الدينية . وقد عاشت المؤسسة الدينية على الأوقاف التي بلغت مساحتها مـا يقرب من ثلث أراضي الـدولة المـزروعة ، وأغلبهـا كان منحـاً من السلطان العثماني والوزراء وكبار رجال الدولة . ومن هذه الأوقاف استمـد الموظفـون

---

(١) صباغ ، ليلى : م. س، ص ١٧١ ـ ١٧٣ ، كذلك انظر :
GIBB and BOWEN., op. cit., vol I, part II, p. 144-147.

(٢) فاروفي ، ثريا : **العلم والعلماء والدولة** ، مجلة الاجتهاد ، بيروت ، العـدد الرابـع ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٣ ـ ٢٠٠ . وقد وجدت في العيّنة المدروسـة عالمـاً واحداً من مصـر ، واثنين من مكة ، وثلاثة من حلب .

(٣) أندرسون : بيري : **دولة الشرق الاستبدادية**، ترجمة بديـع نظمي ، بيـروت ، مؤسسة الأبحـاث العربية ، ط ١٩٨٣ ، ص ١٤ .

الدينييون دخلهم فيما عدا القضاة الذين كانوا يستمدون جزءاً كبيراً من دخلهم ، من الرسوم والغرامات عن الدعاوى التي تعرض لهم . وكانت الدولة عبر القضاة تشرف على الوقف وتقوم بجمعه ثم إنفاقه ، حسب شروط الواقفين ، وعبر متولي الأوقاف .

كذلك لعب « الأشراف » ، وهم قرابة النبي ، من خلال نقاباتهم دوراً مهماً في المدن الإسلامية . هذه النقابات جرى الاعتراف بها منذ العصر العباسي حيث كان لهم قضاء خاص مستقل بهم يتولاه نقيبهم الذي يعيّنه الخليفة[1] . كان عدددهم كبيراً وينتشرون في مختلف أنحاء السلطنة وبشكل رئيسي في المدن العربية . وهؤلاء لم يكونوا أعضاء في الجهاز الديني بكل معنى الكلمة . لكنهم تمتعوا بامتيازات خاصة بقيت حتى أواخر المرحلة العثمانية ، ومنها أن لهم وحدهم الحق بوضع العمامة الخضراء على الرأس ، بالإضافة إلى وجود قضاء خاص بهم يتولاه نقباؤهم . ومن أهم شخصياتهم نقيب أشراف السلطنة الذي يعيّنه السلطان بفرمان خاص ، وبدوره كان يشرف على تعيين نقباء في كل المدن الصغيرة[2] .

وجد أيضاً في مجتمع المدن الإسلامية فئات كثيرة من الطرق الصوفية وطوائف الدراويش ، ويذكر أحد الباحثين أن عدد هذه الطرق في مصر وصل في القرن الثامن عشر إلى حوالي ثمانين طريقة[3] . أما في السلطنة ككل فقد زاد عن ضعف هذا العدد[4] . وبالرغم من أن هؤلاء لم يكونوا مسجلين رسمياً في عداد أعضاء الجهاز الديني ، وبالرغم من أنهم تمتعوا باستقلال تنظيمي ومالي ، إلا أنهم نجحوا في الحصول على تأييد شعبي واسع .

وإذا كنا لا نستطيع تصنيف « الأشراف » ، وأتباع الطرق الصوفية ، كأعضاء في الهيئة الدينية كجماعة أو كطائفة ، إلاّ أنهم في الواقع ارتبطوا بها كأفراد بعلاقات وثيقة ، فكثير من العلماء كان يتحدر من الأشراف أو ينتمي إلى إحدى الطرق الصوفية ، والتي يبدو أن عدداً كبيراً من العلماء قد انتسب إليها . كذلك استفاد قسم

---

(١) متز ، آدم : **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري** ، دار الكتاب اللبناني ، ط ٤ ، ص ٢٨٠ .

(٢) الشناوي : م . س، ج ١، ص ٤٤٠ .

(٣) الشناوي : م . س، ص ٤٤٢ .

(٤) GIBB and BOWEn: op. cit., vol I, part II, p. 196.

كبير منهم ونجحوا في الإشراف على بعض الأملاك الوقفية ، هذه العلاقة المتداخلة ، والتي سنحاول كشفها لاحقاً ، تجعل من المقبول تصنيفهم بالجماعات الملحقة بالهيئة الدينية .

لقد شكّلت المؤسسة الدينية في الواقع واسطة الاتصال مع المجتمع ، ونافذة المؤسسة الحاكمة على الرعية عبر وظيفتها القانونية والتعليمية . ولعبت هذه المؤسسة في ظل الضبط السياسي والتنظيمي ، الذي كان لا مفر منه في مراحل الضعف والتضعضع ، دوراً أيديولوجياً في خدمة السياسة السلطانية من خلال موظفيها المنتشرين في كافة أرجاء السلطنة .

إلا أن هذه المؤسسة على أهمية دورها وتاريخيته ، لم تكن لتستوعب كل العلماء الذين يتخرجون من المدارس الدينية الكبيرة المنتشرة في مدن العالم العربي والإسلامي والتي تفتح أبوابها لكل طالب علم . لذلك تبقى حركة التعليم الديني ، وعلى الرغم من تضخم المؤسسة الدينية ، مستقلة نسبياً عن الوصاية الرسمية . بحيث يبقى المجال مفتوحاً لاستقلال قسم من العلماء عن المؤسسة الحاكمة . وهذا ينطبق بشكل كبير على المسلمين الشيعة ، وعلى أتباع بقية المذاهب السنّية ، بل وعلى الطرق الصوفية التي انتشرت بشكل واسع في المدن الإسلامية . كذلك بقي الجامع الأزهر ، مؤسسة إسلامية عربية تنافس بجدارة المدارس السلطانية في إستامبول .

وفي كل الأحوال ، فالعرب المسلمون وجدوا في المؤسسة الدينية بما تشكله ، عبر مراتب الإفتاء والقضاء والخطابة والتدريس وغيرها من الوظائف ، أحد مجالات التعبير ، وهامشاً مهماً لممارسة نوع من النفوذ المحلي في الولايات العربية . ويمكن القول ، بشيء من التحفظ ، إن نوعاً من التوازن نشأ في المدينة العربية الإسلامية بين المؤسسة الحاكمة من جهة والممثلة بالوالي والعسكر ، وبين المجتمع الأهلي ـ العربي عبر المؤسسة الدينية الممثلة بالمفتي والقاضي ونقيب الأشراف وجماعة العلماء .

د ــ الرعية ونظام الملل :

لقد كانت القوة العسكرية في النظام العثماني هي ركيزة نظام الحكم ، وكان السلطان وكبار موظفي الإدارة المركزية والعسكريون والعلماء يشكلون ما عرف في المصطلح العثماني « الهيئة الحاكمة » . وكانت هذه الهيئة معفاة من الضرائب بعكس

الرعايـا أو السكان من المسلمين والمسيحيين واليهـود . ويمكن القول إن الحكم قـد وضع إطار النظام ، بينما نظمت الشريعة أساس الحقوق والواجبات ، وبموجب ذلـك استمد كل شخص وضعه من انخراطه في طائفة ـ جماعة ـ وهكذا كانت لكل حرفة أو تجارة طائفتها (صنف أو كار) ، ولكل قرية إدارتها المحلية ، وكان السكان يختارون رؤساء طوائفهم الذين يحصلون قيمة الضـرائب وغيرهـا من الالتزامـات الواجب على الطائفة الوفاء بها . كما يقومون بالفصل في المنازعات الصغيرة ، كما كانوا في العادة أداة للاحتجاج ضـد تعسف رجال الحكم في الـولايات . أيضـاً كان يعتـرف برؤسـاء القبائل البدوية ، فكان شيوخها ينصبون رسمياً ـ كما مشايخ القرى والحرف والحارات ـ ويقلدون ألبسة شرفية ويجري اختيارهم بإرادة أهل هذه الطوائف أو وفق تقاليد عريقـة جرى تكريسها .

وتميزت الدولة العثمانية عن الدول المعاصرة لها ، بنظام الملل الـذي خضعت من خلاله الأقليات الدينية غير الإسلامية ، لنوع من التنظيم يسمـح لكل طائفة دينية ، والتي اعتبرت « ملّة » ، أن تمارس حق مواطنية أفرادها في إطار الدولـة ، فلكل منهـا حق استعمال لغتها الخاصة وإنشـاء معاهـدها الـدينية والتعليميـة وتحصيل الضـرائب الخـاصة بهـا وتسليمها لممثلي الـدولة ، والإشـراف على الشؤون الشخصية والعـامة لرعاياهم . في المقابل تولت الدولة حماية أملاكهم وأشخاصهم طالما يدفعـون الجزية ولا يشكلون خطراً بتحالفهم مع دول أجنبية[1] .

وفي هذا الإطار تمتع المسيحيون واليهـود في ظل الـدولة العثمـانية بحـرياتهم الدينية ، ومنذ فتح القسطنطينية مع السلطان محمد الفاتح كان للأقليات غير الإسلامية الحق في أن تتمتع بجو التسامح الذي جرى تكريسه واحترامه ، « والواقع أنه كان لبطريرك الروم ـ في القسطنطينية ـ من القوة والسلطان في ظل العثمـانيين أكثر ممـا كان لـه في عهد بيـزنطة نفسها »[2] . ومن الدلائل الأخرى في هذا المجال هجرة كثير من اليهـود السفارديم من أسبانيا والبـرتغال ، على أثـر الاضطهـاد الذين تعـرضوا لـه هناك بعـد سقوط الـدولة

(١) حوراني ، ألبرت : **الفكر العربي في عصر النهضة** ، دار النهار للنشر ، بيـروت ط ٣، ١٩٧٧ ، ص ٤٧ .

(٢) بروكلمان : م. س، ص ١١٤ .

العربية ، إلى داخل الدولة العثمانية بحيث وصل عدد سكان الحي اليهودي في الآستانة إلى حوالي عشرين ألفاً[1] .

يمكن القول إن نظام الملل نجح في البداية في استيعاب الأقليات التي أبدت قدراً فائقاً من التكيّف المتفاوت . « لقد وفر هذا النظام ميّزات عدة : العدالة النسبية ، ميّزات التجارة الأوسع والأكثر ثباتاً . إلا أن انحدار القوة العثمانية قد ترافق مع زيادة ازدهار وقوة بعض الطوائف المسيحية ، فأصبحت السيطرة القديمة صعبة التحمل ، كما أصبحت أقل فائدة في آن »[2] .

ومن جهة ثانية شكل نظام الملل ، الذي نجح بداية ، في تأكيد احترام « خصوصيات » الأقليات الدينية ، ثغرة دخلت منها الدول الأوروبية لتعميق هذه الخصوصية لا سيما بعد أن أسفر هذا الدخول عن تحولات اجتماعية وعلاقات جديدة[3] . ففي البداية كان تعيين « القناصل » من أجل تعزيز التجارة وحماية التجار . ولكن سرعان ما أصبح لديهم هدف آخر ، فبالنسبة لمسيحيي ويهود المدن التجارية ، أنجزت السفارات والقنصليات « وظيفة تشابه وظيفة الأشراف والإنكشارية بين المسلمين »[4] . فتشابه الدين ، جعل من الممكن للقوى الأوروبية الادّعاء بحماية إخوتهم في الدين ، كما أن « معاهدات الامتيازات » أعطت أرضية قوية لهذه القوى . لقد نتج عن هذه التطورات ، أن أخذت تتشكل في المجتمع قوى جديدة ، وعلاقات مختلفة ، وتناقضات متعددة ، قدّر لها أن تجتمع ليكون لها دور مؤثر في مصير الأمبراطورية في القرن التاسع عشر .

---

(١) المصدر نفسه : ص ١١٥ .

(٢) حوراني ، ألبرت : **الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر** ، مجلة الواقع بيروت ، العدد الأول ، ١٩٨١ ، ص ٥٨ .

(٣) جب وبوون : م. س، ج ٢ ، ص ١٦٠ ـ ١٦٥ . أيضاً انظر في هذا المجال : كوثراني ، وجيه : **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ م)** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ ، ص ٤١ ـ ٤٥ .

(٤) حوراني : الهلال الخصيب: . . . م. س، ص ٧١ .

الفصل الثاني



ولايات الشام في القرن الثامن عشر

أ - نظام الحكم في الولاية.
ب - الإطار السياسي العام في ولايات الشام.
جـ - الإطار السياسي الخاص في مدن الشام.
د - تخطي السلطة وحدود الممانعة.

أقام العثمانيـون إدارة متجانسـة نسبياً بين ولايـة وأخرى، ويمكننـا ، إذا تجنبنا الخوض في خصوصيات الأوضاع المحلية لكل ولاية ، أن نمسك النقاط الأساسية التي تقوم عليها الإدارة وبالتالي النقاط المشتركة التي تنظم الحكم في الـولايات . قسِّمت الأمبراطورية إلى ولايات ، وهي بدورها قسِّمت إلى سناجق ، وهذا التنظيم ظل مرعياً بعد أن وصلت الأمبراطورية إلى أقصى اتساعها في نهاية القـرن السادس عشـر . وقد أجرى الصدر الأعظم « قويوجو باشا » مسحاً لأوضاع الأمبراطورية عام (١٦٠٩ م) بناءً على أوامـر السلطان أحمد الأول ، أحصى بمـوجبه (٣٢) ولايـة أو إيالـة مقسَّمة إلى (٢٧٩) سنجقاً ، ولكن وثائق مختلفة توصل العدد إلى (٣٦) ولاية[١] .

أ ـ نظام الحكم في الولاية :

يمثل الوالي قمة الهرم السياسي والإداري في الولاية ، فقد كان يُعَيَّن مباشرة من إستامبول ، وكان يتم تمييز هؤلاء بعدد « الأطواغ »[٢] التي يحق لهم رفعها . فقد كان حكـام السنـاجق « البكـوات » يحق لـهم رفـع « طـوغ » واحـد ، فـي حيـن أن « البكلربكوية » ، أي بك البكوات ، يحق له رفع طوغين ويتمتع بلقب باشا . ويحق للوزراء ثلاثة أطواغ ، والصدر الأعظم خمسة أطواغ ، أما السلطان فتتقدم موكبه سارية

---

(١) RAYMOND, A., Grandes Villes... op. cit., p. 24.

(٢) الأطواغ جمع طوغ . وهو علم أو لواء عليه جزء من شعر ذيل الحصان علامة التكريم ، ويرجع هذا التقليد إلى عصور الأتراك الأولى .

تعلوها تسعة أطواغ[1] ، وقد حمل الوزراء البكلربكوية لقب باشا[2] . ومرتبة الوزير لم تكن من نفس طبيعة مراتب البلكربكوات وبكوات السناجق ، إذ أنها ، في حد ذاتها ، لم تكن تدل على أن صاحبها كان يحكم أي قسم معين من الأمبراطورية . فالوزارة حين كانت تخلع على حكام المقاطعات لم تزد عن كونها وظيفة شرفية ، في حين أن البكلربكوات والبكوات كانوا يتولون مناصب بالضرورة ، وهؤلاء كان بإمكانهم أن يصبحوا وزراء أيضاً مما أدى إلى جعل مناصبهم في مرتبة الوزراء ، لذلك كان الذين يمنحون رتبة وزير يصبحون بشكل آلي باشاوات بثلاث أطواغ بغض النظر عن المناصب التي كانوا يتولونها[3] . وفي القرن الثامن عشر أصبح استعمال كلمة والي ، المنطوقة بالتركية « ڤالي » ، أكثر شيوعاً من تلك المصطلحات ، كما أصبح يطلق على حكام السناجق كلمة متسلم أو « متصرف »[4] .

وقد درج السلاطين ، مع نظام الدوشيرمة ، على تعيين أشخاص من « القابي قولي » (العبيد) في مناصب الولايات . وفي القرن الثامن عشر ، مع تخطي هذا النظام ، بدأ يشغل هذه الوظائف أعيان المقاطعات من الأتراك والعرب بفضل نفوذهم وثرواتهم ، وأول تأكيد قانوني لهذا الواقع كان القانون الصادر عام (١٧٢٦ م) الذي سمح بتعيين الأعيان المحليين في منصب الوالي[5] ، ومن هؤلاء الأعيان برزت عائلات محلية هامة في بلاد الشام . وكان الولاة ، في البداية ، يبقون في مناصبهم مدة طويلة ، إلى أن يرقوا أو يستغنى عنهم ، وقد تم الاستغناء عن هذه العادة في عصر

---

(١) Encyc. de l'Islam. art. Tugh.

(٢) باشا من الألقاب التركية الرسمية ، وكان يطلق أولاً على كبير أبناء العائلات التركية ، ثم استعملته الدولة في المناصب والرتب العالية ، العسكرية والإدارية . ويقول « إدي شير » : إن الكلمة من أصل فارسي ، مركبة من المفردتين : «با» بمعنى قدم و « شاة » بمعنى الملك ، فيكون حاصل ترجمتها الحرفية قدم الملك . انظر السيد إدي شير : **معجم الألفاظ الفارسية المعربة** ، مادة باشا ، مكتبة لبنان ـ بيروت ، ط ١٩٨٠ .

(٣) جب وبوون : م. س، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٤) Encyc. de l'Islam. art. Sandjak.

(٥) سميليا نسكايا، إيرينا : **البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارق العصر الحديث** ، نقله إلى العربية : يوسف عطا الله . راجعه د. مسعود ضاهر ، دار الفارابي ، ط ١٩٨٩ ، ص ٢٤٣ .

مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م) حيث أصبح الولاة يفصلون كل ثلاث سنوات ، ولكن سرعان ما اعتبرت هذه المدة طويلة ، فتقررت العادة الخاصة بوجوب إجراء التعيينات لسنة واحدة لا أكثر ، وإن كانت تمدد أحياناً عن طريق التجديد .

قسِّمت بلاد الشام ، للمرة الأولى ، إلى ثلاث ولايات ، دمشق وحلب وطرابلس . وفي عام (١٦٦٠ م) أنشئت ولاية رابعة مركزها صيدا ، وكانت مهمتها مراقبة سكان الجبال والتعاون مع ولايتي دمشق وطرابلس لضبط الأمن فيهما . إلا أن دمشق احتفظت بأولويتها ، ووفقاً لسلَّم الدرجات كان يعيَّن في حلب ودمشق باشا من الدرجة الأولى ، أي برتبة وزير ، في حين كان يعيَّن على طرابلس وصيدا باشاوات من الدرجة الثانية[١] ، وتمكن الباشاوات الأقوياء ، الذين حكموا دمشق ، من تعيين أبنائهم أو أشقائهم أو أتباعهم في طرابلس وصيدا بنفس الوقت ، فتمتعوا بذلك بقدرات ونفوذ كبير[٢] .

كان الوالي يعتمد في عمله اليومي على حاشيته التي كانت تنتقل معه من ولاية إلى أخرى .

وقد أورد « إبراهيم العورة » كاتب العربي في ولاية صيدا في عهد سليمان باشا (١٨٠٤ ـ ١٨١٩ م) ، لائحة تفصيلية تبين التوزيع الدقيق للمهمات والمسؤوليات في

---

(١) . BODMAN. H.L.: **Political faction** in Aleppo. (1760-1826), CHAPELHILL, 1963, p. 47.

(٢) يذكر قنصل فرنسا في صيدا عام ١٧١٧ م ، أن الباشوات كانوا يتولون الحكم في هذه الولايات بموجب تلزيم من السلطان « . . يلتزم باشا صيدا ولايته بـ (٤٥٠) كيساً يضاف إليها (٥٠) كيساً تخصص لجماعة الختمية وكذلك لعدد من كبار المسؤولين العثمانيين . وتقدر نفقات الوالي بمئة كيس ، إذا كانت له حاشية كبيرة ، . . بعد تأمين جميع نفقاته عليه أن يضمن ربحاً صافياً له . . لذلك عليه أن يحصِّل من ولايته (٧٠٠) كيس يجمعها ممن يعينهم ملتزمين عنه في المناطق» .
انظر الوثيقة : من السيد « بولار » قنصل فرنسا في صيدا إلى الماريشال « دستريه » رئيس مجلس البحرية وزير الدولة .
باريس : الوثائق الدبلوماسية ، **تاريخ لبنان الحديث** ، السفير عادل إسماعيل ومنير إسماعيل . دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٨٠ ـ ٨١ ـ ٨٢ ـ ٨٣ . وثيقة رقم ١٣ .
انظر أيضاً الوثيقة رقم ٣٤/ص ١٣٩ ـ ١٤٠ وفيها تفصيل دخل مالية ولاية صيدا عن عام (١٧٧٣ م) ننشرها في الملحق .

سراي الوالي[١] ، تحت عنوان « الأغاوات أصحاب الكاركات[٢] في الباب » وهم : السلحدار[٣] والباشجوقدار[٤] ، أمير أخور[٥] ، ديوان أفندسي[٦] ، توتنجي باشي[٧] ، خفتان أغاسي[٨] ، علمدار[٩] ، بيرقدار[١٠] ، أبريقدار[١١] ، شمعدان أغاسي[١٢] ، دربندار[١٣] ، المهردار[١٤] ، القهوجي باشي[١٥] ، باش جاويش أيج أوغلان[١٦] ، ألاي باش جاويش[١٧] ، قواص باشي[١٨] ، أنختار أغاسي[١٩] ، حرم أغاسي[٢٠] ،

---

(١) العورة ، المعلم إبراهيم : **تاريخ ولاية سليمان باشا (١٨٠٤ - ١٨١٩ م)** ، قدم له وعلق هوامشه أنطون بشارة ، قيقانو ، دار لحد خاطر ، بيروت ، ط ١٩٨٩ ، ص ١٦١ - ١٦٩ .

(٢) الكاركات : كلمة تركية معرَّبة مؤلفة من «كار» بمعنى مهنة «وكاة» بمعنى المكان . ويراد بها من يقومون بالخدمة في سراي الوزير من أرباب الحرف .

(٣) السلحدار : الضابط الذي يهتم بترتيب سلاح السلطان . ثم أصبح لهذه الكلمة مدلول آخر يرتبط بالمناصب الرفيعة بالدولة .

(٤) الباشجوقدار : جوقدار تعني مفوَّض ، مندوب . الباش : رئيس ، إذن هناك أكثر من مندوب يرأسهم الباشجوقدار .

(٥) أمير أخور : رئيس الأسطبلات .

(٦) ديوان أفندسي : رئيس الديوان .

(٧) توتنجي باشي : هو الشخص المكلف بإعداد الدخان والشبق للوزير ، ثم لضيوف الوزير .

(٨) خفتان أغاسي : هو الأغا المكلف بالاهتمام بقفطان الوزير ، ومعه يرسل الخلع لمن أحبَّ من الأمراء والأعيان .

(٩) علمدار : وهو المولج بحفظ الأعلام والبيارق .

(١٠) بيرقدار : المكلف حمل البيارق أمام الوزير في المواكب الرسمية .

(١١) أبريقدار : وهو السقَّاء الذي يهتم بإعداد المياه وتقديمها للوزير أو الضيوف إما للشرب أو الغسيل .

(١٢) شمعدان أغاسي : الذي يتولى إعداد الشموع للإنارة .

(١٣) دربندار : الأغا الذي يسير أمام موكب الوزير لإفساح الطريق له .

(١٤) المهردار : حامل أختام الوزير .

(١٥) القهوجي باشي : المكلف بصنع القهوة وتقديمها .

(١٦) باش جاويش إيج أوغلان : الأغا المكلف بالإشراف على شؤون الغلمان داخل السراي .

(١٧) ألاي باش جاويش : مفوض الشرطة .

(١٨) قواص باشي : رئيس الحرس .

(١٩) أنختار أغاسي : الأنختار بمعنى المفتاح ، وهو الأغا الموكول إليه مفاتيح غرف السراي .

(٢٠) حرم أغاسي : آغا من الخصيان يدخل على الحريم ، وتحت يده ثلاث حرم أغاسية .

سائس باشي[1] ، صفرجي باشي[2] ، سرايدار باشي[3] ، التتار أغاسي[4] ، الجربندي باشي[5] ، سيروان باشي[6] ، مشعلجي باشي[7] ، العكام باشي تختروانجي[8] ، دولابجي[9] .

ويقدم « بودمان » وصفاً دقيقاً لحاشية الباشا في حلب ، فهي نسخة مصغّرة عن حاشية السلطان . وقد ميز بين الوظائف الداخلية لحملة السلاح وحامل الأختام وحافظ الملابس الرسمية وحرس الحريم وغيرها من الوظائف التي بلغ عددها (١٦) ، وبين الوظائف خارج الدار السكنية مثل المسؤول عن الأعلاف والمسؤول عن حيوانات الركوب ، ورئيس حملة البيارق ورئيس حملة المشاعل وغيرهم من الموظفين الذين بلغ عددهم (٨) ، ثم يذكر الموظفين المشاركين في إدارة الولاية كالصيرفي والكتخدا وغيرهم[10]، وهو عدد يقترب كثيراً من العدد الذي يذكره « العورة » .

بالإضافة إلى الحاشية كان هناك عدداً من الموظفين المرتبطين شخصياً بالوالي وأبرزهم القائمقام أو المتسلم ، الذي ينوب عن الوالي في أمور الحكم حال غيابه ، وهو يتحمل مسؤولية جسيمة خاصة في مدن بلاد الشام حيث كان الولاة مضطرين للغياب عن عواصمهم فترات طويلة لتأمين قيادة ومرافقة وسلامة قافلة الحج . ويبدو أن تعيين المتسلمين في مراكزهم ومناصبهم يتم بناء لرغبة الوالي ، إلا أن تثبيت هؤلاء كان

(١) سائس باشي : رئيس السياس .
(٢) صفرجي باشي : الذي يهتم بإعداد الطعام .
(٣) سرايدار باشي : رئيس الخدم .
(٤) التتار أغاسي : رئيس فرقة البريد وكان تحت يده (٢٥) تاتاراً .
(٥) الجربندي باشي : الرئيس الموكل إليه إعداد الزاد للوزير ووضعه في الجربندية خلال السفر . والجربندية جراب من قماش أو غيره تعلق على الكتف أو الخصر يوضع فيها الزاد .
(٦) سيروان باشي : رئيس الخدم المكلف بإعداد طعام النزهة للوزير وصحبه .
(٧) مشعلجي باشي : رئيس فرقة حملة المشاعل المكلفة بحملها أمام الوزير في سفره أو تنقله ليلاً .
(٨) العكام باشي تختروانجي : رئيس الجمالين المولج إعداد الجمال والهوادج عليها السفر الوزير وحريمه .
(٩) دولابجي : دولاب بالتركية معناها خزانة ، فيكون الدولابجي حافظ الخزائن مع ما تضم في سراي الوزير .
(١٠) BODMAN., op. cit., p. 30-32.

يتم في العاصمة[1] . كان أمام هؤلاء مجالات واسعة للترقي السريع في المنصب ، ومن الأمثلة على ذلك : موسى باشا المولود في « معرَّة النعمان » التي بدأ منها صعود آل العظم ، الذي أقام صلات وثيقة بهم فخدم عند سليمان باشا العظم وبعد وفاته انتقل إلى خدمة أسعد باشا العظم وأصبح « كتخدا »[2] عنده ، وبقي « متسلماً » لمدينة دمشق سنوات طويلة وأصبح أبناؤه حكاماً على القدس وغزَّة ، وحصل هو على لقب باشا « بطوخين » عند نقل أسعد باشا من دمشق إلى حلب[3] . ينطبق الأمر على « حسين باشا مكي » ، وهو حفيد أحد تجار غزة ، التحق والده بخدمة أسعد باشا العظم ، وبعد بضع سنوات عيّن ابنه حسين حاكماً على القدس ، ثم رقي وحل مكان سيده في منصب والي الشام[4] .

وبالرغم من أن الباشاوات يمثلون السلطان في ولاياتهم ، إلا أن سلطتهم لم تكن مطلقة من الناحية النظرية . فقد مارس الباب العالي رقابته من خلال نظام مؤلف من أربعة عناصر : الباشا ـ القاضي ـ العسكر ـ الدفتردار . فقد كان تنفيذ أحكام الشريعة وحل النزاعات المدنية والإشراف على شؤون الحياة اليومية بأيدي القضاة الذين يعيّنون من إستامبول ، كان هؤلاء يمارسون صلاحياتهم باستقلالية تامة عن الوالي ، الذي لم يكن يملك أية سلطة تخوِّله تجاوز أحكام الشريعة[5] . أما الدفتردار[6] فقد كان يشرف على حسابات الولاية ويتولى وظيفته بمقتضى مرسوم من

---

(١) البديري ، الشيخ الحلاق أحمد : حوادث دمشق اليومية (١٧٤١ ـ ١٧٦٢ م/١١٥٤ ـ ١١٥٧ هـ) نقحها : الشيخ محمد سعيد القاسمي ، تحقيق ونشر د. أحمد عزت عبد الكريم ، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ١٩٤ أيضاً انظر : حسن ابن الصديق : غرائب البدائع وعجائب الوقائع ، دراسة وتحقيق د. يوسف نعيسة ، دار المعرفة ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٩١ .

(٢) كتخدا : وهي فارسية الأصل أصابها التحريف فعرفت بالكاخية ، وهو الذي يعاون الوالي وينوب عنه إذا غاب .

(٣) البديري : م. س، ص ١٥٨ و ١٩٤ .

(٤) المرادي ، أبي الفضل محمد خليل بن علي : سلك الدرر في أعيان القرن الثامن عشر ، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم ، ٤ ج ، ط ٣، ١٩٨٨ ، بيروت ، ج ٢/ص ٦٠ ـ ٦٢ .

(٥) انظر الفصل الرابع ، حيث سوف نعالج دور القاضي في مجتمع المدينة وعلاقته بالوالي .

(٦) الدفتردار : صاحب وظيفة هامة في الدولة العثمانية وله المقام المرموق في التشريعات والصلاحيات وهو المسؤول عن الشؤون المالية العامة ، وفي كل ولاية كان يوجد هذا المنصب .

العاصمة . وعندما كان يتم نقل الولاة أو عزلهم كان يجري الحسابات اللازمة لتبرئة الذمة أو للمصادرة إذا ما أبلغ بذلك . لقد تمتع أصحاب هذا المنصب بنفوذ كبير ، فقد بقي « علي الدفتري » في منصبه « دفتر داراً » لدمشق (١٨) عاماً (١٧١٧ - ١٧٣٥ م)[١] ، و« محمد بن فروخ » تولى نفس المنصب على مدى (٣٠) عاماً بدون انقطاع ، ابتداءً من سنة (١٧٤٦ م)[٢] . أما فتحي أفندي الفلاقنسي فقد تميز بأنه لعب دوراً هاماً في الحياة السياسية لمدينة دمشق مما أدى لصراعه مع الوالي أسعد باشا العظم[٣] .

أما القوات المسلحة فكان للوالي أيضاً سلطة محدودة عليها ، ويمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من الفئات العسكرية[٤] . كان في الولاية فرق من الإنكشارية مكلفة بمهمات محددة من الباب العالي . آغا الإنكشارية ، في عاصمة الولاية ، كان يعيَّن من قبل « السردار »[٥] الأعلى للإنكشارية في إستامبول ، وكان هؤلاء يتمتعون بنوع من الاستقلال في بعض المجالات . أما « الديزدار » ، أي قائد حامية القلعة من الإنكشارية ، فلم يكن يخضع عادة للسلطة المحلية . أما النوع الثاني فقد كان يتعلق بالقوات السباهية ، وبرغم أن هؤلاء لم يكونوا دائماً تحت السلاح فإن ثمة إشارات تدل على أنهم كانوا يكوِّنون هيئة تقوم ببعض المهام في دمشق[٦] وأن البعض منهم كانت تيماراتهم مشروطة بخدمة سرايا الحكم بدمشق[٧] . كذلك فإن ارتباط هؤلاء بالأرض وبالعاصمة ، حيث كان يجري توزيع التيمارات ، يخفف من تأثيرهم ومن سلطة الوالي عليهم . أما النوع الثالث من العسكر فقد كان يتألف من القوات الخاصة بالوالي والتي كان يجنِّدها من العناصر المحلية وغير المحلية والتي يتفاوت حجمها تبعاً لإمكانياته المالية.

يتبين أن الإجراءات الإدارية المتبعة في الولايات ، والتوزيع المدروس

---

(١) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٢١١ .
(٢) المرادي : م. س، ج ٤/ص ٣٨ .
(٣) المرادي : م. ن، ج ٣/ص ٢٧٩ . هذا الصراع الذي سوف نتحدث عنه في الصفحات التالية .
(٤) انظر الفصل الثالث ، حيث سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل .
(٥) السردار : لقب كان يطلق على قائد الجيش .
(٦) المرادي : م. س، ج ١/ص ٢٧٥ .
(٧) المرادي : م. ن، ج ٤/ص ١٦ .

للمهمات والصلاحيات كان يؤمن نوعاً من المركزية والتوازن بين المواقع المختلفة . كانت هذه الإجراءات كافية للباب العالي ليمارس رقابة فعّالة على الإدارات المختلفة التي يبدو أنها وضعت للحيلولة دون أي شكل من أشكال تجميع السلطة بيد واحدة أو في موقع واحد[1] .

ومن جهة أخرى ، كان التعبير الظاهر لاشتراك الأعيان في الحياة السياسية العامة للولاية هو حضورهم اجتماعات « الديوان » التي يدعوهم إليها الباشا . وليس لدينا ما يؤكد أن الديوان كان ينعقد بصورة منتظمة ويتمتع بالتالي بصلاحيات محددة . ففي دمشق يذكر « البديري » و « ابن الصديق » مناسبات محددة ينعقد فيها الديوان يحضرها أعداد مختلفة[2] ، مما يدفعنا للاعتقاد أن قرار الدعوة إلى جلسة الديوان يعود إلى الوالي نفسه الذي يقرر أيضاً المواضيع التي يريد بحثها . ويمكن الاستنتاج من الروايات المختلفة أن المفتي والنقيب والقاضي وبعض كبار العلماء والأعيان وأغاوات العسكر كانوا من الأعضاء الدائمين فيه . ويبدو أن « الديوان » في حلب كان أكثر انتظاماً وثباتاً فيذكر « بودمان » أن المجلس كان يدعى إلى الاجتماع بصورة دورية ومنتظمة صباح كل يوم جمعة ، وكان أعضاؤه يجتمعون في قاعة المحكمة لمرافقة القاضي إلى السراي لحضور جلسة الديوان . ومن هناك وبعد الجلسة كانت المسيرة ، وعلى رأسها الباشا ، تتجه إلى المسجد للصلاة[3] . ويبدو أن هذه الهيئة كانت ثابتة العدد عشية القرن الثامن عشر وكانت العضوية تنتقل بالوراثة تقريباً ، مما يدفعنا للاستنتاج أن مجلس الديوان في حلب على عكس دمشق ، كان منتظماً ولاجتماعاته تقاليد خاصة[4] . وبشكل عام لا يمكن القول بأن مجلس الديوان كان شريكاً بالسلطة ، فقد كانت وظيفته استشارية بشكل رئيسي ، ففيها يقدمون للوالي بعض الاقتراحات ويطلعونه على شؤون المدينة وفي بعض الأحيان ينقلون شكاوى الناس .

---

(١) انظر الرسم الذي يحدد توزع السلطة المباشرة والسلطة غير المباشرة في الولاية .

(٢) البديري : م . س، انظر الصفحات ٣٢ و ٥٠ و ٥١ و ٥٩ و ٧٤ و ١١٠ و ١١١ و ١٢٧ و ٢٠٣ و ٢١٢ و ٢١٤ .
انظر أيضاً : ابن الصديق : م . س، ص ٨١ و ٩٠ و ٩١ و ٩٩ .

(٣) BODMAN., op. cit., p. 34.

(٤) THIECK. J.P., **Mouvement Communautaires et Espaces Urbains Machreq.** Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain, Beyrouth, 1985, P. 121.

ومقدرة الوالي في دمشق على الإمساك بالسلطة تجد أبرز تعبير لها بتأمين قافلة الحج ، فالنجاح في هذه المهمة هو الامتحان الحقيقي الذي يضمن له تجديد ولايته . قافلة الحج الشامي كانت إحدى قافلتين رئيسيتين للحجاج المسلمين ، والقافلة الأخرى هي قافلة الحج المصري . في القرن الثامن عشر تولى باشا دمشق « إمارة قافلة الحج الشامي » . فبالإضافة إلى صعوبة الانتقال لهذه الكتل البشرية الضخمة والتي تراوح عددها بين (٣٠) و (٦٠) ألفاً[1] ، كان عليه مهمة ضبط الأمن في المدينة أثناء وجود هذا العدد الكبير فيها ورقابة الأسعار ، ثم كان عليه مسؤولية إعداد قافلتي الحج والمحمل الشريف وتأليف القوة العسكرية المرافقة . لذلك أعفت الدولة باشا دمشق من الضرائب وعهدت إلى باشاواتها ، في حلب وطرابلس وصيدا ، أن يكونوا عوناً له ، فكانت تعهد إلى واحد منهم مهمة إعداد قافلة التموين لملاقاة الحجاج في طريق عودتهم ، وكانت تسمى قافلة « الجردة » .

قبل ثلاثة أشهر من موسم الحج يخرج باشا دمشق لما يسمى « الدورة » وهي جولة تفتيشية الهدف منها جمع الضرائب وإظهار سطوة الدولة في المناطق التي ستمر بالقرب منها القافلة . يمكث الوالي في الدورة حوالي الشهرين . يبدأ توارد الحجاج إلى دمشق طوال شهر رمضان ، وفي منتصفه يصل ركب « الصرة أميني » وهو الموظف الذي يحمل المال المخصص لأشراف الحجاز . في منتصف شوال تتأهب القافلة للانطلاق ، وتقضي في مسيرتها ، ذهاباً وإياباً ، حوالي الشهرين ونصف ، يلاقيها في منتصف طريق العودة الوالي الذي أوكلت إليه مهمة « الجردة » حيث يحلُّ الحجاج ضيوفاً عليه . تبلغ مدة الفترة التي يقضيها والي دمشق خارج عاصمته مهتماً بشؤون القافلة بين (٥) و (٦) أشهر[2] ، أما باشا الجردة فيقضي حوالي (٤) أشهر ، مما كان يترك آثاراً سلبية على وضع الأمن في عواصم ولاياتهم .

كانت القافلة ، بالإضافة إلى المخاطر الطبيعية ، تتعرض في بعض الأحيان إلى غارات قبائل البدو ، وحادث سلب القافلة عام (١٧٥٧ م) كان مثيراً للانفعال العنيف

---

(١) رافق ، د. عبد الكريم : **بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث** ، دمشق ، طبع تحت رقم ١١٢٤٨ ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٤ .

(٢) رافق ، د. عبد الكريم : م. س، ص ٢٠٦ .

في دمشق[1] . لذلك كان الولاة يعمدون إلى شراء حمايتهم بدفع المال للقبائل القوية . فقد كانت قافلة الحج مناسبة هامة للتجارة وانتقال البضائع سواء تلك التي يحملها الحجاج أنفسهم ، أو التي يحملها التجار بكميات كبيرة[2] ، وقد انتعشت جملة من الحرف المتخصصة بتقديم الخدمات للقافلة . كذلك أغنت القافلة الحياة الثقافية في مدن بلاد الشام وخاصة دمشق ، فقد توافد إليها العلماء من مختلف البلاد وأقام بعضهم فيها ، وكثيراً ما حدثت المناظرات بين العلماء الزائرين والعلماء المقيمين ، فكانت مناسبة للتعليم والتعلُّم وانتشار التصوف والطرق الصوفية[3] .

ب ــ الإطار السياسي العام في ولايات الشام :

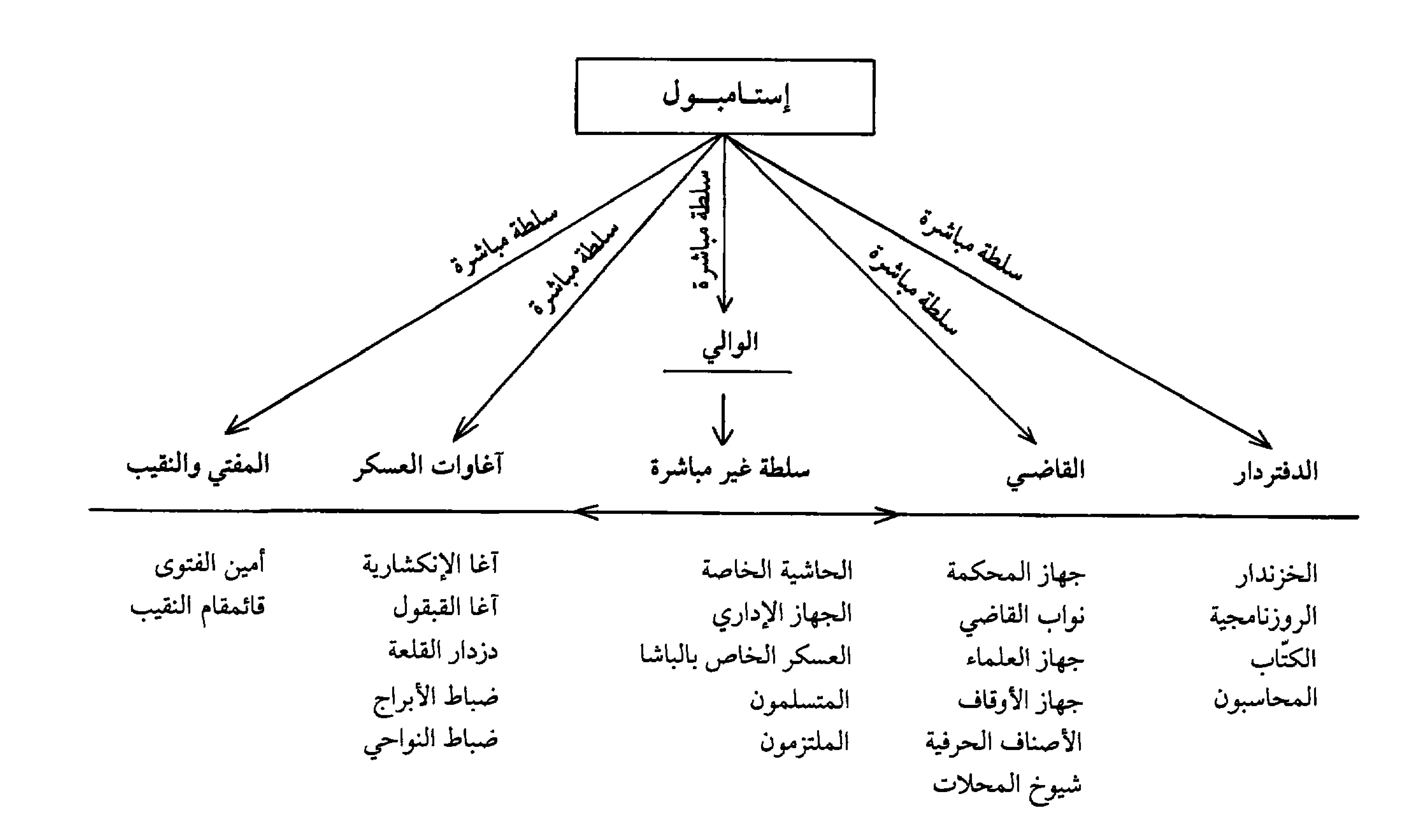
تميز القرن الثامن عشر بسلسلة من الأحداث الهامة كادت أن تحدث انعطافاً هاماً في تاريخ المنطقة . ويمكننا أن نعرض لها من خلال تقسيمها إلى ثلاثة محاور ، الأول يتمثل ببروز أسرة « العظم » على المسرح السياسي ، والثاني بتمرد « الظاهر عمر » وتحالفه مع مماليك مصر ، أما الثالث فيتمثل بمرحلة أحمد باشا الجزار وانفراده بالسلطة في نهاية القرن الثامن عشر . ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه المحاور ، من خلال تقسيمنا لها ، لا تعني أنها منفصلة عن بعضها البعض ، كما أنها غير منفصلة عن الظروف السياسية العامة التي كانت تمر بها السلطنة .

---

(١) البديري : م. س، ص ٢٠٦ . يصف حادث سلب القافلة (. . . رجعت الإنكشارية . . . وأخبروا عن أحوال وأهوال التي حصلت للحجاج من النساء والرجال من شر كفار العرب . . لا يفعلها عباد النيران . .) ص ٢٠٧ .

(٢) رافق ، د. عبد الكريم : م. س، ص ٢٠٧ .

(٣) وخير مثال على ذلك هو نشر الطريقة النقشبندية في دمشق في أواخر القرن السابع عشر ، على يد جد الأسرة المرادية « مراد المرادي » الذي أمَّ دمشق بمناسبة الحج واهتم بنشر هذه الطريقة فيها ، وتابع عمله من بعده ابنه السيد محمد . انظر : المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٤/ص ١١٤ و ص ١٢٩ .



إستامبول
سلطة مباشرة
سلطة مباشرة
سلطة مباشرة
سلطة مباشرة
سلطة مباشرة
الوالي
الدفتردار
القاضي
سلطة غير مباشرة
آغاوات العسكر
المفتي والنقيب
الخزندار
الروزنامجية
الكتّاب
المحاسبون
جهاز المحكمة
نواب القاضي
جهاز العلماء
جهاز الأوقاف
الأصناف الحرفية
شيوخ المحلات
الحاشية الخاصة
الجهاز الإداري
العسكر الخاص بالباشا
المتسلمون
الملتزمون
آغا الإنكشارية
آغا القبقول
دزدار القلعة
ضباط الأبراج
ضباط النواحي
أمين الفتوى
قائمقام النقيب

فقد تم تدشين هـذا القرن بـالحرب مـع روسيا (١٧١١ م) ، ثم بـالحرب مـع البندقية وألمانيا (١٧١٥ ـ ١٧١٨ م) ، ومعاهدة بساروفجة ، ثم حرب السبع سنـوات مـع إيران (١٧٢٣ ـ ١٧٣٠ م) ، ومـا لبثت أن انفجرت الحـرب مع ألمـانيـا وروسيـا (١٧٣٦ ـ ١٧٣٩ م) . وتجدد الصراع مع إيران (١٧٣٠ ـ ١٧٤٦ م) ، ثم فتـرة هدوء بسيطة انتهت بحرب قـاسية مـع روسيا (١٧٦٨ ـ ١٧٧٤ م) عـادت وتجددت بعـد أن دخلت فيها ألمانيا إلى جانب روسيا (١٧٨٧ ـ ١٧٩٢ م) . وخاضت السلطنـة حربهـا الأخيرة في القرن الثامن عشر مع فرنسا (١٧٩٨ ـ ١٨٠٢ م) ، وخلالها وصلت قوات نابليون إلى مصر وتوقفت عند أسوار عكا . من خلال هـذه الظروف نحـاول أن نرسم الإطار السياسي العام في بلاد الشام .

إن نظرة سريعة على لائحة « الـوزراء » و « الباشـاوات » الذين حكمـوا ولايات الشام تبيِّن لنا المعطيات التالية خلال القرن الثامن عشر :

الولايـة	عدد الولاة[1]
دمشق	٤٣
حلب	٧٠
طرابلس	٧٢
صيدا	٦١

تبرز دمشق بوضوح في هذا الجدول على ما عداها من العواصم . فهي شهدت استقراراً بارزاً ومناقلات أقل من غيرها في مسألة تعيين الولاة . وإذا ما قارنا هذه الأرقام بما سبقها في القرن السابع عشر مثلاً (٧٨ والٍ) يتبين لنا أن هذا الانخفاض ميزة خاصة للمرحلة التي نخصُّها بالدرس ، وهي لا شك تعود إلى متغيرات هامة شهدتها الولاية . والتعمق بأرقام الجدول السابق يبيِّن أن (١٢) والياً من أصل (٤٣) حكموا دمشق حوالي سبعين سنة ، من بينهم اثنان فقط من أسرة « العظم » حكموا لمدة ربع قرن . إن مدة

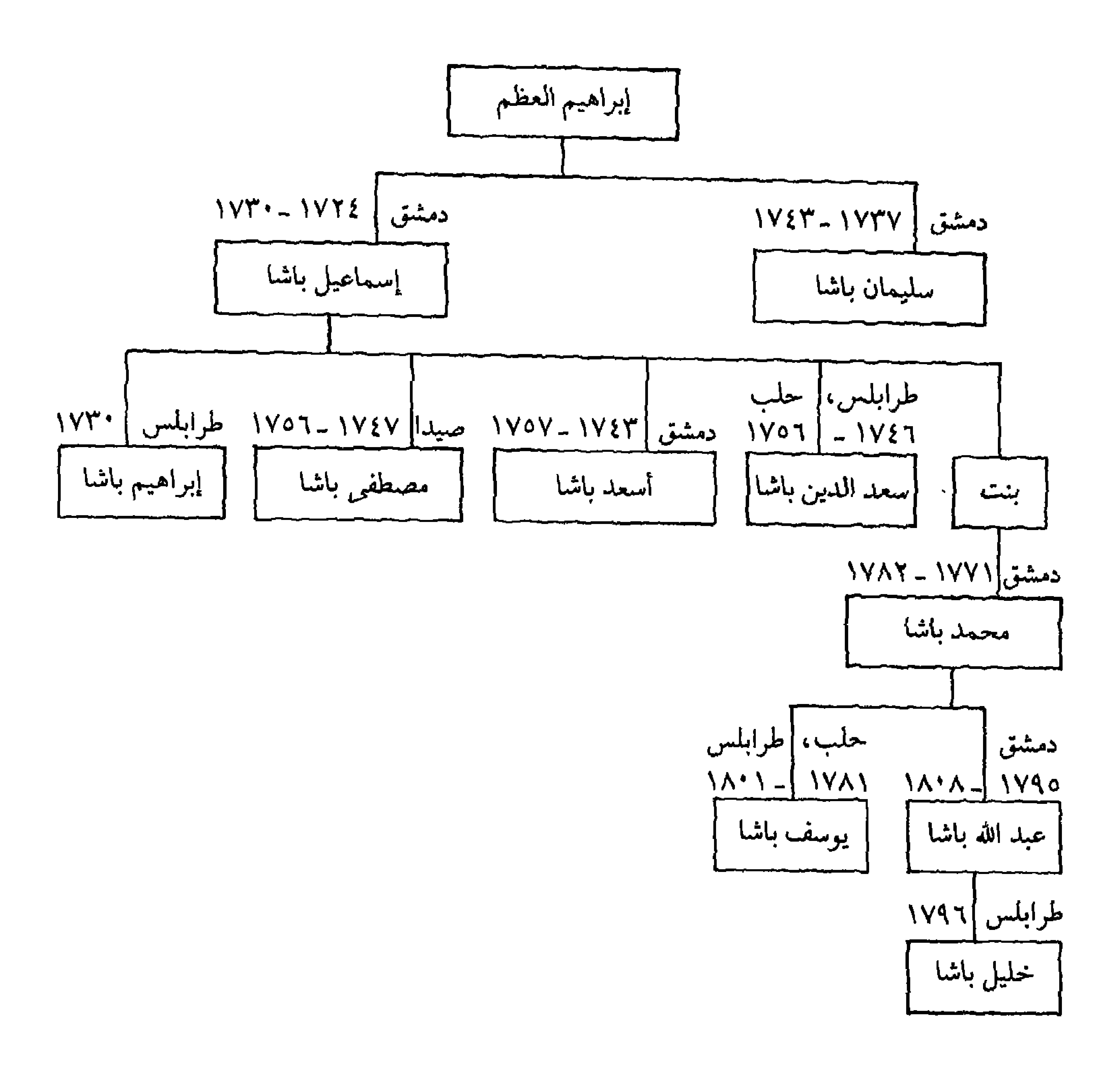
---

(١) تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على لوائح منير إسماعيل وعادل إسماعيل ، **تاريخ لبنان الحديث ـ الوثائق الدبلوماسية** ، القسم الأول ، تقديم : فدريكو مايور ونجيب صدقة ، دار النشر للسياسـة والتاريخ ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠٤ ـ ٣٢٥ وقد تم استخراج المعطيات الخاصة بولاة دمشق اعتماداً على هذه اللوائح . أما معطيات حلب فهي استناداً إلى محمد كرد علي ، **خطط الشام** ، دار العلم للملايين ، ط ٢ ، بيروت ١٩٦٩ ، ج ٢ ، ص ٣٠٢ .

حكم هذه الأسرة في دمشق وحدها يصل إلى (٤٥) سنة متقطعة . ويرتفع العـدد إلى أكثر من ستين سنة إذا ما احتسبنا الولاة الذين يدينون بالفضل أو بالولاء لهذه الأسرة . لقـد حكم أفراد من هـذه الأسرة ولايـات دمشق وطرابلس وصيـدا وحلب في أوقـات متقاربة ، بل إن بعضهم جمع لنفسه ولأولاده ثلاث ولايات في نفس الوقت . ومما لا شك فيه أن أسرة ، تخرِّج عشرة وزراء « باشاوات » في قرن واحد ، أمر جدير بالدراسة والتحليل ، خاصة إذ ما لاحظنا أن التقليد العثماني القاضي بتغيير الولاة بشكل سنوي كان لا يزال مطبقاً إلى حـد كبير ، بـالإضافـة إلى تقليد آخـر يقضي بتعيين الولاة من أصول غير محلية وفي أغلب الأحيان من موظفي « الدوشيرمة » أو من « عبيد السلطان » فيما بعد ، وهذا أيضاً كان لا يزال مطبقاً إلى حد كبير ، ويعتبـر وصول أفـراد من أسر محليـة إلى منصب الولايـة بالشكـل الذي لاحـظناه مـع أسرة « العـظم » متغيِّراً هـاماً يستدعي شيئاً من التحليل .

بداية أسـرة « العظم » كـانت في « معرَّة النعمـان » بالقـرب من « حماه » حيث اشتهر مؤسسها « إبراهيم العظم » كجندي نجح في تقديم خدمـات للدولة ، وحصـل مقابل ذلك على بعض النفوذ ممـا أتاح لأولاده بعـده (سليمان ـ إسمـاعيل ـ مـوسى ـ محمد) أن يمدوا نفوذهم خارج المنطقة من خلال التزامهم للضرائب وحصولهم على « مالكانة »[١] حماه وحمص والمعرَّة . وقد نجح « إسماعيل » في الحصول على رتبة « الباشوية » وتولّى على ولاية طرابلس . وهذه الخريطة لباشـاوات آل « العظم » تبين صعود هذه الأسرة ثم انقطاعها في ولايات الشام.

(١) كان الالتزام يعطى لفترة محددة بسنة ، يحصل عليه الملتزم من خلال المزايدة . أما « المالكانة » فكانت تعطي طيلة الحياة للملتزم . انظر في هذا المجال :
الدوري ، د. عبد العزيز : **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٨ ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .



نلاحظ أن مرحلتين أساسيتين مرت بهما الأسرة ، الأولى في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، والثانية في النصف الثاني منه . المرحلة الأولى تخللها انقطاع بسيط في نهاية عهد إسماعيل باشا الذي انتقل من ولاية طرابلس إلى ولاية دمشق (١٧٢٤ - ١٧٣٠ م) حيث عُزل وامتحن وحبس بقلعة دمشق وصودرت أمواله[١] . وعزل شقيقه سليمان عن ولاية صيدا وسجن في القلعة ، وشملت الإجراءات أيضاً ابنه إبراهيم باشا والي طرابلس ، وأسعد بك في حماه وحاكم المعرَّة ومثله حاكم حمص

---

(١) بريك ، مخائيل : تاريخ الشام ، وثائق تاريخية للكرسي الملكي الأنطاكي - مطبعة القديس بولس في حريصا - لبنان ، ١٩٣٠ ، ص ٧ .

«. . . حتى لكل بيت العظم وتوابعهم »[1] وسجنوا جميعاً وصودرت أموالهم « وابتدوا يعذّبوا بقية بيت العظم وأهـل « المعرّة » العـذاب المريـع . . والقبجية عمّـال يفتشوا ويطالعوا أموال . . . » .

ولم يطل أمر هذه المحنة حتى استعاد « سليمان » ثقة الباب العالي فتسلم ولاية دمشق أول مرة مدة خمس سنوات (١٧٣٣ ـ ١٧٣٨ م) ، ثم عيِّن عليها في المرة الثانية عام (١٧٤١ ـ ١٧٤٣ م) حيث توفي أثناء حصاره للظاهر عمر في قلعة طبرية[2] . خلفه مبـاشرة أسعـد باشـا وهو من أبـرز شخصيات هـذه الأسرة ، استمـر والياً على دمشق (١٤) عاماً متوالية (١٧٤٣ ـ ١٧٥٦ م) وهي أطول فترة حكم فيها والٍ في القرن الثامن عشر . ونجح في بسط نفوذ الدولة في ظروف صعبة ونال شهرة كبيرة[3] . وحصل على رتبـة الباشـوية لأخـويه سعـد الـدين ومصـطفى ، الأول تنقـل بين ولايـات طـرابلس (١٧٤٧ م) ، وحلب (١٧٥٠ م) ، ثم أعيد إلى طرابلس (١٧٥١ م) ، وتولى سردارية الجردة ليكون عوناً لأخيه في إمارة قافلة الحج[4] . أما مصطفى فتولى ولاية صيـدا[5] وبقي فيها إلى أن عزل أسعد باشا عن ولاية دمشق (١٧٥٦ م) . كان لعزل أسعد باشا مفاعيل فورية على أشقائه ، فقد عزل سعد الدين ونقـل خارج ولايـات الشام ، حيث تسلم ولاية مرعش (١٧٥٦ م) ثم جدّة ، ثم عزل نهائياً وضبط ماله[6] . كـذلك نقـل مصطفى إلى ولاية أدرنة ومنها إلى ولاية الموصل[7] ، أما أسعـد باشـا فكان نقله إلى حلب تمهيداً لتدبير مقتله ومصادرة أمواله[8] .

كـان على الأسرة أن تنتـظر حتى العام (١٧٧٠ م) حين نجـح محمد بـاشـا في

---

(١) من وثيقة نشرت في **مجلة أوراق لبنانية** ، الجزء الخامس ، السنة الثانية ، ١٩٥٦ ـ انظر المجلد الثاني من أوراق لبنانيـة ، يوسف إبـراهيم يزبـك ، دار الرائـد اللبناني ، بيـروت ، ط ١٩٨٣ ، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

(٢) البديري ، م . س . ص ٤٥ .

(٣) البديري : م . س، ص ٧١ .

(٤) البديري : م . ن، ص ٨٤ .

(٥) البديري : م . ن، ص ١٠٠ .

(٦) البديري : م . ن، ص م١٩٩ و ٢٢١ و ٢٣٥ .

(٧) البديري : م . ن، ص ١٩١ و ١٩٩ .

(٨) البديري : م . ن، ص ١٩٤ و ٢١٩ . انظر أيضاً بريك : م . س، ص ٥٩ .

الحصول على منصب ولاية دمشق ، وكان قبلها تنقّل من صيدا (١٧٦٢ م) إلى حلب ثم إلى أدرنة ثم عاد إلى صيدا (١٧٦٦ م) ، ومنها إلى قونية ثم استقر في ولاية دمشق (١٧٧١ ـ ١٧٨٢ م) حتى وفاته يحكمها بشكل مستمر تقريباً . مع محمد باشا بدأت المرحلة الثانية من تاريخ هذه الأسرة ، فقد نجح هذا الباشا في أن يحكم لمدة (١١) سنة ولاية دمشق وفي أن يكوّن سمعة جيدة ، بأنه خير من حكم من الأسرة[١] . وأن أيامه كانت «مواسم فرح»[٢] . نجح في تعيين ابنه يوسف باشا على حلب (١٧٨١ م) ثم انتقل إلى طرابلس (١٨٠١ م) ، إلا أنه لم ينجح بمسائل الحكم كأسلافه فثار عليه أهل طرابلس واضطروه للرحيل إلى اللاذقية[٣] . أما شقيقه عبد الله باشا فقد تولّى على حلب (١٧٩٣ م) ، ثم دمشق في الفترات التالية : (١٧٩٥ ـ ١٧٩٨ م) و (١٧٩٩ ـ ١٨٠٣ م) و (١٨٠٦ ـ ١٨٠٨ م) ، فبلغت مدة حكمه لدمشق تسع سنوات ، شهدت أحداثاً جساماً ، أبرزها وصول الفرنسيين إلى أسوار عكا ، وتنامي نفوذ أحمد باشا الجزار حيث احتدمت بينهما صراعات عديدة ، إلى أن صدر الأمر بعزل عبد الله باشا وإقامته في حماه (١٨١٣ م) لعجزه عن رد غارات الوهابيين على سورية ، واتهامه بالميل إلى مبادئهم[٤] .

يمكننا أن نلاحظ أن هناك مرحلتين مرَّ بهما نفوذ الأسرة ، المرحلة الأولى مع إسماعيل ثم مع سليمان وأوجها كان مع أسعد باشا ، وهي انتهت بعزله وقتله ثم بإبعاده وعزل بقية أفراد العائلة . في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر نجح أحد أفراد الأسرة بإعادة مجد العائلة بدءاً بمحمد باشا ثم مع ابنه عبد الله باشا ، وهي انتهت أيضاً بعزله وتحديد إقامته في حماه . والملفت في الأمر أنه ، رغم نجاح أفراد من هذه الأسرة في تعزيز نفوذ السلطنة وبسطهم للأمن ، وتأمين سلامة قافلة الحج ، ورغم ظهور أفراد هذه الأسرة بمظهر رجال الدولة المطيعين للسلطان ، فإن سيف العزل والمصادرة والقتل ظلَّ مسلطاً عليهم ، ويبرز هذا بوضوح في المرحلة الأولى حيث عزل أسعد باشا

---

(١) بريك : م. س، ص ١١١ ، ١١٣ . انظر أيضاً : **تاريخ ميخائيل الدمشقي** ، تحقيق أحمد سبانو ، دار ابن قتيبة ، ١٩٨١ ، ص ١١ .

(٢) المرادي : م. س، ج ٤/ص ٩٧ ـ ١٠٢ .

(٣) حيدر ، الأمير حيدر أحمد الشهابي : **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٦٩ ، ج ١ ، ص ٢٠٥ . (سنرمز إلى هذا المصدر بـ : حيدر) .

(٤) حيدر : م. س، ج ٢/ص ٥٢١ وج ٣/ص ٦٠٣ .

وهـو في أوج نفوذه الـذي استطاع تـوطيده بعـد أن أزال كل العقبـات . هـذا العـزل المفاجىء يعود بتقديرنا إلى وعي الباب العـالي لخطور « تنـامي سلطة محلية » ممثلة بأسرة محلية وما يمكن أن يشكله ذلك من مقدمات لتنامي عصبيـة يمكن توظيفهـا في عمليات تمرد وعصيان . فرغم حاجة الدولة إلى حكام أقوياء ، إلا أنها لم تكن لتجازف وتسمح لهؤلاء بأن يحتفظوا بقوة « متنامية » ، أي أنه لا بد من ضبط حدود هذه القـوة بحيث تبقى عاجزة عن إزعاج الباب العالي .

ومن الملفت أيضاً أن تحجيم هذه الأسـرة ، في المرحلة الأولى ، حصـل في الوقت الذي كانت فيه الدولة تمر بفترة هدوء تميزت بسكون مؤقت على الجبهات ، مما أتاح لها إعادة النظر بشؤون الولايات . وفي المرحلة الثانيـة ، حيث عاد بعض رجـال هذه الأسرة إلى الحكم ، كانت الدولة تخوض حرباً قاسية مع روسيا التي وصلت بعض أساطيلها إلى سواحل بلاد الشام . كانت المرحلة الثانية تتـطلب رجال دولـة من طراز خاص يتميزون بـالطاعـة والقوة ولهم من النفـوذ المحلي ما يسـاعدهم على الإمسـاك بالعصبيات المحلية المتنامية .

ومن جهة ثانية ، تنامى نفوذ الشيخ ظاهر العمر الزيداني ، والذي نجح بين عام (١٧٣٥ ـ ١٧٧٥ م) في تكـوين ما يشبـه الإمارة العـربيـة في فلسـطين ضمن الإطـار العثماني ، مستفيداً من عدة عوامل :

أ ـ تمثيله لعصبيـة أسرة عـربية بـدوية « الـزيادنـة » ووراثته التـزام ضـرائب صفـد وطبرية ، عن أبيه وجده .

ب ـ انشغال ولاة دمشق بقيادة قافلة الحج وتأمين سلامتها بضعة أشهـر من كل سنـة وغيابهم عن العاصمة بنتيجة ذلك .

جـ ـ انقسام عصبيات جبل لبنان ، والانقسامات بين زعماء جبل عـامل ، مكّنتـه من التحالف مع بعضهم ، واتباعه سياسة « التـزاوج » و « المصاهـرة » مع مختلف العصبيات القبلية في جنوبي بلاد الشام .

د ـ استفـاد بشكل بـارز من النشاط الاقتصـادي الـذي عمَّ فلسـطين نتيجـة تكثيف الفرنسيين لنشاطهم التجاري .

هذه العوامل أتاحت له تنمية مـوارده بشكل تـدريجي ، وساعـدته بـالتالي على

تكوين قوة عسكرية يحسب لها حساب . فبقليل من المال للباشا في صيدا حصل على « عكا » وكانت ذات أهمية مزدوجة بالنسبة له : نقطة حربية على الساحل السوري ، ومركز تجاري يصله بالبحر[1] . كان عليه أن يبدأ بتحصين المدينة ، هذه التحصينات ، كان مقدراً لها ، فيما بعد ، أن تحمي سوريا من الفرنسيين[2] . وبغضّ النظر عن نوايا الشيخ ظاهر ، فالباب العالي لا ينظر إلى القوى « المتنامية » بعين الرضا والقبول « كان يراقب ، بصبر ، النفوذ المتزايد والحصون التي تبنى والثروات التي تجبى ، فهي سوف تصب في خزينة السلطان بالنهاية »[3] .

كاد الصدام يقع ، في المرحلة الأولى من حكم أسرة « العظم » ، مع الشيخ ظاهر ، فقد توجه سليمان باشا العظم ، بناء على أوامر الباب العالي ، إلى طبريا قاصداً قتال الشيخ ، وانضمَّ إليه والي طرابلس ووالي صيدا ، إلاّ أن وفاة سليمان أثناء الحصار أدى إلى تشتيت الحملة وتأجيلها[4] . وخلفه ابن أخيه أسعد باشا الذي واجهته فور توليه مصاعب داخلية مع « اليرلية » في مدينة دمشق ومع الدفتردار فتحي أفندي الفلاقنسي ، الذي تمتع بنفوذ قوي حتى وصفه البديري : « بأنه كان هو السلطان في الشام ، وصاحب نفوذ الكلام ، وكلامه يقضي الأشغال »[5]. كان عليه أن يتخطى هذه المصاعب الداخلية ليوطِّد نفوذه في عاصمة الولاية ، وقد نجح في هذا الأمر إلى أقصى الحدود حيث يذكر المرادي : « إن أسعد باشا دفع ألف كيس للباب العالي مقابل الفرمان الذي يخوِّله قتل الدفتردار ومصادرة أملاكه »[6] . لقد تركته الدولة فيما بعد أربعة عشر عاماً يجمع الأموال ويبني القصور ويقود قافلة الحج حتى أصبح رجل الشام القوي ، وقد تجنَّب الشيخ ظاهر طيلة عهده الاصطدام به أو التمرد على إرادة الدولة .

لقد ثبت أن محاولة تحطيم أسرة « العظم » كانت خاطئة ، فمع دخول الباشا

---

(١) بازيلي : سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية ، دار الحداثة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٧٠ .
(٢) بازيلي : م. س، ص ٧١ .
(٣) بازيلي : م. ن، ص ٧٢ .
(٤) المرادي : م. س، ج ٣/ص ١٨٤ ينفرد بالقول إنه مات مسموماً بتحريض من الشيخ ظاهر ، انظر أيضاً : حيدر : ج ١/ص ٣٤ ، والبديري : م. س، ص ٤٢ .
(٥) البديري : م. س، ص ٤٩ .
(٦) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٢٨٦ .

الجديد « حسين باشا بن مكي » (١٧٥٦ م) انفجرت المنازعات العسكرية داخل دمشق ، ثم حصلت كارثة نهب قافلة الحج في طريق عودتها من مكة[1] ، ومع خلفه « عبد الله باشا الشتجي » (١٧٥٧ ـ ١٧٥٨ م) ، نكبت المدينة في قتال مرير خاضه ضد اليرلية ، يصفه البديري بعبارات حزينة : « . . . نهبت العساكر الميدان ولم يتركوا كبيراً ولا صغيراً إلا قتيلاً أو أسيراً ، ولم يتركوا بيتاً أو دكاناً ولا امرأة أو طفلاً إلاّ استعملوا النهب والسبي وهتك الأعراض . . وانتكبت أهل الشام نكبة في ذلك العام ما عهدت من أيام التيمور . . صاروا كل من رأوه يقتلوه ويقطعوا رأسه ويتركوه في الأسواق والأزقة والبيوت . . . »[2]. وبقي الاضطراب إلى أن استؤنف عهد آل العظم ، وقام بحكم دمشق طيلة (١٢) سنة ، عثمان باشا الملقب بالصادق[3] (١٧٥٩ ـ ١٧٧١ م) . وقد اضطر الباب العالي ، إزاء ازدياد قوة الشيخ ظاهر ، إلى إعادة الاعتبار لأسرة « العظم » من خلال تعيين بعض أفرادها وأتباعها في باشويات صيدا وطرابلس وحلب بمن فيهم أبناء عثمان نفسه .

هذه الترتيبات في الولايات المحيطة بالشيخ أثارت قلقه ، وبالفعل ما لبثت أن افتتحت الأعمال العدائية بينهما عام (١٧٥٩ م)[4] . ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض العوامل التي أسهمت في توطيد سلطة الشيخ ظاهر ، بدأت تسهم في إضعاف قوته . فتحالفه مع القبائل تحوَّل إلى تمزق للسلطة المكتسبة من الداخل ، حيث دعمت

---

(١) البديري : م. س، ص ٢٠٨ ـ ٢١٢ . يتحدث البديري عن هذه الحادثة بكثير من الانفعال ويعكس في هذا مشاعر عامة الناس : «جاء خبر إلى الشام بأن الحج قد شلَّحه العرب ونهبوه ، وسلبوا النساء والرجال أموالهم وحوائجهم ، فضجَّت العالم وتباكت الخلق وأظلمت الشام . . » ص ٢٠٦ ، انظر أيضاً : اتهام أسعد باشا بتحريض العرب لنهب القافلة . بريك : م. س، ص ٥٩ .

(٢) البديري : م. س، ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٣) عثمان باشا من مماليك أسعد باشا العظم ، وأصله كرجي ، كان متسلماً في حماة في عهد سيده ثم أصبح وكيلاً له ، كافأته الدولة ، لأنه دلَّها على أموال سيده ، بتعيينه وزيراً بثلاثة أطواخ وقوَّته الدولة بتعيين ولديه محمد باشا على طرابلس ودرويش باشا على صيدا ، كي يستطيع مواجهة الشيخ ظاهر العمر .
انظر: المرادي، ج ٣/ص ١٦١ ، حيدر ، ج ١/ص ٥٥ . وقد أعاد هذا الوالي الاعتبار لأتباع آل « العظم » واستعملهم في وظائف شتى كان أبرزهم سليمان بك . انظر البديري : م. س، ص ٢٣٥ .

(٤) البديري : م. س، ص ٢٣٢ .

القبائل أولاده الذين صاهروها وانتسبوا إليها . من هنا بدأت بذور الشقاق والتنافس بين الشيخ العجوز وأولاده ، لكن شعوره بالخطر وتأكده من نوايا الدولة وتكليفها عثمان باشا بقتله جعله « يستعجل المصالحة مع أبنائه ، ثم جهَّز كبيرهم « علي » ، المعروفَ بشجاعته ومعجزاته ، وانقضَّ فجأة مع (٥٠٠) من خيالته على معسكر الباشا قرب نابلس ، ونجا الباشا بأعجوبة . . . »[1] . تجديد الصراع دفع الشيخ العجوز إلى التحالف مع علي بك المملوكي ، حاكم مصر الفعلي ، والطامع بحكم بلاد الشام ، وفوجىء كل من عثمان والباب العالي بهذا التحالف يصل بجيوشه تحت قيادة « محمد أبي الذهب » أحد ضباط « علي بك» إلى دمشق (١٧٧١ م) ، ويدخلها بعد مقاومة قصيرة . لكن قائد الحملة « أبا الذهب » ينسحب فجأة من دمشق باتجاه مصر لينقلب فيما بعد على سيده . لقد أدت هذه الاضطرابات الكبيرة في المنطقة إلى عودة حكم آل « العظم » بشكل مباشر ، فتمَّ تعيين محمد باشا العظم الذي كان عليه حفظ النظام الداخلي والخارجي في ولايته .

بعد انسحاب جيوش « أبي الذهب » من دمشق ، تركزت جهود الولاة في العمل على القضاء على الشيخ ظاهر ، الذي عرف كيف يستفيد من تحالفاته ، وخاصة مع الروس[2] ، ليطيل أمد صموده . ولكن ما أن انتهت الحرب مع روسيا (١٧٧٤ م) حتى وجهت الدولة ، إلى عكا التي يتحصن بها ، قوة بحرية وبرّية كانت كافية للقضاء عليه وعلى أولاده .

إن ما حدث كان كافياً لإقناع الدولة بأن ولاياتها لم تعد معزولة عما يجري في العالم ، وأنه لا بد من تقوية قواعد حكمها في هذه الولايات . ويمكننا أن نلحظ أن استراتيجية الباب العالي في بلاد الشام أفسحت في المجال أمام شخصيتين قويتين ، ليكون أياً منهما بديلاً عن الآخر ، في حال سوَّلت له نفسه الخروج على إرادة السلطان ، وكان هذا يتطلب أن يبقى التنافس والخصومة بينهما ، خوفاً من أن يتفقا ويتحالفا أو يتقاسما النفوذ على حساب الباب العالي .

هذه الاستراتيجية تبدو واضحة من خلال رصدنا لكيفية صعود أحمد باشا الجزار

---

(١) بازيلي : م. س، ص ٧٢ .
(٢) بازيلي : م. ن، ص ٧٧ .

في الوقت الذي كانت فيه أسرة « العظم » تعيد ترميم نفوذها من خلال حكم محمد باشا لولاية دمشق ، ومن بعده ابنه عبد الله باشا العظم الذي حكم الولاية (٩) سنوات بشكل متقطع . لقد استطاع « الجزار » إثبات جدارته كضابط يمتلك مواهب خاصة[١] . وبعد سلسلة من المغامرات توجه إلى العاصمة ونجح عام (١٧٧٦ م) بالحصول على ولاية صيدا ولقب الباشوية . وقد استطاع ، من خلال هذا المنصب ، أن يجمع التركة المادية والإدارية التي خلفها الشيخ ظاهر ، واتبع طريقة عمله ذاتها ، فأعاد بناء تحصينات عكا ، وفرض احتكاراً على كل المنتجات ، وأقام علاقات تجارية مع تجار أوروبيين ، وكوَّن جيشاً خاصاً يتألف من حوالي (٤٠٠٠) من البوشناق والأرناؤوط والمغاربة والبدو[٢] ، وبدأ يتطلع لتوسيع نفوذه فنجح عام (١٧٨٣ م) بتولي باشوية دمشق مع احتفاظه بصيدا وطرابلس بنفس الوقت ، ثم عيِّن بعد ذلك ثلاث مرات حاكماً على دمشق : (١٧٩٠ ـ ١٧٩٥ م) و (١٧٩٨ ـ ١٧٩٩ م) وفي آخر سني حياته (١٨٠٣ ـ ١٨٠٤ م) .

يمكن أن نلمس بوضوح ظهور الصراع بين الجزار وأسرة « العظم » إلى العلانية

---

(١) أحمد باشا الجزار ، أصله مملوك من البشناق اشتراه علي بيك حاكم مصر من أحد تجار الرقيق ، وحمل لقب « الجزار » للطريقة الدموية التي عامل بها بدو الدلتا بمصر . وحين قتل سيده هرب إلى بلاد الشام وانضم إلى الأمير يوسف الشهابي ، الذي عيَّنه متسلماً على بيروت (١٧٧٢ م) وأراد الجزار أن تصبح المدينة تحت الإشراف المباشر للباشوية ، لا أن تكون تابعة لأمير الجبل ، فقام بتحصين المدينة وتعزيز أسوارها ، مما دفع الأمير يوسف إلى مصالحة الشيخ ظاهر الذي طلب من حلفائه الروس المساعدة في إخراج الجزار من بيروت . وسرعان ما ظهرت قطع من الأسطول الروسي تحت إمرة الكابتن كاجوكوف ، فقام الحصار براً وبحراً ، وبدأ الأسطول بالقصف «من غير انقطاع حتى خيِّل للناس أن الساعة أقيمت . . وقيل إن صوت المدافع كان يسمع من قبة السيَّار التي فوق ظاهر دمشق » ودام هذا الحصار أربعة أشهر حتى نفذت الذخيرة فقام بتسليم المدينة إلى الأمير يوسف بعد أن ضمن سلامته مع رجاله الشيخ ظاهر . كانت هذه المعركة بداية له لتكوين سمعة عسكرية جيدة .
انظر لمزيد من التفصيل : بازيلي : م. س، ص ٨٠ ـ ٨١؛ أيضاً : حيدر : م. س، ج ١/ص ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ .

(٢) يذكر حيدر أن الجزار أدخل في خدمته حوالي (٦٠٠) من اللوند الخيالة ، الذين كانوا قد سرِّحوا من الجيش العثماني ويتميزون بشراستهم . كذلك أدخل محمد باشا العظم في خدمته حوالي (٣٠٠) منهم . انظر : حيدر : م. س، ج ١/ص ١١٨ و ١٦٢ .

بعد أن تولّى باشوية دمشق ، بالرغم من أنه سرعان ما عزل عنها « . . . راح عليه شكايات للدولة من أهل الشام وحضر أمر بعزله »[1] . إلا أنه عندما عاد إلى دمشق في المرة الثانية كان حاقداً على أعيان الشام وجاهزاً للانتقام منهم ، وهذا ما فعله بداية مع « علي بن محمد باشا العظم » فقد أمر بقتله « . . . فعمل المتسلم حيلة ودسَّ له سماً بواسطة الحكما، وبالنتيجة أنه تشوَّش يومين ومات . وظهر فيه علامات السمّ . فهاجت الناس وصار شلش كبير وضجَّة . . . وهمدت الأمور خوفاً من الحكم »[2] . وحسب نفس المصدر لم يكتفِ « الجزار » بذلك بل أمر بقتل والدة « علي بك العظم » حيث علم أنها عـزمت على التوجـه إلى العاصمـة لتشكـوه إلى السلطان[3] . في الحقيقة يمكن القـول إن حكم الجزار تميَّـز بـالبـطش والقسـوة ، كما تجمـع على ذلك أغلب المصـادر ، لذلـك لم يكن غريبـاً عند تـولي عبد الله باشا العظم أن يحصل « . . الفرح والسـرور في قلوب الناس . . حتى أنـه من سرور الناس زيَّنوا البلد بنوع مستغرب ، وتنظر الشمع شاعلاً بالدكاكين في وسط النهار . . »[4] . وبقدر ما كانت هذه المظاهر تعبر عن الفرح بعودة حكم هـذه الأسرة ، كـانت هذه المـظاهر أيضاً تعبر عن الارتياح بعزل « الجـزار » عن الولايـة ، بعد خمس سنـوات حكم فيها بالحديـد والنار . كـان على عبد الله بـاشا أن يبـدأ بفرض هيبـة الحكم بالانتقـام من مضطهدي أسرته أعوان الجزار . فاستدرج بالحيلة « محمد آغا أرفا أميني » قاتل شقيقه « علي بك » ، فأمر بخنقه بالقلعة ، كذلك أمر بقتل مساعدي وعـدد من أتباع البـاشا السابق[5] .

لقـد كان على هـذا الصراع أن يستمـر ويشتد ، وكـانت سياسـة الدولـة تقضي بذلك . فشهدت ولاية الشام تنافساً وتجاذباً شديداً بين الاثنين . فعام (١٧٩٥ م) انتزع عبـد الله باشـا ولاية الشـام من الجزار بـاشا ، الـذي مـا لبث أن عـاد وحصـل عليهـا عـام (١٧٩٨ م) ، وبدوره عـاد عبد الله بـاشـا وانتـزعهـا منـه عـام (١٧٩٩ م) إلى أن استعادها « الجزار » عام (١٨٠٣ م) وتوفي في السنة التي تلتها . وفي إطار هذا الصراع

(١) الدمشقي : م. س، ص ١٤ .
(٢) الدمشقي : م. ن، ص ١٨ .
(٣) الدمشقي : م. ن، ص ١٩ . أيضاً لم يتورع الجزار عن إعطاء الأمر بقتل المفتي « عبد الرحمن المرادي » والدفتردار . انظر المصدر نفسه : ص ٢٥ .
(٤) الدمشقي : م. ن، ص ٢١ .
(٥) الدمشقي : م. ن، ص ٢١ .

الشرس على السلطة ، كان كل منهما يسعى إلى توطيد نفوذه في العاصمة وتلويث سمعة خصمه . فقد نجح الجزار عام (١٨٠٣ م) بإقناع الباب العالي بأن عبد الله باشا قد أصبح من أتباع الدعوة الوهابية بعد عودته من الحج [١] . على أن الصراع بينهما لم يقتصر فقط على التنافس والتآمر بل وصل إلى حدود الصراع العسكري المباشر والدموي ، وأبرزه ما حدث في مدينة حماة عام (١٨٠٣ م) حيث يصفه الأمير حيدر في تاريخه : «. . . فلما بلغ عبد الله باشا وصول عسكر الجزار إلى الشام قام من طرابلس ورجع . وفي وصوله إلى حماة التقى في عسكر الجزار وصار بينهم مقتلة عظيمة حتى قيل أن جرى الدم في أسواق حماة . وقتل من أهل حماة نحو مائتين امرأة . ولم يخلص من عسكر الجزار إلا القليل . .»[٢]. ومن جهة أخرى كان الصراع يتّخذ شكل التحريض على التمرد أو الاحتفاظ بمراكز قوى داخل الولاية ، كما كان الأمر مع بربر آغا متسلم طرابلس الذي اضطرَّ عبد الله باشا أن يذهب بنفسه لمحاصرته في القلعة بعد أن تمرد عليه بتحريض ودعم من الجزار[٣] .

يمكن أن نعتبر أن صمود الجزار في « عكا » عام (١٧٩٩ م) أمام « نابليون بونابرت » جلب له شهرة كبيرة في مختلف أنحاء الأمبراطورية ، وهو صمود أدّى إلى انسحاب الفرنسيين بعد حصار دام حوالي الشهرين . ولم ينجح الجزار بأن يحصد ثمار نصره باستعادة ولاية دمشق كمكافأة له ، وذلك بسبب عدم مراعاته للصدر الأعظم أثناء وجوده في سوريا استعداداً لمواجهة جيوش بونابرت ، فلم « يرسل له لا الهدايا ولا المؤونة ولا الأتاوة ، كان ينتظر فقط خروج ضيف العاصمة مع جيشه من سوريا »[٤]، ليتابع تصفية حساباته مع أعدائه الذين ترددوا بالوقوف معه أثناء الحصار . ولم ينجح الجزار في إقناع الباب العالي بتوليته على دمشق إلا قبل عام من موته ضامناً مقابل ذلك سلامة قافلة الحج التي تعرضت أكثر من مرة لهجمات الوهابيين والبدو .

لقد انتهى القرن الثامن عشر على حقيقة بروز العنصر « المحلي » والذي تجلَّى بالعصبيات والصراعات التي دارت حولها . إلا أن العنصر « المركزي » بقي ضابطاً

---

(١) حيدر : م. س، ج ٢/ص ٤٠٥ .
(٢) حيدر : م. س، ج ١/ص ٤٠٥ .
(٣) الدمشقي : م. س، ص ٢٤ . أيضاً انظر : حيدر : م. س، ج ٢/ص ٤٠٤ .
(٤) بازيلي : م. س، ص ١٠٦ .

وممسكاً بالحدود التي لا يسمح بتجاوزها . يمكن القول إن « المحلي » لم يلغِ « المركزي » وبالعكس ، فثمة تعايش أو اعتراف متبادل نشأ وفرض نفسه كخلاصة مع اختتام هذا القرن بوصول الحملة الفرنسية إلى أسوار عكا .

جـ - الإطار السياسي الخاص في مدن الشام :

تضمنت الأحداث الكبرى التي شهدتها المنطقة على الصعيد السياسي العام ، ما يمكن أن نطلق عليه « الإطار الخاص » ونقصد به ما كان يجري داخل أسوار المدينة وخلفياته الاجتماعية والاقتصادية ، وما سوف نحاول الكشف عنه هو مدى انسجام « الخاص » مع « العام ».

اتصفت سياسة الولاة تجاه القوى المحلية داخل المدينة بسمتين : الصراع والتعاون . وفي أغلب الأحيان لم تكن تستقر على إحداهما بل كانت تتذبذب بينهما . فمنذ بداية القرن نلمس الصراع بين الأهالي والولاة . هذا الصراع كان يأخذ أشكالاً متعددة ، تبعاً لكل مرحلة ومدينة .

ففي دمشق اصطدم « سليمان باشا البلطجي » (١٧٠٦ م) بعلماء دمشق وأعيانها عندما أراد فرض ضرائب إضافية اعتبرها هؤلاء « مظالم » . فأصدر الوالي أمراً بنفي المعارضين « القاضي أسعد البكري ، وخطيب الجامع الأموي سليمان المحاسني ، وأحد كبار التجار والعلماء عبد الرحمن القاري » . ولكن لم يلبث هؤلاء أن عادوا مزودين « بفرمان العفو » من السلطان ، فجرى استقبالهم بالاحتفالات ، واضطر الباشا نفسه لاسترضائهم والاعتذار منهم[1] . عاد الصدام وتكرر زمن الوزير عثمان باشا أبي طوق (١٧١٩ - ١٧٢١ م) و (١٧٢٣ - ١٧٢٥ م) ، الذي وصف حكمه بأنه « ظالم جائر »[2] . وقد قاد المواجهة ضده هذه المرة المفتي الحنفي « خليل البكري الصديقي » ونجح في عزل الوالي وأفتى بقتل أعوانه[3] ، وحسب ابن جمعة « قام سادتنا وموالينا الكرام . . وقبضوا على العوانية فمنهم من قتل ومن صلب وتم ذلك برئاسة قطب السادة

---

(١) المرادي : م. س، ج ١/ص ٢٢٤ .
(٢) بريك : م. س، ص ص ٣ .
(٣) المرادي : م. س، ج ٢/ص ٨٣ .

البكرية . .»(1). وكما يذكر « بريك » « قام الدمشقيون على العوانية ونهبوا بيوتهم وقتلوا شيخ الأرض والشوباصي . . . »(2). إلاّ أن الفتنة انتهت عندما تقررت ولاية الشام على إسماعيل باشا العظم(3) .

نلاحظ أن تولي أول وزير من أسرة « العظم » ترافق مع نجاح علماء وأعيان الشام بانتفاضتهم ضد الوالي . فكان لهذا أثر دائم على سياسة هذه العائلة والتي تميزت بعدم الاصطدام بالعلماء والأعيان بشكل مباشر ، بل السعي إلى استرضائهم والتقرُّب منهم . لذلك تحالف إسماعيل باشا مع عائلة السفرجلاني صاحبة الطريقة الخلوتية الصوفية ولتدعيم موقعه بين الأشراف تزوج من ابنة سعيد البكري وأمَّن لأولاده صلة بالنسب النبوي ثم حاول « أن يسترضي علماء دمشق بإعادة الشيوخ المنفيين والمضطهدين ، وبيناء مدرسة تقام فيها حلقات الذكر الصوفية ، كما قام بأعمال للصالح العام مثل بناء حمامات عامة ومقهى وعدد من الدكاكين . . »(4). وأثناء ولايته استعاد اليرلية بعض نشاطهم .

وبعد عزل إسماعيل باشا ومصادرة أمواله ، نجحت الأسرة في استعادة نفوذها في إستامبول عن طريق وكيلها خليل أفندي الذي كان قد ضعف نفوذه إثر أحداث إستامبول وثورة « علي باترونا » ، فتم تعيين سليمان باشا العظم ، والذي بدأ برفع المظالم عن دمشق التي اشتهر بها سلفه عبد الله باشا الإيدينلي (١٧٣١ ـ ١٧٣٤ م)(5) . وقد تابع سليمان سياسة شقيقه في التقرب من أعيان وعلماء دمشق ، فتزوج من ابنة أحد أسياد حماة من آل الكيلاني(6) ، كما تزوج ثانية من ابنة ا لشيخ الدمشقي ياسين القادري الذي كان ينتمي إلى المدرسة القادرية الصوفية ومن كبار الأغنياء(7) . كما تحالف أيضاً

---

(١) ابن جمعة : **ولاة دمشق في العهد العثماني** ، نشره صلاح الدين المنجد ، منشورات المجمع العلمي بدمشق ط ١٩٤٩ ، ص ٦٠ .
(٢) بريك : م. س، ص ٥ .
(٣) المرادي : م. س، ج ٢/ص ٨٤ .
(٤) شليشر ، د. ليندا : **بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق ، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر** . بحث نشر في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ١٩٨٧ ، منشورات جامعة دمشق ، ص ٣٣٨ .
(٥) بريك : م. س، ص ٨ .
(٦) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٤٧ .
(٧) البديري : م. س، ص ٥٩ .

مع عائلة « المرادي » التي تتصدر المدرسة النقشبندية الصوفية وأنشأ ديواناً للأعيان المحليين برئاسة مفتي الحنفية بدمشق الشيخ علي المرادي[1] الذي كان يتمتع بنفوذ واسع وشهرة كبيرة[2] .

يمكننا أن نلاحظ بسهولة أن الفترة التي عزل فيها سليمان باشا عن الولاية ، والتي امتدت من (١٧٣٩ - ١٧٤١ م) ، شهدت فيها دمشق اضطرابات واسعة ، فثار « أولاد دمشق والعلماء والأكابر والفقراء » على حسين باشا البستنجي ، وطرد من المدينة « بذل عظيم » وهرب هو وأتباعه بعد نهب أرزاقه[3] . وكان السبب المباشر لهذه الانتفاضة ، إلغاءه لبعض الاحتفالات الصوفية « كتهليلة الأموي الشريف والمولد النبوي وغير ذلك من الأمور التي تقشعرُ لها الأبدان »[4]. ويبدو أن اعتماد الوالي على العسكر « الدالاتية » وحدهم أدى إلى تحالف جميع القوى المحلية الأخرى ضده . وبعد خروج الباشا من المدينة ما لبث أن اشتعلت المعارك في الشوارع بين اليرلية والقبيقول « . . . وسكَّرت دمشق وتفرقت القبيقول في الحارات وعملوا المتاريس وسكَّروا البوابات . . فوقع رأي سادتنا العلماء والأكابر وحاكم دمشق بإخراجهم . . والذي استقام في دمشق غير زيِّه وصار من جملة الرعايا »[5]. ويصف البديري إخراج القبيقول من الشام بالإصلاح[6] ، ويبدو حسب إشارة « بريك » ، أن هذه العملية تمت بالتحالف مع الدفتردار فتحي أفندي الفلاقنسي الذي كان يتمتع بنفوذ متنامٍ في أوساط اليرلية الدمشقية[7] .

وما إن تولى سليمان باشا العظم دمشق للمرة الثانية (١٧٤١ م) حتى كان قد أصبح للدفتردار عصبة قوية ونافذة في المجتمع الدمشقي بين أوساط العسكر

---

(١) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٢١٩ . ترجمة الشيخ علي المرادي .
(٢) شليشر : م. س، ص ٣٣٩ .
(٣) بريك : م. س، ص ٩ .
(٤) ابن جمعة : م. س، ص ٦٦ . يصف ما حدث : « سكَّرت دمشق وما قام فيها صلاة جمعة وصار أهل دمشق بلجية (أي بالسلاح) في المحلات بالعدد الكاملة ووقع الجنْك (الرصاص) بين جماعته وأولاد الشام . . وسكِّرت دمشق ووقع الحصار . . فمن خوفه خرج ليلاً هو وحريمه وجماعته وعساكره » .
(٥) ابن جمعة : م. س، ص ٦٨ .
(٦) البديري : م. س، ص ٦ .
(٧) بريك : م. س، ص ١٠ .

والأعيان ، لذلك حاول سليمان تحجيم هذا النفوذ بشكل تـدريجي دون أن يصل إلى حد الصدام الشامل[1] ، فتابع سياسته بالتقرب من العامة والأعيان ، فأزال الضـرائب القاسية المفروضة على الصنائع والحرف والحارات وهي التي كانت تعرف « بالشاشية والمشيخة والعرض »[2] ، ونجـح في ضرب احتكـار الخبز[3] ، وأمـر بترميم وتعميـر بعض المدارس ، وأهم إنجازاته ، التي يشيد بها البديري كثيراً ، ترميم وتعمير مجرى نهر القنوات من ماله الخاص[4] ، بالإضافة إلى السخاء والكرم الذي أظهره بأكثر من مناسبة تجاه الفقراء[5] . ويبدو أن الوقت لم يسعفه لاستثمار نتائج هذه السياسـة التي كـانت تمهِّد للتخلص من الخصـوم المنافسين . فمـا إن توفي حتى انقضَّ الـدفتردار فتخي أفندي على أملاكه وأمواله يصادرها لخزينة السلطان بعدما نجح بالحصول على أمر سلطاني بذلك .

في هذه الأجواء تسلَّم أسعد باشا العظم ولاية الشام ، فقد وجدنفسه أمام « أزمة سلطة » مثلثة :

أ ـ مصادرة الدولة لأملاك عمه سليمان وتنكيلهم بنسائه وأقربائه[6] .

ب ـ ازدياد نفوذ اليرلية المحلية واستيلائهم على أبواب دمشق وقلعتها وإظهارهم عدم الطاعة وقلّة الاحترام لـه[7] .

جـ ـ تنامي نفوذ الـدفتردار فتحي أفنـدي المدعـوم من الكزلار آغـا في إستامبـول ، والمتحالف ، منذ أيام سليمان باشا ، مع بعض أوساط اليرلية والذي يستهدف الحصول على باشوية دمـشق[8] .

أمام هذا الواقع تريث أسعد باشا في إشعال المواجهـة مع خصـومه الأقـوياء ، وظهر وكأن المدينة تنقسم إلى حزبين . وتريث الباشا كـان يستهدف تحقيق أمـرين :

---

(١) البديري : م. س، ص ١٨ ـ ١٩ .
(٢) البديري : م. ن، ص ٤٥ .
(٣) البديري : م. ن، ص ٤١ .
(٤) البديري : م. ن، ص ٤٠ .
(٥) البديري : م. ن، ص ٣٩ .
(٦) البديري : م. ن، يذكر تفاصيل ذلك في الصفحات (٥٧ ـ ٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦٠) .
(٧) البديري : م. ن، ص ٦٩ .
(٨) البدديري : م. ن، ص ٨٥ .

الأول يقضي بأن يحصل على تغطية من العاصمة لتصفية خصومه ، والثاني تجلّى في تركه لتجاوزات جماعة الدفتردار تتفاقم حتى تتقبل المدينة عملية البطش التي كان يعدُّ العدة لها . ولم يطل انتظاره حتى توفرت شروط المواجهة لديه ، فقام بهجوم مفاجىء على سوق ساروجا والميدان ، وهما من أبرز الأحياء التي يسيطر عليها اليرلية ، معتمداً على فرق الدالاتية والمرتزقة ومستنداً إلى تنامي كراهية العامة « للزرباوات اليرلية » ، كما يصفهم البديري ، الذين « دبَّ الفساد في صفوفهم واعتدوا على الأعراض وسبّوا الدين . . »[1] . وقام أسعد باشا بعملية قمع بالغة القسوة لخصومه ، وتمكن من كسر شوكتهم ، ونجح في استدراج الدفتردار فتحي أفندي الفلاقنسي إلى قصره وقام بقتله وقتل أعوانه ومصادرة أموالهم وإرسالها إلى العاصمة ، وما كان هذا ليتم لولا التحالف الذي نجح أسعد باشا بإقامته مع مفتي الحنفية السيد خليل أفندي الصديقي وأعيان دمشق[2] . استتب الأمر بعد ذلك « . . فسكنت الشام وصارت كقدح لبن ، وصارت الناس في أمن وأمان وسترت الأعراض . . »[3] .

ولإقامة التوازن بين القوى العسكرية بصورة أفضل طلب أسعد باشا من السلطان إعادة فرقة القبيقول المطرودة عام (١٧٤٠ م)[4] . لقد أتقن لعبة توازن القوى فأعاد بعض زعماء اليرلية بعد أن أصبح الاعتماد النسبي عليهم ضرورياً للوقوف في وجه إمكانية تمرد أو عصيان القوى العسكرية الأخرى وحتى لا يكون أسيراً لفئة واحدة منهم . استتب الأمر له واستطاع أن يحصل لنفسه على تمديد الولاية لمدة (١٤) سنة عمد خلالها على تعزيز نفوذه في مجتمع المدينة ، فوظّف أموالاً طائلة لبناء الأسواق والقيساريات الكبيرة[5] ، كما شارك في تجارة القوافل ، ولم يتورع عن المضاربة لاحتكار تجارة المواد الغذائية كالحبوب والمواشي . وبواسطة الكتخدا موسى وشيخ

---

(١) البديري : م. س، ص ٦٦ .

(٢) المرادي : ج ٣/ص ٢٧٩ ـ ٢٨٧ . ترجمة السيد فتحي الدفتري . أيضاً ؛ انظر البديري (ص ٧٨ ـ ٧٩) .

(٣) البديري : م. س، ص ٦٩ .

(٤) ويصف البديري ذلك بقوله : « وعادت دولة القبيقول في دمشق الشام وبرموا اللفات . . » ص ٧٣ .

(٥) روى البديري : « . . تمت قيسارية أسعد باشا والي الشام الذي لم يعمل مثلها في سائر بلاد الإسلام . . » ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

الطحانين الملقب « بالتخان » نفذ احتكاراً للقمح حيث بيعت الغرارة بـ (٣٥) قرشاً بدلاً من (٢٥) قرشاً ، وكان يفرض سعراً مرتفعاً كلما حان تسويق الحبوب من أملاكه الواقعة قرب حماة[١] . وحيث إنه كان يتمتع بحق مراقبة السوق وفرض السعر ، عمد ذات مرة إلى فرض سعر مرتفع على لحوم الأغنام ، التي استولى عليها في حملة على البدو الرحّل ، حلفاء الشيخ ظاهر العمر[٢] . يعكس البديري خلال هذه الفترة من حكم أسرة العظم ازدياد شكوى الناس من الغلاء والاحتكار ولكن دون أن تصل هذه الشكوى إلى حدود التمرد على سلطة الوالي .

وبعد عزل أسعد باشا بقيت الأسرة بعيدة عن الحكم في دمشق طيلة الفترة بين (١٧٥٦ ـ ١٧٧١ م) وهي فترة شهدت فيها المدينة أحداثاً أمنية كبيرة . فقد اختلّ ميزان القوى العسكري بين « اليرلية » و « القبيقول » ، وعاد قتال الشوارع بين الطرفين واستمر فترة طويلة يخبو ويستعر ، ونشبت حرب أحياء «.. ولم تزل دمشق في قتل ونهب وأراجيف إلى حين حضر الوالي . . »، ولكنها سرعان ما عادت واشتعلت وشملت هجمات على أحياء متبادلة يسيطر عليها الطرفان ، وقد وقفت العامة والأشراف مع اليرلية ، أما الأكراد والقبيقول والدالاتية فقد شكّلوا فريقاً آخر[٣] . في هذه الأجواء وصلت أخبار نهب وإبادة قافلة الحج في طريق عودتها « . . . فضجّت العالم وتباكت الخلق وأظلمت الشام . . . »[٤] . وبقيت دمشق في حالة من الفوضى وتجدد القتال بين العسكر[٥] إلى أن عزل « حسين باشا مكي »[٦] . وتولى دمشق عبد الله باشا الشتجي (١٧٥٨ م) الذي دخل المدينة ومعه قوة عسكرية ضخمة ليواجه الإنكشارية بعد أن « تفرعنت » على حد

---

(١) البديري : م. س، ص ٩٨ .

(٢) البديري : م. ن، ص ص ١٢٦ . ويصف البديري هذه الممارسات : «. . وكان كل من تحرك من العامة ربطوه بحبل طويل وجرّوه إما إلى العذاب وإما إلى القتل وسلب المال والعرض . . » ص (٩٨) أيضاً : انظر ص (١٢٩) .

(٣) يخصص البديري لهذه الاشتباكات صفحات طويلة . انظر (ص ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٥) .

(٤) البديري : م. ن، ص ٢٠٦ .

(٥) البديري : م. ن، ص ٢١٠ .

(٦) انظر ترجمة له في : المرادي : م. س، ج ٢/ص ٦٠ ـ ٦٢ .

تعبير « بريك »[1] . كان عليه أن يخوض حرباً قاسية في الشوارع والأحياء ليكسر شوكتهم ، وخاصة في حي « الميدان » الذي استباحه وقتل فيه ما ينيف عن (٥٠٠) رجل[2] ، إلى أن استتب له الأمر . عاشت دمشق ما تبقى من هذه الفترة في قلق دائم يتجدد كل سنة على قافلة الحج ، كما تكررت المشاكل بين العسكر ، وتفاقمت مخاطر الشيخ ظاهر العمر وعجز الولاة عن القضاء عليه إلى أن تحالف مع « علي بيك » وجاءت جيوشه بقيادة « أبي الذهب » ودخلت دمشق نفسها .

أمام هذا الواقع جددت الدولة الصلات مع أسرة « العظم » التي لم تفقد مكانتها ولا نفوذها ، واستطاعت حماية قسم كبير من ثروتها نتيجة تحويل بعض أملاكها إلى « الأوقاف » التي لا يمكن مصادرتها ، ومن خلال هذه الطريقة ، وسَّعوا علاقاتهم الاجتماعية بالعلماء المحليين وتقاسموا فيما بينهم مداخيل الأوقاف . عام (١٧٧١ م) تمَّ تجديد عهد آل العظم في دمشق مع محمد باشا في ظروف صعبة ، حيث كانت تهديدات المصريين المتحالفين مع الشيخ ظاهر لا تزال قائمة . وقد وجد العامة والأعيان في عودة أبناء هذه الأسرة للحكم ، مناسبة للتعبير عن الفرح ، عبَّر عنه « ابن الصديق » في صفحات عديدة « . . . دريوا أهل الشام أن عثمان باشا انعزل وانقلع . . ودخل السرور والفرح ، فزاد فرحهم فرح بمجيء محمد باشا ابن العظم إلى الشام ، بأن انقلع قليل الأصل من الشام ، فأرسل بدله ابن سادات الوزرا الكرام . . »[3] واستعاد الباشا أملاك والتزامات العائلة في حمص وحماة والمعرَّة والحصن[4] ، ونجح في تعيين المقربين منه في الوظائف الهامة « . . مصطفى آغا، آغات القبيقول، عملوا متسلم في غيتو إلى الحج . . وعزل

---

(١) بريك : م . س، ص ٤٥ .

(٢) بريك : م . ن، ص ٥٠ . ويصف البديري بحزن ما قاسته دمشق وأحياؤها على يد عسكر الوالي « . . صاروا كل من رأوه يقتلوه ويقطّعوا رأسه ويتركوه في الأسواق والأزقة . . وانتكبت أهل الشام نكبة ما عهدت من أيام التيمور . . . وبقيت جماعة الباشا تنهب وتظلم وتبغي وتتجبر . . ويقولون عن أهل الشام كلكم كفار ونصارى وأشرار . . » ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

(٣) ابن الصديق ، حسن : غرائب البدائع وعجائب الوقائع ، دار المعرفة ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٧٢ . ويصف في صفحات أخرى استقبال الأهالي له قائلاً في عبارات أقرب ما تكون إلى اللهجة العامية : « . . فدخل إلى السراية . . وفرحوا به أهل الشام جميعاً . . وجلس في القصر طريقة السبع ، لا يقتلوا الوزارا والشثاما والقيافة والحكم . . » ص ٧٩ .

(٤) ابن الصديق : م . س، ص ٨٦ .

سليمان آغا آغاة الينكجرية . . وعمل ابن شبيب عصمان آغا آغة الينكجرية على جميع الآياباشية والجوربجية والأنفار . . ونيابة القدس إلى حسين أفندي ابن الشيخ مراد . . »[1]، كما عيّن يحيى آغا « ألاي بك » « ضابط على الزعما وأرباب التمار »[2] . استمر حكم محمد باشا لدمشق (١١) سنة ، لم تكن فيها ثمة معارضة تذكر ، فقد رسَّخت هذه العائلة نفوذها في المدينة ، مع أن دمشق كانت تفقد السيطرة على منطقتها بسبب بروز « الجزار » في عكا ، إلا أنه بالرغم من ذلك استمرت تحت حكم هذا الوالي بالتمتع بازدهار اقتصادي[3] .

عادت دمشق بعد وفاته إلى الفوضى ، وساءت العلاقة بين الولاة والعامة ، ففي عهد إبراهيم باشا الدالاتي (١٧٨٦ ـ ١٧٩٠ م) عادت المدينة وانقسمت : الأهالي والإنكشارية بقيادة الزعفرنجي في مواجهة عسكر الوالي . وقد أدى القتال إلى خروج الوالي « بحال مقهر » إلاَّ أنَّ توسط الشيخ أحمد العطار وبعض العلماء أدى لتجنب المدينة معركة كبيرة[4] . وكان سبق لأهالي دمشق أن عمدوا إلى عزل « الجزار » حين تولاها أول مرة (١٧٨٣ م) من خلال شكاوى رفعوها للدولة[5] إلا أنه ، في ولايته الثانية ، عاد وعامل دمشق وأهلها بقسوة بالغة . ويعكس الدمشقي هذه القسوة « . . ثاني يوم من ولايته أمات مائة وستين نفراً خنقاً بالقلعة . . منهم مقدمون وخدم ومماليك وعسكر وغيرهم من أهالي الشام . . »، كما أمر بقتل آغا القبيقول « بعد عذاب أليم ورماه في خندق القلعة » ، وفي سنة أخرى « قتل ستين نفراً خنقاً في ليلة واحدة »[6] ، بل إنه لم يتورع عن قتل مفتي الحنفية بدمشق عبد الرحمن المرادي والدفتردار ومتسلم حمص[7] . لقد ركز جهده للقضاء على « حزبية » آل العظم وسعى إلى إضعاف جميع القوى المحلية[8] ، هذه

---

(١) ابن الصديق : م. ن، ص ٩١ .
(٢) ابن الصديق : م. ن، ص ٩٢ .
(٣) شليشر : م. س، ص ٣٣٩ .
(٤) الدمشقي : م. س، ص ١٦ .
(٥) الدمشقي : م. ن، ص ١٤ .
(٦) الدمشقي : م. ن، ص ١٨ و ١٩ .
(٧) الدمشقي : م. ن، ص ٢٥ .
(٨) يروي الدمشقي ما يفيد أن الجزار لاحق كل من وقف مع خصمه عبد الله باشا العظم ومنهم «نفرين تجار معتبرين محمد صواف وأمين قباقيبي وأهانهما جداً وأخذ منهما مالاً كثيراً ، وطلب القباقيبي =

السياسة أدت إلى أن « أناساً كثيرين نزحوا من الشام وتركوا أوطانهم وعيالهم » ، لكنهـا أدت أيضاً إلى تحالف الجميع ضده ، ونجح عبد الله باشا العظم في الدخول بمنافسة قوية معه ، سبق وأشرنا لها ، أدت إلى إنهاك زعامة هذه الأسرة وإنهاك القـوى التي تعتمد عليها ومن أبرزها اليرلية ، ففي عام (١٧٩٩ - ١٨٠٠ م) تمرد عليه القبيقول وتحصنوا في القلعـة ، ومع أنـه تمكن من إعدام زعيمهم بعـد حصار القلعـة[1] ، إلا أن هـذه الحـادثة تـدل على أن عائلة العـظم لم تعد تسيـطر سيطرة تـامـة على المجمـوعـات العسكرية ، كما أنها أصيبت بنكسـة أخرى حين أخفق عبـد الله باشـا بقمع ثـورة في طرابلس قادهـا « بربـر آغا » الـذي احتمى « بالجـزار »[2] ، ورغم أنه استـطاع أخيراً التغلب على « بربر » فـإنه لم يستـطع فيما بعـد (١٨٠٧ م) أن يمكّن قافلة الحـج من الوصول إلى مكة بسبب المعارضة التي أثارها الوهابيون وهكذا نحّي عن منصبه بعدما اهتزت هيبته « . . وطمعت به الناس وصـارت البلد فالتة كلياً . . »[3]. وكـان من المقدر أن يكون هو آخر من حكم دمشق من هذه الأسرة التي يبدو أنها فقدت كـل نفوذ لهـا في إستـامبـول ، بحيث لم نعـد نجـد أي ذكـر للمنـاصب التي تبـوؤهـا خـلال المرحلة التالية[4] .

أما حلب فقد استقبلت « ولاة » برهنوا عن طاعة كبيرة تجاه الباب العالي ، الذي لم يسمح بقيام سلطة ضعيفة في المدينة نظراً لقرب هذه الولاية من قلب الأمبراطورية ، ونظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يحكم المواصـلات مع العـراق وفلسطين والحجـاز وسوريا ومصر . إلا أن هذا لا يعني أن الأمن كان مستتباً على الدوام ، فكثيراً مـا كان الحلبيون يرفضون استقبال البـاشوات المشهـورين بظلمهم . فعـام (١٦٥٥ م) رفض

= لعكا ووضعه بالسجن وكان قاصداً إعدامه بسبب خيانة صدرت منه قديماً بسعيه في عزلـه وتولى عبـد الله باشـا العظم ، لأنـه أسعف المذكـور بمبلغ مال دفعـه عنه للدولـة في إسـلامبـول . . » ص ٢٧ .

(١) الدمشقي : م. ن، ص ٢٤ .

(٢) الدمشقي : م. ن، ص ٢٤ .

(٣) الدمشقي : م. س، ص ٣٤ .

(٤) يمكن ذكر « نصوح باشا العـظم » وهو ابن عبـد الله الذي لعب دوراً هـاماً في مصـر ، لكن فشل محاولاته للتغلب على الفرنسيين في مصر أيضاً وضع حداً لإمكانيـة تنامي نفـوذهم على الصعيد العثماني العام .

الأهالي استقبال أحمد باشا الذي سبقته شهرته القاسية والظالمة إلى هناك ، فاضطر لمحاصرة المدينة شهرين إلى أن عيِّن في مكان آخر . وعام (١٧٧٩ م) طرد الأهالي علي باشا المعروف « بجته لجه لي » للمظالم التي ارتكبها[١] . وبعده مارس « عبدي باشا » سلطته بأسلوب دموي « . . . أخذ يسلب الأموال من الناس وفي سجونه من الأكابر والمشايخ والأشراف ، خلا الرعايا وأهل الذمة ، مقدار عظيم ، وعسكره كثير يرتكب في حلب أنواع الرذائل . . »[٢]. وفي عام (١٧٩١ م) حاصر الحلبيون المستاؤون من « خجا مصطفى باشا » قصره أربعة أيام ، ثم أخرجوه من المدينة . وفي تشرين الأول (١٨١٩ م) ثار الأهالي أيضاً ضد خورشيد باشا ، وصمدت حلب المحاصرة من جنود ثلاثة باشاوات ، والتي كان يحكمها مجلس من الوجهاء ، (١١١) يوماً ولم تستسلم إلا في كانون الثاني (١٨٢٠ م)[٣] .

وفي أوقات الشدة والغلاء قام الحلبيون بانتفاضات عدة ، ففي عام (١٧٣٤ م) « . . صارت بحلب غلاء وقلَّت الأقوات فتحركت العامة والرعاع لينهبوا الخبز . . »[٤]. كذلك عام (١٧٥٠ م) تمرد أهالي حلب على سعد الدين باشا العظم الذي « جار على أهل حلب فغلَّى الأسعار وطلب منهم مئتي كيس غرش لكونه توجهت عليه سردارية الجردة ، فأبوا أن يعطوه ووقع جدال عظيم وبطلت صلاة الجمعة . . وقتل منهم جماعة . . »[٥]. وعام (١٧٧٥ م) يدعم المفتي والقاضي تحرك السكان ضد الوالي نتيجة احتكاره للقمح[٦] .

ويصف « بازيلي » حلب « بأنها مثل دمشق تشتهر بشغبها بين المسلمين. سكانها المتعصبون ينقسمون إلى حزبين . . كانت مدينة حلب تأخذ شيئاً فشيئاً شكل الجمهورية الفوضوية ، حزبا حلب : أحفاد « محمد » الأمراء (الأشراف) وأحفاد إنكشار . . »[٧]. وبغض

---

(١) كرد علي ، محمد : م. س، ج ٢/ص ٢٩٨ .
(٢) كرد علي ، محمد : م. ن، ج ٢/ص ٢٩٩ .
(٣) كرد علي ، محمد : م. ن، ج ٣/ص ٣٢ و٣٣. انظر أيضاً : . . . ص ١٠٣ .
(٤) المرادي : م. س، ج ٢/ص ١٨١ .
(٥) البديري : م. س، ص ١٦٠ . ويشير « الغزي » في تاريخه أيضاً لهذه الحادثة : « . . ثار الناس في يوم الجمعة وتعطلت الصلاة وطلعت النسوة إلى المآذن . . » . كامل الغزي : **نهر الذهب في تاريخ حلب** ، ج ٣ ، المطبعة المارونية ، حلب ، ١٩٩٢ - ١٩٢٦ ، ج ٣/ص ٢٩٩ .
(٦) BODMAN. H.L. **Political factions in Aleppo** (1760-1826), CHAPELHILL, 1963, P. 112.
(٧) بازيلي : م. س، ص ١٥٥ .

النظر عن طريقة وصفه فإن القرن الثامن عشر عكس صراعاً كبيراً بين الإنكشارية التي ضعفت سلطتها في حلب مع تصاعد دور الأشراف الذين كان يحركهم محمد أحمد طه زاد والسيد شلبي أفندي، وخاصة في السنوات الأخيرة من القرن حيث تنامى نفوذهم، فقد شاركوا في التعبئة العامة ضد قوات « نابليون » حين حاولت دخول بلاد الشام ، فقد أرسل حينها « شلبي أفندي » مجموعة من الأشراف لمحاربة الفرنسيين(١) .

يسجل تاريخ حلب صراعاً دامياً بين « حزبي » المدينة ، الأشراف والإنكشارية ، وأخبار هذا الصراع غطّت النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وهي استمرت حتى الربع الأول من القرن الذي تلاه . برزت سلسلة الصراعات الدموية بين عامي (١٧٦٩) و (١٧٧٠ م) ، إلاّ أن ذروتها كانت عام (١٧٩٨ م) إثر عزل « بطّال باشا » عن حلب ، حين نشب القتال بين الطرفين ، وقتل من الأشراف عدد كبير « . . . حتى كانوا يقتلوا السيد في وسط المحراب في وقت الصلاة . . »(٢) . وكانت قمة هذه الأحداث إثر حصار مجموعة من الأشراف في مسجد الأطروش ، وحصل ما يشبه المجزرة فقد قتلوا جميعاً بعد أن خرجوا ومنحوا الأمان . واستمر القتال من شباط حتى أيار بعد أن استقر الإنكشارية في القلعة وحي « بانقوسا » في حين انتشر الأشراف في مختلف الأحياء داخل المدينة . وحين حاول « شريف باشا » ، الوالي الجديد ، دخول المدينة منعه الإنكشارية « فأرسل لهم أن يدعوه يدخل المدينة وهو يكون مسعفاً لهم ، ثم أتت إليه السّياد وقوّى بأسهم على الإنكشارية ، وبعد ذلك أرسل إلى الإنكشارية سراً أن يقوموا على السّياد ، فكبسوهم في الليل وقتلوا منهم مايتين وخمسين نفراً ، وأخذ منهم شريف باشا ألف كيس ودفعها إلى الدولة وقويت الإنكشارية في حلب ، ثم اجتمعوا على شريف باشا وطردوه من حلب . . »(٣) .

ونجح إبراهيم باشا المحصل عندما تولى حلب (١٨٠١ م) ، في إخراج زعماء الإنكشارية من حلب ، فلجأ أغلبهم إلى الأمير بشير في جبل لبنان . أما كبير هؤلاء « أحمد آغا ابن حمّصة » فقد احتمى عند أحمد باشا الجزار في عكا إثر توسط الأمير بشير لعودة الأغاوات إلى حلب ، ورفض « ابن حمّصة » ، الذي كان ينتظر سعي

---

(١) Encyc. de l'Islam, tome III, p. 90.

(٢) حيدر : م. س، ج ١/ص ١٨٦ .

(٣) حيدر : م. س، ج ١/ص ١٨٦ .

« الجزار » لتعيينه والياً على حلب[1] ، إلا أن المصالحة بين الوالي والإنكشارية لم ترق للأشراف فثاروا ضد الوالي « . . وسبب ثورة السيّاد أنه بعد وصول إنكشارية حلب صار الاتفاق بينهم وبين أولاد إبراهيم باشا وطاعوا أمرهم في حلب . . فقامت السيّاد ضد أولاد إبراهيم باشا حسداً للإنكشارية»[2]، ويبدو أن الباشا أراد أن يلعب لعبة توازن القوى فبعد أن « . . أضعف السيّاد ابتدأ يقوّيهم ضد الإنكشارية وعيَّن عنده أكثرهم . . وميل الباشا إلى السياد أضعف حزبهم (الإنكشارية) والأكثر لبسوا ملابس السيّاد وتعينوا معهم وبقي من الإنكشارية نحو ألفين وخمسمائة في باب بانقوسا إحدى حارات حلب إلى هذه الأوقات . . »[3].

وبحلول عام (١٨٠٧ م) استعادت الإنكشارية نفوذها ، بحيث لم يستطع إبراهيم باشا الدخول إلى حلب إلا بعد أن سمحوا له بذلك « . . وكانت جميع الأحكام بيد أحمد آغا ابن حمّصة كبير الإنكشارية . . »[4]. انتهى النزاع في العام (١٨١٣ م) بإعدام الباشا لثمانية عشر آغا رئيسيين من جند الدولة . ثم كانت ثورة حلب عام (١٨١٩ م) التي كان وراءها الأشراف ، والتي تلاها اضطهاد رادع بحقهم . وكانت النتيجة أن الفريقين لم يضمحلا ولكنهما أصبحا غير قادرين على تغذيه الثورات[5] .

كان عدد الأشراف كبيراً جداً في حلب ، فبعض الإحصاءات تسجل ما بين ١٠ و ١٢ ألف فرد ، وهو عدد كبير بالنسبة لمدينة يبلغ عدد سكانها (١٢٠) ألف نسمة تقريباً . وهناك إحصاء آخر يجعل عددهم بين ٣ و ٤ آلاف عائلة[6] . هذه العائلات تتوزع على مستويات اجتماعية مختلفة تتواجد في كل المهن (القهوجية ، الغزالون ، الصائغون ، الجزارون وعاصرو الزيتون . .) ومنهم أعداد كبيرة في مجمل المهن النسيجية . في المقابل تمتع الإنكشاريون بعلاقات مميزة مع بعض المهن الأقل اعتباراً وهي المرتبطة بتجارة المنتجات الحيوانية على وجه الخصوص ، مع أن بعضهم ،

---

(١) حيدر : م . ن، ص ٤١٦ .
(٢) حيدر : م . ن، ج ٢/ص ٤٢٣ .
(٣) حيدر : م . ن، ج ٢/ص ٤٢٧ .
(٤) حيدر : م . ن، ج ٢/ص ٥٢٣ .
(٥) RAYMOND, Grandes Villes.. op. cit., P. 86-87.
(٦) RAYMOND, Grandes Villes... op. cit., p. 86.

القديمي العهد بحلب ، يمارسون مهناً أكثر رقياً[١] .

وبما أن الأشراف يتوزعون على مختلف الفئات الاجتماعية ، والإنكشارية يمارسون مهناً ولهم اتصالاتهم بالسكان المحليين ، يصبح تصنيف الصراع على أنه بين فئتين إحداهما غنية والأخرى فقيرة ، أو تصنيف من نوع « الشعب في مواجهة جند الدولة الغرباء » ، هكذا تصنيفات تصبح متسرعة . فالصراع في حلب بشكل دقيق ، كان صراعاً على السلطة لحماية وتعزيز المصالح ، وهذا ما يتبيّن من خلال تحليل النزاعات الداخلية في كل من الفئتين . فالأشراف لم يشكلوا فريقاً واحداً متماسكاً بشكل دائم ، فقد شهدت صفوفهم نزاعات مزمنة بين العائلات الكبيرة (الكواكبي ـ طه زاده ـ قدسي ـ جابري . .) وقد وجدت هذه النزاعات بالطرق الصوفية ، والزواج ، وحتى بالعلاقات خارج إطار المدينة ما يساعدها على تعزيز أوضاعها . فقد عزز الانتماء إلى الطريقة النقشبندية علاقات عائلة الكيالي بعائلة الكواكبي التي استطاعت بدورها ، وفي إطار منافستها مع عائلة طه زاده ، أن تعتمد على دعم عائلة المرادي في دمشق ، والتي أغفل مؤرخها ، عن قصد ، ذكر عائلة طه زاده في كتاب تراجمه « سلك الدرر »[٢] . أيضاً لم يتوانَ إنكشارية دمشق عن محاولة إنقاذ زملائهم « أغاوات » حلب الذين جلبهم معه إبراهيم باشا المحصل بالخديعة إلى دمشق وسجنهم في قلعتها وقد دفعوا عنهم مائة كيس للباشا كي يطلق سراحهم إلا أنه لم يوافق[٣] .

وهذا ما نلاحظه في انتفاضة (١٧٧٥ م) حين وقف المفتي والقاضي مع الإنكشارية والأشراف ضد الوالي علي باشا . فقد تخلى الحزب « الحلبي » : الأشراف ، عن نقيبهم محمد شلبي طه زاده الذي لم يلتزم باحترام التوازنات القائمة ، بإقامته حلفاً مع الوالي ضد مصالح المدينة . فعام (١٧٧٦ م) نفي محمد شلبي وشقيقه عبد الوهاب الذي كان حينئذ نقيباً إلى « فاماغوستا » بناءً على طلب شيخ الإسلام بتهمة قمع السكان « بالتعاون مع الوالي والمساهمة عن طريق احتكارهما للقمح في ثورة لم

---

(١) THIECK. J.P., **Mouvements communautaires et Espaces Urbains au Machrq.** (Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain, Beyrouth), 1985, p. 158.
Voir: **Décentralisation ottomane et affirmation Urbaine à Alep à la fin du XVIII ème siècle.** p. 117-168.

(٢) THIECK., op. cit., p. 153.

(٣) حيدر : م. س، ج ٢/ص ٤١٧ .

يخش خلالها جميع الأشراف الانضمام إلى الفئة الأخرى »[1] . وهذا ما حدث فيما بعد ، أيام خورشيد باشا (١٨١٩ م) فقد تحالف الإنكشارية والأشراف لتنظيم انتفاضة ضده . إذن يمكن تخطي المشاكل أمام الخطر الذي يهدد المجموعة ومصالحها .

ويمكن أن نلاحظ بعض التغيُّر الذي يطرأ على التحالفات والولاءات من خلال شخصية إبراهيم آغا قطار آغاسي ، وهو مساعد قديم ، مدعوم ومحمي من « الشلبي أفندي » فقد أقدم إبراهيم آغا على تغيير تحالفاته في نهاية القرن وأقام علاقات جديدة ، وحصل على نفوذ كبير في شؤون الولاية عندما أصبح قائداً لمجموعة الإنكشارية بعدما كان يعتمد على دعم وتعضيد الأشراف[2] . وقد توصل ، فيما بعد ، وعيّن مرتين حاكماً على حلب ، لكنه لم يحقق الهيمنة المطلقة للأشراف وما لبث أن استعاد الإنكشارية نفوذهم بعد أن أُقصي عام (١٨٠٨ م)[3] . وتبدو في هذا المجال عبارة « بازيلي » عن حلب وانقسامها إلى حزبين : « هذا الانقسام هو السند الوحيد لتأثير السلطة »[4] ، ذات مغزى عميق ، فأغلب « الولاة » دخلوا في لعبة التوازنات داخل المدينة .

وعلى الرغم مما سبق من الخطأ أن نضع الفئتين على قدم المساواة كما لو كانت كل واحدة منهما تشكل بديلة للأخرى . إن قوة الإنكشارية في الواقع مستمدة ، إلى حد كبير ، من انتمائهم إلى عصبية عسكرية منظمة ومسلحة ، تعززت علاقاتها نتيجة التراجع العام الذي بدأت تتصف به المؤسسة الإنكشارية بشكل عام ، في حين يستمد الأشراف قوتهم من العناصر المحلية ، ويتماشى تصاعد نفوذهم مع تعاظم دور الفعاليات المحلية في الاستيلاء على الأرض والسيطرة على الحياة السياسية . إن جوهر الصراع السياسي الحاد داخل حلب ظل يتّصف بطابع الصراع على السلطة لتعزيز المصالح طيلة القرن الثامن عشر .

أما طرابلس ، فبالرغم من ندرة المصادر التي تبيِّن توزع القوى المحلية واتجاهاتها ، فإن تحليل المعلومات المتوفرة يتيح تكوين صورة واضحة عن النمو

---

(١) THEICK., op. cit., p. 159-160.

(٢) BODMAN., op. cit., p. 118-119.

(٣) Encyc. de l'Islam, tome III, p. 90.

(٤) بازيلي : م. س، ص ١٥٥ .

المتصاعد لفعالية الأهالي وتأثيرهم المتزايد في الحياة السياسية والاجتماعية للمدينة . فعام (١٧١٩ م) قام الأهالي بتحطيم ونهب منزل القنصل الفرنسي ومنازل الجالية الفرنسية في طرابلس بعدما اتهم أحد الضباط الفرنسيين بأعمال القرصنة التي قامت أمام مرفأ المدينة[1] . أما أحداث عام (١٧٣١ م) فهي تحمل دلالات أكثر وضوحاً ، فقد تمرد إنكشارية طرابلس على والي طرابلس إبراهيم باشا العظم الذي طلب مئتي عنصر منهم لمرافقته لإخماد التمرد الذي يواجه ابنه ياسين بك في اللاذقية « . . وصار قيل وقال ، حتى أن سكّرت المدينة ، وقامت على الباشا . . وفلتو جميع المحابيس وقتلوا اثنان من العوانية وابتدوا في رجم الصرايا حالاً ، فأجوا الأعيان وأمهلوا القضية لثاني يوم ، وثاني يوم على بكرة صار ضجيج في المدينة مثل يوم القيامة ، وحملوا الإسلام البيارق الخضر للكشك الذي على التل ، ومن هناك هجموا وقتلوا قاسم آغا البغدادي وخمسة من جماعته . . ومضوا من هناك لعند القلعة وابتدوا في رجم الصرايا وهدموا حيطانها التي من ميل القلعة ولا زالوا في رجم وهدم حتى أن الباشا سلّم عبدي آغا الترجمان وقتلوه . ونزلوا من هناك نهبوا بيت السيد عبد الرحمن البركة الذي كان وقتئذ قاضياً . . »، وبعد يومين تجدد القتال مع الباشا فحاصر الأهالي سرايته وقبضوا عليه « . . فدخلوا الأعيان وخلصوه »[2] ويظهر في هذه الحادثة مدى التأثير الكبير للأهالي ودور الأعيان في ضبط تحركهم .

في العام (١٧٧١ م) ازداد تأثير الأعيان والأهالي بشكل واضح ، فقد بدأت المواجهة بينهم وبين الوالي عبد الفتاح باشا عندما طلب منهم (٣٠٠) كيس زيادة عن المقرر ، وتظهر فعاليتهم من خلال الاجتماع السرّي الذي عقدوه لتنظيم عملهم « . . فاجتمعوا مع بعضهم في الليل ودبروا لهم رأي . . » وأبلغوه بالرفض وتحصّنوا بالقلعة خوفاً من أن يمسك بها ، وحين حاول ، بالخديعة ، الاستيلاء عليها نشب القتال الذي يصفه ابن الصديق بعباراته العامية : « . . البعض من الشباب الذين عليهم الاعتماد فتحوا الباب (القلعة) وطلعوا عليهم بالسيوف والأتراس فركضوا وحملوا عليهم حملة واحدة . . حشكوا جميع

---

(١) انظر رسالة قنصل فرنسا في طرابلس إلى مجلس البحرية في باريس في : **تاريخ لبنان الحديث ـ الوثائق الدبلوماسية** ـ القسم الأول ، عادل إسماعيل ومنير إسماعيل ، دار النشر للسياسة والتاريخ ، بيروت ١٩٩٠ ، ص ٩٢ ـ ٩٣ ـ ٩٤ ـ ٩٥ .

(٢) من رسالة القس توما اللبودي (أحد مدبّري الرهبنة المارونية) إلى رئيسه العام في رومة . نشرت في مجلة أوراق لبنانية ، الجزء الخامس ، السنة الثانية ، سنة ١٩٥٦ . انظر : أوراق لبنانية ـ المجلد الثاني ، يوسف إبراهيم يزبك ، دار الرائد اللبناني ، بيروت ، ط ١٩٨٣ ، ص ٢٩٤ .

العسكر بالصراي وخلّوهم يبكوا مثل الحريم والنسوان ، ونزلوا من القلعة في البارود والرصاص والمدافع ، خلوا الباشا يلوب بالصراي مثل الثعبان . . ما عاد بوسعوا إلا الركوب على ظهر الحصان ، وطلع غارا إلى برا من باب التبّان . . مسكوا ثمانين واحد من جماعتوا وقتلوا الأدباشي ومعه عشرين واحد . . »[1] . يبدو واضحاً تضامن المدينة في هذه المواجهة ، بالإضافة إلى أن قسماً كبيراً من السكان كان يعتبر من عسكر السلطان « . . نحنا هون أهالي الترابلس نصفنا بياعة شراي دكّانجية ونصفنا عسكري قول السلطان . . »، ويتبين أن القلعة كانت بيد السكان المصنّفين « عسكر » . ويظهر تضامن السكان من خلال « عرض الحال » الذي رفع للباب العالي إثر الحادثة من قبل الأعيان والقاضي والمفتي ونقيب الأشراف يتهمون فيه الوالي بالخيانة والتآمر لتسليم القلعة للشيخ ظاهر العمر[2] .

ويبدو أن هذا النفوذ استمر بالتصاعد حتى عام (١٨٠٠ م) ففيها طرد « يوسف باشا العظم » من طرابلس « . . حضر يوسف باشا إلى طرابلس فما قبلوه أهل البلد . . وأخرجوه إلى المينا واستقام الكون بينه وبينهم مدة أيام ، وقتلوا من عسكره جملة قتل . ثم نزل في البحر وسافر إلى اللاذقية »[3] ، إلى أن حكم المدينة « مصطفى آغا بربر القرق » وهو شخصية محلية ملفتة ، ينتمي لعائلة متواضعة من طرابلس ، عمل في مهن متعددة ، كناطور وقاطرجي ، وخدم في بيوت بعض الأمراء ، إلى أن انخرط في سلك الإنكشارية ، ولمع اسمه في صراعات العسكر بطرابلس وحاز على رتبة الأغوية « وكيل أغاسي ينكجريان »[4] . حاز على ثقة أحمد باشا الجزار فعيَّنه متسلماً وقائمقاماً في المدينة بعد أن نجح في احتلالِ قلعتها وقتلِ دزدارها وعدد من ضباطه وطرده للمتسلم السابق المعيّن من قبل عبد الله باشا العظم . وتقلب « بربر آغا » في الحكم سنوات عديدة ولعب دوراً مهماً من خلال العلاقة الطيبة التي ربطته بالأمير بشير الشهابي ، ومن ثم دوره في الحملة المصرية حيث عاد معها متسلماً على طرابلس إلى أن عزل وتوفي سنة (١٨٢٤ م)[5] .

---

(١) ابن الصديق : م. س، ص ٩٩ و ١٠٠ .
(٢) ابن الصديق : م. ن، ص ١٠١ .
(٣) حيدر : م. س، ج ١/ص ٢٠٥ .
(٤) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، رقم ٣٦ ، ص ٤٧ ، ١٢٣٥ هـ - ١٨١٩ م .
(٥) راجع سيرة كاملة عن أعماله وحياته في كتاب الأب أغناطيوس طنوس الخوري : **مصطفى آغا بربر** =

يمكن القول إن حركة المجتمع في كل من دمشق وحلب وطرابلس كانت تنمّي عصبياتها وتتجه نحو بلورة شخصياتها المحلية وفرز زعامة خاصة بها . فهل كانت هذه العملية ترسم حدودها ضمن الإطار العثماني أم أنها كانت تتجه نحو تخطي هذه الحدود .

د ــ تخطي السلطة وحدود الممانعة :

من الممكن أن تقدم ظواهر الأحداث معطيات تفيد أن ولايات الشام كانت تتحلل من روابطها عملياً بعاصمة الأمبراطورية ، إلا أننا لا نميل إلى التفسير الذي يعتمد على ظاهر الأحداث فقط ، فبعض المصادر تعطينا أمثلة على أن الرعايا لم يفكروا بمثل هذا الاتجاه .

والتعليل الذي يمكن تقديمه في هذا المجال هو أن الباب العالي لم يكن يعتبر صراع الولاة وتنافسهم واقتتالهم أحياناً تهديداً لأمن السلطنة ، بل ربما اعتبر هذا ضرورياً لأمن السلطنة . فهو يعمد إلى إقصاء بعضهم لضعفه الإداري وفشله في جمع المال اللازم ، وعزل البعض الآخر لتأثيره الواسع في ولايته وتشكيله قوة ذاتية تسمح له بالعصيان وتهديد وحدة السلطنة . ومع مثل هؤلاء كان عليه إما تحمل العصيان بصبر أو الدخول معهم في حرب مكشوفة ، إلا أن الباب العالي لجأ ، في أغلب الأحيان ، إلى تعزيز التنافس والتنازع بين الولاة الخطرين واعداً كلاً منهم بأن يخلف منافسه في حال الانتصار عليه ، والنتيجة النهائية تكون القضاء على الطرفين معاً[1] . إن أي طرف من هؤلاء يفكر بالخروج على إرادة السلطان سيجد أمامه ، بالإضافة إلى قوة الدولة المركزية ، قوة « الولاة » المنافسين الطامعين في وراثته ، على أن السياسة الدائمة كانت تتطلب أن لا تطول هذه النزاعات وتتسبب بالتالي في وقف إرسال الضرائب السنوية أو في عرقلة قافلة الحج ، وهذان أمران لم يكن التسامح بهما ممكناً .

إن هذا التعليل يمكن دعمه بعدد من الشواهد والأحداث ، فالحاكمان الوحيدان اللذان رفعا لواء العصيان صراحة هما علي بك الكبير في مصر وظاهر العمر في جنوبي

= حاكم طرابلس واللاذقية ١٧٦٧ ـ ١٨٢٤ م ، جروس برس ، طرابلس ـ لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ .

(١) بازيلي : م. س، ص ٤٧ .

سوريا . وكلاهما لم يخاطر باتخاذ هذه الخطوة إلا لأن الباب العالي كان مشغولاً بالحرب مع روسيا . وفي كلتا الحالتين ، تأكدت السلطة المركزية دون عناء وبأقل التكاليف . ويمكن القول إن الخروج على الدولة لم يتخذ شكلاً إنفصالياً ولم يحمل مشروعاً سياسياً يطرح بديلاً لزعامة السلطان ، حتى عندما دخلت قوات « أبي الذهب » إلى دمشق ، بالتحالف مع الشيخ ظاهر ، رفعت شعار التصحيح ولم تطرح الانفصال ، والفرمان الشريف الذي وجّهه أبو الذهب إلى أهالي دمشق عند طرده الوالي وحاشيته ، لم يتضمن أية إشارة ضد السلطان ، بل تضمن تبريراً لحملته على ممارسات عثمان باشا والي دمشق « . . . وقد علمتم ما صنعه عثمان باشا في أرضكم من الظلم والجهالة . . وأنه قد اعترض إلى الحجاج والزوّار وسلّط عليهم الأشرار والفجّار . . وأظلم المسافرين والتجار . . وتعدى حدود الدين . . أردنا أن نطهِّر منه تلك الأرض نصرة للدين . . »[1] ، و« ابن الصديق » يعكس بدقة موقف الأعيان والعامة الذين رفضوا تسليم دمشق له بعد هروب واليها وقرروا القتال « . . كيف نسلم بلدنا إلى هل خرج[2] الفجار وجميعنا نندبح قدام حريمنا والعيال ، خليه يحرق وينهب جميع ما في برات الشام . . »[3] . وعلى الرغم من تأكيدات أبي الذهب للشيخ علي أفندي الداغستاني[4] ، الذي خرج يفاوضه على رأس وفد من علماء الشام ، بأنه لا يستهدف النهب والتخريب « . . أنا طايع الله والسلطان »[5] وبعد أن نجح في دخول دمشق إثر قتال دار في الشوارع مع الأهالي نجد التعبير التالي عند ابن الصديق « حصل الذل بعد العز »[6] .

لذلك لم يجد أحد موظفي السلطان « الصرة أميني » صعوبة في إقناع أبي الذهب بالانسحاب من دمشق والتخلص من علي بيك في مصر « وإنهاهما عن ذلك

---

(١) حيدر : م. س، ج ١/ص ٨٣ ـ ٨٥ يوجد نص الفرمان بالكامل .
(٢) الخرج تعني الخوارج ، وهي أطلقت آنذاك على كل من عصى أوامر السلطان وخرج على طاعته .
(٣) ابن الصديق : م. س، ص ٤٨ .
(٤) علي بن صادق بن محمد الحنفي ، الداغستاني الأصل ، نزيل دمشق ومدرس الحديث بها تحت قبة النسر في الجامع الأموي، وله تآليف عديدة . انظر ترجمته في المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٤/ص ٢١ .
(٥) ابن الصديق : م. س، ص ٤٧ و٤٨ .
(٦) ابن الصديق : م. ن، ص ٤٩ .

الشأن وأن يغضب مولانا السلطان . . »[1]. فوجىء ظاهر العمر كما فوجىء أهل الشام بالانسحاب المملوكي المفاجىء ، واضطر ظاهر للقتال وحيداً ، وهزم قوات والي دمشق هزيمة قاسية لكنه وبالرغم من ذلك أرسل « . . يترامى على مراحم الدولة العلية في الصفح عما أبداه من العصاوة . . طالباً العفو معلناً الطاعة للسلطان »[2]. وبالفعل حصل على عفو سلطاني وعلى تأكيد حكمه على « عكا وصيدا وحيفا ويافا والرملة وجبل نابلوس وبلاد إربد ، وبلاد صفد كانت بيد ولده الشيخ علي ، وكان جميع بني متوال تحت أمره . . »[3]. إلا أن الدولة وما أن انتهت من حروبها مع روسيا ، حتى تحولت إلى تأديب من خرجوا عن طاعتها ، ولم تجد أية صعوبة في القضاء على هؤلاء وفي مرحلة لاحقة عززت الدولة المنافسة والنزاع بين أحمد باشا الجزار وعبد الله باشا العظم في إطار المنحى الذي يقضي بإضعاف الولاة الخطرين .

ومن جهة ثانية التزم الولاة بقواعد اللعبة نفسها ، فقد انصبَّ اهتمامهم على جباية الضرائب واعتمدوا في ذلك على العصبيات المحلية من خلال التحالف مع بعضها واستغلال صراعاتها الداخلية ، مع المراقبة الدائمة واللجم المستمر لهذه العصبيات كي لا تتحول إلى سلطة ممتنعة على الوالي . كان التشرذم والصراع بين هذه العصبيات هو السند الرئيسي للحكام ، كما كان الاعتماد على بعضهم ضرورياً « . . فهم القادرون الوحيدون على تأديب وإخضاع قوى محلية أخرى تحاول التفلّت من سلطان الأتراك . . الممثل الذكي للسلطان هو الذي ينجح في تجيير هذه القوى المحلية سلاحاً لسياسته فيقسو عليها أو يدللها رفقاً وحسنى كما تتطلب الظروف . . »[4] إلا أن عليه أن يجد تبريراً لأعماله ويقطع الطريق على الشكاوى التي قد تصل إلى العاصمة .

فقد كان بعض الولاة ، بل أغلبهم ، يلجأون إلى إجراءات متطرفة أحياناً ، يتخطون فيها حدود السلطة الممنوحة لهم ، فلم يتورع « الجزار » ، بمجرد استلامه منصب ولاية الشام ، من أن يأمر متسلمه بقتل المفتي والدفتردار والمتسلم السابق ، ولكنه احتاط للأمر ولم يصدر أمراً خطياً ممهوراً بختمه « . . استدراكاً منه حتى لا ينمسك

(١) حيدر : م. س، ج ١/ص ٨٧ .
(٢) حيدر : م. س، ج ١/ص ١٠٠ .
(٣) حيدر : م. ن، ج ١/ص ١٠٨ .
(٤) بازيلي : م. س، ص ٥٥ .

عليه غلطة »(1)، وكان من الطبيعي أن تصل شكوى عائلة المفتي إلى الجهات النافذة في العاصمة ، التي أرسلت « قبوجي »(2) ليحقق بظروف الحادثة . وفي الديوان الذي عقد خصيصاً لذلك يتهم الباشا متسلمه محمد عقيل بأنه قام بهذا العمل من وراء ظهره ، ويقول الباشا لرسول العاصمة «. . أهل الشام . . عندهم بغضة ورداوة في بعضهم ولا يقدرون العواقب . وإن هذا بينه وبين المفتي عداوة . فلما صار له فرصة قتله . . وبالنتيجة أظهر الجزار براءته من قتل المفتي . . »(3)، ثم أمر بقتل المتسلم ليزيل أي أثر للجريمة وليظهر كحاكم عادل . أيضاً حين أمر بقتل علي بيك العظم لم يدع والدته تصل إلى إستامبول لتقديم الشكوى فقد توفيت بظروف غامضة على الطريق(4) . أيضاً نجح في تسميم إسماعيل باشا والي طرابلس ولتغطية فعلته « . . أحضر إليه القاضي والمفتي والنقيب وسائر رجال الحكومة وكتَّبهم شهادة أن موت المذكور كان طبيعياً وليس بالسم »(5). إن هذه الأمثلة تظهر حرص الولاة على تبرير أفعالهم حين تتخطى حدود الصلاحيات الممنوحة لهم .

كان على هؤلاء الولاة أن يكونوا يقظين دائماً ليس تجاه بعضهم فقط ، بل أيضاً تجاه الحاشية والأتباع وأمراء النفوذ والعصبيات المحلية التابعة لهم . فقد قتل الظاهر عمر على يد بعض العسكر المغاربة التابعين له ، كذلك كاد تحالف مماليك الجزار أن يطيح به بعد أن انقلب عليه سليم وسليمان باشا وهما من كبار مماليكه(6) . وتحفل كتب التواريخ بأخبار تمرد آغاوات العسكر على الولاة ، كذلك تحفل أيضاً بأخبار تمرد القبائل والعصبيات المماثلة في الأرياف والجبال . ولما كان مفهوم السلطة عند

---

(1) الدمشقي : م. س، ص 25 ـ 26 .

(2) قبوجي : أو قبجي وهي تحريف للكلمة التركية ومعناها بواب أو حارس باب السلطان . ويلاحظ أن هذه الوظائف خرجت عن مدلولاتها الأصلية وأصبحت مجرد ألقاب . والقبوجي كان في الغالب رسول السلطان ويدعي قبجي باشي .

(3) الدمشقي : م. س، ص 26 و 27 .

(4) الدمشقي : م. ن، ص 18 و 19 .

(5) كرامة ، القس روفائيل : **حوادث لبنان وسوريا من سنة 1745 إلى سنة 1800 م**. عني بنشرها وتعليق حواشيها ، ووضع فهارسها المطران باسيلوس قطان ، ميتروبوليت بيروت وجبيل وتوابعهما . منشورات جروس برس ، طرابلس ـ لبنان ، بدون تاريخ ، ص 141 .

(6) حيدر : م. س، ج 1/ص 143 و 144 .

العثمانيين لا يناقض البنى الاجتماعية القائمة وأشكالها السلطوية المحلية ، بل يستوعبها ويوظفها لمصلحته ، فأمراء الجبل وشيوخ القبائل وبقايا عسكر المماليك وكبار العلماء والعائلات المحلية المدينية النافذة ، كان لهم موقع في بنية السلطة ولعبوا دور « الوسيط » بينها وبين المجتمع المحلي ، بل وتصارعوا على هذا الدور وخاضوا حروبهم ضمن هذا الإطار .

خلاصة :

إن عدداً من الملاحظات يرتسم بشكل مباشر من خلال العرض السابق ، وأول ما يمكن ملاحظته هو النمو المتصاعد للعصبيات والأسر المحلية ، والتي توصل بعضها إلى قمة الحكم في الولاية ، كما الحال مع أسرة « العظم » وهي أسرة نجحت في توطيد نفوذها في أبرز مراحل القرن الثامن عشر ، إلا أنه من المفيد الإشارة إلى أن هذه الأسرة لم تتصرف كقوة محلية بقدر ما سعى أفرادها للظهور بمظهر رجال الدولة الطائعين للسلطان . إلا أن تصاعد نفوذ هذه الأسرة اقترن مع تعاظم نفوذ الفعاليات المحلية ـ المدينية بشكل عام ، من خلال العلاقات والتحالفات المشتركة التي تؤمن مصالح الجميع . ومن جهة أخرى كان الدور الوسيط الذي لعبته الأسر والعصبيات المحلية يتطلب توازناً دقيقاً داخل جسم الهيئة الحاكمة في الولاية وداخل المجتمع المحلي ، وهو أمر لم يكن ليحصل من دون صراعات وامتناعات تتشابك فيها كل هذه القوى وتتداخل بهدف الانتفاع قدر الإمكان من حيِّز النفوذ الهامشي الذي يمكن الحصول عليه ، وبالتالي الانطلاق منه في عملية تعزيز نصاب السلطة المكتسب . إن تحليل الإطار السياسي « العام » ومن ثم « الخاص » في مدن بلاد الشام قد أكد أن المجتمع على المستويين كان ينمِّي بشكل متوازن عصبياته وقدراته ويفتح الطريق أمام تغييرات نوعية في تركيب النخب السياسية المدينية ، هذه التغييرات كان مقدراً لها أن تبقى ضمن الإطار العثماني .

لقد بدا واضحاً ، من خلال تجربة آل « العظم » ، أن نفوذ السلطة كان أقوى من نفوذ المال ، فالسلطة تميزت بأنها تعمل وفق آليات مستقلة عن الثروة ، فقد كان يكفي « فرمان » سلطاني ليزوِّد الفرد بنفوذ واسع ، في حين أن الثروة لم تكن قادرة ، بمعزل عن السلطة ، على حماية نفسها من المصادرة وكافة أنواع التضييق ، إلا أنه لا يجب أن ننفي « نفوذ » الثروة التي تمكن الفرد من الوصول إلى مداخل الإدارة والحكم . إن

ما يجب تأكيده في هذا المجال هو العلاقة التبادلية بينهما النابعة من حاجة كل منهما للآخر ، وهذه الحاجة تبقى نسبية ، مفتاحها الأساسي بيد السلطة التي تمنع وتمنح ، وتأكل الثروة ورجالها في عملية تجديد مستمر لهذه العلاقة التبادلية .

حافظ الحكام ، بشكل عام ، على مبدأ الخضوع للسلطان ، فقد دفعوا جميعاً ضرائب الأرض ، وعزَّزوا المصالح الكبيرة للسلطان ، ولم يشككوا بزعامته ، ولكن ضمن حدود هذه الطاعة المبدئية كان هؤلاء يريدون أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي على أكبر مساحة ممكنة . فأغلب الحكام الأقوياء حاولوا مدَّ حكمهم نحو النصف الجنوبي من سوريا والسيطرة عليه ، بداية مع آل « العظم » ثم مع ظاهر العمر ، وأخيراً على يد « الجزار » .

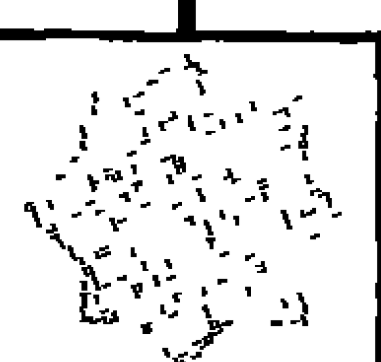
لم يكن هناك خطوط مسبقة ـ قومية أو وطنية أو طائفية ـ تميِّز الصراعات التي نشبت بين مختلف العصبيات التي أمسكت بجزء من نصاب السلطة . لقد كان الصراع يرتسم فوق مصالح الفئات المتصارعة بمعزل عن أي اعتبار جغرافي أو إداري في تقسيم الولايات والسناجق ، وبمعزل عن أي اعتبارات إقليمية ـ جغرافية بل وحتى شرعية . ومن يستعرض أخبار الولاة والجند والأمراء والأسر المحلية والعصبيات المختلفة ، في علاقاتها مع السلطة من جهة وفي صراعاتها مع بعضها البعض من جهة أخرى ، يرى صوراً معقدة ومتنوعة لهذه الصراعات ، حتى أنه ليصعب رصد قواها الاجتماعية وفق قوانين ثابتة وواضحة ، وربما يعود هذا إلى عدم وضوح الفرز الاجتماعي واستقراره على قواعد محددة ، فإمكانيات الترقي بقيت مفتوحة .

ومن جهة أخرى لم تستخدم الدولة عنصر « القوَّة » ، بشكل دائم ، وإنما حققت نفوذها بوسائل أجدى . فهي أقامت الحكم في ولاياتها على أساس أن لا تجمع السلطان كله لفرد واحد ، فقد كان الوالي رأس الهرم فعلاً ، لكن الدولة أقامت إلى جانبه أصحاب مناصب أخرى تقاسمه نصاب السلطة ، كالقاضي والدفتردار وأغاوات الإنكشارية والمفتي والنقيب ، وولاء هؤلاء هو للعاصمة حيث كان يصدر من هناك أمر التعيين والترقية في مناصبهم ووظائفهم ، فهم يرتبطون بالعاصمة ، كما الوالي ، الذي يحاول دعم جماعته في أوساط العاصمة ، إلا أن هذا الدعم يبقى محدوداً وبالتالي تبقى سيطرته على أصحاب هذه المناصب محدودة . وينطبق الأمر على أصحاب العصبيات والأسر الريفية والبدوية التي أقرت الدولة نفوذها الذي نجحت في ترسيخه

عبـر فترات طـويلة ، فكانـوا الأقدر على الامتنـاع حين يتخطى الـوالي حدود السلطة الممنوحة له .

انصرف همُّ الولاة إلى المحافظة على الوضع القائم وبالتالي تعزيـز التحالفـات التي تؤمِّن الاستقرار ، وهو ما كان يتطلب الجمع بين قوة عسكريـة خاصـة بالـوالي ، وسياسة حازمة قاعدتهـا البطش والعنف ، فـالتهاون يفتـح شهية « البـدائل » الجـاهزة لتقديم خدماتها .

إن قواعد السلطة المحلية غير ثابتة ، لذلك لا يستطيع الولاة إلغاء احتمال تغيُّر مراكز القوى التي يستندون إليها في العاصمة أو في الولاية . فصيغة الالتزام هي البوابة التي يدخل منها الطامحون ، ومنها سبق لهم ودخلوا وعزَّزوا من قدراتهم ونفـوذهم ، وبالتالي فهي إحدى البوابات التي يجري عليها صراع خفي وشرس.



الفصل الثالث

العسكر والسلطة في بلاد الشام

أ ـ طوائف العسكر :
البنية ، التنوع ، التوزع .
ب ـ صراعات العسكر وإشكالية الدور والوظيفة .
١ ـ العسكر والوالي .
٢ ـ صراع العصبيات العسكرية .
جـ ـ العسكر ومجتمع المدينة .

تشكلت القوات العسكرية العثمانية في بلاد الشام ، في القرن الثامن عشر ، من فرق متنوعة ، منها ما يمكن أن يطلق عليه القوات النظامية التي تعتبر امتداداً للمؤسسة العسكرية العثمانية ، ومنها ما كان يجنده الولاة أو الأسر الحاكمة ، من عناصر جاءت إلى هذه المنطقة وهي لا تجيد إلا العمل العسكري كحرفة تعتاش منها .

وقد لعب العسكر دوراً هاماً في تاريخ هذه المنطقة ، سواء في تدعيم سلطة الأمبراطورية أو في تقويض أركانها . وقد اشتهر منهم ، السباهية (الفرسان) الذين منحوا الإقطاعات ، والإنكشارية (المشاة) أصحاب المرتبات ، وبالإضافة إلى هاتين الفئتين برزت ، في بلاد الشام ، فئات أخرى من الجند كان لها دور بالغ الأهمية في تاريخ المنطقة .

وكان من الطبيعي أن تنعكس الآثار السلبية ، لضعف وتفكك المؤسسة العسكرية العثمانية على ولايات الشام ، التي شهدت ، نتيجة ذلك ، متغيرات عديدة في هذا المجال ترتب عليها تغيير في بنية هذه القوات ووظيفتها وبالتالي دورها . وسوف نحاول مقاربة هذا الموضوع بالرغم من المصادر المحدودة التي تم الكشف عنها ، والتي قد يساعد الاستخدام الجيد لها في بلورة العديد من التساؤلات والفرضيات المطروحة في هذا المجال .

أ ــ طوائف العسكر : البنية ، التنوع ، التوزع :

تعتبر الإنكشارية من أشهر الفرق العسكرية العثمانية ، وقد وجد منها ، في بلاد الشام ، فرق عديدة منذ الفتح العثماني ، وليس معروفاً على وجه التحديد كيف حدث

انقسام الجند إلى إنكشارية يرلية (محلية) ، وإلى إنكشارية قبيقول (عبيد الباب : أي باب السلطان) ، وتحديداً في دمشق التي برزت فيها هذه الظاهرة بشكل واضح ، وإن كانت بعض الأدلة تشير إلى أن شيئاً من التطبيع التدريجي قد تم للفرق العسكرية الإنكشارية التي طال بقاؤها في بلاد الشام والتي أهملت الدولة تجديدها ورفدها بعناصر جديدة ، فلجأ ضباطها ، وقد طال بهم المقام ، إلى تجنيد عناصر جديدة من السكان المحليين . لذلك لم يكن غريباً أن يتنبه السلطان العثماني باكراً لخطورة هذه الزمر ، فيرسل فرماناً إلى والي دمشق عام (١٥٧٧ م) يأمره فيه بأن يعيِّن في الوظائف التي تشغر في طائفة الإنكشارية أناساً من الروم وليس من المحليين ، ولكن كما يبدو فإن « الفرمان » لم يطبق بدقة ، فاستمر المحليون في الانتساب إلى أوجاق[1] الإنكشارية ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال تتبع الأسماء غير التركية التي بدأت تظهر بينهم[2] .

ومع غلبة العناصر المحلية في الأوجاق وتمردها على الولاة ، ومع تنامي نفوذهم وتأثيرهم أرسلت الدولة فرقاً إنكشارية جديدة ، تميزت في مراحلها الأولى بالولاء للإدارة المركزية ، وعرفت تحت اسم « القابي قول »[3] ، تمركزت هذه القوة في دمشق ، داخل القلعة وعلى السور وعند أبواب المدينة . وأخرجت الإنكشارية « اليرلية »[4] من هذه المراكز حيث انتشرت داخل أحياء المدينة وأوكلت إليها بعض المهام الأخرى .

اختلفت التقديرات حول عدد جنود الإنكشارية في بلاد الشام . فعام (١٦٥٦ م) يذكر المحبي أن (٣٠٠) من جند السلطان « .. المعروفين بالقبوقولية وصلوا إلى دمشق

---

(١) الأوجاق ، كلمة تركية تعني الموقد ، وقد استخدمت للإشارة إلى فرقة من الجند أو طائفة منهم . ونلاحظ أن عدداً من التسميات والألقاب العسكرية قد اشتقّت من عمليات المطبخ المختلفة .

(٢) المحبي ، محمد الأمين : **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، المطبعة الوهبية بمصر ، ٤ ج ، ط ١٢٨٤ هـ/١٨٦٧ م، انظر : ج ٢/ص ١٢٩ و ج ٣/ص ١٥٦ و ٢٩٩ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ج ٤/ص ٤٤٩ و ٤٥٠ .

(٣) القابي قول : أو القبيقول وتعني حرفياً « عبيد الباب » وهم جند الدولة أو حرس السلطان وكانوا من المشاة الراجلين .

(٤) اليرلية : الإنكشارية اليرلية أي القوات المحلية المكوّنة بغالبيتها من العناصر العسكرية التي استقرت لفترات طويلة في المدن وارتبطت مصالحها فيها .

واستقروا بقلعتها وأخذوا غالب دورها وتسلموا أبواب المدينة وباب المحكمة والحسبة وسوق الخيل وميزان الحرير وبقية الخدم التي كانت مخصوصة بعسكر الشام وبـذلك انحطَّ عسكـر الشام »[١]. وفي عـام (١٧٧٠ م) قدر عـددهم بـ (٢٠٠٠) في حين قدر « اليـرلية » بـالاستناد إلى القوائم التي دفعت على أساسها الرواتب (٢٠٧٠)[٢] ، إلا أن البديري عام (١٧٤٨ م) يتحدث عن أرقام أكبر فيذكر (٥٠٠٠) للقبيقول و (٢٠,٠٠٠) لليرلية[٣] . وهذه أرقام لا شك مبالغ فيها ، وربما خلط فيها بين اليرلية المسجلين رسمياً والعامة الذين تعاطفوا وانحازوا إليهم .

أما في حلب في نهاية القرن الثامن عشر فهناك أرقام تتحدث عن ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف إنكشاري ، وأن عددهم ، في بعض الأحيان ، تضخم ووصل إلى حدود عشـرة آلاف[٤] . وفي طرابلس بلغ عـدد الجنود الإنكشـارية عـام (١٧٣٠ م) حوالي (٥٠٠) جندي موزعين على القلعة والأبراج الستة[٥] ، ويبدو من خلال أسمائهم أنهم من اليرلية . وهناك وثائق تشير إلى وجود عناصر من القبيقول في المدينـة[٦] ، وينفرد « ابن الصـديق » بإشـارة هامـة ، فيقول : «. . . إن نصف سكـان طرابلس هم عسكـر قول السلطان . . »[٧]. وتذكر بعض المصادر أنه كان في القدس (٣٠٠) إنكشاري قبيقول ، ثلثهم من رجال المدفعية ، وفي صيدا خمسون ، وفي عكا عشرون ، وكانت المـدن الساحلية الأخرى تحتفظ بحاميات لا يزيد عدد أفرادها على المائة ، وفي يافا (١١٠) .

---

(١) المحبي : م. س، ج ٤/ص ٣١١ .

(٢) ابن الصديق : م. س، ص ٩١ .

(٣) البديري : م. س، ص ١١٠ و٢١٣ .

(٤) Bodman., op. cit., p. 62.

(٥) سجـلات محكمة طـرابلس الشرعيـة ، سجل رقم (٦) ، العـائـد لسنـة (١٧٣٠ ـ ١٧٣٢ م) ، ص ١٠٠ ، وهي وثيقة هامة تتضمن أسماء جميع العناصر العسكرية حسب توزيعهم على القلاع والأبراج .

(٦) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل رقم (٦) ، لسنة (١٧٣٠ ـ ١٧٣٢ م) ، ص ١٣١ . وهي وثيقة تشير إلى حسن باشي بن عبد الله القبـوقولي الـرومي المتوفى في طـرابلس والمتزوج والمقيم في المدينة وله ولدان .

(٧) ابن الصديق : م. س، ص ٩٩ . وكلمة « قول » تعني عبيد . ولا تعني هـذه العبارة أن عسكـر طـرابلس كانـوا بالضـرورة من « القبقول » . فـالعسكر جميعهم عبيـد السلطان بغض النـظر عن صنفهم .

ولم يكن ثمة وجود لوحدات عسكرية حكومية كبيرة سوى في عواصم الولايات الاستراتيجية . وبلغ عدد الخيالة ، قرابة العشرة آلاف ، وبصورة إجمالية يمكن أن يبلغ عدد العسكريين في الولايات السورية الذين يتقاضون رواتب أو يملكون أرضاً وهبت لقاء خدماتهم ، ما بين (٣٠) إلى (٣٥) ألف عسكري في مطلع القرن الثامن عشر ، أي ما نسبته (٢) إلى (٢,٥٪) من عدد السكان ، ولم يكن بالإمكان إحصاء عدد أفراد الفصائل التي يجندها الولاة[١] .

إن مطالعة بعض لوائح أسماء العسكر ، تبيِّن مدى عمق الروابط المحلية لأوجاق اليرلية . ففي دمشق يذكر ابن الصديق لائحة باسم الضباط « الأياباشية في وجاق الينكجرية (اليرلية)» ، يتبين فيها أن أغلبهم ينتمون إلى عائلات بارزة : « فارس العظم ـ أحمد العظم ـ عبد الرحمن العظم ـ محمد صالح ـ مصطفى العمر ـ علي الحيدري ـ عمر القباني ـ عبد الله القباني ـ عبد الرحمن القباني ـ إسماعيل البيطار ـ محمد بكداش ـ مصطفى السقباوي ـ محمد السباع ـ عبد الله سكر »[٢] . ينطبق الأمر أيضاً على لائحة إنكشارية طرابلس التي تضمنت مجموعة منوّعة من العائلات : علي قطان ـ منصور كبارة ـ علي درويشة ـ حسين شقص ـ محمد ياسين ـ مصطفى لبابيدي ـ عبد الجليل يمق ـ مصطفى شكعة ـ عبد القادر علماوية ـ يوسف كبارة ـ يوسف حجازي ـ عبد الرحمن منقارة ـ يوسف بارودي ـ محمد نشار ـ أحمد منقارة ـ خليل عذرا ـ إسماعيل زيادة ـ أحمد نعوشي ـ سيد إبراهيم بركة ـ مصطفى شهال . . مقصود . . شغري . . شرمند . . سبع . . ملاح ، بالإضافة إلى عدد كبير من الأسماء التي تحمل صفة حرفية[٣] . إن اللائحتين تظهران ، بشكل واضح ، غلبة العناصر المحلية على أوجاق اليرلية .

لقد تمتع جنود الإنكشارية ببعض الامتيازات ، فقد كان قائدهم « الآغا » في عاصمة الولاية يعيَّن من قبل « السردار » الأعلى أو آغا الإنكشارية في إستامبول ، كذلك كان « دزدار »[٤] القلعة . لقد كان خضوع هؤلاء لسلطة الوالي يرتبط بمدى

---

(١) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٥٠ .

(٢) ابن الصديق : م. س، ص ١٤ .

(٣) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، سجل رقم (٦) ، لعام (١٧٣٠ ـ ١٧٣٢ م) ، ص ١٠٠ .

(٤) الدزدار : مفردة فارسية الأصل ، دخلت التركية وأطلقت على قائد حامية القلعة العثماني . والدزدار هو قائد حامية القلعة .

المكافآت التي يغدقها عليهم من جهة ، وبمدى نفوذه في إستامبول من جهة أخرى ، حيث يمكنه ، في بعض الأحيان ، استخدام نفوذه وتعيين من يراه مناسباً . فقد نجح محمد باشا العظم في عزل الآغا السابق « .. وتعيين ابن شبيب عصمان آغا آغة النيكجرية على جميع الآياباشية[1] والجوربجية[2] والأنفار .. وأمر له بفروة سمور من فراه بكمام كبار .. »[3].

وزيادة عدد جنود الإنكشارية بنوعيها البرلية والقبيقول ، يحتاج إلى موافقة إستامبول التي تحدد الجهة التي يقبضون منها مرتباتهم ، التي أطلق عليها « أسامي » كما يستدل من مضمون « الفرمان » الذي يذكره ابن الصديق « .. أنعم السلطان على أوجاقلية الشام بماية وعشرين أسامة[4] ، وإنعام من السلطان وإلحاق إلى أوجاغ الينكجرية .. علايفهم[5] من ميزان الحرير بطرابلس لأجل محافظ قلاع درب الحج ، البرك وذخاير[6] الحج .. أمروا أن يوجههم على ناس يكونوا قادرين على الحرب والركوب لا يكون فيهم لا ولد ولا ختيار .. »[7]. والملاحظة الهامة أنهم يتقاضون رواتبهم من الضرائب المفروضة على ميزان الحرير في طرابلس ، وهذا يحمل دلالة هامة ، إذ يجعل قائد الجند ، من الناحية المالية ، غير مرتبط بوالي ولايته إدارياً بقدر ما هو مرتبط بمركز الدولة في العاصمة . ومما يؤكد هذا أن رجال مدفعية صيدا ، في بداية العهد العثماني ، تقاضوا جزءاً من رواتبهم من الضرائب التي تجبيها ولاية حلب ، كما كان دفتردار دمشق ملزماً بتقديم مبلغ معين من مداخيل الولاية لتدفع كرواتب إلى إنكشارية صيدا . ومع تزايد لا مركزية الإدارة أخذت الدولة تلجأ أكثر فأكثر إلى تحويل مداخيل الولايات لتغطية نفقات الحاميات الإنكشارية[8] .

---

(١) الأياباشية : هم رؤساء الوحدات الإنكشارية من المشاة .

(٢) الجوربجية : مفردها جوربة جي . ترجمتها الحرفية : رجل الشوربة ، إلا أن الكلمة خرجت عن مدلولها الحرفي وأصبح اللقب يعني أحد أصناف ضباط الإنكشارية .

(٣) ابن الصديق : م. س، ص ٩١ .

(٤) أسامة : جمع اسم بالعامية الشامية ، المقصود تخصيص اعتمادات لإدخال عناصر جديدة .

(٥) علايفهم : رواتبهم .

(٦) ذخاير : مفردها ذخيرة ، وهي كلمة أخذت معنى التموين في ذلك الحين .

(٧) ابن الصديق : م. س، ص ٩١ .

(٨) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٥١ .

لكن تلك المبالغ كانت تحوَّل متأخرة وبصورة منقوصة ، مما أدى إلى عدم انتظام مواعيد دفع الرواتب التي انخفضت قيمتها بسبب التضخم المالي المتواصل ، فسعى الإنكشارية إلى التعويض عن خسارة القيمة الشرائية لرواتبهم ، من خلال الابتزاز وفرض ضرائب الحماية على الحرف وعلى السكان في بعض الأحيان . فقد كان كل إنكشاري في القدس يقبض ضريبة يومية من خمسة إلى ستة حوانيت[1] ، وفي دمشق فرض اليرلية ثلاثة أنواع من الضرائب وهي : الشاشيَّة والعرض والمشيخة ، « . . . وهي أموال تفرض على الحرف والصنائع والحارات . . مرة أو مرتين في السنة »[2] ، وقد أبطلها سليمان باشا العظم عام (١٧٤٣ م) .

وكان لآغوات الإنكشارية بلاطهم الخاص بهم ، فأحاطوا أنفسهم بالأنصار والمؤيدين ، وفرضوا نفوذهم على سكان المدن ، وبسطوا حمايتهم على فئات منهم لقاء مبالغ نقدية ، ويحدد « بودمان » المبالغ المذكورة ما بين ٢٠ قرشاً وألفي قرش سنوياً في حلب[3] . ولم يكن كل آغا إنكشاري في القرن الثامن عشر يشغل منصب ضابط عملياً ، فكثير من قادة الإنكشارية المسجلين في الأوجاق كانوا زعماء أحياء أو أسواق تبعاً لثرواتهم ومكانتهم ، « فأحمد بن القلطقجي » و « عبد الله بن حمزة » كانا من رؤساء وأمراء سوق ساروجة ، كذلك كان « مصطفى آغا خضري » واسع النفوذ في حي الميدان « . . حتى سمى نفسه سلطان الشام وعنده زمرة من الأشقياء يتقوَّى بهم ، وبها أيضاً أولاد الدرزي ، أحمد آغا وخليل آغا ولهم بها دولة وصولة . . »[4] .

وتضم لائحة الضباط التي يذكرها « ابن الصديق » ٥٥ اسماً قمنا بفرزها على الشكل التالي :

- ٢٧ ضابطاً أي ما نسبته (٤٩,٩٪) ينتسبون إلى عائلات دمشقية معروفة .
- ١٣ ضابطاً أي ما نسبته (٢٣,٥٪) يحملون كنية حرفية .
- ٩ ضباط أي ما نسبته (١٦,٢٪) يحملون كنية إدارية أو عسكرية .
- ٣ ضباط أي ما نسبته (٥,٤٪) من مماليك أسعد باشا العظم .

---

(١) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٥١ .

(٢) البديري : م. س، ص ٤٥ .

(٣) Bodman. Political Factions in Aleppo.. op. cit., p. 59.

(٤) البديري : م. س، ص ٦٧ .

ـ ٢ ضباط أي ما نسبتـه (٣,٥٪) مذكـور اسمهم واسم والدهم بـدون كنية. واسمهم منسوب لسيدهم.

ـ ١ ضباط أي ما نسبته (١,٨٪) يحمـل كنية تدل على انتماء شركسي .

إن هـذا الجدول يبيِّن ، بشكـل واضح ، تـركيبة الجهـاز القيادي لـلإنكشاريـة اليرلية ، حيث تبـدو فيه غلبـة العناصـر المحلية الـدمشقية ، التي تمتعت بنفـوذ مالي وسياسي ، وأشرفت على إقطاعات وأملاك عقارية عديدة ، وكان من بينهم أيضاً بعض كبـار التجار والحـرفيين ، فقد كـان منهم محمد جـربجي القتابي تـاجـر الغنم وأمين جربجي شيخ السروجية[1] ، كذلك كان القادري الشـوربجي ابن تاجـر خضار وأحـد زعماء الحي التجاري (سوق ساروجـا) ، كما اشتهـر بيت القباني بـانتمائهم لليـرلية واحتكار وتعاطي المضاربة في تجارة الطحين ، مما أكسبهم ثروة كبيرة[2] .

أما لائحة إنكشارية طرابلس فهي تعكس التركيبة التحتية للمؤسسة العسكرية ، وهي تضم ٥٠٠ اسم قمنا بفرزها على الشكل التالي :

ـ ١٧٥ جندياً أي ما نسبته (٣٥٪) ينتسون إلى عائلات محلية لا يزال قسم كبير منها.

ـ ١٠٩ جنود أي ما نسبته (٢١,٨٪) ينتسبون إلى عائلات تحمل كنية حـرفية لا يزال قسم منها متداولاً .

ـ ٦٨ جندياً أي ما نسبته (١٣,٦٪) يحملون اسم الأب .

ـ ١٤ جندياً أي ما نسبته (٢,٨٪) يحملون كنية تدل على انتماء جغرافي .

١٣٤ جندياً أي ما نسبته (٢٦,٨٪) يحملون كنية عسكرية أو إدارية ، أو اسمـاً واحداً ، بينهم سبعة تدل أسماؤهم على أنهم عبيد .

إن لائحة عسكر طرابلس ، إذا ما قورنت بلائحة ضباط دمشق تبـدو منسجمة ، لجهة غلبة العناصر المحلية من عائلات معروفة وحرفيين وتجـار ، بل إن بين عسكـر

---

(١) ابن الصديق : م. س، ص ١٤ .

(٢) البديري : م. س، انظر الصفحات ١١٦ و ١٢١ ، وقـارن مع ابن الصـديق : م. س، ص ١٤ حيث يتبين أن هنـاك ثلاثـة ضباط جـوربجية أحـدهم برتبـة آغا في أوجـاق اليـرليـة بـدمشق من عائلة القباني .

طرابلس بعض الأشراف ، كما تظهر اللائحتان مدى عمق التطبيع الذي تم في المؤسسة العسكرية العثمانية على صعيد الجهاز القيادي والتركيب التحتي لعسكر الإنكشارية .

ومن خلال التدقيق بلائحة أسماء الضباط التي يقدمها « ابن الصديق » يتبيَّن أن (٧٦٪) منهم حملوا كنية الأب ، كما تدل لائحة « البديري » المستخرجة من الفهرس أن (٦٤٪) من الشخصيات التي يذكرها تحمل كنية الأب ، مما يدل على أصولهم المعروفة والمحترمة ، فهم شغلوا مناصب هامة منها نائب القدس أو متسلم دمشق ، أو كاخية الإنكشارية ، أو منصب الدفتردار ، أو متولي وقف مسجد سنان باشا . وتظهر لائحة « ابن الصديق » أن (٧١٪) من الضباط يتحدرون من عائلات عسكرية ، وأن (٢٥٪) منهم كان والدهم برتبة آغا ، في حين تظهر لائحة « البديري » أن (٦٥٪) هم أبناء ضباط أو أعيان وكبار موظفين ، وأن (٢٠٪) هم أبناء ضباط برتبة آغا ، مما يظهر نزعة غالبة نحو توريث المهنة ، ومما يدعم هذا الاستنتاج أيضاً قول « المرادي » في ترجمته لأحد كبار الضباط « . . . إنه وأسلافه لهم قدم في الرياسة . . وربما كانوا مع توابعهم ولواحقهم يقاربون ربع العسكر . . »[(١)] .

ويظهر التدقيق في هذه اللوائح أيضاً أن (٨) من أصل (٥٥) ينتسبون إلى أسرة العظم بالأصالة أو بالتابعية ، وأن ثلاثة آخرين من آل القباني[(٢)] ، في حين كان (٥) من أبناء عائلة حسن تركمان ضباط برتبة آغا[(٣)] . هذه المعطيات تبرز اتجاه العائلات لتعزيز وجودها في أوجاق الإنكشارية اليرلية وذلك تدعيماً لدورها ونفوذها ، وحماية لمصالحها في المدينة . كما أن هذه المعطيات تؤكد أن بلوغ المناصب العسكرية القيادية كان أسهل بالنسبة للأفراد المتحدرين من عائلات عسكرية أو من عائلات كبار الموظفين والملاك والتجار .

وبالرغم من أن الترقي العسكري بالدرجات من رتبة « أوضاباشي »[(٤)] إلى رتبة

---

(١) المرادي : م. س، ج ٢/ص ٦٣ و١٠٧ .
(٢) ابن الصديق : م. س، ص ١٤ .
(٣) البديري : م. س، ص ٧٠ . أيضاً انظر : المرادي : م. س، ج ٢/ص ٦٣ و١٠٧ .
(٤) أوضاباشي : لفظ تركي مركب من المفردة (أوده) بمعنى الغرفة ، وفي العامية : «أوضة» والمفردة باشي بمعنى الرئيس ، والياء اللاحقة في باشي للإضافة . وحاصل ترجمة الكلمة : رئيس =

« بلوك باشي »[1] ، ثم في النهاية إلى رتبة « الآغا »[2] كان متاحاً للجميع ، إلا أن طريق الفئات الاجتماعية الدنيا إلى المناصب ، كانت تمر عبر تقديم الخدمات الخاصة للأعيان المحليين . فقد ترقّى « إبراهيم آغا » أحد مماليك سليمان باشا العظم ، إلى أن وصل إلى درجة متسلم دمشق[3] ، كما أن مملوكاً آخر يحمل اسم « سليمان » بلغ مرتبة « بيك » وعمل كاخية عند عثمان باشا ، الذي كان أيضاً من مماليك أسرة العظم ، وشغل في وقت سابق منصب متسلم مدينة حماة[4] ، وحصل على رتبة الباشوية لولديه درويش ومحمد اللذين توليا على طرابلس وصيدا في نفس الوقت[5] . كما كان أحمد باشا الجزار في بداية حياته مملوكاً ، وقد خلفه ، في منصبه بولاية عكا ، أحد مماليكه الذي حصل له على رتبة الباشوية وهو سليمان باشا الملقب بالعادل ، والذي حلَّ مكانه أيضاً عبد الله باشا ابن المملوك الذي كان يحبه سليمان ، وهو الكتخدا الذي حصل له على لقب باشا من الدرجة الثانية (بطوخين)[6] ، وبقدر ما كان هؤلاء يترقّون في سلم الوظائف ، كانوا يجمعون الثروات ، ويحيطون أنفسهم بالأعوان والموالين ، مقلدين بذلك أسيادهم .

تغيرت عشية القرن الثامن عشر بنية المؤسسة العسكرية في بلاد الشام ، فاليرلية انخرطوا في عملية تطبيع تدريجي في المجتمع المحلي ، والسباهية تراجع نفوذهم وتضاءلت أهميتهم عملياً ، وتحول « الأي بيك » قائد السباهية إلى شخصية تطغى عليها صفة الموظف من الأعيان ، أكثر من صفة شخصية عسكرية . فقد بلغ عدد

= الغرفة . والأوضاباشي هو أحد الضباط المسؤولين في الإنكشارية عن مجموعة تقيم في غرفة واحدة .

(١) بلوك باشي : وتلفظ أحياناً بولوك ، وهي في الأساس القسم ، وليس لعناصر البلوك رقم ثابت . فالجيش يقسم إلى عدد من « الأورط » ثم تقسم بدورها إلى بلوكات ، يقود كل منها البلوك باشي .

(٢) الآغا : مفرده تركية وتعني السيد والقائد والأخ البكر والمتقدم في السن . وقد أطلق اللقب على رؤساء الفرق العسكرية عامة .

(٣) البديري : م. س، ص ٣٣ .

(٤) المرادي : م. س، ج ٣/ص ١٦١ .

(٥) بازيلي : م. س، ص ٧٢ .

(٦) بازيلي : م. س، ص ٩٤ و ١٢٥ ـ ١٢٦ . أيضاً انظر : العورة : م. س، ص ١٦٠ .

السباهية الفرسان في ولايات دمشق وحلب وطرابلس (١٤٠٠) عنصر في حين كانوا حوالي (١٠) آلاف في القرن السادس عشر[١] . ومما يؤكد تراجع دورهم أنهم لم يلعبوا أي دور بارز في أحداث القرن الثامن عشر . وبالرغم من ذلك فإن « الأي بيك » شارك في اجتماعات الديوان إلى جانب غيره من كبار الجند والأعيان والعلماء ، بل كُلِّف بعضهم بمنصب قائمقام ومتسلم[٢] ، وسعى بعضهم بالصلح بين اليرلية والقبيقول[٣] . وقد امتلكوا قصوراً عديدة في دمشق كانت بمثابة منازل لاستضافة العديد من الموظفين الكبار وأتباع السلطان القادمين إلى الشام[٤] . وهكذا تصرفوا ككبار الأعيان واستطاع بعضهم أن يعزِّز نفوذه السياسي والاجتماعي بالمصاهرة مع الأسر الدمشقية البارزة[٥] .

تغيَّرت أيضاً نوعية وطبيعة القوى العسكرية العثمانية ، فقد برزت التشكيلات التي استحدثها الولاة ، وجندوا عناصرها من مختلف المصادر ، لكن هذه الوحدات « المرتزقة » لم تكن فصائل قتالية دائمة ، فقد كان عددها يتوقف على إمكانيات الباشا المادية . كان عليه أن يدفع مرتباتهم من خزينته الخاصة ، وبغضِّ النظر عن أهليتهم القتالية فقد كانوا أداة طيّعة بيد الباشا .

وعلى نوع من هؤلاء الجند اعتمد أسعد باشا العظم ليبطش « باليرلية » عام (١٧٤٦ م) « . . فملك الباشا البلد بنحو أربعماية من العسكر الدالاتية »[٦] ، وقد لعب هذا

---

(١) رافق، عبد الكريم: بحوث : م. س، ص ٧٢ - ١٣٦ .

(٢) العبد ، حسن آغا : **قطعة من تاريخ حسن آغا العبد** ، تحقيق د. يوسف نعيسة ، طبع في مطبعة الشام ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ص ٦٢ .

(٣) العبد : م. س، ص ١٢٥ .

(٤) العبد : م. ن، ص ٦٨ .

(٥) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٩٠ .

(٦) البديري : م. س، ص ٦٩ . والدالاتية أو «الدلاة» كلمة عربية . وكلمة « دالي » التركية بمعنى مجنون أو متهور . وهذه الفرقة أنشئت لتكون في طليعة الجيش ، وهي أظهرت قدراً عالياً من الشجاعة والإقدام حتى التهور . فحرَّف الأتراك اسمهم من « دلليللر » وهي مشتقة من كلمة « دليل » العربية و «لر» للإشارة إلى الجماعة ، إلى « دليلر » أي الشجعان أو المجانين . وحرِّفت أيضاً المفردة على ألسنة العامة فأصبحت تعرف بالدالاتية . ورئيس هذه الفرقة يدعى « دالي باش » . وقد اشتهر عنهم أنه إذا احتمى بهم أحد ولبس قلبقهم ، حموه ودافعوا عنه إلى النهاية . (الدمشقي : =

النوع من الجند دوراً ملفتاً وشاركوا بأحداث كثيرة ، وكان لهم بدمشق خان يلتقون به عرف بخان الدالاتية ، واعتمد عليهم الولاة في تأديب المتمردين وحماية قافلة الحج الشامي ، واستعملوهم لمواجهة « اليرلية » أكثر من مرة[1] ، ويذكر البديري كيف كان الولاة يسارعون لاستخدام وتجنيد من يجدونه منهم «.. جاء صبيحة ذلك اليوم رجل من الأتراك ومعه نفر من الدالاتية ، وقد كانوا في صيدا ، فأرسل حضرة أسعد باشا يطلبهم ليخدموا عند متسلمه في الشام ، وهؤلاء كانوا أول من ضرب بالسيف ونهب وسلب في حركة الزرب بالشام ، وكان قائدهم يسمى عبد الله الترك .. »[2]. ويبدو أنهم تمتعوا بسمعة سيئة ، حتى في ميدان القتال ، فهم خذلوا سيدهم أسعد باشا في حربه ضد الدروز ، وقد عنَّفهم كما يروي « البديري » قائلاً : « تباً لكم من أعوان ، ولمن اتخذكم من أنصار ، تأخذون العلايف والمال وتهربون من الحرب والقتال .. »[3]، كذلك يشير « ابن الصديق » بأنهم لم يمتثلوا لأوامر الباشا بالخروج لمقاتلة قوات « أبي الذهب »[4] ، وأنهم لم يخرجوا من الخان لقتال الظاهر عمر إلّا بعد أن نزل عليهم الباشا بنفسه وأخرجهم بالعصا[5] .

أما طائفة « اللاوند »[6] ، فقد ورد ذكرهم عند « البديري » مرتبطاً بالأكراد[7] ، وذلك في أكثر من موضع . وقد ترأسهم قائد عرف بالآغا ، وهم أقاموا في خان عرف بخان اللاوند نسبة لهم[8] . وقد حاولت الدولة القضاء عليهم أكثر من مرة ، فهم اشتهروا أيضاً بتجاوزاتهم حيث يذكر « ابن الصديق » : « .. ومن الأذية التي ظهرت من

= م. س، ص ٥٤) . وبيت الدالاتي من البيوت المعروفة في دمشق وطرابلس حتى اليوم .

(١) ابن الصديق : م. س، ص ٤١ ـ ٤٢ . أيضاً البديري : م. س، ص ٨٧ ـ ٩٦ ـ ١٠٦ .

(٢) البديري : م. س، ص ١١٨ .

(٣) البديري : م. ن، ص ٩٦ .

(٤) ابن الصديق : م. س، ص ٤٤ .

(٥) ابن الصديق : م. ن، ص ٤٣ .

(٦) اللاوند : استخدمت هذه التسمية في الأصل للبحارة وذلك تحريفاً لكلمة (Leventino) التي أطلقت من البنادقة على البحارة الشرقيين الذين استخدموهم في أسطولهم . والعثمانيون أطلقوا على بحارتهم لاوند (Levend) بعد استعارتها وتحريفها . وعندما تمرد هؤلاء البحارة ، حيث جرى تسريحهم ، ظلوا يحملون هذه التسمية بعد أن انتشروا في البلاد يبحثون عن عمل ، وقد كانوا في الغالب من الفرسان .

(٧) البديري : م. س، ص ١٩٨ .

(٨) ابن الصديق : م. س، ص ٤٣ .

اللاوند أنها ما بتقع في بلاد الكفار . . والناس يدعو على اللاوند هل الأشرار . . »[1] . ويبدو أن طائفة كبيرة منهم عملت في طرابلس ، حيث أقاموا في خان « الأسارى » في محلة اليهود[2] . وقد تحدث عن اشتهارهم بالشراسة والقتال « الأمير حيدر الشهابي » في تاريخه[3] ، فقال إن محمد باشا العظم والي الشام (١٧٧١ ـ ١٧٧٣ م) قد أدخل من تبقى منهم في خدمته . كذلك فقد اعتمد عليهم أحمد باشا الجزار والي صيدا (١٧٨٥ ـ ١٨٠٤ م) اعتماداً كبيراً . ويروي « الأمير حيدر » بإعجاب كيف تخلص بعضهم من كمين نصبه لهم مشايخ « أبي نكد »[4] في منطقة السعديات على مقربة من صيدا . وهو يصف مقدرتهم على التخلص بالعبارات التالية : « . . حملوا بخيولهم حملة واحدة ، ولم تعقهم تلك الصخور والمضيقات عن الوصول إليهم ، فأدركوهم مثل السلاهب وأذاقوهم شرّ المعاطب ، حتى مزقوهم وقتلوا أكثرهم ، وسقط مقدم المشايخ النكدية قتيلاً . . وأُخذ ولداه أسيرين . . »[5] . وقد وجد منهم فرقة كبيرة في « غزة » كما يخبر « ابن الصديق » ، وقد تعرضت لكمين هناك حيث لم يبق منها سوى أربعين أو خمسين خيالاً[6] .

وتواجد في بلاد الشام صنف قديم من الغسكر ، وهو « السكبان » أو « السكمان »[7] ، وقد لعبوا دوراً هاماً في القرن السادس عشر ، ولكن تضاءل دورهم

---

(١) ابن الصديق : م. س، ص ٤١ .

(٢) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل السادس ، ص ٢ لعام (١٧٣٠ م) . ويذكر ابن الصديق : م. س، (ص ٣٢) أن (٣٠٠) خيال لاوند من طرابلس أرسلهم الباشا إلى الشام ، ولا تزال عائلة لاوند معروفة بطرابلس .

(٣) حيث يقول : كان قد خرج فرمان سلطاني بإبطال هذه الطائفة وإخراجها من رسم العساكر العثمانية ، فخرجوا من بلاد الروم يتنقلون من دار إلى دار . ولم يبقَ منهم إلا نحو ألف فارس بعد أن كانوا نيِّفاً على ستة عشر ألفاً . انظر : حيدر : م. س، ص ١١٨ .

(٤) عائلة درزية اشتهرت ببأسها في القتال .

(٥) حيدر : م. س، ص ١١٩ ، ج ١ .

(٦) ابن الصديق : م. س، ص ٦٩ .

(٧) السكبان : كلمة أصلها فارسي مكوَّن من مقطعين : «سك» وتعني كلب . و «بان» تعني حامي أو حارس . والسكباني في الأصل « يحمل البندقية ويقود الكلب في ساجورة ويمشي أمام الأمير أو الكبير حين يسير إلى الصيد » . ثم أطلقت العبارة على الذين يبيعون خدماتهم القتالية لقاء المال . وقد استخدم الأمير فخر الدين منهم بعد معركة «عنجر» عام ١٦٢٣ م حوالي ثلاث آلاف . وقد أطلق على سردارهم اسم «الأقنجي» وقد حورت إلى « الكنج » . انظر : الخالدي الصفدي ، =

في القرن الثامن عشر بشكل كبير ، ليبرز مكانهم جنود آخرون من المغاربة والبغّادة . وتجدر الإشارة إلى أن الجزار باشا عاد في نهاية القرن الثامن عشر فأولى عنايته للسكبان بحيث أصبحوا يشكلون قسماً مهماً من قواته . وقد ساهمت هذه الفرقة في الشغب العسكري الذي حدث عقب وفاته (١٨٠٤ م) حين قام « اليرلية » بشبه ثورة ضدهم « . . اضطر السمكان للالتجاء إلى القلعة . . إلى أن أخرجوا منها وساروا باتجاه عكا . . »[١] .

والإشارات لوجود الجند المغاربة في بلاد الشام قديمة تعود إلى العهد المملوكي ، وفي القرن الثامن عشر بدا وجودهم العسكري مؤثراً ، فقد كان أغلبهم مشاة . ولم يقتصر استخدامهم على الولاة فقط ، بل استخدم قسماً منهم أمراء جبل لبنان ، وظاهر العمر ، والجزار ، وعلي بيك في مصر . والمفارقة أنهم كانوا يقاتلون بعضهم حين يلتقون على الجبهات كما حدث عند دخول قوات « أبي الذهب » إلى دمشق « . . أمر أن ينزلوا المغاربة إلى القتال ، فنزلوا مقدار ثمانية وألف مغربي شقي ، وانعقد الكون[٢] . . مع مقدار مئة مغربي شامي . . وصار ضرب بارود من الطايفتين . . »[٣] .

والتفنكجية[٤] فرقة عسكرية وجد منها في دمشق وطرابلس وحلب ، وكان يرأسهم تفنكجي باشي ، وانحصرت مهماتهم في حفظ الأمن داخل المدينة ، لكنهم كلّفوا ، في بعض الأحيان ، بمهمات عسكرية خارج المدينة[٥] . وإشارات البديري العديدة توضح أن أغلبهم يتحدرون من أصول عراقية (بغداد ـ الموصل ـ كركوك . .) . وقد وصل عددهم لدى والي دمشق إلى (١٥٠) عنصراً ولدى والي طرابلس إلى مئة عنصر[٦] .

= تاريخ الأمير فخر الدين . منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ط ٦٨ ، ص ٣١ ـ ٣٢ ـ ٥٢ ـ ٧٧ ـ ٨٢ ـ ٨٩ ـ ١٢٩ ـ ١٤٨ . أيضاً انظر : رافق ، بحوث في التاريخ : م. س، ص ١٣٨ .

(١) الدمشقي : م. س، ص ٢٨ . أيضاً انظر : تاريخ حسن آغا العبد : م. س، من ص ١٠٩ ـ ١١١ .

(٢) انعقد الكون ، تعبير عامي شامي يقصد به ، دارت المعركة .

(٣) ابن الصديق : م. س، ص ٤٥ .

(٤) التفنكجية ، مشتقة من كلمة « التفنك » أي البارود . وتعني حملة البنادق .

(٥) ابن الصديق : م. س، ص ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ .

(٦) ابن الصديق : م. ن، ص ١٠٠ .

أيضاً تردد ذكر خليط من العسكر مثل العسكر الأرناؤوط[1] . فقد اعتمد عليهم بعض الولاة مثل « عبد الله باشا الشتجي » الذي جنّد منهم ما مقداره عشرون بيرقاً[2] ، كما اعتمد عليهم والي طرابلس ومتسلمه إبراهيم آغا سلطان[3] . وفي حالات الطوارىء كان الباشوات يستعينون بجند من أهالي القرى والمدن والقبائل البدوية والفصائل المقاتلة التي تتبع بعض الأمراء المحليين مثل « المعنيين والشهابيين وبني سيفا وآل عساف وحرفوش والزيادنة . . » . ويلحظ البديري هذه الظاهرة عندما يسجل أمر سليمان باشا للقرى المجاورة لدمشق بتقديم عشرة أنفار من كل قرية ليساهموا في حفظ النظام والأمن ، بعد خروجه لمقاتلة الدروز[4] . وبعد ثلاثة أعوام ، في الصيف أيضاً ، أمر أسعد باشا القرى المجاورة بأن يقدم كل منها خمسة عشر نفراً ، مع تأمين تموينهم لمساعدته في حملته على جبل لبنان[5] ، أيضاً في الحالات الطارئة استنفر سكان المدن وحملوا السلاح لحماية أنفسهم أو الدفاع عن قافلة الحج إذا ما تعرضت للعدوان[6] ، وكثيراً ما لعب شباب الأحياء والحرفيون دوراً هاماً في هذا المجال[7] . أيضاً لجأت الدولة العثمانية ، في محاولة لتطبيع البدو ، إلى الاعتراف بزعامة كبيرهم وتقديم الخدمات وحتى المال لشراء تأييدهم ، خاصة القبائل التي تتحكم بطريق الحج والطرق التجارية التي تربط الشام بالعراق ومصر .

إن استعراض القوى العسكرية بتنوُّعها الواضح ، يبرز مدى التغيُّر الذي طرأ على بنية القوى العسكرية ، وبالتالي توزُّعها وانتشارها . إن هذا التنوُّع يساهم في تبيان

---

(١) أرناؤوط ، هو شعب من الجنس الآري يعرفه الأوروبيون باسم الألبان . وأصل اللفظ يرجع إلى بلاد « آبري » والتي يعرفها أهلها باسم «أربونة» «Arben» . وقد حرَّف الترك هذا اللفظ وصار يكتب كما ينطقه أهل إستامبول « أرنؤود » أو « أرناؤوط » .

(٢) البديري : م. س، ص ٢١٢ . أيضاً استخدم (٥٠٠) عنصر منهم سليمان باشا العظم . انظر أيضاً : م. ن، (ص ٤٢) .

(٣) الخوري، الأب أغناطيوس طنوس : **مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية** ، جروس برس ، ط ١٩٨٥ ، ص ٤٨ و ٤٩ و ٥٢ و ٧٨ و ١٠١ و ١٠٦ .

(٤) البديري : م. س، ص ٤٢ .

(٥) البديري : م. ن، ص ٩٧ .

(٦) البديري : م. ن، ص ٢٠٦ .

(٧) ابن الصديق : م. س، يقدم إشارات عديدة في هذا المجال أثناء المقاومة التي واجهتها قوات أبي الذهب على أبواب دمشق . انظر ص ٤٦ ـ ٤٩ .

أهمية بعض الفئات وتراجع البعض الآخر ، وهذا الجدول المرفق يرسم مؤشراً هاماً في هذا المجال ، وقد استخرجناه من يوميات البديري الحلاق :

١ ـ الإنكشارية اليرلية ورد ذكرهم في	٥٢ موضعاً	ما نسبته ٣٦,٨٧٪
٢ ـ الإنكشارية القبيقول ورد ذكرهم في	٣٣ موضعاً	ما نسبته ٢٣,٤٠٪
٣ ـ العسكر الدالاتية ورد ذكرهم في	٢١ موضعاً	ما نسبته ١٤,٩١٪
٤ ـ اللاوند الأكراد ورد ذكرهم في	١٣ موضعاً	ما نسبته ٩,٢١٪
٥ ـ التفنكجية ورد ذكرهم في	٩ مواضع	ما نسبته ٦,٤٠٪
٦ ـ البغّادة والموصلية ورد ذكرهم في	٧ مواضع	ما نسبته ٤,٩٦٪
٧ ـ السباهية ورد ذكرهم في	٦ مواضع	ما نسبته ٤,٢٥٪
المجمـوع	١٤١ موضعاً	١٠٠٪

إن هـذا الجدول يبين أن اليـرليـة والقبيقـول قـد احتلوا نسبـة (٦٠,٣٧٪) من الأحداث التي شارك فيها العسكر ، في حين أن اليرلية وحدهم احتلوا حوالي (٣٧٪) من هـذه الأحـداث ، كمـا احتلت بـاقي أصنـاف العسكـر أكثـر من (٣٩,٧٣٪) من صفحات الكتاب . إن الخلاصة التي يمكن أن نسجلها في هذا المجال هي أن الساحة العسكرية لم تعد خالية للإنكشارية (بنوعيها) بالرغم من استمرار تفوقهما بنسبة معينة .

ب ــ صراعات العسكر في مدن الشام :

تزدحم التواريخ والحوليات بأخبار وفنون صـراعات العسكـر وشغبهم في دمشق وبقية المدن في منطقة بلاد الشام . هذه الظاهـرة التي برزت بشكـل واضح بين عـام (١٦٦٠ ـ ١٨٢٦ م) (سنة إلغاء الإنكشارية) . إن هذه الصراعات لم تكن منفلتة من أية ضوابط ، بل استندت إلى معطيات شكّلت بحد ذاتها خلفية حيَّة لها ، ورسمت بعنفها خطوطاً ميَّزت طبيعة الصراع وقوانينه .

لقـد كان طبيعيـاً أن ينعكس ضعف الدولـة وتفكك المؤسسـة العسكـريـة على مختلف الولايات . فكما بدأ نظام « التيمار » العسكري ينهار ، فإن الإنكشارية ، التي بدأت مغلقة في البـداية على المجتمـع الأهلي ، ومرتبـطة ارتباطـاً دقيقاً بـالسلطان ، تطورت باتجاه الانفتاح على المجتمع والانخراط فيه وذلك عبر طريقين : الأول تمثل

في الاستقرار الطويل لهذه القوى والسماح لها بالـزواج وتكوين الأسـر والسكن خارج الثكنات ، والثاني تمثل في الانخراط بالعمل التجاري والحرفي . إن هذين المتغيرين سمحـا للعسكر بتكـوين شبكة من العـلاقات والمصـالح مـع المجتمع المحلي ارتبط مصيرهم ونفوذهم فيها ، وبذلك تفككت البنية المغلقة للنظام الإنكشـاري ، وتحولت الفرق التي وجدت في بلاد الشام إلى ما سمي بالإنكشارية اليـرلية (أي المحليـة) ، والتي أصبحت نتيجة التفاعل والتبادل بينها وبين المجتمع الأهلي فريقاً فاعلاً ومنـظماً في المجتمـع المديني ، وأصبـح بالتـالي كبار الجنـد جزءاً من فعـالياتـه الاقتصاديـة والاجتماعية .

وقد كان طبيعياً في هذا السياق أن ينخرط العسكر أو الجند في صراعات متعددة الاتجاهات ومتنوعة الخلفيات ، دفاعـاً عن مصالحهم المكتسبـة ونفوذهم المتنـامي ، ويكفي للدلالة على عمق هذه الصراعات وتنوعها الاطّلاع على الجدول المرفق الذي استخـرجنـاه من يـوميـات « البـديـري الحـلاق » في الفتـرة الممتـدة بين (١٧٤٠ ـ ١٧٦٢ م/١١٥٤ ـ ١١٧٥ هـ) :

الأحداث الأمنية والعسكرية	التاريخ	المصدر	الصفحة
١ ـ تشتيت وإخراج فرة القبيقول من الشام على يد الوالي عثمان باشا بعد اشتباكات دامية.	١٧٤٠	البديري	٥
٢ ـ الإنكشارية اليرلية يتمردون على الوالي سليمان باشـا العظم، فيهـدر دمهم.	١٧٤٢	البديري	١٨
٣ ـ قتال بين الدالاتية والإنكشارية ينتهي بإخـراج البغّادة والمـوصلية من دمشق.	١٧٤٢	البديري	١٩ ـ ٢٠
٤ ـ قتال بين اللاوند الأكراد والدالاتية.	١٧٤٢	البديري	٣١ ـ ٣٢
٥ ـ فتنة بين الأشراف وجماعة الدفتردار وهم بغالبيهم من الإنكشارية.	١٧٤٣	البديري	٥٠
٦ ـ قتال بين الإنكشارية والدالاتية ومقتل جماعة منهم.	١٧٤٣	البديري	٤٧
٧ ـ الدالاتية يحتلون قلعة الشام بـدعم من الوالي ويـطردون من فيها من الإنكشارية.	١٧٤٦	البديري	٦٦
٨ ـ قتال في سوق سـاروجا بين الـدالاتية والإنكشـارية أسفـر عن تدميـر وإحراق السوق.	١٧٤٦	البديري	٦٧
٩ ـ القضاء على إنكشارية حي الميدان.	١٧٤٦	البديري	٦٧ ـ ٦٨
١٠ ـ تشتيت وإخراج الإنكشارية اليرلية من الشام وقتل رؤساؤهم على يد أسعد باشا والدالاتية.	١٧٤٦	البديري	٦٩ ـ ٧٠

الأحداث الأمنية والعسكرية	التاريخ	المصدر	الصفحة
١١ ـ دخول أرطة من القبيقول إلى الشام بطلب من الباشا.	١٧٤٦	البديري	٧٢
١٢ ـ اضطراب في الشام للأخبار الواردة حول نيّة الإنكشارية المطرودين العودة بالقوة.	١٧٤٦	البديري	٨٥
١٣ ـ ملاحقات واعتقال من تبقى من الإنكشارية وقتلهم.	١٧٤٧	البديري	٨٧
١٤ ـ تفاقم اعتداءات الدالاتية على الأهالي وطردهم من دمشق ثم عودتهم بعد أيام.	١٧٤٧	البديري	٨٧ ـ ٨٨
١٥ ـ الوالي يعيد قسماً من الإنكشارية بعد أن خذله الدالاتية في قتال الدروز.	١٧٤٧	البديري	٩٦
١٦ ـ فتنة بين الأشراف والقبيقول ومقتل أربعة من الأشراف.	١٧٤٨	البديري	١٠٩ ـ ١١٠
١٧ ـ الباشا يسلِّم البلد للقبيقول عند سفر للدورة.	١٧٤٨	البديري	١١١
١٨ ـ القبيقول يلاحقون ويقتلون عدداً من الأشراف حتى هرب غالبهم.	١٧٤٨	البديري	١١٢
١٩ ـ هجوم مفاجىء للإنكشارية اليرلية المطرودين من دمشق ومعهم جماعة من الدروز على حارة الميدان واحتلالها وحرق بعض البيوت.	١٧٤٨	البديري	١١٦
٢٠ ـ قتال بشوارع حي الميدان بين القبيقول والدالاتية من جهة والإنكشارية اليرلية والدروز من جهة أخرى، ينتج عنه نهب ودمار كبير.	١٧٤٨	البديري	١١٨
٢١ ـ القبيقول يسكَرون ويقتلون ثلاثة من أهل البلد. .	١٧٤٨	البديري	١٢٥
٢٢ ـ قتل البطحيش من زعماء اليرلية المطرودين على يد الوالي.	١٧٤٨	البديري	١٢٧
٢٣ ـ مقتل أحد الأشراف على يد قبوقولي.	١٧٤٩	البديري	١٣٨
٢٤ ـ قتال بين الأكراد من جهة والموصلية والبغّادة من جهة أخرى، الذين ساعدهم التفكنجية والقبيقول.	١٧٤٩	البديري	١٤٨
٢٥ ـ مقتل قبيقولي على يد أحد الأشراف.	١٧٥٠	البديري	١٥٦
٢٦ ـ المغاربة يقتلون اثنين من التركمان.	١٧٥٠	البديري	١٥٨
٢٧ ـ دخول أرطة جديدة من القبيقول إلى الشام بموكب وعراضة.	١٧٥٠	البديري	١٥٩
٢٨ ـ اغتيال آغا القبيقول في القلعة.	١٧٥٠	البديري	١٦١
٢٩ ـ فتنة بين المغاربة وأولاد حي الشاغور.	١٧٥١	البديري	١٧١
٣٠ ـ فتنة بين القبيقول (بين اليمق والأرطلية).	١٧٥٢	البديري	١٧٧
٣١ ـ الأكراد يثورون لمقتل أحدهم فيثأرون بقتل ثلاثة.	١٧٥٤	البديري	١٨٥ ـ ١٨٦
٣٢ ـ هاجمت المغاربة الباشا، وحرقوا بعض المحلات ومقتل عشرة رجال.	١٧٥٦	البديري	١٩٨

الأحداث الأمنية والعسكرية	التاريخ	المصدر	الصفحة
٣٣ ـ فتنة بين المغاربة واللاوند الأكراد ومقتل خمسة عشر رجلاً.	١٧٥٦	البديري	١٩٨
٣٤ ـ عودة القتال بين الإنكشارية اليرلية والقبيقول في عهد حسين باشا ابن مكي يمتد من القلعة إلى الحارات، وقد وقف الدالاتية والأكراد والمواصلة إلى جانب القبيقول.	١٧٥٦	البديري	٢٠٠ ـ ٢٠١
٣٥ ـ عودة القتال بين الإنكشارية والقبيقول وقد انقسمت الحارات فيما بينهم، مما تسبب بخراب كبير فيها.	١٧٥٦	البديري	٢٠٢ ـ ٢٠٣
٣٦ ـ القتال يندلع من جديد بين الإنكشارية والقبيقول، وينضم الأشراف إلى الإنكشارية ويقتل منهم ثلاثون.	١٧٥٧	البديري	٢٠٥
			٢١٠
٣٨ ـ تحدي الإنكشارية اليرلية للوالي الجديد عبد الله باشا الشتجي.	١٧٥٧	البديري	٢١٣
٣٩ ـ نكبة كبيرة تحلُّ بحارة الميدان وبالأهالي نتيجة هجوم الباشا وقواته للتخلص من الإنكشارية اليرلية ـ القتال الضاري يدمّر أكثر من حي ـ والنكبة يقارنها البديري بما حصل أيام التيمور ـ نتج عن هذه المعركة تشتيت الإنكشارية وهروبهم.	١٧٥٧	البديري	٢١٤ ـ ٢١٥
٤٠ ـ جند الوالي يلاحقون الإنكشارية إلى خارج الشام، ويغيرون على القرى وينهبون.	١٧٥٧	البديري	٢١٧

إن هذا الجدول يبرز بوضوح اتساع قاعدة الدور الذي لعبته الطوائف العسكرية في بلاد الشام، ويجعل مقاربة الموضوع أكثر صعوبة نظراً لتنوع هذه الصراعات وتعدد القوى المنخرطة فيها، وبالتالي ليست كل الصراعات التي انخرط فيها العسكر يمكن توصيفها في إطار ثنائية المحلي والمركزي. ويمكن تحليل أبعاد هذه الصراعات وخلفياتها استناداً إلى محورين:

١ ـ العسكر والوالي:

تميزت العلاقة بين العسكر والسلطة بالقوة أو بالضعف حسب موقع كل منهما. فحين كانت السلطة المركزية قوية، كما في عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م)، بُطش بزعماء الإنكشارية المتمردين، لكن السلطة، فيما بعد، اضطرت للاعتماد عليهم في قيادة قافلة الحج الشامي إلى الحجاز، وعيَّنتهم حكاماً على واحد أو أكثر من صناجق ولاية الشام، حيث احتفظوا بالقوات التي وضعت تحت تصرفهم

لحماية قافلة الحج وجمع الضرائب (الميري) لتمويلها[١] . وقد أدى ازدياد نفوذ الإنكشارية إلى تأليب الدولة عليهم ، خاصة بعدما أيدوا والي حلب « أبازة حسن باشا » في ثورته على الدولة عام (١٠٦٧ هـ/١٦٥٦ م) المعروفة « بالحسنية » . فبعد القضاء على هذه الثورة بطشت الدولة بزعماء الإنكشارية عام (١٠٦٩ هـ/١٦٥٨ - ١٦٥٩ م)[٢] ، واهتمت الدولة في عهد الوزراء العظام من آل كوبريلي (١٦٥٦ - ١٦٧٦ م) بإعادة تنظيم ولاياتها ، فأرسلت فرقاً إنكشارية جديدة تميزت بالولاء للإدارة المركزية وعرفت بالقبيقول (أو القابي قول : أي عبيد الباب وهو باب السلطان) . وتمركزت في القلعة « . . وتسلموا أبواب المدينة وباب المحكمة والحسبة وسوق الخيل وميزان الحرير وبقية الخدم التي كانت مخصوصة بعسكر الشام ، وبذلك انحطَّ عسكر الشام بعض الانحطاط . . ثم أخذ كبراءهم بغتة فأرسل أمر بقتلهم ، فقتل منهم مقتلة عظيمة . . »[٣] ، وأوكل إلى من تبقى من الإنكشارية اليرلية حراسة منازل الحج ومرافقة القافلة . وهكذا أصبح في دمشق طائفتان إنكشاريتان : الإنكشارية اليرلية التي أصبح معظم أفرادها من السكان المحليين . والإنكشارية القابي قول التي بقيت مغلقة بوجه الأهالي وأكثر طاعة للإدارة المركزية[٤] .

وكانت القابي قول تُرفد ، بين الفترة والأخرى ، بفرق جديدة للمحافظة على ارتباطها بالإدارة المركزية . وقد كان الاعتماد على هذه الفرق للبطش باليرلية ، أساس العداء بين الطائفتين ، وزاده حدَّة التنافس على النفوذ والمصالح المحلية ، حين حاول بعض ضباط القابي قول دخول ميدان التجارة المحلية التي كان يسيطر عليها اليرلية . وقد امتد الصراع بين الطائفتين في دمشق بين عامي (١٦٦٠ و١٨٢٦ م) (سنة إلغاء الإنكشارية) ، وكان الباشوات يستغلون هذا الصراع لمصالحهم الخاصة بالتحالف مع هذا الطرف أو ذاك معتمدين على قوات خاصة يجندونها من العناصر المحلية وغير المحلية ، على نفقتهم الخاصة . ومن الأمثلة على هذه العلاقة :

---

(١) المحبي : م. س، ج ٢/ص ٤١٧ - ٤١٨ .
(٢) المصدر نفسه، ج ٢/ص ٧٨ - ٧٩ .
(٣) المصدر نفسه، ج ٤/ص ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ .
(٤) RAFIQ, Abd-Al-Karim: The prevince of Damascus, 1723-1783, 2nd ed. Beirut, Khayat's, 1970, p. 26-35.

– عام (١٧٤٠ م) والي دمشق عثمان باشا المحصل يبطش بالقبيقول بعدما « .. وقع منهم مفاسد وشاركوا أهل الحرف وصار منهم التعدي والفساد »[١] ويخرجهم من الشام نهائياً .

– عام (١٧٤٢ م) : سليمان باشا العظم يحاول تحجيم نفوذ اليرلية بعدما برز من بينهم « زرباوات » سيطروا على الأحياء وفرضوا الضرائب على السكان . فيأمر بقتل (١٦) رجلاً منهم ، لكنه يضطر للعفو عنهم بعد عجزه عن التنفيذ[٢] .

– عام (١٧٤٦ م) : أسعد باشا العظم يحصل على الإذن من الإدارة المركزية للبطش باليرلية معتمداً على (٤٠٠) من الدالاتية . وينجح في القضاء عليهم واعتقال زعمائهم ، ويأمر « .. بضرب أعناقهم أمام باب السراي وترك جسومهم تأكل منها الكلاب .. »[٣] .

– عام (١٧٤٧ م) : الدالاتية ينفردون بالمدينة « .. فكثرت الشكاية منهم .. » بعدما « زادوا في الاعتداء والجور .. »[٤] . فيضطر أسعد باشا لاستدعاء فرق القبيقول من العاصمة[٥] .

– عام (١٧٥٦ م) : حسين باشا مكي والي دمشق يعمد إلى تأييد اليرلية وتقويتهم « .. وظهر ابتداء شوكتهم من ذلك العهد .. »[٦] وذلك ليحدَّ من هيمنة الأصناف العسكرية الأخرى .

– عام (١٧٥٧ م) : عبد الله باشا الشتجي يخوض حرباً شرسة ضد اليرلية في شوارع

---

(١) ابن جمعة : م . س، ص ٦٨ .

(٢) البديري : م . س، ص ١٩ و ٣٠ .

(٣) البديري : م . ن، ص ٦٩ .

(٤) البديري : م . ن، ص ٨٧ .

(٥) البديري : م . ن، عام ١٧٤٦ م تدخل أول فرقة بعد ستٍّ سنوات من طردها وهي الفرقة (أون طقوز) أي الفرقة التاسعة عشرة « .. دخلت بموكب عظيم سرَّت ناس وأكمدت ناس » (انظر : ص ٧٢) . ثم يشير إلى دخول فرقة أخرى عام ١٧٥٠ م « دخلت بعراضة ولا موكب الحج الشريف ، وزيّنوا لهم حارة العمارة بالقناديل والمشاعل .. » ، وهذه الفرقة هي « يتمش إيكي » أي الفرقة الثانية والسبعون . (انظر : ص ١٥٩) .

(٦) المرادي : م . س، ج ٢/ص ٦٠ و ٦٢ . أيضاً : البديري : م . س، ص ٩٦ و ٢٠٠ و ٢٠١ حيث يشير إلى دخول « علي الدفتري » إلى دمشق باحتفال كبير بعد تعيينه من إستامبول آغا على اليرليه في الشام .

دمشق بعدما كبر نفوذهم وأصبح يشكل خطراً على سلطة الوالي[1] .

واستمر القتال يهدأ ويتجدد حتى استنفدت الأطراف المتصارعة كل إمكانياتها . لقد كانت المشكلة التي يعاني منها الولاة هي عدم امتلاكهم « الإمرة » المباشرة على القوات النظامية الرسمية ، فقد كان عليهم الحصول على « فرمان » سلطاني إذا ما أرادوا استخدامها في مهمات غير محددة لهم مسبقاً . وكان هذا الأمر مطبقاً حتى في الظروف الاستثنائية . فعلى سبيل المثال حين كانت قوات أبي الذهب في طريقها إلى احتلال دمشق ، طلب والي الشام قوات إضافية ، لحماية الجردة المرسلة إلى قافلة الحج الشامي ، وقدرها خمسة آلاف عسكري وزّعها على الشكل التالي : « . . ألف من أوجاق الينكجرية (اليرلية) والزعمة ، وألفين من أوجاق القابي قول ، وألفين من أهالي البر ، واتفقوا الجميع معه على هذا الأمر ، وذهبوا من عنده حتى يجمعوا أنفارهم . . »[2]. وهذا الاتفاق حصل بحضور « كبراء أهل الشام وأرباب المناصب وكبراء الجند » . لكن آغا القابي قول جمع عناصره وردّ للوالي جواب : « . . . هذا الأمر ليس مطلوب منّا ، ونحن السلطان أمرنا بمحافظة قلعة الشام ، فإن كان معه (الوالي) فرمان من السلطان أو من الآغا (في العاصمة) مكتوب يظهره معنا حتى انروح معه إلى الجردة ، سابقاً طلّعنا مع أبوه أموال لها جانب غيرة على حجاج المسلمين ، والآن نحن من غير أمر السلطان إلى الجردة لا نذهب معه . . »[3].

إن ارتباط آغاوات العسكر بالعاصمة يشكل عقبة أمام الولاة الطامحين لتعزيز مكانتهم ويتيح لهم تشكيل « مركز قوة » داخل الولاية . لذلك تجنب الولاة الاعتماد على هذه القوات وسعوا إلى تعزيز قواتهم الخاصة التي تتيح لهم تحقيق أكبر قدر ممكن من النفوذ والقدرة على استيعاب أو تحجيم « مراكز القوى العسكرية داخل الولاية »[4] .

إن حسم النزاعات والصراعات بشكل جذري لم يكن رهناً بإرادة محلية ، بقدر ما كان مرتبطاً بطبيعة العلاقات والتوازنات في الولاية والعاصمة ، فقد كان النزاع يتجدد

---

(١) البديري : م. س، ص ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ .
(٢) ابن الصديق : م. س، ص ٣٣ .
(٣) ابن الصديق : م. ن، ص ٣٤ .
(٤) انظر الفصل الثاني من هذا البحث حيث قمنا بتحليل تفصيلي لطبيعة علاقة الولاة بالطوائف العسكرية .

كلما اهتزت تلك العلاقات . لقد انصبّت محاولات التحجيم والإبعاد على الإنكشارية اليرلية ، وذلك لعمق انخراطهم بالمجتمع المحلي والذي كان من نتائجه أنهم شكلوا هامشاً مستقلاً ، ومحور استقطاب لا بد من التعامل معه ، إما بـالتحالف والتعـاون أو بالتحجيم والإبعاد .

٢ ـ صراع العصبيات العسكرية :

على خطٍّ متوازٍ لمحاولات ضبط العسكر وجعلهم أدلة طيعة بيد الـولاة ، نشب صراع حاد وتنافس محموم بين الطوائف العسكرية المتواجدة في ميدان واحد ، وساهم في تعزيز هذا التنافس والصراع عدة عناصر متداخلة .

كان تنافس أهل الحرفة الواحدة ، يقف خلف بعض هذه التناحرات الدموية التي نشبت بين مختلف الفـرق العسكريـة ولأسبـاب تـافهـة أحيـانـاً ، وهـذه الصـدامـات والتحـديات التي سـادت بين هذه القـوى لم يـوقفهـا ، في بعض الأحيـان ، تحـدي المخـاطر الخـارجية التي كـانت على الأبواب ، فعلى إثـر عودة القـوات العسكـريـة العثمانية من مواجهة فـرعية مـع قوات أبي الـذهب المملوكية ، كـاد ينشب نزاع على الطريق لولا أن تداركه الباشا وكبار الضباط ، وينقل ابن الصديق صورة حيّة ، فيقول : «.. صار عسكر اللاوند يستهزي على الينكجرية ، وكذلـك الينكجريـة يستهزوا على الـلاوند .. فأخبروا يوسف آغا ، وأخذ إذن من الباشا أن يفرق على درب إربد وقال لـه صايـر بين الينكجريـة واللاوند نزاع ، فإذا مشوا سوا يقع بيناتهم ..»[1] . لكن هذه الاحتياطـات لم تمنع نشـوب قتال عنيف بعد أيام في قلب دمشق «.. وقعت فتنة شـديدة مـا بين طائفـة المغاربـة وأوجاغ القابي قول .. فقتل من الطايفتين مقدار خمسة عشر رجلاً ، والمجاريح أشكل من ثلاثين رجلاً ، وصار الحرب بينهم مقدار ثلاثة أيام بلياليها ..»[2] .

ويـلاحظ المتتبع لهـذه الحقبة العـلاقة السيئـة ، بل والعـداء ، الذي يسـود بين مختلف الفرق تجاه بعضها البعض . مما يجعل عملية تكوين تحالفات طويلة الأمد بين أقسـام منهـا أمـراً مشكـوكـاً فيـه . ففي الأحـداث الـدمـويـة التي نشبت في دمشق عام ١٧٥٦ م ، ساندت فرق الأكراد والدالاتية والمواصلة القبيقول واشتركوا معهم في

---

(١) ابن الصديق : م. س، ص ٢٧ .

(٢) المصدر السابق: ص ٢٩ .

محاصرة الحارات التي يتحصن فيها البرلية . وفي الجولة الثانية من المعركة التي نشبت بعد أيام ، بين الطرفين ، انقلب هؤلاء وساندوا البرلية وتكبدوا بعض الخسائر نتيجة ذلك[1] .

إن الحفاظ على سمعة الفرقة العسكرية وهيبتها ، كانت تدفع بهذه المجموعات للخوض بمنازعات دموية عديدة ، وبالتالي إلى تعزيز أواصر التضامن بينها إلى حد يمكننا من توصيفه « بالعصبية العسكرية » فقد تبين أن سبب القتال الذي نشب بين الدالاتية والبرلية عام (١٧٤٢ م) « . . أن بعض الموصلية والبغّادة الذين كانوا قبيقول وطردوا في زمن عثمان باشا المحصل[2] ، حين قتلوا بعض الإنكشارية مرادهم يعملوا فتن . . »[3] ، إن الثأر وردّ الاعتبار شرطاً ضرورياً للحفاظ على السمعة والهيبة .

وقد كان التضامن في إطار « العصبية العسكرية » يتم تعضيده أحياناً بنوع من الانتماءات الاثنية ، بحيث يتمتع الأفراد بحماية عصبيتهم ، التي كلما قويت ، زاد نفوذهم . وللدلالة على ذلك نشير إلى أكثر من حادثة معبِّرة يرويها البديري « . . قتل رجل كردي . . ولم يعلم غريمه فاتهموا فيه رجلاً بغدادياً ، فتسلحت الأكراد ونزلت حتى وصلت إلى الدرويشية وباب الجابية لعلهم يصادفون أحداً من البغادة ليقتلوه فلم يجدوا . . »[4] . وبعد أيام « . . قتل الأكراد اثنين من البغّادة . . فتسحلت البغادة والموصلية وساعدتهم التفنكجية والقبيقول وطلبوا خان الأكراد ، فرمى عليهم الأكراد طلقاً من الرصاص ، فقتلوا جماعة وجرحوا ، فرجعوا على الأكراد ونهبوا بعض قهواتهم . . »[5] . وفي هذا المجال يلاحظ من الفقرة السابقة ، أن القبيقول والتفنكجية ساندوا البغّادة وسبق أيضاً وساندتهم الدالاتية[6] ، مما يدل على انتشار هؤلاء في أكثر من فرقة عسكرية مما كان يوفر لهم دعماً ممتازاً ، في المقابل تجمع أغلب الأكراد في إطار طائفة اللاوند كما يذكر البديري في أكثر من مجال[7] .

---

(١) البديري : م . س، قارن الصفحات ٢٠٠ ـ ٢٠٢ .
(٢) والمقصود هنا الأحداث الدموية التي جرت عام ١٧٤٠ م ، حيث تم تشتيت القبيقول على يد الوالي المذكور . راجع البديري : م . س، ص ٢٥ .
(٣) البديري : م . س، ص ١٩ ـ ٢٠ .
(٤) المصدر السابق : ص ١٤٨ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ١٩ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٣١ ـ ٣٢ .

وقد بلغ نفوذ هؤلاء حداً جعلهم يتجاوزون الوالي والقاضي في عملية رد الاعتبار لبعضهم « .. ظهر خبر بأن امرأة قتلت زوجها مع جماعة من الأشقياء .. وبعد قتله دفنوه بدهليز البيت ، والقتيل ينتسب إلى الأكراد وله قهوة بسوق الخيل .. فقامت الأكراد على ساقها في سوق الخيل .. وألقوا القبض على الجميع .. وجاءوا إلى الطبجي وقطّعوه قطعاً وقتلوا الرجل وأخا الزوجة ، أما المرأة فإنهم أخذوها وغرّقوها في مغرق « البحصا » في نهر بردى ، ولم يسألوا عن الحاكم ، والحاكم لم يتعرض لهم .. »[1] .

ولم تشذ طائفة المغاربة عن هذه القاعدة ، فقد تمتعت بسمعة عسكرية ممتازة في هذا المجال أيضاً ، وحفل سجلها بمشاكل وصدامات عديدة « .. فتنة صارت بين المغاربة وأولاد الشاغور وسكنت والحمد لله من غير قتل أحد .. »[2] ، وبعد أيام أيضاً : « .. وقعت فتنة بين المغاربة واللاوند الأكراد وقتل من الفريقين مقدار خمسة عشر رجلاً وسكّرت الشام[3] ، وكانوا قبلها بأسابيع هاجموا الباشا .. وقوّسوا على العوام فقتلوا مقدار عشرة رجال وحرقوا أيضاً محلّات .. »[4] .

إن هذه الصدامات التي كانت تندلع بين الحين والآخر ، والتي وصفها البديري بالفتن ، دفعته نتيجة تكرارها ، إلى ذكرها في أغلب الأحيان بشكل عابر ، وفي إطار جملة معترضة[5] ، وبدون أن يذكر الأسباب التي أدت إليها ، أو أن يلقي المزيد من الأضواء عليها ، كما كان يفعل حين يتعلق الأمر بالصراع الرئيسي بين اليرلية والقبيقول ، حيث يصل به الأمر إلى وصف أرض المعركة وتوزّع القوى المتحاربة في الأحياء والنتائج التي أسفرت عنها .

لم يكن تنوُّع الطوائف والفرق العسكرية المتواجدة في ميدان واحد ، وحده سبباً كافياً لنشوء منازعات طويلة الأمد على الشكل الذي شهدته دمشق ، كما أنه ما كان ليستمر ويعنف ويتكرر لولا جملة عناصر تبدأ بتفكك المؤسسة العسكرية العثمانية وانعكاس هذا الأمر على الولايات ، ولولا سياسة التوريط التي اتبعها الولاة لإضعاف

---

(١) البديري : م. س، ص ١٨٥ ـ ١٨٦ .
(٢) المصدر السابق : ص ١٧١ .
(٣) المصدر نفسه : ص ١٩٨ .
(٤) المصدر نفعه : ص ١٩٨ .
(٥) المصدر نفسه : ص ٣١ ـ ٣٢ .

الجميـع من خلال تـوظيف صراعـاتهم ، بالـرغم من آثارهـا السلبيـة على المجتمـع المحلي ، في منهجية تخدم توطيد نفوذ الحكام وامتلاك نصاب السلطة .

لقد برز بشكـل واضح أن الحلقـة المركـزية في صـراعات العسكـر دارت بين الإنكشارية اليرلية والقبيقـول ، والفريقـان فشلا في الانفـراد بالسـاحة لمـدة طويلة ، وبالتالي لم تسجل عمليات إلغاء في معادلة القوى العسكرية ، ولكن حققت انتصارات جزئية ، فخرجت القبيقول من الشام وتم تشتيتها عام (١٧٤٠ م) ، لكن هذا لم يؤدِّ إلى انفراد اليرلية بالمعادلة العسكرية بقدر ما أدى إلى استقدام العناصر العسكريـة الأخرى وتعزيز وضعها لموازنة اليرلية ، كما فعل أسعد باشا حين اعتمد على الدالاتية لضرب اليرلية عام (١٧٤٦ م) ، وأيضاً لم تؤدِّ هذه العملية إلى انفراد الدالاتيـة بدمشق بقـدر ما أدت إلى عودة القبيقول[1] . وهكذا فإن أطراف المعادلة العسكرية في دمشق ، قد دخلت بشكل أو بآخـر في لعبة السلطة التي كـانت بحاجـة إلى هذا التنـوع والتنافس والصراع المحموم بينها ، بنفس القدر الذي تحتاج فيـه هذه الفـرق إلى غطاء السلطة وحمايتها . في كل الأحوال لم يكن ممكناً إلغاء أحد الفريقين المتنازعين بدون العودة إلى إستـامبول حيث المـرجعيـة العسكـريـة لهـذه الفـرق ، ومنهـا يستمـد الآغـاوات شرعيتهم ، وكذلك الحكام ، وهو الأمر الذي يختلف حين يتعلق بالقوات الأخرى التي يرتبط عددها ودورها ، بإرادة الولاة وإمكانياتهم المادية ، بالرغم من أن التخلص منهم في كثير من الأحيان لم يكن سهلاً .

جـ ـ العسكر ومجتمع المدينة :

يعكس « البديري » في يومياته الاهتمام بسكان دمشق (أهل الشام ، العامـة أو العـوام ، أهـل البلد ، الكبيـر والصغيـر ، الخـاصـة والعــامـة) . ولا تحمـل هـذه المصـطلحات معنى واحـداً ، لكنـه يستخـدمهـا بشكـل رئيسي للدلالـة على سكـان المدينة ، فهو يرسم صورة عن هموم الناس من واقع الحياة المعاشة ، ويعبّر في أكثر من مكان عن حالة التوتر والاضطراب التي عانى منها السكان نتيجة الاشتبـاكات التي كانت تتجدد بين الحين والآخر « . . بينما النـاس قبل الـظهر في أشغـالهم وإذا بضجة عـظيمة

---

(١) البديري : م. س، ص ٧٢ .

وضرب بارود ، فسكّرت البلد وزاد الفزع في كل أحد . . »[1]. وبعد أن سحقت معارضة الإنكشارية في حي الميدان على يد أسعد باشا « . . تشددت الأمور على أهل الشام وصاروا يسهرون بالليل والنهار ، والناس في همّ وغلاء ، وفي كل وقت يقولون جاءت الدروز ، فتهرب الناس ، وتخلي الدكاكين ، وفي كل وقت يصير فزعة وتسكير دكاكين ، حتى انتقلت غالب التي كانت خارج المدينة إلى داخلها وإلى القلعة . . »[2]. وكذلك بعد استتباب الأمن تلقى الوالي « بشارة » من العاصمة ، فأمر بإطلاق المدفعية كما جرت العادة ، فهلع أهل الشام وتراكضوا خوفاً وأقفلت المدينة بعد أن ظنوا أن اشتباكات جديدة قد اندلعت[3] .

وفي نماذج أخرى من يومياته يعكس أيضاً الموقف من طوائف العسكر وتجاوزاتهم ، فهو يشيد بسليمان باشا ويسجل له عبارات المديح « . . كان وزيراً عادلاً ، حليماً ، صاحب خيرات ومبرات . . أبطل مظالم كثيرة مثل الشاشية والمشيخة والعرض . . »[4]، وهو يقدم على لسان « المرادي » وصفاً للإنكشارية اليرلية على الشكل التالي : « كان الأوجاق في ذلك الحين قوات قائمة ، وجيوشه بالفساد متلاطمة ، وهم عصبية وجموع يذلُّ لها أكبر قرم بالمذلة والخضوع ، وقد أبادوا أهل العرض وانتهكوا المحرمات ، ولم يزالوا في ازدياد حتى عمَّ فسادهم البلاد والعباد وكانت رؤساؤهم زمرة ضالة وفئة متمردة . . الشقي منهم كان يجيء إلى حبس السراي ويخرج منها من أراد من غير إذن أحد علناً وقهراً . . »[5]. وهو يعلق بعد ضربهم على يد أسعد باشا « . . أن البلد زينت وضربت المدافع صباحاً ومساءً مدة شهرين ، والنوبة والألعاب النارية . . كانوا من المفسدين الظالمين مهتكين للحريم سبابين للدين »[6]. ويظهر اضطراب الموقف لديه من اليرلية ، على الرغم من إدانته لتصرفاتهم التي عبر عنها في أكثر من موضع[7] . فبعد أن يشيد بسليمان باشا لملاحقته إياهم[8] ، نراه يعود ، بعد أيام ،

---

(١) البديري: م. س: ص ٦٦.
(٢) المصدر السابق: ص ١٢١ .
(٣) المصدر نفسه : ص ١٢٥ .
(٤) المصدر نفسه : ص ٤٥ .
(٥) المصدر نفسه : ج ٣/ص ٢٧٩ . أيضاً: البديري : م. س، ص ٧٧ .
(٦) المصدر نفسه : ص ٧٠ .
(٧) المصدر نفسه : ص ٧٧ ـ ٧٨ .
(٨) المصدر نفسه ، ص ١٩ . حيث يقول : (. . فرحت الناس أجمعين لأنهم كانوا من أعظم المفسدين . .) .

عند العفو عنهم ، ليسجل مكرمة للوالي : « .. وعدَّ ذلك من حسناته . . »[1]. وفي مجال آخر يعكس حالة الضيق والغلاء والغمّ الذي عانى منه أهل الشام إثر خروج اليرلية[2] . وفي سياق حديثه يُظهر تعضيد العامة لليرلية في أكثر من مجال أثناء المعارك التي كانت تجري في الأحياء ، ونستطيع في عهد « حسين باشا مكي » و « عبد الله باشا الشتجي » أن نلمس ميله لجهة « اليرلية » من خلال وصفه لقسوة القبيقول وعسكر الوالي الغرباء الذين أحضرهم معه ، فذكره لليرلية يرتبط في هذه الفترة بعبارة : « ومعهم العامة » .

إن هذا الموقف المضطرب تجاه اليرلية ، والتعاطف في بعض الأحيان ، لا تجده إطلاقاً حين يكون الحدث محوره عسكر من الطوائف الأخرى ، فالدالاتية فسّاق يحمون ويعاشرون الخاطئات[3] وهم في مكان آخر ، زادوا في الاعتداء والجور « . . وخربوا البلاد والقرى فكثرت الشكاية منهم . . »[4]، ونراه متحفظاً حيناً ومتحاملاً أغلب الأحيان على القبيقول ، حتى إنه في عبارة دالة أرادها أن تظهر كاستثناء ، حين وصف أحد ضباطهم « . . كان ديِّناً متواضعاً ملازماً لصلاة الجماعة في الجامع الأموي »[5]، إنه يبدو هنا كمن لفت نظره شيء غير مألوف يستحق أن يسجل . ونلاحظ ملاحقته للقبيقول بهدف تسجيل تجاوزاتهم « . . في تلك الأيام سَكِر بعض الأتراك من القبيقول وجرح ثلاثة أشخاص من أهل البلد وبعد أيام ماتوا . . »[6]، وهو يصف أفعال بقية العسكر التابعين للوالي « الشتجي » عندما سحق اليرلية في حي الميدان ، بأنهم : « . . لم يتركوا بيتاً ولا دكاناً ولا امرأةً ولا طفلاً إلاّ استعملوا النهب والسبي وهتك الأعراض من سلب النساء الحلي وسلب البنات الأبكار . . ويقولون عن أهل الشام كلكم كفار ونصارى وأشرار . . وأرادت أهل الشام أن تقاتلهم ولكن لم يجدوا أحداً يأخذ بيدهم »[7]. وبشكل ضمني في سياق « اليوميات » ، نلحظ تورط الأشراف ، بالإضافة إلى العامة وأصحاب الحرف ، بالقتال إلى جانب اليرلية في

---

(1) البديري : م. س ، ص ١٢١ .
(2) المصدر السابق : ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣ .
(3) المصدر نفسه : ص ٩٢ .
(4) المصدر نفسه : ص ٨٧ .
(5) المصدر نفسه : ص ١٢٤ .
(6) المصدر نفسه : ص ١٢٥ . .
(7) المصدر نفسه : ص ٢١٥ ـ ٢١٧ .

دمشق ، إلا أنه بالرغم من الاضطراب المشار إليه يعكس موقفاً عاماً يعبر عن الاستياء من تصرفات العسكر وتجاوزاتهم .

ويمكن أن نفهم أكثر مغزى تعاطفه مع اليرلية ، والذي يعبر عن تعاطف « أهل البلد » و« العامة » ، من خلال تحليل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للعسكر ، والتي يتبين فيها أن الإنكشارية اليرلية قد نجحوا تماماً في الانخراط بالمجتمع . ففي دمشق سيطر هؤلاء على سوق ساروجا وحي الميدان الذي يعتبر الشريان الاقتصادي للمدينة ، وعنبر حوران ، حيث تمر فيه قافلة الحج الشامي وتتزود بالمواد الغذائية ، وتحصل على احتياجاتها الأخرى مثل وسائل النقل . وقد حاول الإنكشارية القبيقول الانتساب للحرف والقيام بأنشطة اقتصادية مما أثار حفيظة أعدائهم اليرلية ، وزاد من العداء بينهم ، وعندما كانت تنشب المعارك بين الطرفين ، كان يتم استهداف مخازن ومحاصيل كل طرف « . . فقد هجم القبيقول على حواصل الإنكشارية الملآنة أخشاب وأحرقوها وكانت تساوي عدة أكياس مال . . »[1] أيضاً ، وبعد نهب بيوت آل القباني ، وبعضهم من قادة الإنكشارية ، ظهر ما يملكونه من قمح ومتاع ودراهم وأكياس المال المختومة[2] . لقد انخرط قسم كبير من قادة الإنكشارية في العمل التجاري والحرفي ، كما سبق وأشرنا ، وتفيدنا لائحة « ابن الصديق » التي يذكر فيها أسماء ضباط اليرلية أن (١٣) من أصل (٥٥) ، أي ما نسبته (٢٣,٦٪) ، قد أرفق بأسمائهم كنية حرفية دلالة على المهن التي كانوا يتعاطون بها . وبلغ من نفوذ « يوسف آغا ابن جبري » آغة اليرلية في الشام أنه كاد يحصل على رتبة الباشوية « بثلاث أطواغ » مقابل ثلاث آلاف كيس[3] ، لكنه قتل قبل أن يحصل على مراده ، وعندما تمت مصادرة أمواله وممتلكاته ، التي يذكرها ابن الصديق بالتفصيل ، يتبين مدى ضخامتها فهي بلغت حوالي (٢٠٠) كيس ، أي حوالي مئة ألف قرش بالإضافة إلى (١٤٠٠٠) زر ذهب محبب[4] . وقد أحصي رأسمال محمد سعيد آغا ، الذي اعتبر في مطلع القرن التاسع عشر أحد كبار تجار

---

(١) البديري : م.س ، ص ٢٠٢ .

(٢) المصدر السابق، ص ١٢١ .

(٣) وكان الكيس التركي والسوري في ذلك الوقت يحتوي على (٥٠٠) قرش أو (٢٠٠، ٠٠٠) بارة .

(٤) ابن الصديق : م. س، ص ٨٠ ـ ٨١ . كان يملك قرى كاملة في الغوطة ، إضافة إلى بساتين عديدة تتجاوز العشرين ، أيضاً امتلك عشرين دكاناً ومثلها بيوتاً في المدينة .

الجملة ، فبلغ ما يملكه (١,٥) إلى (٢) مليون قرش[١] .

وفي حلب سيطر الإنكشارية على الجمرك ، وهيمنوا على طائفة القصابين التي كانت تتمتع بثروة كبيرة وفرضوا عليها ضريبة « الدومـان » والتي عجز أكثـر من قاضٍ ووالٍ عن إلغـائها[٢] ، كمـا عيّن أحدهم شيخاً لطائفـة الصاغـة ، ومارسـوا الربـا ، وأقرضوا الفلاحين مقابل رهن الأرض أو غلالهـا ، واعتبر هـذا في سجلات محكمـة حلب بـأنـه « دين شـرعي » ، وغـالبـاً مـا أدت هـذه العمليـة إلى استمـلاك أراضي الفلاحين . ونظراً لاتساع مجال نشاطهم عمدوا إلى استئجار الخانـات في حلب كما وظفوا أموالهم في استئجار البيوت والطواحين[٣] .

وتشير محكمة طرابلس الشرعيـة إلى معطيـات متشابهـة ، فقد تـوفي « دزدار » الإنكشارية في قلعة طرابلس وقدرت تركته بقيمة ألفي غرش أسدي ، بـالإضافـة إلى المتروكات العينية التالية : « أربع غدّارات مفضفضة محلاة بالذهب ، سيفان فضيـان مفضفضان محليان بالذهب ، خنجر من الذهب بقبضة من سن السمك مرصّع بأحجار من الجواهر ، وخاتم من الذهب بحجر من الزمرد ، رختان من الفضـة . . »[٤] . كما أن ضابطاً آخر بقلعة طرابلس قام بتجديد الساقية المجاهدية الجاري ماؤها إلى مدينة حمص من ماله الخاص ، وعمّرها وبناها وأكّد ملكه على الطاحون ودار الرحى[٥] .

ويصف الشيـخ عبد الغني النـابلسي[٦] ، بعبارات الإعجـاب والدهشـة ، أحد

---

(١) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٥٤ .

(٢) المرادي : م. س، ج ٤/ص ٩٧ .

(٣) رافق، عبد الكريم : بحوث في التاريخ : م. س، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٤) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** (١٦٨٤ - ١٦٨٦ م) ، سجل رقم (٣) ، ص ٢٨ .

(٥) **سجلات محكمة طـرابلس الشرعيـة** (١٦٨٤ - ١٦٨٦ م) ، سجل رقم (٣) ، ص ٢٥ . وهنـاك أمثلة عديدة تبرزها السجلات .

(٦) الشيخ عبد الغني النابلسي ، ولد في دمشق (١٦٤٤ م) وهو من كبار علمـاء عصره ، صـوفي من الدرجة الأولى ، وهو فقيه وأديب وشاعر ومشارك في عدد من وجوه العلم ، في التفسير والحديث والكلام وتفسير الأحلام . له رحلات عديدة هي بمثابة صورة حضارية واجتماعية وأدبية للمجالس التي يحضرها . وهو غزيـر الكتابـة والتأليف ، وتـزيد مصنّفـاته على مـائة وخمسين ، ومنهم من أحصاها فوجدهـا مائتين وثـلاثة وعشـرين (الأعلام، للزركلي : ٤ : ٣٣ الحـاشية) . وقـد اتهم بالقول بوحدة الوجود لإعجابه بمحـي الدين ابن عربي ، ولدرسه كتبه وكتب غيره من أمثاله . وقد =

منازل قادة القابي قول أثناء زيارته لطرابلس « . . . دعانا مفخر الأعيان الأكارم وسليل المجد والمكارم مصطفى آغا بن خضري آغا ، آغاة القبي قول سابقاً في دمشق المحمية ، فذهبنا إلى داره المعمورة وهي قريبة من السراي المذكورة . . فرأيناها كالجنة دار السلام ذات مياه وأشجار ورياحين ، بها بركة ماء كبيرة وبها إيوان متسع كبير عالي البنيان ، وجميع ساحاتها وحول البركة من الرخام الدقِّي المنقوش بالألوان . . . ومقابل هذا الإيوان قصر رفيع وإيوان بديع . . وقد رأيت فيه من العجب »[1]. ويستمر في وصف المنزل على هذا النمط بصفحة كاملة مبدياً إعجابه ودهشته ، ثم ينتقل ليعدد ما وجده من « كتب لطيفة ومجاميع منيفة » وهي من كتب الفتاوى والشروح ودواوين الشعر ومنها ديوان « أبي نواس » مما يدل على اهتمام الآغا بجانب من العلوم الدينية والأدب والشعر .

وتقدم لائحة أسماء إنكشارية طرابلس[2] معطيات جديدة في مجال رصد علاقتهم بالمدينة ، فقد تبين أن (٦ , ٢٠٪) من هؤلاء الجنود حملوا كنية حرفية وكان بينهم بعض التجار ، كالحاج حسن بازركان باشي وعدد كبير من الحرفيين المتنوعين ، في حين حمل (٤ , ٢٪) فقط كنية تدل على انتماء جغرافي ، أما الباقي فيدل على أن (٣٥٪) منهم يحمل أسماء عائلات محلية لا يزال أغلبهم متداولاً حتى الآن ، و (١٣٪) حملوا اسم الأب فقط ، أما الباقون فقد حملوا ألقاباً عسكرية وإدارية أو مجرد الاسم الأول فقط .

إن هذه المعطيات عن طرابلس والتي يستدل منها أن (٦ , ٥٥٪) من الجنود الإنكشارية فيها كانوا من العائلات المحلية والحرفيين ، هذه المعطيات تتأكد عند

= انضم إلى الطريقة النقشبندية ثم إلى القادرية وظل وفياً لها طوال حياته . توفي عام (١٧٣١ م) ودفن في الصالحية بدمشق بجانب قبر ابن عربي . انظر : د. عمر فروخ : عبد الغني النابلسي معالمه وعوالمه ، مجلة الباحث ، العدد ٤٤ ، ١٩٨٦ ، بيروت، ص ١٠١ .

(١) النابلسي ، الشيخ عبد الغني : التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ، تحقيق وتقديم هريبرت بوسه ، بيروت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ط ١٩٧١ ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(٢) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، (١٧٣٠ ـ ١٧٣٢ م) ، سجل رقم (٦) ، ص ١٠٠ ـ ١٠٤ . وهذه الوثيقة تتضمن أسماء السادة الأشراف ، وأسماء جنود طائفة الإنكشارية في طرابلس وتوزعهم على القلعة والأبراج الستة : « برج بلدي (٢٥) عسكري ، برج التيمس (٣٣) ، برج جلب (٢٤) ، برج بارسباع (٢٩) ، برج طرابلس (٢٥) ، برج عقارية (٢٥) ، قلعة طرابلس (٥٠) ، نوبات موزعة على الأسبوع (٢٧٢) عسكري ، عسكر الأسكلة (١٠) ، جرابات (٦)» .

مقارنتها بما نقله « ابن الصديق » في يومياته ، فقد ذكر على لسان أهالي طرابلس «.. نحنا هون أهالي الترابلس نصفنا بياعه شرّاي دكانجية ، ونصفنا عسكر قول السلطان . . »[1] .

وفي بيروت والقدس سجلت ملاحظات متشابهة ، فقد كان « دزدار قلعة بيروت » يملك خمسة حوانيت تجارية وحدائق ومنازل للإيجار ، وبالاشتراك مع أحد أبناء اللاذقية اشترى من الدولة لقاء (٧٥٠) قرشاً خان بيروت وكان شبه مهدّم ، ونصف حمامات المدينة ، ثم رممها واستغلها . كذلك كان الضابط الإنكشاري من الرتبة الدنيا في القدس يمارس التجارة ويسلّف الأموال لقاء فائدة بنسبة مئوية[2] .

في كل الأحوال ، إن الملاحظات السابقة لا تعني أن جميع الذين امتهنوا الحياة العسكرية شكلوا فئة غنية وثرية بالمطلق ، فقد مات بعض الضباط مدينين ، وبيعت أملاكهم بالمزاد العلني لوفاء الدين[3] . والبعض الآخر صودرت أمواله أو خسرها إثر أحداث معينة[4] . إن الأمر يتعلق بشرائح من الضباط في كافة المدن نجحت في توظيف نفوذها وعلاقاتها وتقديم الخدمات لكبار المتنفذين والأعيان . وحقق بعضهم نجاحاً بارزاً وتدرج في سلّم الترقي إلى مراتب الحكام وكبار الموظفين . وبشكل عام عرف أغلب الضباط كيف يستفيدون من نفوذهم ، وعلى غرار أمثالهم من الأعيان والوجهاء ، فقد اقتنى بعضهم عدداً من العبيد وتزاوجوا مع السكان وأقاموا في المدن وأصبح بعض أبنائهم من علمائها المشهورين[5] .

أما وضع الجنود العاديين في جميع الوحدات العسكرية ، فقد كان متدنياً جداً من حيث الملكية العقارية في القرن الثامن عشر ، حتى أن الفارس السباهي كان يحصل من ملكه الإقطاعي المشروط بالخدمة العسكرية ، على مداخيل تزيد قليلاً على راتب العسكري الذي يتقاضى مرتباً شهرياً ، وهو لا يكاد يفوق راتب حرفي ماهر . كان

---

(١) ابن الصديق : م. س، ص ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٢) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٥٤ .

(٣) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، (١٧٣٠ ـ ١٧٣٢ م) ، السجل رقم (٦) ، ص ١٣٥ و ١٨٥ .

(٤) المرادي : م. س، ج ١/ص ٢٧٤ .

(٥) المرادي : م. ن، ج ١/ص ٢٧٥ . أيضاً انظر: سجلات محكمة طرابلس الشرعية، السجل رقم (٦)، ص ١٣١ ـ ٣٨ ـ ١٣ . أيضاً انظر: السجل رقم (٣) ص ١٥٧ . لعام (١٦٨٤ م) .

على هؤلاء أن يبحثوا عن مصادر شخصية للمداخيل والعمل في الميدان الاقتصادي . ومما ساهم في تدني أوضاعهم عدم انتظام مواعيد دفع الرواتب وانخفاض قيمتها بسبب التضخم المالي المتواصل . فسعى الإنكشاريون للتعويض عن خسارة القيمة الشرائية لرواتبهم بفرض ضرائب وابتزاز الأهالي ، وكثيراً ما كانـوا يعمدون إلى بيـع أسلحتهم الفردية ، إذ تبين أن البدو الذين سطوا على قافلة الحج عام (١٧٥٧ م) كانوا يحملون بنادق الجيش[١] .

وتفيدنا بعض الوثائق أن الجنود تمتعوا ببعض الامتيـازات إلى جانب رواتبهم ، فقد نشب نزاع في طرابلس بين الآغا « ببرج إيتمش » و « دزدار القلعة بالمدينة » وأبرز الآغا أمراً شريفاً سلطانياً بأنـه لا يحق للأخيـر « . . معارضته في ضبط أنفار بـرجه ولا في عرض[٢] من مات منهم أو فرغ عن كادكه[٣] ، بل إن الأخير هو الذي يعطي العرض لمن يشاء من الأنفار ببرجه ويتولى ضبطهم وربطهم . . »[٤] . وهذا مما يؤكـد أن الجنود ، الـذين عملوا بالحرف أو تشاركوا مع بعض الحرفيين ، كانوا يمارسون حقاً أقرته الدولة لتعزيز أوضاع الجنود . وهذا الإجراء وفَّر للحرفيين امتيازات أيضاً تصل إلى حـد الاستقلال النسبي عن سلطة المحاكم الشرعية والتحقيقات التي يجريها المحتسبون ، وهذا يفسر ازدياد أعداد الإنكشارية المحليين[٥] .

ويقدم « المرادي » صوراً متعددة عن مدى انخراط بعض العائلات العسكرية في المجتمع المحلي وكيف تحول بعض أبنائها إلى أدباء وعلماء . ففي ترجمة « محمـد الجـاويش » ، العالم والفقيـه . . يقول : « . . كـان والـده من سبـاهيـة دمشق المشـروطة

(١) سميليا نسكايا: م. س، ص ٢٥١ .

(٢) عرض : وردت هذه الكلمة في يوميات البديري بمعنيين . الأول كنوع من الضرائب والمظالم التي فرضت على أصحاب الحرف. والثاني وردت فيه بصيغة «أهـل العرض» وجـاءت بمعنى أصحاب الحرف. انظر: البديري: م. س، ص ٢١٣ .

(٣) كادك : وتعني امتياز أو إعفاء. وقد تطور معناها واستخدمت في مجالات متعددة فهي تعني السند الذي يتسلم به الجندي راتبه. وتعني التمكين والترخيص بمزاولـة صناعـة أو عمل مـا. وتعني أيضاً الخلو أو الفراغ. وهذا ما نرجِّح أنها تعنيه في هذا السياق.

(٤) سجلات محكمة طرابلس الشرعية، السجل رقم (٣)، ص ٥٣ .

(٥) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

تيماراتهم بخدمة ديوان سراية الحكم بدمشق ، باشر والده الخدمة المذكورة ثم تركها وتبع الكسب الحلال . . »[1] . يشير « المرادي » وبشكل ضمني ، إلى أن الخدمة العسكرية ، وخدمة سرايا الوالي ليست من الكسب الحلال . ويقدم هنا إشارة واضحة عن كيفية تحول هذه العائلة من الحرفة العسكرية إلى الحرفة الدينية « ولده نشأ متعلقاً بطلب العلم . . تفوّق واشتهر بالفقه للتدريس في الجامع الأموي مدة تزيد على خمس وعشرين سنة » .

لقد مكث بعض الجند فترات طويلة في مدن بلاد الشام ، وأسسوا عائلاتهم وعزّزوا نفوذهم فيها ، وتوصلوا بالتالي إلى مناصب عالية مثل « محمد الدمشقي » الذي كان ضليعاً بالتركية والعربية والإنشاء « . . فقد كان جده من آحاد جند الشام ، ثم تنقلت به الأحوال حتى ولي محافظة دمشق وغيرها . . وأصبح من مشاهير أعيانها وبني الخان المعروف بسوق جقمق . . »[2] . بل إن بعضهم تسلّم مناصب في عاصمة السلطنة « كعثمان الدوركي » ، الحلبي الأصل والمنشأ والذي « تنقلت الأحوال بوالده إلى أن صار رئيس الجاويشية في الباب العالي . . »[3] .

وقد نجحت بعض العائلات العسكرية ، واشتهرت ببأسها وسطوتها ، مثل عائلة « حسين بن حسن تركمان » : « أحد كبراء الجند بدمشق وأعيانها ، وكان من رؤساء الأجناد وكبراء أوجاق اليرلية ، هو وأسلافه لهم قدم في الرياسة . . وربما كانوا مع توابعهم ولواحقهم وأقاربهم يقاربون ربع العسكر ، ودارهم في محلة باب المصلى من الدور العظيمة . . »[4] . وقد بقيت هذه العائلة في « عزٍّ وجاه » إلى أن قتلوا « في فتنة اليرلية زمن أسعد باشا » . ورغم التربية العسكرية ، لأفراد هذه العائلة ، فقد كان لهم اهتمامات أدبية وعلمية أخرى ، مثل « حسين تركمان » « كان ينظم الشعر الباهر . . وكان بينه وبين الأدباء مراسلات شعرية وأدبية ومطارحات ومدائح سنية . . »[5] . كذلك عائلة « الكيواني » وهم بدمشق « طائفة خرج منها أجناد وأمراء » منهم « أحمد الكيواني » : « أحد أعيان جند أوجاق اليرلية بدمشق . . وهو أديب وشاعر وصاحب خط جميل . . وكان غالب جلوسه في حانوت بسوق

---

(١) المرادي : م. س، ج ٤/ص ١٦ .
(٢) المصدر السابق : ج ٤/ص ٢٣ .
(٣) المصدر نفسه : ج ٣/ص ١٥١ .
(٤) المصدر نفسه : ج ٢/ص ٦٣ .
(٥) المصدر نفسه : ج ٢/ص ٦٣ ـ ٦٥ .

الدرويشية ، يجتمع عنده زمرة الأدباء والكمَّل على لعب الشطرنج وله فيه أرجوزة عجيبة . . »[1] .

ويذكر « المرادي » أن بعضهم ارتبط بصلات قربى مع عائلات دينية ومحلية ، ومنها عائلته ، فقد كان « درويش آغت اليرلية » ورئيسهم ، وأحد أعيان جند الشام ، والذي تولى هذا المنصب لمدة ثلاث عشر سنة « مع الضبط والربط وحسن السياسة والتدبير ، وكانت أعيان دمشق تحبه وتودُّه ، سيما والدي ، فكان يتخذه بمنزلة الأخ الشقيق . . كان الوزير أسعد باشا يعرف قدره ومقامه ويحبه ويودُّه . . »[2] . وقد تميز ، بالإضافة إلى حرفته العسكرية ، بميوله الأدبية والعلمية « أديباً بارعاً في العلوم ، سيما فنون الأدب والشعر ، ماهراً بالفارسية والتركية ، درس وقرأ على يدي كبار علماء دمشق ونظم الشعر قليلاً بالعربية والتركية . . » . ولكنه قاسى ، بعد مقتل أسعد باشا ، كثيراً من المصاعب ، وأصابته المخاوف في عهد « حسين باشا مكي » ، ومصدر خوفه كان تمرد ضباطه عليه : « قاسى منهم خطراً بليغاً وكان لا يألف النوم من رؤسائهم المفسدين أن يغتنموه في الليل قتلاً أو نهباً ، وكان ذلك سبباً لأمراضه وعلله ، لذلك استقال من منصبه رغم إلحاح الأعيان عليه أن يبقى . . » .

يتبين أن هناك شخصيات وعائلات عسكرية قد ذابت في مجتمع المدن العربية في بلاد الشام ، واستوعبتها البنية المعرفية ، فأتقن هؤلاء الشعر والأدب والفقه ، بل إن بعضهم أبدل حرفته العسكرية ، وانخرط في سلك العلماء ، أو صاهر العائلات المحلية والدينية البارزة في دمشق .

خلاصة :

من المفيد تسجيل بعض الملاحظات حول التطورات التي أصابت المؤسسة العسكرية في بلاد الشام ، مما قد يساعد في تبديد ، أو تأكيد ، بعض المقولات التي راجت في هذا المجال .

أولاً : لقد أدى عدم تجانس التنظيمات العسكرية ، والتغييرات المتلاحقة التي

---

(١) المرادي : م . س، ج ١/ص ٩٨ .

(٢) المصدر السابق: ج ٢/ص ١٠٧ ويقول عنه موضحاً صلة القرابة « . . وهو خال والدتي لأن والدة والدتي ، جدتي ، أخته وشقيقته . وأحسن تربية والدتي لأنها لما توفي والدها . . كانت طفلة فنشأت عند المترجم له وقام بتربيتها . . » . انظر أيضاً مثالاً مشابهاً : ج ٢/ص ٢٧٥ ترجمة أمين بن محمد رئيس الجاويشية بديوان دمشق وهو يرتبط بقرابة أيضاً مع عائلة المرادي .

رافقتها ، إلى بروز تركيب جديد للقيادات العسكرية العليا وإلى تغيُّر بارز في طبيعة وبنية المؤسسة العسكرية ككل . فقد برز ضباط عسكريون ومغامرون ، من أصول محلية ومملوكية ، وكان عليهم ، في الحالتين ، امتلاك قاعدة مادية وإقامة علاقات تمكِّنهم من القيام بدور مستقل في الحياة السياسية . لقد كان الأمر أكثر سهولة على الذين انتسبوا لعائلات محلية ، فقد كانوا بطبيعة الحال وثيقي الصلة بالأوساط المدينية الفاعلة ، أما المجندون ، من الأكراد والمغاربة وغيرهم من الأخلاط ، فقد كان عليهم اكتساب هذه الصلات وتوفير التغطية والحماية لكسب ثقة كبار الأعيان ورجال الدولة ، مما يتطلب مزايا شخصية هامة .

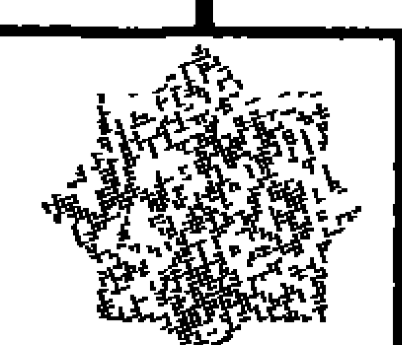
ثانياً : وكما تمكن قسم من الضباط من بلوغ أعلى المراتب في الولاية ، نجحت الفعاليات الشعبية ، من خلال الانخراط الواسع في قوات الإنكشارية بتحويلها إلى ما يشبه المؤسسة العسكرية الأهلية ، مع كل ما تحمله من تجاوزات ومتاعب . ويمكن القول إن عملية تطبيع تدريجية ، قد تمَّت بهدوء ، وبخطوات متبادلة حيث وجد الفريقان مصالح مشتركة في هذا المجال . لقد تغيَّرت ، عشية القرن الثامن عشر ، طبيعة المؤسسة العسكرية وبنيتها وبالتالي دورها .

ثالثاً : لقد كان ا لصراع الدامي الذي نشب طيلة القرن ، يدور حول الإمساك بكامل نصاب السلطة ، وهو صراع استخدمت فيه وسائل القوة بأشكالها ، وبين ممانعة العسكر المحلي ومحاولات استيعابه دارت رحى معارك عديدة ساهمت في خلخلة الاستقرار العام ، لكنها كانت ، في نفس الوقت ، تعبر عن عمق المتغيرات التي كانت تجري في المجتمع المحلي ، والتي ظهرت من خلال نمو مراكز القوى المحلية ، بحيث بدت وكأنها تتهيأ للقيام بدور جديد ينافسها عليه بجدارة تكتلات من القوى الوافدة التي نجح بعضها في الترقي والوصول إلى المراتب العليا في الولاية .

رابعاً : تبقى الإشارة إلى أن توصيف الصراعات التي دارت ، تحت عنوان المحلي في مواجهة المركزي ، أمر لا ينبغي المبالغة فيه . فما حدث هو عملية تطبيع تأثرت بها المؤسسة العسكرية أكثر مما تأثر بها الحكام . فالولاة المحليون ، أو الذين ينتسبون بأصولهم إلى عائلات محلية ، لم يعتمدوا على الإنكشارية اليرلية بشكل دائم ، بل إنهم أحياناً عمدوا إلى البطش بهؤلاء معتمدين على عناصر عسكرية وافدة وطيِّعة ومجنَّدة من قبلهم . إن المصلحة كانت المعيار الذي يوجِّه التحالفات ،

والصراع على امتلاك نصاب السلطة كان يكمن خلف العلاقة بين الولاة والعسكر بغضّ النظر عن أصول هؤلاء ، محلية كانت أم غير محلية . ومما أجَّج هذا الصراع الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحدِّ من نزوع الولاة للاستقلال ، فهي عمدت إلى ربط الحاميات العسكرية الرسمية بشكل مباشر بإستامبول ، وجعلت للولاة سلطة غير مباشرة عليهم . هذا الأمر أدى لنموٍ وبروز شخصيات عسكرية لعبت دوراً هاماً نافس دور الولاة أنفسهم ، وجعل الصدام فيما بينهم أمراً محتماً حين يحاول أحد الطرفين السيطرة على كامل نصاب السلطة في المدينة .

خامساً : كان طبيعياً أن يتجه الولاة إلى تعزيز قواتهم الخاصة التي ينفقون عليها ، فهؤلاء هم الأدوات المطواعة . لقد ازداد الاعتماد على القوات المأجورة بشكل ملحوظ ، فعام (١٧٥٨ م) عندما دخل عبد الله باشا إلى دمشق كان يرافقه أربعون بيرقاً من الدالاتية ، وخمسون من اللاوند ، وعشرون من الأرناؤوط ، أي قرابة خمسة آلاف جندي استطاع أن يسحق بهم « اليرلية » التي قيل إنها تضم (٢٠) ألف رجل . أيضاً اعتمد الجزار على هذا النوع من القوات واستطاع بهم مقاومة حصار نابليون بونابرت لعكا . لقد كان تنامي دور هذه القوات في نهاية القرن الثامن عشر ، وتزايد الاعتماد عليهم ، مؤشراً هاماً على نضوج ظروف جديدة توحي بالافتراق بين « العصبيات العسكرية » المحلية والحكام الذين يتحدرون من أصول محلية أو غير محلية .



الفصل الرابع

القاضي ومجتمع المدينة

١ ــ التعيين ، التدرج ، الصلاحية .
٢ ــ الرقابة ، الأمن ، القانون .
٣ ــ الموقع ، الدور ، النفوذ .

تظهر وثائق سجلات المحاكم الشرعية هالة من التقدير الرفيع لأهمية الحاكم الشرعي والمنصب الذي يشغله ، ومن أمثلة النصوص المستخدمة : « حضر لمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف ، أجلّه الله تعالى ، لدى متولية مولانا وسيدنا أعلم العلماء الأعلام ، مؤيد شريعة سيد الأنام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ، الحسيب النسيب الآخذ من موروث السيادة بالفرض والتعصيب ، الحاكم الشرعي الموقع خطه الكريم بأعاليه ، دامت فضايله ومعاليه وحسنت أيامه ولياليه . . »[1] . والواقع أن هذا التقدير والإجلال اللغوي مستمد بشكل أساسي من كونه المطبِّق للشريعة ، والمصدِّر للأحكام التي لا مجال لمناقضتها أو مراجعتها . والقارىء المتفحص لوثائق السجلات ، يشعر باستقلالية بارزة كان يتمتع بها الحاكم الشرعي في مجاله القضائي .

لقد عرف الحاكم الشرعي بأسماء عديدة : القاضي ، نائب الحاكم ، عمدة الموالي ، عمدة النواب ، وجميع هذه الأسماء مستمدة من وظيفته الشرعية ، وحيث أن مؤسسة القضاء لم تكن بأية حال عثمانية المنشأ ، فالأسماء والمصطلحات ، المستخدمة في مجالها ، بقيت في غالبها عربية . ولا يقلل من هذا الأمر أن تكون اللغة التركية ـ العثمانية ، لغة المراسلات التي تغصُّ بعض السجلات بها .

وواقع الأمر أن مهمات عديدة قام بها القضاة ، فقد كان على كل منهم أن يقوم بمهام قاضي الأحوال الشخصية ، والقضايا المستعجلة ، ومحكمة التجارة ،

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم (٧) ص ٦٠ ، وتغصُّ السجلات بنصوص مشابهة .

والاستئناف ، والجزاء ، والجنايات ، بالإضافة إلى أن محكمته كانت ديواناً للمظالم ، أي المحكمة التي تنظر في الدعاوى على الحكام . وقام أيضاً بوظيفة قاضي العسكر ، والأهم من ذلك ، فقد كان يشرف على الجهاز الديني ويوجه الوظائف الدينية ويثبِّت أصحابها ، كما يشرف على الحرفيين ويثبت مشايخهم والمتكلمين عنهم ويفضُّ منازعاتهم ، كما يشرف على الأوقاف ، ويعيِّن المتولين عليها ، بل إنه ، في بعض الأحيان ، كان صلة الوصل بين الوالي والأهالي لجهة تنفيذ الأوامر المختصة بالضرائب والأسعار . في هذه المجالات الواسعة يتوضح الدور الهام الذي يمكن أن يجسده القاضي في قيامه بالمهمات المنوطة به[1] .

والحقيقة أنه ثمة تساؤلات هامة مطروحة في هذا المجال ، فالصورة التي ترتسم في ذهن قارىء سجلات المحاكم الشرعية والمتفحص لها ، تظهر هيبة متزايدة واستقلالية وصلاحيات واسعة للقضاة ، إلَّا أن هذه الصورة سرعان ما يشوبها الغموض ، بل والتبدل عند تفحص التواريخ واليوميات التي كتبها معاصرون لتلك الحقبة . وتبرز الصعوبة عند محاولة إنشاء ائتلاف بين صورتين تقتربان من حدود التناقض ؟ نوع آخر من الصعوبات ، حين يجري البحث عن حدود دقيقة تفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والعسكرية والإدارية ، فنواجه بازدواجية ملفتة وخطوط متداخلة تصل أحياناً إلى حد التشابك ، سادت تلك الوظائف وميزت بالتالي تلك الحقبة؟ .

١ ــ التعيين ، التدرج ، الصلاحية :

كان الموظفون داخل الولايات يتبعون عملياً للوالي ولا يملكون إلا إمكانيات ضئيلة لمعارضته ، ولكن القضاة لم يكونوا موظفين بالمعنى الحرفي ، فهم ينتمون إلى جهاز ينتشر في كافة أنحاء السلطنة ، وكانت قرارات تعيينهم تصدر من إستامبول نفسها ، ولهم في كل ولاية جهازهم الخاص ، كما كان للوالي جهازه الخاص أيضاً . القاضي كما الوالي موظف لكنه صاحب سلطة واسعة في مجال اختصاصه وحقل عمله .

---

(١) زيادة ، خالد : **الصورة التقليدية للمجتمع المديني ، قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، طرابلس ، منشورات معهد العلوم الاجتماعية ؛ الفرع الثالث ، ط ١٩٨٣ ، ص ٨٥ .

لقد كان هناك ترابط مهم بين النظام المدرسي العثماني وبين الأجهزة الدينية والتعليمية والقضائية . والتراتبية داخل النظام المدرسي تنعكس على الأجهزة الدينية ، بحيث يحصل المتخرجون على درجات تبعاً للمراحل التي قطعوها في الدراسة ، وكذلك الأمر بالنسبة للقضاة . فكبار القضاة يجب أن يكونوا من الحاصلين على رتبة السليمانية[1] . إن تتبع سيرة أحد القضاة يكشف جوانب هامة في هذا المجال :

« إبراهيم بن محمد الرومي خدم شيخ الإسلام مفتي الدولة وصار عنده إماماً ، ولازم على عادتهم ، وسلك طريق التدريس حتى صار مدرساً ، وتنقل بالتدريس على العادة حتى صار قاضياً ، وبعد انفصاله قَدِمَ حاجاً بصحبة المولى محمد نافع قاضي المدينة المنورة ، وعاد من الحجاز للديار الرومية ، وكان يترقب صيرورته قاضياً بإحدى البلاد الأربع التي هي أدرنة وبورسة والشام ومصر ، ورتبتهم بالمقام كرتبتهم بالعدد ، فولِّي قضاء دمشق ودخلها سنة (١١٩١ هـ) ، وباشر أخوه سليمان المدرِّس أمور النيابة وتعاطي الأحكام ، ووقع بينه وبين الوزير محمد باشا ابن العظم ، والي الشام وأمير الحج الشريف ، ماجريات وأحوال يطول شرحها ، وكان يظهر البله والتغفل في حركاته ، ثم ولي قضاء المدينة المنورة . . »[2] . في حدود هذا النص يمكن الخروج بعدة أفكار أساسية لكيفية الانخراط والتدرج في النظام القضائي العثماني . وهذه الأفكار يمكن وضع عناوين لها على الشكل التالي :

١ ــ الالتحاق بالنظام المدرسي العثماني .

٢ ــ نظام الخدمة والملازمة .

٣ ــ درجات منصب القضاء بين الولايات .

٤ ــ رصد مدى تغلغل هذا النظام في بلاد الشام ومدنه .

هذه العناوين لا يمكن تعميمها استناداً إلى نص وحيد ، بقدر ما تصلح كمؤشر لرصد أثرها في آلية عمل هذا النظام . إن حقيقة هامة تبرز بشكل واضح وهي أن الحصول على الوظائف الهامة ، وتحديداً القضائية منها ، يفترض إضافة إلى الالتحاق بالنظام المدرسي العثماني ، الانخراط في الطريقة التي يعمل بها هذا النظام ، والتي

---

(١) شرحنا في الفصل الأول الهرمية العلمية العثمانية . وللمزيد من التفصيل انظر : جب وبوون : المجتمع الإسلامي والغرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القسم الثاني ج ٢ ، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ـ ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

(٢) المرادي : م. س، ج ١/ص ٣٢ .

تقوم على الخدمة والملازمة : « توجه إلى دار الخلافة وسلك طريق الموالي ، تزوج بابنة المولى عبد الباقي واستصحبه معه لما ولي قضاء مصر .. ثم رجع في خدمته ..»[١] ، و« إبراهيم القرا حصاري » لازم ابن عمه المولى زين العابدين قاضي العسكر وتزوج ابنته وتدرج بالقضاء إلى أن تولى منصب شيخ الإسلام[٢] . والخدمة والملازمة تقليد قديم ، وهي عرفية اعتبارية بقيت في النظام المدرسي العثماني المدخل لطريق التدريس والقضاء[٣] .

إلا أن التعمق في التحليل يدفعنا لعدم التوقف عند حدود الملازمة والخدمة فقط ، إذ هناك مستتبعات لا بد منها ، وتشير ، في هذا المجال ، دراسة إحصائية هامة[٤] ، نشرت مؤخراً ، إلى معطيات جديدة ترتكز على محورين : أثر علاقات القربى ، وأثر الرعاية من بعض الفاعلين في الجهاز الإداري الحاكم . فمن أصل مئة عالم من كبار العلماء في إستامبول ، المنخرطين في النظام المدرسي العثماني ، والذين حصلوا على مراكز دينية هامة ، هناك (٤٧) منهم تمتعوا بصلات قربى كان لأصحابها رتبة هامة في الهرمية الدينية أو الإدارية ، كما أن (٤٤) منهم تولوا مناصب قضائية في الولايات . كما تكشف الدراسة عن علاقة وثيقة بين موظفي المراتب العليا في الدولة وعلماء المراتب العليا فيها ، وتصل نسبة المتمتعين بالرعاية إلى (٤٣٪) من العيِّنة ، وتلتقي هذه النتائج مع ما ذهب إليه كل من «جب وبوون» إلى أن أهم عوامل الترقي والتقدم ، في الهرمية العلمية ، الرعاية والانتماء إلى أمير أو موظف إداري كبير ، ووافقهما (ITZKOWITZ) على هذه النقطة[٥] .

---

(١) المحبي : م. س، ج ١/ص ١٢ ـ ١٣ . انظر أيضاً : المرادي : م. س، ج ٢/ص ٨٤ .

(٢) المرادي : م. س، ج ١/ص ١٢ .

(٣) زيادة ، خالد : من المماليك إلى العثمانيين : الفقيه في مرحلة الانتقال بين عصرين ، مجلة الاجتهاد ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ . انظر أيضاً حول نظام الملازمة في إستامبول (جب وبوون : م. س، القسم الثاني، ج ٢، ص ٢٨٣ و ٢٨٩) .

(٤) الفاروقي ، ثريا : العلم والعلماء والدولة ، مجلة الاجتهاد ، بيروت ، العدد الرابع ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٣ ـ ٢٠٠ .

(٥) الفاروقي ، ثريا : م. ن، ص ١٩٠ ، انظر أيضاً:

-- N. ITZKOWITZ, «Eighteenth -Century ottoman Realities; studia Islamica XVI (1962), pp. 73-95.

-- Gibb and Bowan, op. cit., Vol 1, part Ii, p. 150.

أو انظر الترجمة العربية : جب وبوون : م. س، القسم الثاني ، ج ٢ ص ٢٨٢ و ٣٠٥ .

إن النتائج السابقة تشير إلى أن الإداريين كانوا أهم الراعين ، ونادراً ما يظهر عالم كبير راعياً لإداري في سلم الترقي ، وفي كل الحالات ، وبما يختص بكل الملاحظات السابقة ، هناك محظور لا بد من إيراده ، وهو أن الموقف والتحليل يجري على معطيات تتعلق بعاصمة الدولة ، فهل النتائج نفسها يمكن تعميمها على قضاة المدن الصغيرة المتخرجين من المدارس المحلية ، على سبيل المثال ، وهؤلاء كثيراً ما تحالفوا مع الوجهاء المحليين ضد الإداريين المرسلين من العاصمة . في كل الأحوال الأمر يتطلب رصداً دقيقاً لقياس المدى الذي تغلغل فيه النظام المدرسي العثماني في بلاد الشام .

وحسب إشارات « المحبي » و« المرادي » العائدة للقرنين السابع عشر والثامن عشر ، فقد حصل بعض أبناء المدن العربية على مناصب دينية هامة من خلال التحاقهم بذلك النظام ، « فعبد الوهاب الفرفوري الدمشقي الحنفي » لزم المفتي العمادي ، ثم لازم ودرس على قاعدة الروم « ونال رتبة الداخل المتعارفة الآن في بلادنا »[1] . كذلك « محب الدين بن محمد » سافر إلى الروم ولازم شيخ الإسلام زكريا وهو قاضي الحج ، وقاضي العسكر ودرّس بالدرويشية برتبة الداخل المعروفة الآن ، ثم أعطي رتبة قضاء القدس[2] ، إلا أن النجاح لم يكن نصيب جميع أولئك الذين أرادوا الانخراط في هذا النظام ، فعبد الرحمن المغربي الحنفي الطرابلسي ، حصل على رتبة الداخل ورتبة أيكنجي خارج لكنه لم ينل أمنيته بعد أن سافر إلى إسلامبول سبع عشرة مرة[3] .

وحيث أن منصب القضاء في بلاد الشام تولاه ، في أغلب الأحيان ، قضاة من أصول غير عربية ، فإننا سنعير أهمية خاصة لهؤلاء الذين توصلوا إلى هذا المنصب وينتمون إلى أسر محلية لنحاول اكتشاف آلية الترقي فيما يختص هؤلاء ، وسيرة خليل أفندي الصديقي البكري الدمشقي[4] ، تقدم معطيات هامة في هذا المجال :

---

(١) المحبي : م. س، ج ٣ ص ١٠٠ .

(٢) المحبي : م. ن، ج ٣ ص ٣٠٨ .

(٣) المرادي : م. س، ج ٢ ص ٣٠٣ .

(٤) يشير البديري إلى أنه تولى منصب القضاء عام ١١٥٦ هـ (. . وقد جلس مكانه ولده أسعد أفندي إلى حين مجيء أبيه . .) ص ١٦٣ ، وهذه الأسرة اشتهرت بمصر والشام وقد أنجبت عدداً كبيراً من العلماء ممن تصدروا للتدريس والإفتاء والقضاء . وترجم لطائفة منهم المحبي في خلاصة الأثر والمرادي في سلك الدرر .

«. . قاضي القضاة كان فقيهاً عالماً فاضلاً . . نشأ في كنف والده وحضر الدروس وقرأ على جماعة في العلوم والأدب وأخذ عن الشيخ الأستاذ عبد الغني النابلسي وعن عدد كبير من العلماء . . وكان جده قاضياً إلى مكة ، وكان يرى فيه الرشد ويوصي والده به ، وظل متنعماً في العيش إلى أن مات والده ، فارتحل بعده إلى إسلامبول ثم عاد إلى دمشق ، وتوفي أثناءها مفتي دمشق محمد إبراهيم العمادي . . . فما استقام الخبر إلا وجاءت الأخبار بورود الفتيا لصاحب الترجمة . . باشر الفتيا بالهمة العليا ، واصطلحت الفتن ، وكان المترجم الساعي في هذا ، وخلت دمشق من الفساد ونظمت محاسنها . . ثم ذهب المترجم لدار الخلافة . . وكانت له الملازمة في الأصل من شيخ الإسلام المولى فيض الله حسن ، ولازم على طريقه . . وتنقل بالمدارس حتى وصل إلى رتبة الصحن ، فلما عزل وتولى مكانه إفتاء الدولة المولى إسحاق ، أرسل إليه الأمر بقضاء طرابلس وأخرجه من طريق الموالي إلى طريق الموالي الأوسط ، لعداوة بين المذكور والسابق ، فرجاه - خليل أفندي - برفعه ووقع عليه فلم يمكن . . ثم ولِّي قضاء القدس الشريف ، وقدم إلى دمشق وارتحل للقدس ثم عاد للقسطنطنية واستقام بها إلى أن ولِّي قضاء دمشق ، ثم بعد مدة سافر إلى الروم وتولى قضاء مكة رتبة ، ثم صار قاضياً في دار الملك مع رتبة قضاء عسكر أناضولي ، فشاع صيته وذاع إلى أن وصل خبره للسلطان . . حتى إنه ألبسه في حضرته فروة من السمور وضبطها ضبطاً لم يسبق إليه . . ولم تطل مدته بها حتى توفي . . »[1].

يؤكد سياق النص بعض النتائج السابقة ، فمؤشر علاقات القربى وتأثيرها يبدو واضحاً ، فجد المذكور كان قاضياً في مكة ، وهو ينتمي لأسرة أنجبت عدداً كبيراً من العلماء ، وتمتعت بنفوذ ديني كبير ، كما تميزت الأسرة ، والمترجم نفسه ، بعلاقات رعاية وصلات قوية مع الموالي الروم والنافذين من أصحاب المناصب في الهرمية الدينية ، وطريقة الملازمة بدت واضحة أيضاً . ويسجل البديري في عبارة دالة ، انطباع العامة عند تولي المذكور لمنصب قضاء الشام فيقول : «. . دخل خليل أفندي البكري قاضياً لدمشق الشام ، ففرحت ناس وغمّت ناس ، وظنوا أن معه أمور من تغيير وتبديل وتفتيش فلم يقع شيء من ذلك . . »[2]، في كل الأحوال ليس ثمة ما يشير إلى نماذج مشابهة ، فمن أصل تسعة . . . .

---

(١) المرادي : م. س، ج ٢ ، ص ٨٣ - ٨٥ .
(٢) البديري : م. س، ص ١٦٤ .

قضاة[1] ، يشير إليهم البديري في يومياته ، كان خليل الصديقي البكري الوحيد من أصل دمشقي أو محلي .

وتجدر الإشارة إلى علماء نجحوا في اختراق جهاز القضاء العثماني ، ولكن في مدن أقل أهمية من دمشق ، مثل :

- عمر الطرابلسي بن عبد الحي : «تولى قضاء طرابلس بلدته»[2] .
- السيد عبد القادر الكيلاني : « أعطي قضاء طرابلس والشام مع رتبة قضاء القدس الشريف »[3] .
- خليل الفتّال : « تولى قضاء عكا على طريقة التأبيد »[4] .
- عبد الرحيم بن أبي اللطف : « أعطي قضاء صفد على وجه المعيشة »[5] .

لم تكن مناصب القضاء ، في جميع عواصم الولايات ، متساوية من حيث الدرجة ، وأبرز المناصب التي كان يسعى إليها القضاة ، هي منصب قضاء حلب والقدس ودمشق والمدينة والقاهرة وبورصة وأدرنة ومكة وإستامبول ، أو منصب قاضي العسكر في الروملي والأناضول[6] . ويقدم « المرادي » عبارة دالة في ترجمته « لإبراهيم بن محمد الرومي » حين يقول : « كان يترقب صيرورته قاضياً بإحدى البلاد الأربع التي هي أدرنة وبورصة والشام ومصر ، ورتبتهم بالمقام كرتبتهم بالعدد . . »[7] . ويظهر جلياً أن ترقي القضاة إلى أعلى المناصب في الجهاز الديني يمر عبر تولي قضاء إحدى هذه المدن ، « فإبراهيم القرا حصاري » تولى قضاء سلانيك وبعدها ولّي قضاء دمشق ، ثم ولّي قضاء دار السلطنة في قسطنطينية ، ثم ولّي نقابة الأشراف بدار السلطنة ، ثم قضاء عسكر أناضولي ، ثم قضاء عسكر روم إيلي ، ثم اختير ليكون مفتي الديار

---

(1) وهم على التوالي :
١ - محمد أفندي زاده (١١٥٧ هـ) .
٢ - مصطفى أفندي (١١٥٩ هـ) .
٣ - محمد أفندي بشقمجي زاده (١١٦٢ هـ) .
٤ - عبد الله أفندي سعيد زاده (١١٦٤ هـ).
٥ - خليل أفندي البكري الصديقي (١١٦٥ هـ).
٦ - صالح ملا (١١٦٦ هـ) .
٧ - عبد الله أفندي زاده (١١٦٧ هـ) .
٨ - محمد أفندي (١١٧٠ هـ) .
٩ - رضا أفندي (١١٧٢ هـ) .

(2) المرادي : م. س، ج ٣ ، ص ١٧٨ .

(3) المرادي : م. ن، ج ٣، ص ٤٦ .

(4) المرادي : م. ن، ج ٢، ص ١٠٤ .

(5) المرادي : م. ن، ج ٣، ص ٢ .

(6) الفاروقي ، ثريا : م. س، ص ١٨٦ .

(7) المرادي : م. س، ج ١، ص ٣٢ .

العثمانية[1] .

ولم يكن سهلاً أمام جميع الراغبين في الترقي سلوك الطريق بدون مخاطر ، فقد فشل كثيرون ، أو كادوا يخسرون كل شيء نتيجة التغييرات التي كانت تحصل في وضع أقربائهم أو حُماتهم ، ذوي المناصب العليا في الهرمية الدينية أو الإدارية ، « فخليل الصديقي البكري » تعرض لنكسة هامة عندما عزل حاميه وراعيه شيخ الإسلام ، وأدّى الأمر إلى تخفيض رتبته ، وتعيينه بمنصب قضاء لمدينة صغيرة ، ولم تنفع محاولاته لإصلاح الأمر ، فدفع ثمن خلاف لا ذنب له فيه[2] .

لقد امتلك القضاة ، بشكل عام ، عدداً غير قليل من مصادر الدخل التي تفوق مرتبات المدرسين بشكل ملحوظ ، وبناء على دراسة أجراها « بودمان »[3] عن حلب تبيَّن أن القاضي يحصل على (١٠٪) من قيمة الملك المتنازع عليه ، إضافة إلى ما يدفعه رابح الدعوى ، وكان له حق الحصول على جزء من الثروة الآيلة إلى الورثة غير المباشرين الذين كانوا ملزمين بدفع حوالي (٣٪) من قيمة الميراث . وفي نهاية القرن الثامن عشر تم تثبيت نظام في حلب يحصل بموجبه القاضي على (١٠٪) من الورثة المباشرين أيضاً . ولصالح القضاة كانت تحول أموال مستحقة لمتولي الوصاية في حالة انقطاع سلالة الموصي . كما أن الوصاية على القاصرين والأرامل وفئات أخرى كانت تجلب دخلاً مهماً للقضاة ، يضاف إلى ذلك أن تنفيذ الالتزامات الإدارية ، ولا سيما مراقبة السوق وضبط ضرائب المدينة ، كانت تدر على القاضي سنوياً ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف قرش ، هذا إضافة لحقّه في تثبيت شيوخ الأصناف الحرفية والتجارية في مناصبهم[4] . هذا وقد حددت لبعض القضاة رواتب تقاعدية بطريقة « التأبيد » أو ما يسمى « الأربلق » ، فمثلاً أبو الصفا المفتي بن أيوب

---

(١) المرادي : م. ن، ج ١ ، ص ١٢ .

(٢) المرادي : م. س، ج ٢ ، ص ٨٣ - ٨٥ .

(٣) BODMAN: op. cit., p. 73 and 49.

(٤) يذكر جب وبوون أيضاً معلومات كان القاضي طبقاً لها يفرض (٥، ٢٪) على موضوع التقاضي ، كان يدفعه الطرف الذي يربح القضية . . إلا أنه يذكر أن هذه الرسوم كانت تزيد بمختلف الطرق لتصل أحياناً إلى ما يتراوح بين (٨) و (١٠٪) . انظر جب وبوون : م. س، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ٢٤١ و ٢٤٥ .

العدوي الصالحي الدمشقي الخلوتي خصص له راتب تقاعد « قارا إلى أن مات على طريق التأبيد . . »[1] وهو ما حصل عليه مفتي دمشق والقدس « سعيد السعسعاني » أيضاً[2] . أما خليل الفتال فعند حصوله على رتبة الخارج المتعارفة بين الموالي ، «تولى قضاء عكا على طريقة التأبيد »[3] إلاَّ أن نظام « الأربلق معيشت » تمَّ تجاوزه في التطبيق العملي ، وأصبح يستغل للتنفيعات ويتم تقديمه كهدايا لبعض الوجهاء[4] . ومن إحدى وثائق محكمة طرابلس الشرعية تبين أن القاضي يحصل بشكل مباشر على (٢٠ , ٢٪) من مجموع الضرائب المقررة على الحرف والمحلات في المدينة[5] . وبعبارة موجزة كان القضاء يدرُّ مداخيل هامة تقدمها الدولة للقاضي . لكن نسب المداخيل تختلف باختلاف رتب القضاة وعدد أعضاء المحاكم وترتبط بموقع القاضي في السلَّم الوظيفي .

فالقاضي الحنفي ، مثلاً وهو قاضي قضاة دمشق ، الذي كان يعود له حق المصادقة على الأحكام التي يصدرها قضاة المذاهب الأخرى في مسائل عديدة ، كان يطالب بأن تحال إليه دعاوى قضائية معينة للنظر فيها ، وكان يحصل لقاء ذلك على قدر معين من المداخيل[6] ، وهو يتمتع بنفوذ أكبر على مجريات الشؤون السياسية يفوق ما يحصل عليه نوابه . يضاف إلى ذلك أن قضاة الدرجة العليا ، وفقاً للممارسات العملية في السلطنة العثمانية ، كانوا يحصلون على قطع من الأرض كتعويض لهم ، وكانت مداخيل الفئة العليا من العلماء تتناسب مع المداخيل التي يتقاضاها كبار موظفي الدولة العاملين في الجهازين العسكري والإداري[7] .

---

(١) المرادي : م. س، ج ١ ، ص ٦٣ .
(٢) المرادي : م. ن، ج ٢ ، ص ١٢٨ .
(٣) المرادي : م. ن، ج ٢ ، ص ٩٩ .
(٤) المرادي : م. ن، ج ١ ، ص ٢٤٣ .
(٥) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، السجل رقم (١٤) ، ص ٣٩٩ ، العائد لسنة ١١٧٠ هـ/١٧٥٦ م .
(٦) RAFIQ, Abdul-Karim, «**The law-court Registers of Damascus**, p. 144 C.N.R.S. Paris, 1976.
(٧) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٢٦، انظر أيضاً :
R. REPP: «**Some observation on the development of the ottoman Learned Hierarchy scholars**», London, 1972, p. 23-24.

كان الجهاز القضائي على معرفة شخصية بمعظم المتخاصمين في المحاكم ، وأن هؤلاء كانوا ، بشكل أو بآخر ، تحت رقابة الجهاز القضائي إما من خلال نشاطاتهم التجارية أو الحرفية أو الدينية ، وهذا أمر كان ممكناً ، فمدينة كدمشق تراوح عدد سكانها ، في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، بين (١٠٠) و (١٢٠) ألف نسمة ، كانت تضم مالا يقل عن ست محاكم[١] ، وكان قاضي القضاة الحنفي ، الذي يعيَّن من إستامبول ، يعيِّن بدوره نواباً له في باقي المحاكم[٢] ، وكان هو يعقد جلساته في المحكمة القديمة المسماة بالكبرى ، ولكن في العام (١١٦٦ هـ/١٧٥٢ م) ، نزل القاضي الجديد « صالح ملاّ » في المحكمة النورية المسماة بمحكمة الباب وتعاطي الحكم منها[٣] .

لقد كان نواب القضاة ، في أغلب الأحيان ، يعينون من العلماء المحليين ، ويراعى أن يكونوا من المذاهب السنية الأخرى ، الشافعي المالكي والحنبلي ، ولكن كان هناك ميل لدى القضاة لتعيين أبنائهم في هذه المراكز ، فعندما توفي مصطفى أفندي زاده قاضي الشام « صار ولده نائباً عنه بمكانه »[٤] ، أيضاً جلس أسعد أفندي البكري مكان والده بانتظار مجيئه[٥] . بالرغم من هذا الميل الواضح فقد شغل العلماء البارزون محلياً هذا المنصب وأبرزهم من الأسر الدمشقية التالية : الخلوصي - الوفائي - المالكي - الكيلاني - العمري - البرقاوي - القاري - السمان - العجلاني - الغزي - الصديقي - البكري - حمزة - السرميني - حسيب العطار وغيرها[٦] . وفي طرابلس شغل عمر أفندي الكرامي منصب نائب القاضي[٧] . وفي حلب عائلات : جابري وقدسي والكواكبي وطرابلسي ، وطه زاده[٨] .

---

(١) أما حلب فقد وجد فيها أربع نيابات : انظر: المرادي: ج ٢/ص ٤٩ .

(٢) RAFIQ, Abdul-Karim: «the law-court», op. cit., p. 144.

(٣) البديري : م. س، ص ١٧٢ ، أيضاً انظر: ص ١٧٨ .

(٤) البديري : م. ن، ص ٨٣ .

(٥) البديري : م. ن، ص ١٦٣ .

(٦) نعيسة ، د. يوسف جميل : مجتمع مدينة دمشق ، دار طلاس ، دمشق ، ط ١ - ١٩٨٦ م، ج ٢ ، ص ٤٣٨ - ٤٣٩ . انظر أيضاً ؛ المرادي : ج ٢ ، ص ٤٩ و ٥٦ .

(٧) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم (٦) ، ص ١١٠ لعام ١٧٣٠ .

(٨) THIECK, J.P. op. cit., p. 160.

وسيطرت العائلات المحلية على وظائف المحاكم المختلفة ، فمثلاً كان إبراهيم الحكيم الشريف لأمه رئيساً لكتّاب محكمة الصالحية[1] ، وعبد الوهاب العكري الحنفي الصالحي كاتباً في محكمة الصالحية ومحكمة الميدان ثم محكمة الباب الكبرى[2] ، ومحمد الأيوبي الدمشقي الحنفي ولّي رئاسة الكتّاب مرتين في المحكمة الكبرى[3] .

إذن كان يعاون القاضي في عمله عدد من الموظفين المحليين يتعدى مجموعهم العشرة أفراد ، يشكلون جهاز المحكمة الشرعية ، من بينهم عدد من الكتاب ، أحدهم باش كتاب ، وترجمانية ، ومقيِّد ، ومقابلجي ، ومحضر ، وعدد هؤلاء يزيد أو ينقص تبعاً للمدينة أو الحاجة . وطريقة التعيين كانت تتم من خلال القاضي ، فهو يصدر « مراسلة شريفة » للشخص الذي يختاره ، وتعتبر هذه المراسلة بمثابة قرار التعيين ، ونقرأ نماذج عديدة منها في سجلات المحاكم ، وهي على الشكل التالي :

« من مجلس الشرع الشريف إلى الرجل المدعو السيد مصطفى ابن السيد علي . ننهي إليك بأنّا نصبناك محضراً في محكمة طرابلس الشام ، لتكن متقيداً بالخدمة المرقومة ، مراقباً مولاك مجتنباً عن هواك ، وإياك عن الميل عن جادة الصواب ، تشاهد أليم العقاب ، تعلم ذلك والسلام . . »[4].

وهذه مراسلة أخرى لتعيين كاتب :

« . . من مجلس الشرع الشريف إلى . . ننهي إليك غبَّ التحية أنّا نصبناك أوجبنجي كاتباً في محكمة طرابلس الشام . . فبناء على ذلك أذِنّا لك أن تجلس في المكان الشاغر المشار إليه سالكاً بذلك تقوى الله في السر والعلانية . . »[5].

وتوضح هذه المراسلة طبيعة عمل المقيّد:

« . . إلى عمدة أرباب الأقلام . . ننهي إليكم غبَّ السلام بأنّا أقمناك مقيداً في محكمة طرابلس الشام متقيداً في حفظ السجلات للوقايع والأحكام محافظاً على ذلك بكل الاهتمام . . »[6].

---

(١) المرادي : م. س، ج ١/ص ١٠ .
(٢) المرادي : م. ن، ج ٣/ص ١٤٣ .
(٣) المرادي : م. ن، ج ٤/ص ٢٤ .
(٤) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم (١٠) ، ص ١٥٧ لعام ١٧٤٨ م .
(٥) المصدر السابق ، سجل رقم (٩) ، ص ٤٥ لعام ١٧٤٦ م .
(٦) المصدر نفسه ، سجل رقم (٩)، ص ١١٦ .

وليس لدينا ما يؤكد أن تثبيت هؤلاء يحتاج إلى موافقة إستامبول .

وقد أفرز المجتمع بعض العلماء الذين عملوا وكلاء عن الناس لدى المحاكم ، ولم يكن هؤلاء موظفين رسميين بل كانوا ينوبون عن الناس في المحاكم ويناقشون القضاة في المسائل الفقهية[1] . ويبدو أنهم سبَّبوا مضايقات للكتّاب والقضاة ، مما دفع القضاة إلى منع بعضهم من « مقارشة المواد في محاكمهم وتعاطي الوكالات لأنهم يعلّمون الناس الحيل » . ومن هؤلاء عمر الأرمنازي « . . الذي كان رأساً في كتابة الوثائق الشرعية ، بحيث أن شهود المحاكم عادوه ، لذلك راموا منعه مراراً فلم يقدروا ، إلى أن جاء حسن الرومي قاضياً لحلب ، فوصل إليه وثيقة إبراء بين ذميين بكتابة المترجم ، فلما رآها القاضي قال : ما أبقى هذا الكاتب حيثية للمحكمة . فوجد الكتّاب فرصة ووشوا به إلى القاضي وقالوا إنه قد سدَّ أبواب المحاكم وتعطّل حالنا . فأحضره القاضي وهدَّده بعد التوبيخ التام بقطع أصابعه إن كتب مرة أخرى وثيقة لأحد . . ثم قال له : يا شيخ أنت تحرم نفسك وتحرمنا المحصول فلو أخذت كثيراً كان أنفع لك . . »[2] .

وفيما يتعلق بطريقة المحاكمة ، فقد كان « المحضر باشي » يُدخِل المتداعين إلى المحكمة حيث يمثلون أمام أحد الشهود العدل ، فيستمع إلى أقوالهم ويسجل ذلك ويأخذ رسماً عن هذا الأمر ، ثم يصدر الشاهد المذكور الحكم ، وإذا كانت الدعوى بسيطة وأقرَّ المدَّعى عليه بحق المدَّعي ، تنتهي المسألة عند هذا الحد ، وإلَّا فتعرض القضية من جديد ، مرة أخرى ، على نائب القاضي أو على قاضي القضاة الجالس على سجادته في قاعة المحكمة . وإذا ما أُشكلت القضية فقهياً ، كان على القاضي أن يطلب « الفتوى » بذلك من المفتي ، على أن توجَّه إليه المسألة بشكل سؤال خطي ، يضع المفتي جوابه عليه . حيث يصدر القاضي حكمه استناداً على هذه « الفتوى » . ويبدو أن السمعة السيئة رافقت العاملين في أروقة المحاكم ، ويقدم « المرادي » إشارت في هذا المجال ، فالفقيه عبد الخالق الزيادي « . . يتعرض للوكالات والخصومات والدعاوى ، فبسبب ذلك يقع في المضرّات ويصير هدفاً لسهام أقوال الناس . . »[3] . حتى منصب القاضي تأثر بهذه الأجواء ، فنرى أن السيد عبد القادر الكيلاني « صرف

---

(١) الشطي ، محمد جميل : أعيان دمشق ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٩٧٢ م ، ص ٧٩ .
(٢) المرادي : م . س، ج ٣/ص ١٨١ .
(٣) المرادي : م . ن، ج ٢/ص ٢٥٨ .

مبلغاً كبيراً ليحصل على قضاء طرابلس »[1]. إلا أنه لا ينبغي بأي حال المبالغة في موضوع الرشاوى والفساد ، فقد كانت كل المؤسسات العثمانية تمرُّ في فترة تبدل وتحوُّل ويسودها شيء من التخبط .

٢ ـ الرقابة ، الأمن ، القانون :

يمكن القول إن صلاحيات القضاة قد قلِّصت بموجب قانون صدر عام (١٦٧٦ م ـ ١٠٨٧ هـ) ، مما أضعف نفوذهم وتأثيرهم . قبل ذلك كان القاضي ملزماً :

- بمراقبة جباية الضرائب في الولاية .
- الإشراف على الأشغال العامة التي ينظمها الوالي .

ولكن لم يبقَ له ، بعد صدور ذلك القانون ، سوى حق توجيه الاحتجاجات أو الشكاوى إلى الباب العالي على تصرفات الولاة أو غيرهم من الموظفين الحكوميين الكبار في الولاية . في كل الأحوال فقد بقي ملزماً بموجب فرمان صادر عام (١٥٩٥ م) بأن يبلغ إستامبول عن جميع الأعمال المخالفة للقانون التي ترتكب في الولاية[2] .

في كل الأحوال لا يمكن القول إن هناك حدوداً واضحة تفصل بين السلطات التنفيذية والعسكرية والقضائية ، ففي أيام الحرب ، أو عند اندلاع العنف السياسي في المدن ، كان ممثلو هذه السلطات يأمرون القوات المسلحة المرابطة في المناطق التابعة لإدارتهم ، وبدورهم كان القادة العسكريون يتولون الصلاحيات الأمنية والإدارية والمالية ، وحتى القضائية ، ويبدو أن هذا الاختلاط في الصلاحيات كان نتيجة لرغبة الباب العالي في إيجاد تنافس بين كبار الموظفين ، فجرائم القتل كان ينظر فيها الوالي أيضاً : « . . جيء لحضرة الوزير أسعد باشا بامرأة قتلت زوجها ، فسألها عن السبب فقالت له : إنه تزوج عليَّ ، فلما كانت ليلتي نام وتركني ، فقمت وقطعت ذكره ، وقلت لا لي ولا لها ، فمات من ذلك ، فضحك حضرة الوزير ولم يفعلٍ شيئاً سوى أنه أمر بحبسها »[3]. وفي حادثة أخرى يتبين أن الوالي قام بمهمة القاضي ونفّذ العقوبة اللازمة : « . . قتل رجل ابنته وهي ابنة أربع سنين ، فبلغ حضرة أسعد باشا أمرها ، وأن تلك البنت أمها مطلقة ، وخالتها امرأة أبيها غير

---

(١) المرادي : م. ن، ج ٣/ص ٤٦ .
(٢) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٣٦ .
(٣) البديري : م. س، ص ١٤٧ .

محبة لها ، فدسَّت لأبيها عليها بعض كلام ، وكان أبوها من الحمق والجنون على جانب عظيم ، فضربها بالعصا ضرباً مؤلماً ، ثم ربطها بشجرة بداره وبقيت طول الليل مربوطة إلى الصباح ، فجاء فوجدها قد ماتت ، وكانت ليلة ذات برد شديد ، فأحضره أسعد باشا وأمر أن يضرب ضرباً شديداً ، فضرب ثم وضع بالحديد بعدما أخذ منه أموالاً كثيرة »[1].

وقد كانت تحدث أعمال قتل كثيرة بشكل اعتباطي «.. قتلوا الرجل وأخ الزوجة ، أما المرأة فإنهم أخذوها وغرَّقوها في مغرق البحصا في نهر بردى ، ولم يسألوا عن الحاكم ، والحاكم لم يتعرض لهم ، فنسأله تعالى الفرج القريب ..»[2]، وأوامر القتل الفورية التي يصدرها الوالي عديدة «.. أمر بقتله حالاً ، فخنقوه في تلك الأيام من غير إثبات ولا دعوى ..»[3]. وإضافة إلى الخنق كان هناك طريقة أخرى «.. أمير الحج خوزق أربع لصوص من أولاد الشام ..»[4]، وأيضاً «.. شنق حسين باشا ، والي الشام ، رجلاً من الميدان ، اتهم بالحرام ، وكان سابقاً قتل أمه ذبحاً ..»[5].

وبالرغم من أن اختصاص القاضي هو النظر في النزاعات المدنية ، فقد كان من حق المدعي اللجوء إلى الباشا لفض النزاع : «.. فقد قتل الوالي أسعد باشا العظم السيد صالح بيك السوقية ، فسألنا عن السبب ، فقيل إن أباه اشتكى للباشا ، أن ولده صالح تكلم مع أبيه بكلام فاحش وأراد أن يقوِّسه ، فأرسل حضرة الباشا وأمر أن يؤتى بولده مهاناً ، وعند المساء أمر بخنقه ورمي والأمر لله ..»[6]، ونفس الصلاحيات كان يقوم بها المتسلم « فقد شنق المتسلم اثنين من الأشقياء اللصوص لهم وقوعات كثيرة ..»[7]، وفي حادثة أخرى « شنق المتسلم اثنين قيل إنهم متاولة ، كانا يقطعان الطريق ، ثم نادى لا أحد يخرج بعد صلاة العشاء ، لا بضوء ولا بغير ضوء »[8].

وينقل البديري صورة معبِّرة عن حالة الفوضى التي كانت تعيش فيها دمشق عام (١٧٤٦ م) ، «.. قتل رجل في سوق ساروجا وقبضوا على قاتله .. ثم وجد رجل مشنوق في قصر السرايا وبقي معلقاً قبيل العصر ولم يعلم قاتله فأمر الباشا بدفنه وذهب هدراً . ثم وجد قتيل

---

(١) البديري : م. ن، ص ١٥٤ .
(٢) البديري : م. ن، ص ١٨٦ .
(٣) البديري : م. ن، ص ١٨١ .
(٤) البديري : م. ن، ص ١٧٦ .
(٥) البديري : م. ن، ص ١٩٨ .
(٦) البديري : م. س، ص ٩٤ .
(٧) البديري : م. ن، ص ١٣٣ .
(٨) البديري : م. ن، ص ١٤٧ .

في تربة باب الصغير . . »[1] . وفي عبارة أخرى يظهر فيها التبرم والشكوى « بهذا الشهر ظهر قتلى كثيرة من رجال ونساء ولم يسأل عنهم ، وكل شيء موجود والغلاء يلعب في جميع البضائع . . »[2]، حتى المساجد لم تنج من السرقة ، فقد سرق من حرم الجامع الأموي ثمانية قناديل من فضة وقنديل واحد من ذهب « ولم يعلم لهم من غريم »[3] .

كذلك لم تكن الأعراف القضائية تستثني مبادرات الأهالي في معاقبة المجرمين ، وفي بعض الأحيان كان يسمح بالمحاكمات الذاتية للفصل في القضايا العائلية ، الأخلاقية أو الثأرية ، « . . قتل الأكراد اثنين من البغّادة لأخذ ثأر قتيل كردي . . »[4]، وفي حادثة أخرى ، قتلت امرأة زوجها وهو من الأكراد ، فقام أقرباؤه بقتلها وشقيقها وشخص آخر اشترك معهما ولم يسألوا عن أحد[5] . بل نجد أن السلطات ، وبشكل رسمي ، كانت تشجِّع على التنكيل بالأشخاص الخارجين على القانون « . . جاءوا بأربع رؤوس من العرب قطاع الطريق ، أتى بهم عيسى بشة الحبش ، أحد الزربـاوات الهاربين ، فعفي عنه لأجل ذلك . . »[6]. وفي سجلات محكمة طرابلس الشرعية نجد القاضي يستدعي سكان كل حي ويأخذ عليهم تعهداً بتطهير محلاتهم وحاراتهم من الزرب والأشقياء ، « . . وإن أمسكوا أحداً من الزرب والخوارج أو خرج منهم أو من محلتهم رجل زرب أو خارج عن طاعة أولي الأمر ولم يمسكوه ويقتلوه ولم يسلموه إلى حاكم البلدة . . فيكون عليهم خمسة أكياس كل كيس خمسمائة غرش . . »[7].

ومما يزيد في اختلاط الأمور أن نجد المتسلم يقوم بنفس مهام القاضي ، لجهة مراقبة الأسعار والأسواق ، وهي مهمة كان يشغلها المحتسب ، وقد ألغاها العثمانيون[8] وأصبحت داخلة في إطار مهام القاضي « . . نادى حضرة محمد آغا المتسلم

(١) البديري : م . ن، ص ١١٥ .
(٢) البديري : م . ن، ص ١٧٦ .
(٣) البديري : م . ن، ص ١٧٠ .
(٤) البديري : م . ن، ص ١٤٨ .
(٥) البديري : م . ن، ص ١٨٦ .
(٦) البديري : م . ن، ص ١٥٢ .
(٧) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، سجل رقم (٧) ص ١٧٩ العائد لعام (١٧٣٧ - ١٧٤١ م) .
(٨) المحتسب : مفردة عربية خالصة ، وقد عرفت في المدن الإسلامية بمعنى صاحب السوق ، حيث يعود له الإشراف على شؤونه والتأكد من صحة الأوزان والمكاييل وسلامة المعاملات ، ويضاف =

على اللحم ، الرطل بثمانية عشر مصرية وسمَّر[1] جماعة من اللحامة ، ولم يقبل رشوة ولا برطيلاً ، وعدل في حكمه . . حتى صارت الفقراء تدعوا له جهاراً . وبعد مدة سعَّر جميع البضائع وشدد وصار يأخذ بيد كل من يشتكي له . . »[2] ، بل إنه شنق ثلاثة لصوص في شجرة ، وشنق آخر في السويقة وقطع يد رجل نشّال[3] . وعندما ينشب نزاع عام يتسبب بأعمال عنف واسعة نجد الوالي أو المتسلم ، يقوم بتطبيق العدالة بشكل كيفي ، عبر محاكمة ميدانية مباشرة « . . فيقتلهم المتسلم من غير شرع ولا إثبات . . »[4] ، وحين يقوم أحد القضاة بمهامه كاملة لا يتردد « البديري » بالإشارة إليه وذكره ، وهي على كل حال إشارات قليلة ، ومنها « . . كان قاضي الشام رجلاً صالحاً ، فعمل محتسب ، وصار يدور بنفسه على السوقة ويعيِّر الموازين والأرطال والآواق ، فالذي يجد آواقة ناقصاً يضربه علقة على رجليه ، والذي يجد آواقه تامة يعطيه مصرية من فضة . . »[5] .

وبالرغم من الوقائع والأحداث السابقة التي تظهر الازدواجية في الصلاحيات ، وترسم خطوطاً متداخلة بين السلطات التنفيذية والقضائية والعسكرية وحتى الإدارية ، فقد تمتع نظام القضاء العثماني بوحدة نسبية لعبت فيها الشريعة الإسلامية ، إضافة إلى المبادىء المستندة إلى الأعراف والتقاليد ، دوراً مؤثراً ، وهذه الأعراف اتخذت أحياناً صفة الشرعية والثبات[6] . وقد تمتع « الأشراف » ، في ظل هذا النظام ، بحصانة قضائية نسبية ، وكان القضاة والعلماء يحاكمون في ديوان قاضي العسكر بموجب فرمان

= إلى مهمته جانب أخلاقي يقضي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهناك كتب فقهية تتحدث عن مهمة المحتسب وصفاته وصلاحياته . وكانت وظيفة مستقلة وصاحبها يعتبر شخصية هامة ، إلا أنها ضعفت مع دخول العثمانيين واعتبرت ضمن مهام القاضي . وبعض الدراسات تشير إلى إلغاء هذه الوظيفة في بلاد الشام عند دخول العثمانيين . انظر : العلبي ، أكرم حسن : **دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين** ، أطروحة جامعية ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٢١ ـ ٢٢٢ . انظر أيضاً: RAYMOND, A. Grandes Villes, p. 122 .

(١) المقصود بالتسمير ، دقّ بعض أعضاء المذنب في لوح من خشب بواسطة مسامير غلاظ ، وقد يطاف به على هذه الصورة ليشهَّر به في المدينة .

(٢) البديري : م. س، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

(٣) البديري : م. ن، ص ١٧٣ .

(٤) البديري : م. ن، ص ١٢٠ ، انظر أيضاً ص ٢١٨ .

(٥) البديري : م. ن، ص ٢٢٢ .

(٦) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٣٩ .

صدر عام (١٦٠٢ - ١٦٠٣ م/١٠١٣ - ١٠١٤ هـ)[١] ، كذلك كان للعسكريين قضاتهم وسجلاتهم القانونية المنفصلة[٢] ، أما معظم الجرائم الجنائية ، فقد كان ينظر فيها الوالي ، والذي كان ، في الظروف العادية والاستثنائية ، يبتُّ بها بشكل سريع ، وسجلات المحاكم تظهر لنا الكيفية التي يصدر بها القاضي حكم الإعدام « . . . ادعى شيخ طائفة الدباغين بطرابلس وباقي أنفار الطايفة على المدعو الملقب بعنتر الدباغ بأنه من أهل الشر والفساد والسعي بإضرار العباد . . وهو يسلّط عليهم أعوان الظلمة ، وقد تعددت منه الأفعال الذميمة مراراً ، وكلما نُهي عن ذلك زاد إكثاراً وإدباراً . . فطلب من المدعين إثبات ما ادعوه بالطريق الشرعي ، بعد إنكاره ، فأحضروا للشهادة كل من . . . فلما قامت الشهادة بذلك ولحق علم مولانا الحاكم الشرعي ، أجرى الله الخير على أيديه ، بإخبار جمهور السادة العلماء والأشراف وأعيان الديار الطرابلسية وعوامهم ، أن المدعى عليه يسعى في الأرض الفساد ، وضرره عام على العباد ، واطمأن قلبه الشريف بقتله ، حكم أيد الله أحكامه ، بقتل عنتر المذكور حدّاً ودفنه في مقابر المسلمين . . »[٣] . وتسجل الوثيقة أسماء شهود الحال على القضية ، وهم مفتي طرابلس ونقيب الأشراف وكبار العلماء في المدينة . لقد كان القاضي يستند في تنفيذ أحكامه إلى فتوى من المفتي حين يراد تنفيذ عقوبات قاسية ، وتغصُّ السجلات بأمثلة عديدة عن هذا الأمر ، فقد استشار الحاكم الشرعي المفتي في أمر حسين حمزة الشقي « . . أجاب علي أفندي الكرامي المفتي بطرابلس حالاً ، بهذه الحادثة بقوله : إن ثبت عليه ما تقرر

(١) ويذكر المحبي في هذا المجال ، خلال ترجمته للمولى حسين أخي زادة مفتي دار السلطنة ، أن السلطان مراد (١٥٧٤ - ١٥٩٥ م) إثر تمرد العسكر عليه وتأييد بعض القضاة لهم « . . أخذ يقتل بعض أعيان القضاة من الموالي وغير الموالي وكان من عادة بني عثمان لا يقتلون العلماء . . . اجتمع جماعة من الموالي واشتكوا فيما بينهم من السلطان وأنه خالف قانون أجداده في قتل العلماء ثم إن صاحب الترجمة كتب ورقة لحضرة والدة السلطان متضمنة أن قوانين السلاطين أن لا يقتلوا العلماء ، وإذا حصل منهم ظلم طردوهم إلى بلاد بعيدة ، ونحن من الداعين لابنك حضرة السلطان فنأمل إذا قدم بالصحة من السفر تذكرين له ذلك بحسن عبارة ليترك هذا الأمر . . . وكأنه وشى المفسدون أن المفتي والعلماء يريدون الاجتماع على خلع السلطان . . فجاء السلطان على جناح السرعة وخنقه » . انظر : المحبي : م. س، ج ٢ ؛ ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٣٩ . أيضاً انظر : رافق، «The law-court Registers». p. 144 .

(٣) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم (٢) ، لسنة ١٠٧٨ - ١٠٩٠ هـ/١٦٦٧ - ١٦٧٩ م، ص ٩٦ .

في السؤال بشهادة عدول المسلمين الذين لا غرض لهم إلا نصرة الدين وجب على ولاة الأمور تطهير البلاد بإزالة من يسعى في الأرض بالفساد، ففي الفتاوى البزازية سئل عطا بن حمزة عن قتل الأعونة والسعاة والظلمة في أيام الفترة، قال: يباح لأنهم يسعون في الأرض بالفساد، قيل له يمتنعون عن الفساد في غير أيام الفترة ويتوارون، قال: ذلك امتناع ضروري . .»[1]. إن نصوص المحاكم الشرعية حول هذه المسائل تظهر بشكل واضح، إن العقوبات لم تكن تصدر إلاّ وفق آلية الاستناد إلى الشريعة، وتطبيق الحدود في هذا المجال كان يتم بعد استشارة المفتي وكبار العلماء.

لقد كان بإمكان القضاة التدخل بقوة للحد من تخطي القانون والتعسف في تنفيذ الإجراءات، بل وتوجيه اللوم والتحذير في بعض الأحيان «. . صار منادة بتسعير اللحم وخلافه وكان المتسلم ينزل ويدور متخفياً، فوجدوا واحد شاري لحماً، فسأله كيف اشتريته، فأخبره بالحقيقة، وهو زيادة عن التحديد شيء جزئي . . فأخرجه من الدكان وسأله بكم بعت اللحم لهذا فجاوبه: إنني أنا خادم، ومعلمي باع وبالحال قطع عنقه وهكذا عمل بغيره . . والقاضي تعجب من هذا الافتراء وأرسل نائبه لعند الباشا يلومه على قتل الخادم المذكور وهذا شيء منافي للشرايع والطرايق، ومن وقته ارتفع التشديد بالأمور . .»[2]. كذلك نجد موقفاً رادعاً للقاضي حين شنق علي آغا المتسلم امرأة في شجرة بميدان السرايا: «. . وما هان ذلك على القاضي وتلاوم على الآغا وإنه مرة ثانية لا يفعل ذلك»[3].

إن ما يمكن التقاطه من كتب التراجم واليوميات حول دور القضاة وفاعليتهم، يضعنا أمام صورة مختلفة عما تقدمه سجلات المحاكم الشرعية، والتي لا يمكن الإسراف في الاعتماد عليها، فهي تعكس، في كل الأحوال، نصاً رسمياً شرعياً. إن المقارنة الدقيقة بين الصورتين، تظهر لنا الضعف الذي أصاب دور الحاكم الشرعي، فقد أصبح الشخصية الثالثة بعد الوالي والمتسلم، فحين يصدر «بيورلدي» من الوالي أو متسلمه، ينفّذ دون البحث بالأسباب «. . جاء من قبل الوزير المعظم . . بيورلدي شريف

---

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية، السجل السادس، ص (١٠٩). انظر أيضاً الحادثة التي يذكرها البديري، التي جرت بين القاضي وبنت الخطأ «سلمون» حيث أخرج المفتي فتوى بقتلها وإهدار دمها. (ص ٥٧).

(٢) الدمشقي: م. س، ص ٥٩.

(٣) الدمشقي: م. ن، ص ٤٩ ـ ٥٠.

بمسكه وإرساله . . فأرسل المتسلم إلى فخر الموالي العظام بطرابلس آنذاك . . كاتباً بضبط أسباب المذكور وتسليمه للجوقدار ليوصله إلى الوزير . . »[1]. إن ما يعزز هذا الاستنتاج عاملان : اختلاط الصلاحيات من جهة ، وعدم امتلاك القضاة سوى لحق توجيه الاعتراضات على ما يرونه مخالفاً « للشرايع والطرايق » .

إن هماً أساسياً سيطر على الولاة وهو الحفاظ على الاستقرار ، في مثل هذه الأجواء كان يمكن للقضاة المشاركة في تحمل هذا الهم . ولكن عندما ينتشر العنف السياسي أو الشغب العام يتضاءل تأثير الجهاز الإداري أو العسكري التابع للوالي ، وكانت هذه الظروف الاستثنائية كثيرة الوقوع ، حيث يجد الحديث فيها عن التسلط والعشوائية مبرراً له ، إلا أن ممارسة الرقابة وتطبيق القانون في الظروف العادية كان يخضع لآلية محددة في المدن .

فقد أظهر لنا استطلاع السجلات الشرعية ، بروز شخصيتين هامتين لمهام الأمن والرقابة ، وهما : الصوباشي[2] والعساس باشي[3] . ويعين هؤلاء الوالي بموجب بيورلدي ، لكن لا بد من إعلام القاضي بالأمر ، فعملهم كان يرتبط به بشكل مباشر أيضاً ، كما يظهر من نص هذا البيورلدي : « أعلم العلماء والأعلام ، زبدة الموالي العظام القاضي أفندي بمدينة طرابلس الشام زيد فضله ، نخبركم بأنَّا أقمنا حامله . . سوباشي في المدينة المرقومة ، لأجل الحفظ والحراسة وصيانة أعراض عباد الله تعالى على منوال السنين السابقة ، بناء على هذا البيورلدي . . حال وقوفكم على مضمونه . . تنبهوا على السوباشي المومي إليه أن يقوم بالخدمة المذكورة على الوجه المعتاد من غير قصور . ويوقف ما إن بدا منه أدنى خلاف بخلاف المعتاد من السنين السالفة بما يقتضيه الشرع القويم . ولا تدع أحد يعارضه ولا يداخله في خدامته

---

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل السابع ، ص ٧٨ لسنة ١١٥٠ ـ ١١٥٤ هـ/١٧٣٧ ـ ١٧٤١ م .

(٢) الصوباشي : كلمة تركية مركبة من المفردتين (صو) بمعنى الماء ، و(باشي) بمعنى الرأس والرئيس ، والياء اللاحقة في مفردة باشي للإضافة ، فيكون حاصل ترجمتها رئيس الماء أو المسؤول عن الماء . والصوباشي كما هو شائع في العهد العثماني ضابط البلد من قبل الحاكم وهو ما يعرف بالعربية بالشحنة أو البوليس .

(٣) العسّاس باشي : كلمة عربية مشتقة من (عس) أي طاف الليل يحرس الناس ، والعسس هم الذين يطوفون في الليل يحرسون الناس ويكشفون أهل الريبة ، والعساس باشي هو رئيس الحراس .

المرقومة بوجه من الوجوه . . »[١] . وتلقي هذه المراسلة الشريفة مزيداً من الأضواء على مهمة العسّاس باشي « هذه المراسلة الشريفة من مجلس الشرع الشريف إلى فخر أقرانه بـاكير جاويش ، ننهي إليك غبَّ أن صدر المرسوم المطاع الواجب القبول والاتّباع من أيد الأمرا الكبار . . بأنه بسبب تراخي أوده باشي العسس السابق ، وعدم اهتمامه ، حصل في البلدة ما أزعج أهلها من اللصوص ، فاستحق بـذلك العزل ، ونصبت أنت بها كما كنت سابقاً . . لتكون محافظاً على التجسس والتفحص على الأشقياء وأهل الفجور ، سالكاً بذلك تقوى مولاك مجتنباً عما يغضب الله . . »[٢] . ونجد في البيورلدي تحديداً أدق لمهمته « . . أذنّا له أن أي من وقع في يده ليلاً يرمي عليه القبض ويأتي به موثوقاً لطرفنا . . والدوران في شوارع البلدة في الليل والنهار وأي من وجدته من الأشقياء ترمي عليه القبض »[٣] .

يحدد النص مهمات الصوباشي على الشكل التالي : الحفظ (أي السجن) ـ الحراسة ـ صيانة أعراض عباد الله . أما مهمات باشي العسس فمحددة على الشكل التالي : تنظيم الدوريات ليلاً ونهاراً في شوارع البلدة لاعتقال اللصوص والمشبوهين ـ المحافظة على التجسس والتفحص . يتضح من تحليل النصين السابقين أن الصوباشي يقوم بمهام الحراسة والحفظ بالإضافة إلى دور أخلاقي وهو ما توضحه عبارة « أعراض عباد الله » ، في حين تنحصر مهمة باشي العسس بتنظيم الدوريات الأمنية .

يمكننا أن نعتبر أن هذين المنصبين شكّلا قاعدة الأمن المديني ، والأداة التنفيذية الصارمة للسلطة ، وهو ما نلمسه من بعض الشكاوى التي كان يتقدم بها الأهالي ضد تجاوزات الصوباشي ، فقد ادعى أحد الأشخاص عليه « . . مقرراً في دعواه أنه جاء لبيته وقال له عندك ناس أجانب ، ودخل إلى بيته وضرب امرأة كانت عنده حامل فألقت ما في بطنها وماتت بسبب ذلك . . »[٤] . تبين هذه القضية أمرين ، فقد تمتع الصوباشي بصلاحية الدخول

---

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل السادس ، ص ١٠٦ لسنة ١١٤٣ ـ ١١٤٥ هـ/ ١٧٣٠ ـ ١٧٣٢ م .

(٢) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل التاسع ، ص ١٢٠ لسنة ١١٥٩ ـ ١١٦٠ هـ/١٧٤٦ ـ ١٧٤٧ م .

(٣) سجلات محكمة طرابلس ، السجل التاسع ، ص ١٢٠ .

(٤) المصدر السابق ، السجل السابع ، ص ١٣٧ ، انظر حادثة مشابهة في نفس السجل ، حيث جرّم القاضي المحلة كلها بمبلغ مائتي قرش ، لأن الصوباشي قبض على رجل غريب يقيم في أحد منازل المحلة بدون علم شرعي . (ص ١٢٠) .

إلى المنازل لأي شبهة ، وحق الأهالي بالاعتراض إذا ما لحقهم ضـرر ، بغضّ النظر عن جدوى الاعتراض ، فقد ذهبت شكوى الرجل أدراج الرياح ، لأن أحداً لم يشهد معه ، حتى جيرانه الذين شاهدوا الحادثة .

٣ ــ الموقع ، الدور ، النفوذ :

كما هي المسؤوليات الأمنية والسياسيـة الكبيرة التي كـان يصطدم بهـا الولاة ، وكما هي النزاعات العسكرية ، وما يتولد عنها من أحداث عنف يمكن تصنيفه بأنه عنف سياسي ، أيضاً واجهت القاضي أحداث هامة في علاقته بمجتمع المدينة في الظروف العادية . فقد واجه انتفاضات شعبيـة عدة ، كـان الوالي يلقي بعبئهـا على القاضي ، متهرباً من تحمل مسؤوليتها . ففي دمشق قامت العامة بانتفاضة نتيجة الغلاء ، واشتكوا للوالي أسعد باشا «.. فأرسلهم ليشكوا حالهم إلى القاضي ، فأقبلوا نحو المحكمة واصطرخوا فيها يشكون حالهم ، فخرجت جماعة القاضي بالعصي وطردوهم ، وكان ذلك بأمر نائبه ، فهجمت العامة ورجموهم بالحجارة ، فأمر القاضي أعوانه أن يضـربوا بـالبارود ، فضـربوهم ، فقتلوا منهم رجلاً شريفاً وجرحوا منهم جماعة ، فغارت العامة عليهم ، وساعدهم بعض الإنكشارية ، فهـزموا القاضي ، وقتلوا باشي جوقدار وبعض أعوانه ، ونهبوا المحكمة وحرقوا بابها .. أما القاضي فقـد هرب من فوق الأسطحة هو ونائبه وجماعته ، فأخذه بعض الأكابر ، وصار يأخذ بخـاطره ، فحلف القاضي لا يسكن هذا الشهر إلاّ بالقلعة ، ثم جمعوا مال القاضي ومتاعه والذي نقص فرضـوه على خـزينة الـوجاق ، وعلى بعض الأكـابـر والأعيـان ، وأرضـوا القـاضي وصـالحـوه وإلى المحكمـة ردُّوه ..»[1] .

ويبدو أن غضب العامة كان يوجَّه إلى القاضي في الأمور الحياتية . ففي حـادثة مشابهة يشير إليها « البديري » مختصراً ، بعد أن اجتمع « الأكابر والأعيان » بدعوة من الوالي أسعد باشا ، حيث تم في مجلس الديوان تسعير الحنطة والخبز «.. وبعد سفـر الباشا ضجت العامة ورجموا القاضي وما أفاد شيء ..»[2] . وبالرغم من أن القاضي لا يملك صلاحية تسعير المواد الغذائية ، بل كان الوالي منفرداً ، وفي بعض الأحيان يشرك معه أعضاء الديوان في عملية التسعيـر ، وهو أمـر بالـغ الأهمية بـالنسبة لـلأعيان والـوالي

---

(١) البديري : م. س، ص ٦٣ - ٦٤ .
(٢) البديري : م. ن، ص ٥٢ .

المشاركين في المضاربات على الأسعار[1] ، بالرغم من هذا فقد كان الغضب ينصبُّ على القاضي من قبل العامة ، ويتحمل وحده وزر قرارات الديوان الذي هو عضو فيه ، كونه المسؤول عن العدالة الشرعية ، وبالتالي معاقبة المخالفين للتسعيرة المفروضة فيما كانت هذه التسعيرة مجحفة بنظر العامة . ثمة حقيقة يعكسها البديري في يومياته ، بشكل غير مباشر ، فهو يعكس صورة اهتزت فيها هيبة القضاة ، وضعف الاحترام والتقدير لهم ، فهو يذكر أخبارهم في (٢٦) موضعاً بشكل عابر ، ولا يهتم لذكر إنجازاتهم وأعمالهم ، ويكتفي أحياناً بمجرد ذكر قدوم أحدهم أو وفاته ، ويعلّق على بعضهم بعبارات مقتضبة « كان رجلاً عاقلاً ، إلاّ أنه ما عنده سياسة ولا تدبير . . »[2] . وفي مكان آخر تراه ساخراً : « . . جلس في المحكمة لا يحرّك ساكناً وفقه الله . . »[3] ، ويصف أحدهم : « . . عليه جلال وهيبة ولم يتكلم بقال وقيل . . »[4] ، ويعبر عن خيبة الأهالي بأحد القضاة « . . وظنوا أن معه أمور من تغيير وتبديل وتفتيش فلم يقع شيء من ذلك »[5] ، إن هذه العبارات والتعليقات الخاطفة ، تدل على ضعف نفوذ القاضي ، واهتزاز هيبته .

وثمة أكثر من حادثة يرويها ويستفيض البديري بشرحها ، لكنها لا تتعلق بالشؤون العامة بقدر ما تتعلق بأخبار القضاة الشخصية وأسرار حياتهم الشخصية ، فيفرد أكثر من صفحتين للحديث عن خلاف نشب بين زوجة القاضي وجاريته التي أغرم بها ، وكيف تسبب هذا الأمر بعزله ونفيه ومصادرة أمواله[6] . وبغض النظر عن طرافة الحادثة التي يرويها ، فهي أفادتنا في إظهار بعض الحقائق ، فهذا القاضي لم ينفعه « . . ما كان عليه من الاستقامة والقناعة والتواضع والسخاء الكثير ، حتى إنه ، في شهر رمضان ، كان يأكل قنطار من السمن ، ومن الأرز واللحم مثل ذلك ، حتى إنه على الأقل يوجد عنده في رمضان نحو ثلاثين ما عدا الفقراء . . » ، فقد استغل خصومه خلافاً نشب بين زوجته وجارية له يحبها ، فغضب

---

(١) أمر أسعد باشا والي الشام أن تباع غرارة القمح بـ (٣٥) قرشاً بدلاً من (٢٥) قرشاً ، كالعادة ، عندما يحين تسويق الحبوب من أملاكه الواقعة قرب حماة . (البديري : م . س ، ص ٩٨) .

(٢) البديري : م . س ، ص ٦١ .

(٣) البديري : م . س ، ص ٦٥ ، أيضاً يورد عبارة مشابهة عن قاضي آخر في الصفحة (٢٢٥) .

(٤) البديري : م . ن ، ص ١٥٢ .

(٥) البديري : م . س ، ص ١٦٤ .

(٦) البديري : م . ن ، ص ١٣٢ .

القاضي وطلّق زوجته ، وعـاد غاضبـاً من النزهـة « . . ومعه حـريمه شـاهراً السـلاح وبيده طبنجة ، وفي رجل الواحدة بابوج والثانية حافية بلا بابوج ، ونزل إلى المحكمة على تلك الحالة ، فـأظهرت أعـداؤه إنه سكـران والأمر بخـلاف ذلك . . » ، ويسجـل البديـري في خاتمـة هذه الحـادثة السبب الحقيقي الـذي أدى لعزلـه « . . ولما كـان لا يأكـل الرشـوة ، ولا يميل في دعوى ، مالت أهل الشام عليه ، مع زوجته ، حتى إنهم سعوا بعزله ، كما هي عادتهم قديماً . . » . هذا الموقف الـلاذع والناقـد يظهـر مدى الضعف الـذي أصاب مـركز القضـاء وجهاز المحكمة الشرعية .

ومما يؤكد الضعف الذي أصاب هذا المركز ، واهتزاز هيبته ، هو تجرؤ الكثيرين عليـه ، حتى أن أحد القضـاة لم يستطع رد اعتـداء إحدى « بنـات الهـوى » إلا بعـد الاستنجاد بالوالي والمفتي « . . خرج قاضي الشام بعد العصر إلى الصالحية فصـادف امرأة من بنـات الخطا ، تسمى سلمـون ، وهي تعربـد في الطريق ، وهي سكـرى مكشوفـة الوجـه وبيدهـا سكين ، فصـاح جمـاعـة القـاضي عليهـا أن ميلي عن الطريق ، هـذا القـاضي مقبـل ، فضحكت وصاحت ، وهجمت على القاضي بـالسكين ، فأبعـدوها عنـه أعوانـه . . ثم جمع القـاضي الوالي والمتسلم ، وذكر لهم ما وقع له مع العاهرة . . فقالوا له هذه افتتن بها غالب الناس ، فأخرج المفتي فتوى بقتلها وإهدار دمها تسكيناً للفتنة . . »[1] . ويـظهر البـديري تبـرمه وشكـواه من تفشي الفساد الخلقي حيث « لا أمر بمعروف ولا نهي عن المنكر ، والصالح في همٍّ وكرب ، والفاجر الطالح يتقلّب في لذيذ النعم . . »[2] ، فقد جاهر الفسّاق و « بنات الخطا » بالمعصية ، بل تجـرأن وأقمن استعراضـاً « . . ومشين في أسـواق الشـام وهنَّ حـامـلات الشمـوع والقنـاديـل المباخر . . يغنين ويصفّقن بالكفوف ويدققن بالدفوف والناس وقوف تتفرج عليهم . . وما ثم ناكر لهذا المنكر . . »[3] . والواقع لم يستطع القضاة وضع حد لهذه الظاهـرة ، وحتى عندمـا لجأ الأهالي إلى الباشا طـالبين إليه أن يتم نفيهنَّ أو تجميعهنَّ في مكـان ، لم يستطع وفضّل أن يرتب على كـل واحدة منهن عشـرة قروش في الشهـر ، كضريبـة ، وجعل عليهنَّ صوباشياً[4] .

يتبين أن الدور الأخلاقي الذي يفترض أن يكون على رأس اهتمامات القضاة ، قد أصابه الإهمال أيضاً ، حتى إن الشيخ حسن الرفاعي ألقى بنفسه من مئذنة جامع

---

(١) البديري : م . ن ، ص ٥٧ .
(٢) البديري : م . ن ، ص ٩٢ ـ ٩٣ .
(٣) البديري : م . ن ، ص ١١٢ .
(٤) البديري : م . س ، ص ١٣٤ .

الدقّاق ، منتحراً ، وهو ينادي «يا أمة الإسلام ، الموت أهون ، ولا التعريض مع دولة هذه الأيام . .»[1]. لقد بلغ ضعف القضاة حداً دفع البديري أن يذكر بتعجب ، تظاهر أحدهم بالقوة «. . دخل الشام وقدّامه أعوانه حاملين البندق والسلاح حتى وصل إلى المحكمة ، وهذا لم يقع لغيره . .»[2].

لقد كان هذا الواقع مدعاة كي يصبح الولاة أكثر حرية في التصرف ، لكنهم يبقون بالرغم من صلاحياتهم بحاجة إلى شهادة القاضي معهم ، فوقوفه على الحياد أو معارضته لأفعالهم ، تعرقل أعمالهم ، فهم بحاجة إلى قضاة ضعفاء ، فتجميد تنفيذ فرمان مثلاً ، يحتاج بالإضافة إلى شهادة الوالي شهادات أخرى «. . ولكن لما كان لهذا الباشا ميل خاص نحو المذكورين ، طيّب بخاطرهم ، وجمع القاضي والمفتي . . فشهدوا شهادة بالمذكورين ، فوضعت هذه الشهادة ضمن معروض وأرسلت للباب العالي . .»[3]. كذلك الأمر أيضاً مع الولاة الأقوياء ، فعندما نجح أحمد باشا الجزار في تسميم والي طرابلس «. . وحين وصل إلى دمشق أحضر إليه القاضي والمفتي والنقيب وسائر رجال الحكومة ، وكتّبهم شهادة أن موت إسماعيل باشا المذكور كان طبيعياً وليس بالسم»[4].

في كل الأحوال ، إن التدهور الذي أصاب نفوذ القاضي والجهاز الشرعي ، يعود بأسبابه إلى التدهور العام الذي أصاب كل مؤسسات الدولة العثمانية في تلك الحقبة ، وثمة عامل تجدر الإشارة إليه في هذه المرحلة تحديداً ، ففي الوقت الذي تعاظم فيه نفوذ الولاة ، حيث نجح بعضهم بالاحتفاظ بمركزه لسنوات عديدة ، وكوّن ثروات واستتبع معاونين يعضدونه ، بقي القضاة على حالهم ، فلم يمكث أحدهم أكثر من سنة ، لا يتاح له فيها إقامة نفوذ محلي ، أو توطيد علاقات وثيقة ، تشعره بالأمان وتبعد عنه القلق على المستقبل ، لذلك لم يكن مستغرباً أن ينكبَّ أغلبهم على جمع المال لتعويض ما تم دفعه وتقديمه من هدايا للحصول على المنصب .

وتجدر الإشارة إلى أن المواصفات الشخصية ، تلعب دوراً مهماً في نفوذ وموقع القاضي وقد تلعب الظروف والأحداث دوراً مساعداً في تقوية نفوذه ، خاصة حين يغيب الوالي أو حين يكون أمام تحديات كبرى ، ففي الأحداث التي شهدتها دمشق خلال

---

(1) البديري : م. ن، ص ٥٠ .
(2) البديري : م. ن، ص ٦٥ .
(3) كرامة ، القس روفائيل ، ص ٧١ ـ ٧٢ .
(4) المصدر السابق ، ص ١٤١ .

حملة « أبي الذهب » ، نلاحظ مساهمة فاعلة للقاضي في مجلس الديوان ، بـل نراه يخالف الوالي في رأيه : « قال القاضي ترسل هذا المكتوب عندنـا حتى نحقق الخبر . . »[1] ، بل نجد موقفاً متبرماً بقسوة للقاضي في مواجهة تردي الأوضاع العسكرية «. . هذا الأمر ما بقي يحتمل ، حكي وكلام ، الأعادي أجو للمزيريب . . ومرادهم يأخذوا الشام ، لا الوزرا ولا نحنا من عود نقدر نعطي جواب للسلطان . . »[2] . مختصر القول إن القضاة كان بإمكانهم أن يكونوا أكثر تأثيراً في الظروف العادية والاستثنائية ، ولا يمكننا إلا أن نشير إلى التراجع الذي أصاب نفوذ القاضي ودوره بالرغم من خـطورة الجهاز الـذي يمسك بـه واتساع الصلاحيات الملقاة على عاتقه ، إلا أن اختلاط هذه الصلاحيات وتشابكها من جهة ، والخلل العام في مؤسسات الـدولة من جهـة أخرى سـاهما في تـراجع الـدور والنفوذ للحاكم الشرعي ، وبالتالي تقدم الجانب الوظيفي على ما عداه في مهمته اليومية .

ومما لا شك فيه أن الاعتماد على مصدر واحد لتحليل هذه الجوانب ، قد يدفع بالدارسين إلى الاستغراق في جانب واحد من الصورة ، وهـو ما حـاولنا تجنبـه بقراءة متأنية لكل من سجلات المحاكم الشرعيـة ، كنص رسمي ، والتواريـخ واليوميـات ، كنص واقعي معاش .

---

(١) ابن الصديق : م . س، ص ٢٨ .

(٢) ابن الصديق : م . ن، ص ٣٥ .

الفصل الخامس

العلماء والسلطة والمجتمع

أ - علماء مدن الشام والنظام المدرسي العثماني .
ب - بروز العائلات الدينية .
جـ - العلماء والسلطة .
د - العلماء والمجتمع .
هـ - الفقيه والمتصوف .
و - العلماء الأشراف .

أحدث العثمانيون ، منذ اليوم الأول لدخولهم بلاد الشام ، انقلاباً جذرياً في نظام الجهاز الديني المملوكي ، وقد تأكدت شكوك العلماء ، منذ الأيام الأولى لوصول السلطان سليم إلى دمشق عام (١٥١٦ م) ، بالرغم من توزيعه المال والهدايا على أئمة وخطباء ومدرسي الجوامع والمساجد والمدارس .

لقد أثار تطبيق الإجراءات الجديدة سلسلة من ردود الفعل ، في دمشق ومن ثم في القاهرة ، في أوساط العلماء ، وعكس هذا الموقف بعض العلماء وكتّاب التراجم في ذلك الحين ، حين أثاروا النقاش حول ما عرف باسم « اليسق العثماني »[1] ، فنلاحظ في إحدى تراجم نجم الدين الغزّي الحوار التالي : « فقد سئل القاضي أحمد بن يوسف الحنفي القسطنطيني أيام توليته بدمشق عن حلّ اليسق ، بمعنى المحصول وقت الأحكام الشرعية ، أهي مستنبطة من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس ؟ فسكت وقال : لا والله ، وإنما هو تبعاً للموالي ، علماء الأتراك ، فقلت له : الجهل ليس بقدوة »[2] .

اعتبر فرض اليسق قضية مخالفة للشريعة الإسلامية ، فالقضاة كانوا يأخذون

---

(١) اليسق : هو ما يدفعه الشخص للقاضي على المستند أو المعاملات « . . وهم ماشون على اليسق وهو على المستند خمسة وعشرون درهماً . . » . كما استعمل بمعنى العادة وبمعنى القانون . راجع في هذا الصدد بحث الدكتور خالد زيادة : **من المماليك إلى العثمانيين ـ الفقيه في مرحلة الانتقال بين عصرين** . مجلة الاجتهاد ـ العدد الرابع ـ ص ١٦٣ ـ بيروت ١٩٨٩ .

(٢) الغزي ، نجم الدين : **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة** ، دار الآفاق الجديدة ، ط ٢ ـ بيروت ١٩٧٩ ، ج ٣/ ص ٦٣ .

رواتبهم من بيت المال في الدولة ، وليس من خلال الرسوم والضرائب التي تجبى من المتخاصمين أو أصحاب المصالح ، وكان أي عالم أو فقيه مشهود له بالعلم والتقوى يستطيع إصدار الفتاوى بدون مقابل محدد ، والتي أصبحت ، فيما بعد ، من صلاحية المفتي الذي له الحق وحده في إصدارها . وبمقدار ما اعتبر اليسق مخالفاً للشريعة اعتبر أيضاً فتنة حصلت في الدين[1] .

لقد أحدث العثمانيون منصباً جديداً ، هو منصب « المفتي » ، الذي لم يكن من قبل ، فقد كان الإذن بالإفتاء يمنح بالإجازة التي يحصل عليها طالب العلم ، حيث يؤذن له بموجبها بالإفتاء والتدريس . أدخل العثمانيون منصب الإفتاء الحنفي الذي تم تعميمه على المذاهب الأخرى ، فأصبح لكل مدينة مفتون على المذاهب الأربعة .

لقد اهتز الجهاز الديني الذي يمسك به العلماء ، فالمكانة التي كانوا يحتلونها في قلب دولة المماليك ، باتت مهددة ، فهم نجحوا في رفد الدولة بالقضاة ورجال الشرع ورجال الإدارة والمحتسبين ووظائف الأوقاف والكتابة ، لكن هذه المكانة الناجمة عن دورهم ووحدة جهازهم ، كانت عرضة للتفكك مع العثمانيين[2] .

كذلك اهتزَّ التوازن النوعي بين المذاهب الإسلامية ، والذي حفظ في عصر المماليك ، لكنه مع سيطرة الأتراك العثمانيين ، وتغليب المذهب الحنفي على المذاهب الأخرى ، اختلَّ التوازن وبرز في الواقع معطى جديد . كان المذهب الحنفي منتشراً لكنه يأتي بالدرجة الثانية بعد الشافعي وقبل المالكي والحنبلي[3] . لقد كان هذا التدبير غريباً بالنسبة لعلماء مصر والشام .

والواقع أن الأحناف في المدن العربية اعترضوا بنفس النسبة على التدابير العثمانية فتعيين قاضٍ ومفتٍ في كل مدينة لم يعنِ تقدماً للمذهب الحنفي على المذاهب الأخرى ، بل كان في حقيقته إشارة لانخفاض نفوذ الفقهاء المحليين ، الذين ما كان بمقدورهم الوصول لأكثر من منصب نائب القاضي .

---

(١) الغزي : م. س، ج ٢/ص ١٩٣ .

(٢) يراجع في هذا الصدد كتاب إيرا مارفين لابيدوس ، **مدن الشام في العصر المملوكي** ، دار حسان للطباعة والنشر ، دمشق ١٩٨٥ .

(٣) يُراجع في هذا الصدد بحث الدكتور خالد زيادة الذي سبقت الإشارة إليه ، فهو يقدم رصداً دقيقاً لهذا الجانب .

لقد تراجع نفوذ الفقهاء والعلماء المحليين في المدن خلال مرحلة الانتقال من الدولة المملوكية إلى الدولة العثمانية ، وأبرز علامة على ذلك هي انتقال الصلاحيات التي كانت بأيدي القضاة والمفتين المحليين من مختلف المذاهب إلى القاضي والمفتي الرومي في كل مدينة من المدن ، لقد كان القاضي المعيَّن من إستامبول يمسك بالجهاز الديني بحيث أصبح هو المرجع في شؤونهم الوظيفية والدينية والمالية .

لكن تطوراً معاكساً برزت آثاره في القرن الثامن عشر بشكل واضح ، فقد تمكن عدد لا بأس به من العلماء المحليين من الانخراط في النظام المدرسي ـ العلمي العثماني ، ونجح بعضهم في الوصول إلى مراكز عليا في الجهاز الديني والقضائي ، كذلك تعزَّز منصب الإفتاء الذي آل بكليته إلى العلماء المحليين من أبناء مدن الشام .

إن الموقف السلبي من التغييرات التي أدخلها العثمانيون نجده قد تعرض للتعديل بشكل واضح ، ويعكس هذا التغيير محمد خليل المرادي ، مفتي الشام وصاحب التراجم المشهورة ، فهو يشيد بالسلطان سليم ، وبما أدخله من تعديلات ويصفه : «.. حامي البلاد والثغور .. قامع أهل البغي والفساد ، رافع أعلام الشريعة ، حاسم البغاة ، قاسم الطغاة .. وذلك من حين دخوله دمشق ، وتجديد أمورها ، وتنفيذ أوامره فيها وتنظيمها بحسب قانونه المنيف ، الموافق للشرع الشريف ، وترتيب مناصب العلم والسياسة على قاعدة ملكه واستحسان رأيه الشريف .. ومن جملة ذلك تخصيص إفتاء كل مذهب برجل واحد ، والقضاء كذلك ، وكان قبله الملوك والسلاطين ، وإن خصصوا القضاء برجل واحد ، كانوا يطلقون أمر الفتيا للعلماء : فعلماء كل مذهب يفتون متى سئلوا واستفتوا ، ويكتبون على الأسئلة ، ويقع الخلاف والمناضلة دائماً بينهم ، ولم يزل هذا الأمر على هذا المنوال حتى دخلها وملكها السلطان سليم خان المذكور ، فنظَّم أمورها .. وأجرى بمقتضى الشرع الطاهر أحكامها ، وجرى بعده أخلافه الملوك من آل عثمان الكرام على هذا المنوال من تخصيص فتوى كل مذهب برجل واحد .. ومنع غيره من الكتابة على الأسئلة ، وكذلك القضاء ..»[1] .

يظهر النص بشكل واضح التغيُّر بالموقف ، والتأكيد المكرر على أن القانون

---

(١) المرادي ، محمد خليل : عرف البشام فيمن ولِّي فتوى الشام ، دار ابن كثير ـ (دمشق ـ بيروت) ، تحقيق محمد مطيع الحافظ ورياض عبد الحميد مراد ـ ط ٢ ـ ١٩٨٨ ـ ص ٢ و ٣ .

والإجراءات العثمانية جاءت موافقة للأحكام الشرعية ، وتتكامل الصورة حين نقارنها بنصوص شعبية من القرن الثامن عشر ، فالبديري ، وفي أكثر من موضع ، يعلق داعياً : «.. أبقى الله تعالى هذه الدولة العثمانية إلى آخر الدوران . آمين »[1] بل إنه يعلق بعد وصول خبر وفاة السلطان محمود الأول : «.. انهزّت الشام من هذا الخبر ، وبقيت الناس مترددة في الاستقرار إلى أن جاء قبجي كبير من دار السلطنة ومعه منشور بأن صاحب الخطبة ـ خطبة الجمعة ـ في سائر بلاد الإسلام هو السلطان عثمان خان[2] ، وأمر أن تزيّن دمشق ثلاثة أيام ، فزينت زينة ما سمع بمثلها . . »[3] . كذلك يعكس ابن الصديق في مروياته صورة مشابهة ، فهو يصف احتلال جيوش أبي الذهب لدمشق قائلاً : «.. هكذا قدّر علينا الباري بعد العز هذا الذل »[4] وهو يذكر كيف شارك الشعب والأهالي في الحارات في القتال ضد أبي الذهب الذي يسميه « بالخارجي » ، وينقل كيف تصدى له علماء دمشق حين حاول تعيين قاضي « . . الجواب أن الشريعة لا تصحُّ إلا بقاضي ينصبه حضرة مولانا السلطان . . »[5] .

إن هذا التطور في موقف العلماء والعامة ، من الدولة العثمانية تجسَّد أيضاً في مظاهر أخرى ، فمركز الإفتاء ، الذي كان يتولاه ، في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، علماء أتراك أو روم بصفة غالبة ، أصبح في القرن الثامن عشر حكراً بشكل كامل على علماء بلاد الشام . ويكفي الاطِّلاع على هذا الجدول الذي استخرجناه من كتاب المرادي [6] :

	مفتون محليون من مدن الشام	مفتون أتراك أو روم
القرن السادس عشر	٥	٤
القرن السابع عشر	٧	٦
القرن الثامن عشر	١٤	صفر

إن الجدول السابق يظهر بوضوح مدى التقدم الذي طرأ على وضع العلماء الكبار

---

(١) البديري : م. س، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ ، أيضاً انظر فقرة مشابهة ص ٢١٠ .
(٢) السلطان عثمان الثالث حكم من سنة ١٧٥٤ ـ ١٧٥٧ م .
(٣) البديري : م. س، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .
(٤) الصديق : م. س، ص ٤٩ .
(٥) الصديق : م. ن، ص ٥٠ .
(٦) والمقصود كتاب «عرف البشام فيمن ولِّي فتوى الشام»، لمحمد خليل المرادي . م. س .

خاصة إذا ربطنا ذلك بنجاح بعضهم في تولي الوظائف القضائية العليا ، كما أشرنا في الفصل الرابع . إن هذه التحولات تعود لأسباب عدة ، تبدأ بضعف قبضة السلطة المركزية من جهة ، وتنتهي بنجاح ملحوظ حققه العلماء من أبناء مدن الشام في الانخراط والتفاعل مع النظام المدرسي العثماني ، وهذا السبب الأخير قلّما تمت الإشارة له أو دراسته بشكل واف .

أ ـ علماء مدن الشام والنظام المدرسي العثماني :

من الواضح ، حسب إشارات المحبي العائدة للقرن السابع عشر ، أن التراتبية العلمية التي يشتمل عليها النظام المدرسي العثماني[1] ، أصبحت معروفة في بلاد الشام ، ففي ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن العمادي يذكر أنه درَّس بالمدرسة النورية الكبرى « برتبة الداخل المتعارفة بين أهالي الديار الشامية تبعاً لبلاد الروم »[2] ، كذلك في ترجمة عبد الوهاب الفرفوري الدمشقي فقد « لازم ودرس على قاعدة الروم ونال رتبة الداخل المتعارفة الآن في بلادنا »[3] . وبالرغم من هذه الإشارات ليس هناك ما يشير إلى انتشار هذا النظام بشكل واسع في القرن السابع عشر . فقد بقيت الطرق التقليدية في اكتساب العلم فاعلة ، بالإضافة إلى أن علماء الشافعية والحنابلة والمالكية لم يعيروا النظام المدرسي العثماني اهتماماً كافياً[4] . في كل الأحوال شهد هذا القرن بداية نشاط للعلماء الأحناف ، باتجاه تحصيل النفوذ بفضل الصلات التي عقدوها مع الموالي الروم النافذين من أصحاب المناصب ، عن طريق نظام الملازمة والخدمة الذي سبقت الإشارة له في الفصل الرابع .

وبهدف مقاربة التحولات الطارئة في القرن الثامن عشر قمنا بدراسة عيِّنة شملت مئتي شخصية من العلماء الذين ترجم لهم المرادي ، تبين لنا من خلالها أن (٣٣٪)

---

(١) هذا النظام سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول .

(٢) المحبي ، محمد : **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، طبعة المطبعة الوهبية ، مصر سنة ١٢٨٤ هـ سنة ١٨٦٧ م ـ أربعة أجزاء ـ ص ٢١/ج ١ .

(٣) المحبي : م. س، ص ١٠٠/ج ٣، انظر حالات مشابهة: ج ١/ص ١٧ و١٥٨ وج ٣/ص ٣٠٨ .

(٤) زيادة ، خالد : في المصدر السابق يتوصل إلى نفس النتيجة ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .

من العيِّنة سافروا إلى إسلامبول في حين بلغت نسبة الذين سافروا إلى مصر بهدف المجاورة في الأزهر (٢٤,٥٪) ، وفيما يختص أبناء المدن المجاورة لدمشق فإن (١٧,٥٪) قد حطُّوا رحالهم فيها لتلقي العلوم في مدارسها أو في الجامع الأموي ، أي إن (٧٥٪) من العينة رحلوا في طلب العلم إما إلى إستامبول أو القاهرة أو دمشق ، في حين لم يغادر الباقون مدنهم التي اكتسبوا فيها معارفهم وعلومهم .

ومن خلال عينة أخرى شملت (١٥) من كبار علماء طرابلس ترجم لهم « نوفل »[١] ، تبين أن :

٧ منهم توجهوا إلى مصر للمجاورة في الأزهر .
٥ منهم توجهوا إلى إسلامبول .
٣ منهم توجهوا إلى دمشق ، كمحطة مؤقتة للانتقال فيما بعد .

لا شك أن هذه الأرقام تبين أن مدارس إستامبول ، وحلقات الأزهر في مصر ، كانا محطَّ أنظار متلقي العلم ، فقد كان التخرج منها يعتبر مرحلة متميزة في الحياة العلمية . وقد شكلت دمشق بمدارسها وبحلقات الجامع الأموي فيها ، محطة هامة بين عاصمتين شكلتا مركزي استقطاب وجذب فعليين لرجال العلم في بلاد الشام .

إلا أن هذه الأرقام تبين حقيقة أخرى ، وهي أن النظام المدرسي العثماني لم ينفذ نفاذاً كاملاً إلى بلاد الشام ، وهو تعرض إلى منافسة قوية من قبل الأزهر ، والمرادي يلمِّح إلى هذه المنافسة بطريقة غير مباشرة «.. وكتب بخطه كتباً كثيرة ، وكلها مملوءة بالحواشي وتقريرات مشايخه على طريقة المصريين ..»[٢] . لقد بقيت الطرق التقليدية في اكتساب العلم الشرعي فاعلة وحيَّة في بلاد الشام ، بالرغم من توجه العديد من العلماء إلى إستامبول بهدف الحصول على المناصب العليا والوظائف الهامة ، ولم يكن هذا ممكناً إلا بالانخراط في نظام الخدمة والملازمة والحصول على الرتب العلمية . لقد كان أغلب كبار العلماء الذين تولوا مناصب هامة ، كالإفتاء ونيابة القضاء أو القضاء في المدن الصغيرة بل وحتى التدريس في كبريات مدارس الشام ، من الذين

---

(١) نوفل ، عبد الله حبيب : **تراجم علماء طرابلس وأدبائها** ، المنشورات الجامعة ، مكتبة السائح ، طرابلس ـ لبنان ـ ١٩٨٤ .

(٢) المرادي : سلك الدرر : ج ٢/ص ٢٨١ ـ ترجمة عبد الرحمن الصناديقي .

سافروا إلى إستامبول ونجحوا هناك في إقامة أقوى الصلات مع الموالي الروم .

ويشير المرادي ، في أكثر من مجال ، إلى هذه الحقيقة . فالشيخ عمر بن عبد الحي الطرابلسي ذهب إلى الديار الرومية « فأدرك المراد والأمنية وسلك طريق الموالي بها . . وتقلَّد قضاء بلدته طرابلس »[1]، ونقيب أشراف دمشق علي العجلاني «. . كانت عليه رتبة موصلة السليمانية وتولى وظائف وتداريس ومدارس كثيرة . . »[2]، ومفتي الحنفية بدمشق علي المرادي تمتع بنفوذ قوي « . . كاتبته أعيان القسطنطينية وكانت تراجعه بمهمات دمشق حتى السلطان مصطفى خان يراجعه ويطلب دعاه . . »[3]. كذلك الشيخ أبو المواهب العرضي « . . وصل إلى دار الملك قسطنطينية ولازم قاضي العساكر . . ولازم على قاعدتهم . . وصار له أنعام برتبة موصلة الصحن »[4] بعد تقلبه بمناصب عديدة ، وتدريسه في عدد من مدارس إستامبول الشهيرة .

ويذكر المرادي ، في معرض ترجمته لبعض العلماء ، تفاصيل هامة تعكس الكيفية التي كانت تنتظم فيها عملية الارتحال للحصول على الرتب العلمية ، فعبد الرحيم منير « . . ذهب إلى إسلامبول لأجل المعيشة فمكث فيها خمس سنوات ونصف ولم يحصل على طائل ، ثم ذهب ثانياً وثالثاً . . فلم ينل قدر الكفاف ، فاشتغل بنسخ الكتب »[5]، وفي ترجمته لسليمان المحاسني الحنفي الخطيب والإمام بالجامع الأموي يقول : « . . ارتحل إلى دار الخلافة في الروم وصرف بها مبلغاً من الدراهم ، وباع كتباً جليلة ولم يحصل على شيء من سفرته . . »[6]. إن هذه الأمثلة تبين مسألتين ، الأولى تتعلق بمصاريف السفر والهدايا التي عليه تقديمها لينال مراده وهي باهظة كما نستنتج ، لذلك لا يستطيع تحمل مثل هذه المخاطر سوى العلماء الميسورين ، والثانية أن لا شيء مضمون ، فقد يعود القاصد صفر اليدين ، أو قد يكون عليه الانتظار طويلاً أو أن يكرر زياراته وهداياه ، كما فعل عبد الرحمن المغربي الحنفي الطرابلسي الذي زار إستامبول سبع عشرة مرة ليحصل على رتبة الداخل ، وكانت له قبلها رتبة أيكنجي خارج ، في حين

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٣/ص ١٧٨ .
(٢) المصدر السابق: ج ٣/ص ٢٠٦ .
(٣) المصدر نفسه : ج ٣/ص ٢٢٠ .
(٤) المصدر نفسه : ج ١/ص ٦٩.
(٥) المصدر نفسه: ج ٣/ص ٦ .
(٦) المصدر نفسه : ج ٢/ص ١٦٠ .

أن شقيقه توفي هناك ولم ينل أمنيته على حد تعبير المرادي[1] .

إذن ، لم يكن سهلاً على القاصدين عاصمة السلطنة الحصول على ما يبتغونه ، فمن أصل (٣٣٪) من العيِّنة ، وهم الذين رحلوا إلى إستامبول ، تمكن فقط (١٦٪) من الحصول على رتب علمية ، وبالتالي مناصب ووظائف هامة . أي أن نصف الذين كانوا يقصدون العاصمة كانوا يتمكنون من النجاح ، أما الباقون فكان عليهم تحمل الخسائر والقبول بالواقع .

إن أغلب الذين كانوا يحققون النجاحات في إستامبول ، يتحدرون من عائلات ميسورة ، ومن أبناء العلماء في الوقت نفسه ، وكان لعلاقاتهم المسبقة مع الجهات النافذة في العاصمة الأثر الأساسي في نجاحهم ، فالسيد عبد القادر الكيلاني الذي ينتسب لأسرة من حكام حماه « . . يضمنونها من طرف الدولة ويلتزمونها بمال معلوم . . وأعطي قضاء طرابلس الشام مع رتبة قضاء القدس الشريف ، وصرف على صيرورة ذلك مبلغاً وافياً من الدراهم . . »[2]. وقد حصل بعض رجال التصوف على رتب علمية ، نظراً لامتداد شبكات الطرق الصوفية وتأثيرها في العاصمة ، فقد حصل إبراهيم بن سعد الدين على رتبة الداخل ، والملاحظة المعبِّرة التي يسجلها المرادي في هذا المجال أن حصوله على الرتبة كان « . . سبباً للعبث والهذيان فيه ، لأنه كان متغفلاً يجلس على حوانيت القهوة ودابته فوقها رقعة الاعتبار وهيئة المدرسين[3] ، فيصير العوام وغيرهم يهزأون به لأجل ذلك . كان يأكل البرش ، المعجون المشهور ، ويلبس الأثواب المفتخرة المزينة ، ويجلس بها على حوانيت الأسواق . وعلى كل حال فحظه أكثر من عقله . . »[4].

إن حصول بعض الأشخاص على رتبة علمية ، كان يعتبر حدثاً هاماً في حياتهم ، بحيث يترك تأثيره المباشر حتى على سلوكهم ، فخليل الحمَّصاني « صارت له رتبة موصلة الصحن . . ولما قدم دمشق على طريقة الموالي ركب في الموكب مرتين أو ثلاث ثم ترك ذلك . . »[5].

---

(١) المرادي : سلك الدرر، م. س: ج ٢/ص ٣٠٣.
(٢) المصدر نفسه : ج ٣/ص ٤٦ .
(٣) المقصود هو الإجازة التي نال بها رتبة الداخل .
(٤) المرادي ، سلك الدرر : م. س، ج ١/ص ٤١ ـ ٤٢ .
(٥) المصدر السابق : ج ٢/ص ٩٨ .

وفي محاولة لاستكشاف أثر التبنِّي الرسمي العثماني للمذهب الحنفي ، فقد تبين لنا بعد فرز العيِّنة المدروسة من تراجم المرادي ، أنها موزعة على الشكل التالي :

العدد	المذهب	النسبة
١٠٠	أحناف	٥٠٪
٨٥	شافعية	٤٢,٥٪
١٠	حنابلة	٥ ٪
٣	مالكية	١,٥ ٪
٢	غير محدد	١ ٪
مجموع	٢٠٠	١٠٠٪

إن هذه المعطيات تلحظ بشكل واضح تقدم الأحناف من حيث العدد في القرن الثامن عشر ، ولمعرفة الأثر العثماني بشكل دقيق قمنا بفرز مقارن وبشكل مزدوج ، فرصدنا عدد الذين رحلوا إلى كل من إستامبول والقاهرة من الأحناف والشافعية وغيرهم فخرجنا بالمعطيات التالية :

المذهب	إستامبول	النسبة	القاهرة	النسبة
أحناف	٤١	٦٢,١٢٪	٢٥	٥١,٠٣٪
شافعية	٢١	٣١,٨٢٪	٢٠	٤٠, ٨٪
حنابلة	٢	٣,٠٣ ٪	١	٢,٠٥ ٪
مالكية	—	—	—	—
غير محدد	٢	٣,٠٣ ٪	٣	٦,١٢ ٪
مجموع	٦٦	١٠٠٪	٤٩	١٠٠٪

يبدو جلياً أن القسم الأكبر من الأحناف استقطبتهم إستامبول ، ولا غرابة في ذلك فهي مركز القرار وعاصمة السلطنة ، إلا أن التبادل المدرسي والثقافي بين الأحناف والقاهرة حافظ على نسبة جيدة . لكن الملفت للانتباه هو استقطاب متوازٍ للشوافع بين القاهرة وإستامبول ، وهذا تطور بالغ الأهمية ، فمصر ، ولفترات طويلة ، بقيت مرجعاً أساسياً للعلماء الشوافع ، بالقدر الذي كان المغرب العربي يحتوي على تجمُّع كبير من أتباع المذهب المالكي .

إن ملاحظة واضحة تفرض نفسها وهي أن تبادلاً مؤثراً وقوياً ، قام بين العاصمة ومختلف المذاهب الفقهية . إن إغراء السلطة والمنصب والنفوذ من جهة ، وإغراء الرتب والألقاب العلمية من جهة ثانية ، قد ساهم بشكل كبير في غياب روح التحسس المذهبي أو الفقهي ، وأثبتت مقدرة النظام المدرسي العثماني على استيعاب أتباع المذاهب الأخرى ، بالرغم من تقدم المذهب الرسمي الحنفي على بقية المذاهب ، وقد أصبح الأمر مسلماً به في القرن الثامن عشر .

وفي هذا المجال ثمة إشارات عديدة في ثنايا تراجم المرادي « . . الدمشقي الشافعي الخلوتي . . صارت له رتبة موصلة الصحن المتعارفة بين الموالي وأعطي توليه المدرسة الحجازية مع التدريس . . ثم إمامة الجامع الأموي . . »[1] ، ولم يكن غريباً أن يدرس طلبة العلم على يد علماء من مختلف المذاهب ، فأحمد الغزّي مفتي الشافعية تتلمذ على يد إسماعيل الحائك المفتي الحنفي بدمشق[2] ، وأحمد المنيني الشافعي تتلمذ على يد فقيه حنبلي[3] ، أما أبو المواهب الحنبلي فقد تتلمذ على يد تشكيلة من علماء عصره الأحناف والشافعية ، وقد جلس مكان والده للتدريس في محراب الشافعية بالأموي وهو مفتي الحنابلة[4] . وأكثر من ذلك فإننا نجد من العلماء من ينسب نفسه لأكثر من مذهب فقهي ، مثل حسن بن علي الشهير بالحنبلي الشافعي[5] ، أما أحمد الدمنهوري فكان يوقع اسمه بالشافعي الحنفي المالكي الحنبلي[6] ، أما عبد الله الخليلي فكان « مفتي أهل المذهبين الشافعي والحنفي بطرابلس »[7] .

إن المعطيات السابقة تزيل بعض الغرابة حين نجد أن العاصمة إستامبول استقطبت علماء من مختلف المذاهب الفقهية ، فهؤلاء كانوا يتتلمذون في مدنهم عند كبار العلماء الذين تسبقهم شهرتهم بالعلوم الشرعية والفقهية واللغوية . ولم يخل الأمر

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٢/ص ٩٨ .
(٢) المصدر السابق ، ج ١/ص ١١٧ .
(٣) المصدر نفسه ، ج ١/ص ١٣٣ - ١٤٥ .
(٤) المصدر نفسه ، ج ١/ص ٦٧ - ٦٨ .
(٥) المصدر نفسه ، ج ٢/ص ٣٠ .
(٦) المصدر نفسه ، ج ١/ص ١١٧ .
(٧) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل الثامن ، ص ٦٨، لعام (١٧٤٣ م) ، أيضاً السجل التاسع ، ص ١١٣/ لعام (١٧٤٦ م) .

أن البعض قد بدَّل مذهبه تحت ضغط الإغراء ، للترقي وللحصول على منصب الإفتاء ، كما في حالة أحمد المؤقت المالكي الذي تحنَّف وشغل منصب مفتي الأحناف بالقدس مرتين[1] ، إلا أن الأمثلة المشابهة نادرة .

وتبقى ملاحظة بخصوص منصب مفتي الشافعية ، فقد ظهر تنافس واضح بين العاصمتين ، إستامبول والقاهرة ، في تخريج المؤهلين لهذا المنصب ، فعبد الرحمن الكفرسوسي « ارتحل إلى إسلامبول واستقام هناك مدة ، وآخراً صارت له إفتاء الشافعية بدمشق »[2]. في حين رحل خليل بن عاشور الفقيه الشافعي إلى مصر « وجاور بالأزهر . . ولما عاد تولى الإفتاء والتدريس . . »[3]. إلاّ أن نموذج علي بن حبيب الله الفقيه الشافعي بالقدس يقدم صورة واضحة « . . سافر إلى مصر ومكث بالجامع الأزهر مدة تزيد على خمس عشرة سنة . . . ثم سافر إلى الروم ولزم إقراء صحيح البخاري بجامع أياصوفية . . . ومكث في المحل المذكور مدة خمس وعشرين سنة واشتهر في بلاد الروم . . ولم يكن لإفتاء الشافعية بالقدس إيراد قبل توليته لها ، فلما قدم من الروم مفتياً كان عمه محب الدين النقيب هو المرجع في بلدته ورئيسها ، فرتَّب له على الثلاثة ديوره ، في كل شهر من كل دير مائة مصرية . . »[4]. يبدو واضحاً من سياق النص أن الحصول على منصب الإفتاء الشافعي ودعم هذا المنصب بالإيرادات ، عن طريق الصداقات والعلاقات مع العاصمة ، أكثر فائدة ، خاصة وأن باب الانخراط في النظام المدرسي العثماني ، بل وحتى التدريس بجامع العاصمة ، لم يكن مغلقاً أمام المذاهب الفقهية الأخرى ، إننا أمام مرونة فقهية واضحة يتمتع بها النظام المدرسي العثماني .

وبالرغم مما تقدم ، فإن نسبة الذين رحلوا إلى إستامبول والبالغة (٣٣٪) من العيِّنة ، تدل على أن النظام المدرسي العثماني لم يهيمن على الحياة التعليمية الدينية بشكل شامل ، ومما يقوِّي هذا الاستنتاج ، أن نصف الذين رحلوا إلى إستامبول فقط ، نجحوا في الحصول على رتب ومناصب دينية ، وبالرغم من انفتاح هذا النظام واتساعه لأبناء المذاهب السنية الأخرى إلا أن الوصول إليه والانخراط فيه كان يحتاج إلى

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م . س، ج ١/ص ١٧٥ .

(٢) المصدر السابق: ج ٢/ ص ٣٢٤.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢/ ص ٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣/ص ٢٠٩ .

مصاريف باهظة لم يكن سهلاً توفرها لأي كان . لذلك بقي المرادي في « سلك الدرر » و « عرف البشام » يشير إلى سلك الموالي باعتباره سلكاً رومياً . فهو حين يتكلم عن مصطفى السفرجلاني الحنفي ، الذي ذاع صيته في العاصمة إسلامبول حين كان يدرس في مدارسها ، يقول مفاخراً : « . . كانوا يجلُّونه . . ومع ذلك يذمُّهم ويتكلم في حقهم ولا يهاب كبيرهم ولا صغيرهم . . »[1]، وحين يتحدث عن أحد علماء الأتراك يجد أن أبرز مناقبه كونه يجلّ العرب ويحترمهم ويعرف قدرهم .

والملاحظة التي ينبغي إيرادها ، أن اللغة التركية لم تسر بين العلماء ، كما لم تدخل المصنَّفات التركية في مصادر العلم الديني إلاّ فيما ندر ، بل على العكس كانت العربية لدى علماء الأتراك لغة أساسية في علوم الدين . وقد أثار أولئك العلماء العرب الذين عادوا من « الروم » مقلدين سلوك الأتراك استهجان الغزِّي والمحبي والمرادي[2] .

لقد كانت الطرق التقليدية في اكتساب العلم ، والتي درج عليها علماء بلاد الشام ، لا تزال صلبة ، وكانت الأمور تسير باتجاه تمايز علماء بلاد الشام ، والعرب بشكل عام ، عن العلماء الأتراك ، وكانت الهوَّة التي تفصل بين النظامين تتسع ، خاصة وأن الحصول على الوظائف والمناصب الدينية لم يكن مقتصراً على الذين انخرطوا في سلك الموالي ، فقد بقيت القاهرة ودمشق وحلب ، والمدن الصغيرة الأخرى ، ترفد سلك العلماء الأهليين بأعداد غفيرة ، كما لعبت الطرق الصوفية دوراً هاماً في هذا المجال ، فهي استقطبت فئات شعبية واسعة ، وشكلت سلكاً دينياً له نفوذ ممتد إلى سائر أنحاء السلطنة ، وخارج رقابة الجهاز المدرسي والقضائي العثماني .

لقد حافظ نظام التعليم الأهلي ـ المحلي على تماسكه ، ولعب الدور الرئيسي فيه أسلوب نقل المعرفة التلقينية الشفوية من الأستاذ إلى تلميذه ، وكان العلماء يفاخرون بأسماء أساتذتهم الذين نالوا على أيديهم الإجازات ، في قواعد اللغة العربية ، والبلاغة والبيان ، والمنطق ، والحديث ، والفقه، والتصوف والهيئة . . وفيما بعد كان أبناء العائلات الكبيرة الميسورة يرسلون أبناءهم إلى إستامبول للاستزادة

---

(١) المرادي: سلك الدرر، م. س: ج ٤/ص ٢١٠ .
(٢) السابق، ج ٢/ص ٩٨، أيضاً انظر : المحبي ، خلاصة الأثر: ج ٣/ص ٣٥٤ .

منها ، ولتأكيد الحصول على المنصب المناسب .

ولم يكن التعليم محصوراً في مدارس محددة في بلاد الشام . فبالإضافة إلى الجامعين الأساسيين في حلب ودمشق ، كانت توجد مدارس هامة في الولايات ، في طرابلس وصيدا والقدس ونابلس وحمص والرملة وحماة وإدلب وبعلبك وعكا . ومن خلال تراجم « المرادي » يمكن أن نلاحظ أنه كان بالإمكان الحصول على تعليم كامل في القدس[1] ، كما كانت نابلس مركزاً رئيسياً للتعليم الحنبلي[2] .

ويشير المرادي ، خلال القرن الثامن عشر ، إلى ما لا يقل عن ٤٥ مدرسة في دمشق بخلاف المساجد ، أما في حلب فكان العدد لا يقل كثيراً عن ذلك[3] . وفي طرابلس قمنا بإحصاء (٢٣) مدرسة عدا المساجد والجوامع التي كان يتم فيها التدريس خلال القرن الثامن عشر ، وذلك من خلال وثائق المحكمة الشرعية[4] . ومن أبرز مدارس دمشق التي أنشئت في القرن الثامن عشر : المدرسة المرادية الجوَّانية التي بنيت جنوب المدرسة الظاهرية عام (١٧٢٠ م) وكانت تسمى أزهر دمشق ، ثم المدرسة النقشبندية البرَّانية التي بناها الشيخ مراد المرادي في سوق صاروجا ، ثم مدرسة الوالي إسماعيل باشا العظم في سوق الخياطين (١٧٢٨ م) ، ثم المدرسة السليمانية التي بناها سليمان باشا العظم (١٧٣٧ م) ، ثم المدرسة الفتحية التي بناها الدفتردار فتحي القلانسي (١٧٤٤ م) ، ثم المدرسة العبدلية التي بناها عبد الله باشا العظم (١٧٧٩ م) . وأهم ما تبقى من المدارس إلى هذه الفترة : القجماسية الحنفية ودار الحديث الأشرفية ، الصميصاتية ، والعادلية الكبرى والعادلية الصغرى ، الخضيرية ، العاذرائية ، الأحمدية ، الظاهرية ، الحافظية ، السليمية ، السليمانية ، الصادرية ، الأمجدية ، الجوزية ، العذراوية ، الأمينية ، والأتابكية ، والبيرمية ، والجواهرية ، والمدرسة الفارسية التي كانت تعلِّم اللغة التركية والفارسية بالإضافة للعربية[5] . لكن

---

(١) المرادي : م. س، ج ١/ص ١٧٥ .

(٢) المصدر السابق : ج ١/ص ٨٢ و ١٩١ - ١٩٢ وج ٣/ص ٤١ وج ٤/ص ٣١ .

(٣) جب وبوون : م. س، القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ .

(٤) عماد، عبد الغني : **الجهاز الديني والعائلات الدينية في طرابلس** ، الجامعة اللبنانية ، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الثالث ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٢ .

(٥) نعيسة ، يوسف : **مجتمع مدينة دمشق** ، دار طلاس ، ط ١ - ١٩٨٦ ، ج ٢ ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

معظم المصادر بما فيها سجلات محاكم دمشق الشرعية لا تذكر إلا القليل عن طبيعة النشاط داخل تلك المدارس ، وجلّ ما تذكره اسم من عُيِّن من المدرسين أو الأئمة أو المتولين . وقد أمكن رصد أسماء بعض موظفي هذه المدارس فكان منهم : المحدث ، وشيخ الرواية ، والحافظ ، والمفسِّر ، والفقيه ، والمعيد ، والمفيد ، والمنتهي ، وكاتب الغيبة ، والقاص ، والواعظ ، ومعلِّم الكتّاب ، والمقرىء ، وخازن الكتب ، ، وكان لكل واحد من هؤلاء راتبه المحدد ، نقوداً أو مواد عينية كانت تصرف له من أوقافها ، أما تعيين هؤلاء فكان يتم من خلال قاضي قضاة دمشق .

في كل الأحوال من الواضح أن النظام المدرسي بشكل عام قد انتظم في حركة ثلاثية الأبعاد : طلب العلم ـ الوظيفة ـ إعادة إنتاج العلم . وتشبه هذه الحركة ما نجده في طوائف الحرف ، فالمبتدىء في الصنعة يمر بما يشبه هذه المراحل الثلاث ، إلا أن هذا المرور في جهاز العلماء كان يخضع لآليات خاصة لا بد من تمييزها بدقة .

ب ـ بروز العائلات الدينية :

ثمة ظاهرة مهمة بدأت تبرز بشكل ملفت في القرن الثامن عشر ، فقد ظهر أن الدور الأكبر والأهم في أوساط العلماء عامة ، كان لعدد من العائلات المحلية القديمة ، وكان أكثرها نفوذاً من ينتسب إلى الأشراف (سلالة النبي) كآل الصادق وآل العجلاني ، أو من ينتسب إلى مؤسسي الفرق الصوفية كآل الكواكبي في حلب ، وآل الكيلاني الذين استوطنوا حماة ثم انتقلوا إلى دمشق أواسط القرن الثامن عشر . لقد سعت تلك العائلات إلى احتكار أعلى المناصب لأبنائها ، وقد ظهر بين أفرادها نوع خاص من تقسيم العمل .

فعائلة أيوب العدوي الدمشقية ، كان الأب فيها مرشداً صوفياً وعالماً ، فورث عنه بنوه الطريقة الخلوتية ، وأصبح أحدهم ، وهو إبراهيم ، شيخاً لزاويتها في دمشق و« بايع واشتهر وعقد الاختلاء في جامع المرادية بدمشق . . وكان موقراً ومحترماً وصاحب ثروة وعليه تولية وتدريس المدرسة الحافظية »[1] . ثم اعتزل وأجلس أخاه الشيخ أبا السعود على سجادة الطريقة الخلوتية « كان شيخاً عابداً متنسكاً وأقام عهدهم بالتوحيد والذكر »[2] ، وقد

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ١/ص ٥ .
(٢) المصدر السابق : ج ١/ص ٦٣ .

جمع على غرار أبيه بين التقوى والعلم وأدار المدرسة الحافظية وعلّم بها ، أما الأخ الثالث « أبو الإسعاد » فقد رحل إلى إستامبول في طلب العلم واشتهر هناك كمدرس واسع الاطلاع ، واشتغل أيضاً إلى جانب العلوم الدينية ، بالطب ، وأصبح رئيس الأطباء في مارستان السلطان محمد خان بإستامبول[1] . أما « أبو الصفا » الأخ الرابع فقد برع وترقّى إلى مناصب القضاء ، ووُلّي منصب الإفتاء الحنفي واستمر مفتياً إلى أن مات ، وكان يتولى نيابة الحكم في محكمة الباب وكما يصفه المرادي فقد « تمت حرمته وسما صيته وأقبلت عليه الدنيا . . »[2] ، أما « إسماعيل » الأخ الخامس فقد تمتع بشهرة الصوفي صاحب الكرامات ، المقصود من العامة والخاصة بحيث أضفى على العائلة هالة من الاحترام والتقدير ، و « كان أخوه الشيخ أبو الصفا ، مفتي الشام ، كلما أشكل عليه أمر يأتيه ويشكو إليه ذلك الأمر فيحل كل ما أشكل عليه . . »[3] .

بالإضافة إلى ما سبق برزت أسر توارث أبناؤها مناصب محددة ولفترات طويلة ، وقد تولى نقابة الأشراف بدمشق أفراد من أسرتي حمزة والعجلاني لفترات طويلة ، وبين الأعوام (١٧٧٠ ـ ١٨٢٠ م) تولى منصب نقابة الأشراف ثلاثة من آل العجلاني ، أما الباقون فهم من عائلتي حمزة والمرادي[4] .

وقد ارتبطت عائلة العجلاني بعلاقة نسب مع أسرة أخرى من أشراف دمشق هي عائلة العمادي ، وخلال ترجمة علي العجلاني يقول المرادي : « . . نشأ في كنف مفتي دمشق حامد العمادي ، فهو خال والده ، تولى نقابة دمشق وعزل عنها مرات ، وأخيراً استبدَّ بها إلى أن مات . . . وأنشأ عقارات ودوراً وأملاكاً كثيرة . . ولم يصل أحد من بني عجلان إلى ما وصل إليه من متاع الدنيا والثروة . . وكانت عليه إقطاعات وقرى بطريق المالكانة وتولى وظائف وتداريس ومدارس كثيرة . . وكانت عليه رتبة موصلة السليمانية . . »[5] .

---

(١) المرادي : سلك الدرر ، م. س : ج ١/ص ٥١ .
(٢) المصدر السابق :اج ١/ص ٦٢ .
(٣) المصدر نفسه : ج ١/ص ٢٤٩ .
(٤) شليشر ، ليندا : بعض مظاهر أحوال الأعيان في دمشق أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، منشورات جامعة دمشق ، ط ١٩٧٨ ، ج ١/ص ٣٢٩ .
(٥) المرادي : سلك الدرر : م. س ، ج ٣/ص ٢٠٦ .

أما منصب الإفتاء الحنفي فقد تنافست عليه أسرتا العمادي والمرادي[1] ، وهما من الأسر الشريفة الدمشقية ، ويساعدنا هذا الجدول الذي نظمناه بالاعتماد على كتاب « عرف البشام » للمرادي على تكوين صورة واقعية في هذا المجال :

	العمادي	المرادي	العجلاني	المنيني	حمزة	المحاسني
ق ١٧	٢	–	–	–	–	–
ق ١٨	٤	٤	١	١	–	١
ق ١٩	–	٣	–	–	١	–
مجموع	٦	٧	١	١	١	١

وقد آل مركز الإفتاء الشافعي في دمشق إلى أسرة الغزي الدمشقية[2] ، ولم يزاحمهم على هذا المنصب سوى شخصين هما عبد الرحمن الكفرسوسي وحسن تقي الدين الحصني الشافعي . ويصف المرادي عائلة الغزي « أنهم رؤساء العلم في دمشق أباً عن جدٍ من حين وفودهم إليها ، وأول من قدم منهم إلى دمشق جد المترجم الكبير . . »[3] .

أما في حلب فقد نجح آل الكواكبي السيَّاد والصوفيون ، في الاحتفاظ بمنصب الإفتاء ، ونقابة الأشراف فترة طويلة ، وتمكن أفراد منهم من الترقي إلى أعلى المناصب في إستامبول ، فهم « . . طائفة كبيرة ، أهل فضل ورياسة ولهم طريقة معروفة أردبيلية تنتهي إلى الأستاذ جدهم الكبير الشيخ صفي الدين وإسحاق الأردبيلي ولهم سيادة الشرف من جهة المذكور . . وكلهم نقباء في حلب وشرفهم أشهر من كل مشهور . . »[4] .

في طرابلس احتفظ آل الكرامة بمنصب الإفتاء طيلة فترات طويلة ، وشاركهم فيه بعض الأحيان أسرتا الأدهمي والمغربي ، وتعرض آل البركة في طرابلس إلى منافسة آل الرفاعي بخصوص منصب نقابة الأشراف . أما منصب الإفتاء الشافعي فقد احتفظ

---

(١) أيضاً ارتبطت أسرة المرادي بعلاقات قربى قوية مع عائلة المنيني ، وهي عائلة دينية لها مكانتها أيضاً في دمشق وتولى أبناؤها وظائف عديدة بين القضاء والإفتاء والخطابة . (المرادي : م . س، ج ١/ص ١٣٣) أيضاً كان لعائلة المرادي علاقة مصاهرة مع أسرة درويش آغا أوجاق اليرلية بدمشق ، فهو خال والدة صاحب سلك الدرر (انظر : سلك الدرر : ج ٢/ص ٢٠٧) .

(٢) سلك الدرر : م . س، ص ١١٧ .

(٣) المصدر السابق : ج ١/ص ١١٨ .

(٤) المصدر نفسه: ج ١/ص ٥٧ .

فيه ولفترات طويلة آل السيري الأزهري[1] .

وفي دراسة إحصائية عن موظفي الجهاز الديني في طرابلس ، ومن خلال عيِّنة من سجلات محكمة طرابلس الشرعية شملت خمسة عشر سجلاً ، تغطي النصف الأول من القرن الثامن عشر ، خرجنا بهذا الجدول الذي يبيِّن عدد ، وكيفية توزع العائلات المحلية على المناصب والوظائف الدينية الهامة :

العائلة	الإفتاء	نقابة الأشراف	وظائف التدريس والخطابة والإمامة	المجموع
الكرامي	٦	ـ	٥	١١
البركة	ـ	٧	١	٨
الأدهمي	٢	ـ	٥	٧
السيري	١ (شافعي)	ـ	١٧	١٨
عبد الحي	ـ	ـ	١٠	١٠
المغربي	١	ـ	١٠	١١
الرفاعي	ـ	٣	٢	٥
المجموع	١٠	١٠	٥٠	٧٠

يبين الجدول تخصص بعض العائلات في احتكار بعض المناصب ، فعائلة البركة تولى سبعة منها منصب نقيب الأشراف ، وقد تولى منصب الإفتاء الحنفي في طرابلس ستة علماء من آل الكرامي . وقد توزعت العائلات الأخرى على بقية الوظائف وتوارثتها بين أبنائها لأكثر من جيل .

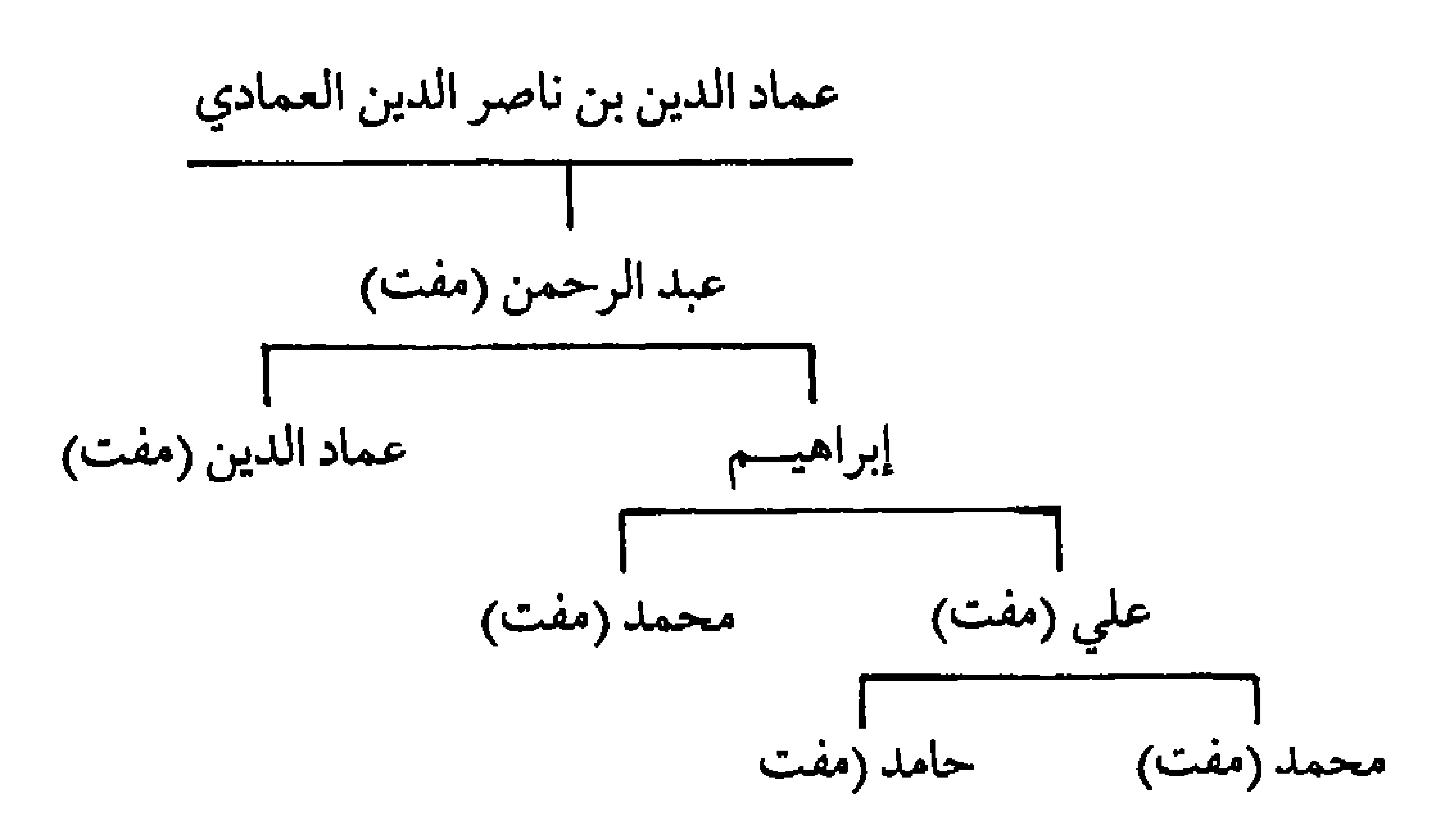
أما عائلة الأتاسي فقد احتفظت بمنصب الإفتاء بحمص ، وفي القدس احتفظت عائلة العلمي بزعامة الطريقة الشاذلية وبمنصبي الإفتاء وخطابة المسجد الأقصى و« بنو العلمي في القدس أشهر من كل مشهور وهم بيت ولاية وصلاح وكراماتهم ظاهرة وأحاديث فضائلهم متواترة .. خرج منهم علماء وصلحاً وكثيرون ...»[2].

لقد أصبح السلك الديني حرفة يتم توارثها بين الأبناء والآباء ، فعلي المرادي المفتي الحنفي في دمشق حاول أن يجعل من الوظيفة الدينية إرثاً شرعياً «.. فكان إذا

(١) عماد ، عبد الغني : المصدر السابق ، ص ٨٥ ـ ٩٧ .

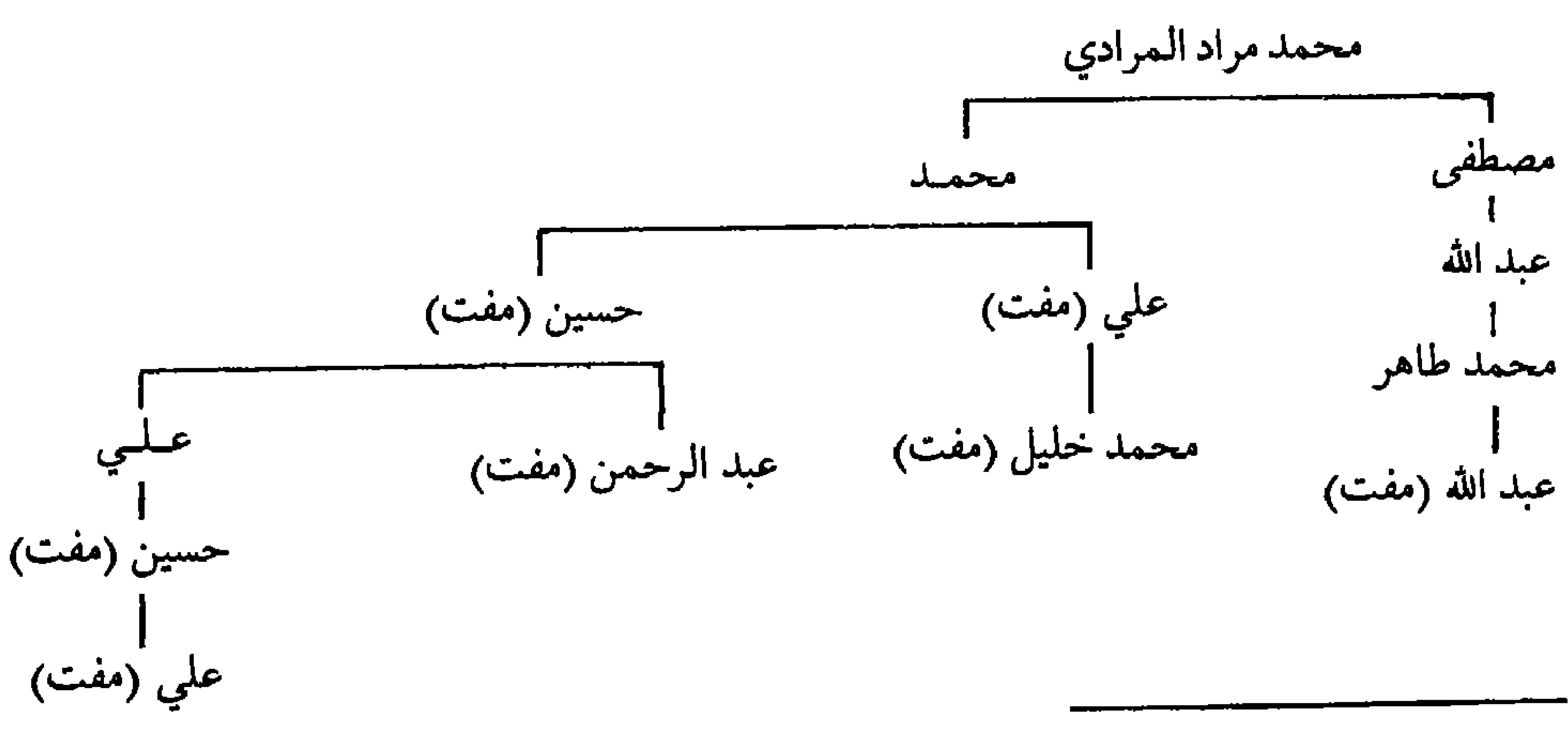
(٢) المرادي : سلك الدرر : م . س، ج ١/ص ٧٠ .

توفي أحد وخلف ولداً وكانت عليه وظائف كثيرة يجتهد لولده . . »(١). وكذلك في إشارة إلى المفتي حامد العمادي يلاحظ أنه « كلما وقعت وظيفة يتخذها لولديه حسن وعبد الحميد . . »(٢). لقد انتقلت المناصب العليا ، كالإفتاء بين الأعمام والأبناء لأكثر من جيل كما نلاحظ في هذا الجدول ، الخاص بعائلتي العمادي والمرادي ، يرصد أبناء العائلة الذين تولوا منصب الإفتاء فقط :



نلاحظ من خلال الجدول ، أن المنصب انقطع عن عماد الدين بن عبد الرحمن وانتقل إلى أبناء أخيه وأحفادهم فيما بعد ، وذلك منذ بداية القرن السابع عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر .

أما بخصوص عائلة المرادي فنلاحظ الجدول التالي :



(١) المرادي : سلك الدرر، م. س: ج ٣/ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق: ج ٢/ص ١١ .

الملاحظات السابقة نجدها في هذا الجدول أيضاً ، والذي يشمل فترة زمنية تبدأ من الربع الأول من القرن الثامن عشر وتنتهي أواسط القرن التاسع عشر .

مما لا شك فيه أن آلية مشابهة حكمت توزع وانتقال بقية الوظائف الدينية الهامة ، وكان من آثار نظام التخصص الوراثي ، نشوب نزاعات حادة بين العلماء ، لأن تصلب هذا النظام يحدُّ من توسع وترقي العلماء من أبناء العائلات الأخرى ، ومن جهة ثانية فهو يساعد على توسع العائلات الدينية الكبرى نظراً لثقلها ونفوذها . إن نزاعات حادة كانت تنشب بين العلماء المتطلعين إلى تحسين مواقعهم أو الراغبين في استعادة مناصب كانت لأجدادهم وجرى الاستيلاء عليها .

وتطالعنا في هذا المجال نماذج عديدة ، فقد رحل أحمد المحاسني إلى إستامبول وكان على صداقة مع مفتي السلطنة واشتكى له « إن الخطابة في الجامع الأموي والتدريس من قديم الزمان على بني محاسن والآن توجهت إلى الشيخ مصطفى الأسطواني والتدريس للشيخ عبد الغني النابلسي . . . فلما اطلع المذكور على ما أبداه المحاسني وجه الخطابة والتدريس لولده . . والخطابة استقامت على المحاسني إلى أن مات ثم بعده لأولاده ، ثم بعدهم الآن على أولادهم . . »[1] . وقد ناصب آل المحاسني العداء كل من حاول الاستيلاء على خطابة الجامع الأموي ، فأحمد المنيني « . . صار بينه وبين الخطيب محمد سعيد المحاسني المجادلة والشقاق وشاعت في وقتها ثم استقر الأمر بعد علاج كثير . . »[2] . إن نزاعاً مماثلاً نشب بين خليل البكري الصديقي والشيخ عبد الغني النابلسي حول منصب إفتاء دمشق[3] ، لقد كانت بعض الخلافات أكثر توتراً ، فالسيد محمد السندروسي الطرابلسي « تطلب إفتاء الحنفية كشيخه الخليلي فتوجه عليه إفتاء طرابلس الشام فما استقامت مدة يسيرة إلا وعزل ، فكدر عيشه وكثر طيشه ، فتطلب منصب نيابة حكم الشرع فكانت سبباً لإحراق داره . . »[4] . ويشير المرادي إلى عبد الرحمن الكفرسوسي الذي أراد الحصول على منصب التدريس تحت قبة النسر[5] بالجامع الأموي ، ولم يفده الاعتماد على دعم والي الشام عبد الله

(١) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ١/ص ٣٥٣ .

(٢) المصدر السابق : ج ١/ص ١١٣ .

(٣) المصدر نفسه: ج ٢/ص ٨٣.

(٤) المصدر نفسه : ج ٤/ص ٢٤ .

(٥) وهي من أهم الحلقات التدريسية في الجامع الأموي ، وكانت موقوفة لأعلم علماء دمشق ، =

الشتجي ، ويصف تصرفاته بأنها لا تخلو من الحماقة لتخاصمه مع العلماء[1] . كذلك فقد كانت بعض الخلافات على المناصب ذات وتيرة عالية كما في خصومة عبد الرحمن القاري والمفتي محمد العمادي ، حيث نجح الأول في عزله ، ووصل صدى الخلاف إلى العاصمة التي تدخلت لإعادة المفتي العمادي[2] . كان من الطبيعي أيضاً أن تنشب الخلافات في بعض الأحيان ضمن العائلة الواحدة ، كما في حالة الخلاف بين المفتي حامد العمادي وابن أخيه عبد الرحمن الذي ذهب «.. إلى دار الخلافة لأجل ذلك ، لكونهم كانت البغضاء لهم موجودة »[3]، وقد نجح الأخير في عزل المفتي حامد وتنصيب شقيقه محمد .

أيضاً شملت الخلافات والنزاعات مشايخ الطرق الصوفية ، وهو ما نلاحظه في ترجمة أبي الفتح العجلوني «.. كان يقيم الذكر في الجمعات في المشهد المعروف ببني السفرجلاني ، وطريقته الطريقة الشاذلية المزطارية ، وهو أخذها عن جماعة منهم .. وتنافس هو وخليفة المزطارية الذي هو من بني السفرجلاني بخصوص ذلك ، وأرادوا أخذ المشهد ، ووقع بينهم ما وقع من الخصام والجدال .. وصار لكل تلاميذ ومريدون ..»[4]. أيضاً عندما توفي أحمد بن سوار شيخ المحيا[5] ، وقع الخلاف بين الأقرباء على المشيخة «.. وقع بينهما الخصام التام ..»[6].

بالرغم من نزاعات العلماء وخصوماتهم ، وخاصة أبناء العائلات الدينية منهم ، فقد استطاع بعض رجال العلم اختراق البنى العائلية والوصول إلى مراتب عليا وهامة ، فالشيخ إسماعيل الحائك ، فقيه عصره كما يسميه المرادي ، «.. كان والده فقيراً جداً

= واعتبرت الدراسة تحتها بمثابة المرحلة العليا ، وكان العلماء يتزاحمون على التدريس في هذا الموطن ، ويسمون المدرس تحتها مدرس القبة (نعيسة ، يوسف جميل : م. س، ج ٢، ص ٣٩٣) .

(١) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٢/ص ٣٢٤ .
(٢) المصدر السابق : ج ٢/ص ٣٢٤ .
(٣) المصدر نفسه : ج ٢/ص ١١ .
(٤) المصدر نفسه: ج ١/ص ٦٥.
(٥) المحيا : ذكر خاص يقام في مشهد الحسين بالمسجد الأموي بدمشق في شهر رمضان من كل عام ، وله وقف خاص تتوارثه أسرة معينة .
(٦) المرادي : المصدر السابق : ج ١/ص ١١٢ .

وصنعته الحياكة ، وكان يفرُّ من حانوت والده ويجيء إلى الجامع الأموي ولا يشتغل بصنعة والده ولزم الاشتغال بالعلوم . . وقرأ عليه غالب فضلاء دمشق وصار مدرساً بمدرسة الشبلية وتولى إفتاء دمشق من غير طلب ولا تعرض فباشرها بهمة علمية لا دنيوية واستمر مفتياً إلى أن مات . . »[1] .
كذلك فقد برز الشيخ عبد الرحمن الصناديقي ، بعلوم الأصول والفقه والنحو ، وكان يتحدر من عائلة حرفية تخصصت بصنع الصناديق[2] . إلَّا أن هذه الاختراقات بقيت محدودة التأثير ، ولم تتكرر كثيراً على مستوى الوظائف الحساسة والهامة .

يمكن الخروج باستنتاج مفاده أن الجهاز الديني الذي يضم كافة العلماء والموظفين قد أفرز عائلات دينية ، إحترفت العمل في هذا السلك ، واحتكرت أهم المواقع والمناصب وتوارثتها بين أبنائها وأحفادها ، بحيث أصبحت هذه العائلات القاعدة المادية للجهاز الديني ، وهي تحولت إلى جماعات شبه مقفلة ، تحرص على نسبها ، وعلى إعادة إنتاج نفسها في إطار من التضامن الاجتماعي على مستوى العائلة ، التي شكلت الموضع الرئيسي للولاء والمسؤولية في تلك الحقبة .

وبالرغم من غياب الحدود الطبقية على مستوى تحصيل العلم في بلاد الشام ، ومع أن تقديمات الأوقاف كانت متطورة في مجال تقديم المساعدة لطلبة العلم الشرعي ، فقد تميزت العائلات الدينية بميزة الانغلاق على الذات ، ومما يدعم هذا الاستنتاج المعطيات التي استخرجت من تراجم المرادي ، وهي تدل على أن المناصب الدينية انتقلت بواسطة الإرث من الآباء بنسبة (٥٣٪) بين العلماء ، وأن (٢١٪) فقط بدلوا أماكن إقامتهم واستوطنوا في المدن التي رحلوا إليها ، منهم (٨٪) عاشوا في العاصمة إستامبول ، و (١٣٪) اعتبروا نزلاء في دمشق كما يسميهم المرادي ، والملاحظ أن عدداً قليلاً من هؤلاء حظي بمناصب عليا وهامة في موطن هجرته أو إقامته الجديد .

جـ ـ العلماء والسلطة :

إن تراجم العلماء وكتب السير والتواريخ ، تقدم صوراً متعددة ، بل ومتناقضة حول هذا الموضوع ، ولسنا في صدد اختبار فرضية « العلماء في مواجهة السلطة » ،

---

(١) المرادي : المصدر السابق : ج ١/ص ٢٥٦ .
(٢) المصدر نفسه : ج ٢/ص ٢٨١ .

بقدر ما نستهدف استكشاف موقع العلماء من السلطة بشكل عام ، وتحديد العلاقة الكامنة بين الطرفين . وفي سبيل مقاربة أكثر وضوحاً نسوق عدداً من النماذج المختلفة التي واجهتنا في هذا المجال .

نلاحظ أن المرادي في تراجمه يحرص على تحديد موقف بعض العلماء من الحكام ، ويشير إلى ذلك بوضوح في تراجم عديدة ، فحامد العمادي ، وهو من الشخصيات الدينية البارزة ، حيث شغل منصب الإفتاء الحنفي حوالي أربعة وثلاثين عاماً « . . يهابه الحكام ويحترمون ذاته وتكاتبه أعيان الدولة العلية . . وقد عزل عن الإفتاء مدة عشرة أشهر وعادت إليه . . »[1] . وفي نماذج أخرى يتضح فيها علاقة بعض العلماء بإستامبول ونفوذهم القوي فيها ، ففي ترجمة حسين المرادي يقول صاحب سلك الدرر : « . . بعد موت والدي . . أقيم مفتي الحنفية مكانه عمي المترجم ، بإرادة أهل دمشق قاطبة واتفاقهم ، وعرض للأبواب السلطانية بذلك ، وذهب أحد خدامنا إلى دار السلطنة قسطنطينية مع العروض ، ولما وصل خبر موت الوالد ، رسم بالأمر السلطاني لعمي بالفتوى ، وجاءته المناشير السلطانية والمراسيم العثمانية تتضمن إبقاء جميع الوظائف التي كانت على والدي والتوالي والرواتب والتدريس وغيرها . وبعد مدة أعطي رتبة قضاء القدس كي يزيد اعتباره وينمو اشتهاره . . وانعقدت عليه رياسة دمشق . . ووصل خبره إلى السلطان الأعظم عبد الحميد خان . وكتب إليه كتاباً يتضمن استجلاب دعواته وحثّه على قيامه بالرياسة وإعمار دمشق وصيانتها من الظلم والتعدي وأرسل له ألف دينار . . »[2] .

لقد وصل صوت بعض العلماء إلى أذن السلطان ، والبديري في يومياته يقدم صورة دقيقة عن هذا الأمر حيث يقول : « . . . وبهذه الأيام جاء قبجي من الدولة العلية يطلب السيد محمد أفندي المرادي[3] ، ليمثل بين يدي حضرة السلطان الأعظم ، وأن يجلب مكرماً وأن يعطيه أربعين كيساً ، فأعطي المبلغ المذكور ، وحمل بتخت روام ، وقدمت له أعيان الشام وأكابرها

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م . س، ج ٢/ص ١١ .

(٢) المصدر السابق : ج ٢/ص ٧٠ .

(٣) وهو جد المؤرخ محمد خليل المرادي صاحب سلك الدرر . وكان من كبار العلماء والمتصوفة وقد بلغ من زهده أنه نزل عن الثروة التي ورثها عن أبيه وتفرَّغ للعبادة ولبس الخشن من الثياب وذاعت شهرته حتى أرسل السلطان محمود في طلبه وبالغ في إكرامه ، حتى عهد إليه أن يحج نيابة عنه . توفي بدمشق في ١١٦٩ هـ (١٧٥٥ ـ ١٧٥٦ م) . (سلك الدرر : ج ٤/ص ١١٤) .

الهدايا العظام من الدواب والأموال والملابس الفاخرة ، وخرجت إلى وداعه الأعيان مع حضرة والي الشام الحاج أسعد باشا العظم . . . »[1] .

نجح البعض في تثبيت نفوذهم في إستامبول نفسها ، فخليل الصديقي البكري[2] ، ترقى بالمناصب وحصل على رتبة الصحن وتولى فتوى الشام ثم قضاء طرابلس ودمشق ومكة والآستانة مع قضاء عسكر أناضولي . كذلك أحمد الصديقي البكري[3] ، الذي نال رتبة موصلة الصحن ثم رتبة «ابتداء التشملي» ، وتولى قضاء المدينة المنورة ثم قضاء الشام وقضاء بروسة ثم قضاء مكة المكرمة . وبشيء من المبالغة يقول صاحب « السلك » عن المفتي علي المرادي « . . . كاتبته الأعيان من سائر البلاد ولا سيما قسطنطينية . . حتى السلطان مصطفى خان يراجعه ويطلب دعاه . . كان يردع الحكام والظلمة عن دمشق ويتكلم معهم كلاماً قاطعاً ولا يمشون إلا على رأيه ومراده »[4] .

يبدو واضحاً النفوذ القوي الذي تمتع به بعض كبار العلماء في العاصمة إستامبول . هذا النفوذ الذي تم توظيفه لتعزيز مكانتهم بين القوى المحلية ، وقد نجح بعضهم بشكل كبير في هذا المجال ، إلاّ أن الملاحظات السابقة لا يجب أن تدفعنا إلى تكبير حقيقة نفوذ العلماء ، فما ينطبق على البعض لا ينطبق على الجميع . إن المرادي يقدم إشارات عديدة تخدم وجهة أخرى في التحليل ، فهو يذكر ابتعاد عدد من العلماء عن الحكام ، كعبد الله البقاعي[5] ، وعبد الله المدرس[6] ، الذين كانوا يتحاشونهم ويتجنبون معاشرتهم ، وهو يذكرها كصفة من صفاتهم الحميدة . . وهو يذكر ، في مجال آخر ، مواقف من نوع آخر للعلماء ، فأحمد الغزي مفتي الشافعية وابن مفتيها بدمشق « . . . كان مقبول الشفاعة عند الحكام ، كثير الوعظ إليهم ، محترماً لديهم . . »[7] ، كذلك يشير إلى علي العجلاني نقيب الأشراف بدمشق « . . علت حرمته

---

(١) البديري : م. س، ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .
(٢) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٢/ص ٨٣ ـ ٨٥ .
(٣) المصدر السابق : ج ١/ص ١٤٩ .
(٤) المصدر نفسه: ج ٣/ص ٢٢٠ .
(٥) المصدر نفسه : ج ٣/ص ١١٦ .
(٦) المصدر نفسه : ج ٣/ص ١١٧ .
(٧) المصدر نفسه : ج ١/ص ١١٧ .

ونفذت كلمته واحترمته الوزراء والحكام والقضاة وكان مقبول الشفاعة عندهم . . »[1].

وتتضمن بعض الإشارات توتراً أعلى ، كما جرى مع قاضي الحنابلة بدمشق عبد الرحيم البرادعي « . . . كان لا يخلو من جرأة وتكلُّم وعزل في زمن قاضي القضاة بدمشق المولى السيد إبراهيم ، وبعد مدة عاد للقضاء ولم يزل على حالته إلى أن مات . . . »[2] وكما جرى مع أبي بكر بن قنصة الشريف الحلبي الحنفي الذي نُفي وأجلي مراراً مع بعض علماء وأعيان حلب ، وذلك على يد الوزير أحمد باشا[3] ، وكما حصل أيضاً مع نقيب أشراف القدس الذي اختلف مع والي الشام عثمان باشا « . . . وحصل له من طرفة صدع ، اضمحل به عزُّه ، وأراد هتكه وإهانته . . حتى إنه نبَّه عليه أن يلزم داره . . »[4] ، وكذلك تعرض مفتي طرابلس علي بن مصطفى كرامة إلى محنة ، فنفي عن مدينته وعزل عن منصبه ، ثم تدخلت وجوه الأشراف والعلماء فأعيد مفتياً ولكن على حلب[5] . وأمر مشابه أصاب مفتي حلب الذي ينتسب لأبرز عائلاتها وهو أحمد الكواكبي ، فقد نفي إلى قبرص وعزل عن الإفتاء بالرغم من أنه بلغ مرتبة عالية وشغل منصب قضاء طرابلس[6] .

ويبدو من بعض الإشارات أن شيئاً من التحدي ، والمواقف الصدامية والزجرية ، قد نشبت بين حكام السياسة وحراس الشريعة ، كما حصل مع أبي المواهب الحنبلي ، ابن مفتي الحنابلة بدمشق ، فقد كلَّفه الوزير محمد باشا ابن كرد بيرم أن يضبط بعلبك وأن يرسل العائد إلى دمشق ، وقد حاول الشيخ زجر الوالي لأجل احتكاره لسعر الحرير ، وفي رسالة وجهها له يقول : « . . . إن الرعية لا تحتمل الظلم فإما أن ترفع هذه المظلمة وإما نهاجر من هذه البلدة والجمعة لا تنعقد عندكم ، وأيضاً الحرير للسلطان لا لك . . فلما وصلت الرسالة إليه ـ للوالي ـ ترك مراده بعدما علم بمقام الشيخ وأن الرعية

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م . س : ج ٣/ص ٢٠٦ .
(٢) المصدر السابق : ج ٣/ص ٨ .
(٣) المصدر نفسه : ج ١/ص ٥٣ .
(٤) المصدر نفسه : ج ٣/ص ١٢٤ .
(٥) المصدر نفسه : ج ٣/ص ٢٣٢ .
(٦) المصدر نفسه : ج ١/ص ١٧٥ ـ ١٨١ .

تقوم عليه إذ فعل ذلك . . كان الشيخ لا يخاف في الله لومة لائم ، لا يهاب الوزراء ولا غيرهم . . »[1] .

إن بعض المواقف تضمنت مواجهة ، تخطت الحدود الفردية ، بحيث اشترك فيها أكثر من عالم ، كما في الثورة التي قادها أسعد البكري الصديقي[2] ضد والي الشام الوزير سليمان باشا البلطجي « . . . والسبب أنه أراد أخذ قرض من التجار وإحداث بعض مظالم فمنعه المذكورون » ، فقد تعاون أسعد البكري وعبد الرحمن القاري وسليمان بن إسماعيل المحاسني ، الخطيب بالجامع الأموي ، على مواجهة إجراءات الوالي ، الذي نجح بدوره بالحصول على أمر سلطاني بنفي هؤلاء وإجلائهم إلى صيدا ، « . . . واستقاموا بعيداً إلى أن ورد الأمر السلطاني بإطلاقهم والعفو عنهم بأمر السلطان ، وعند وصولهم لدمشق خرجت الناس خاصة وعامة ، كبار وصغار إلى ملاقاتهم وصار لهم الإكرام . . ولما وصلوا إلى عند الوزير المذكور خلع عليهم الملابس الفاخرة واستعفى منهم واعتذر . . »[3] . ويبدو من سياق النص مدى الالتفاف الشعبي الذي أحاط بهم ، بالرغم من أنهم يتحدرون من عائلات غنية وميسورة[4] ، وثورتهم على الوالي كما يسردها المرادي ، تعود إلى أنه أراد فرض « قرض على التجار وإحداث بعض المظالم» . وينطبق الأمر على حادثة مشابهة أدت إلى نفي بعض العلماء وبينهم نقيب الأشراف بدمشق السيد عبد الكريم حمزة إلى قبرص[5] .

إن بعض العلماء نجح في إقامة علاقات قوية مع الحكام المحليين، إلا أنها كانت عرضة للتغيُّر . فعبد الرحمن القاري الذي نفي بسبب مواجهته للوالي سليمان باشا البلطجي ، وكان يتمتع ، قبل هذا ، بحماية الوزير رجب باشا « . . وصار له عنده

---

(١) المرادي : سلك الدرر، م. س: ج ١/ص ٦٧ .

(٢) أسعد البكري الصديقي « كان مقبول الشفاعة عند الحكام . . تولى نيابة الحكم في المحكمة الكبرى والقسمة مراراً ، وأعطي رتبة قضاء القدس . وكانت عليه وظائف وتوالي كثيرة ، وتملك الأملاك والعقارات الوافرة » . (المرادي : م. س، ج ١/ص ٢٢٣) .

(٣) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ١/ص ٢٢٣ .

(٤) عبد الرحمن القاري . . « سخياً مع جاه وثروة باذخة . . له عقارات وأملاك كثيرة» ، (المرادي : ج ١/ص ٢٨١) ، أما سليمان المحاسني فهو ابن عائلة توارثت الخطابة بالجامع الأموي ، وذات ثروة ومال وافر . (المرادي : م. س، ج ١/ص ٣٥٣) .

(٥) المرادي : م. س، ج ٣/ص ١٦٧ .

المقام الأعلى فازداد تطاوله وإقدامه » وقد نجح المذكور في توظيف هذه العلاقة لعزل المفتي محمد بن إبراهيم العمادي «. . . والوزير المذكور كتب عروضاً في حق العمادي للدولة العلية ، إخباراً ببعض إفتراءات على العمادي وصيرورة الإفتاء للقاري ، وأن ينفى العمادي ، وحين وصلت العروض للدولة نفذتها . . وصدر أمر سلطاني . . ولما جاء الرسول من طرف الدولة . . عقد الوزير ديواناً بمجمع من الأعيان والعلماء والرؤساء وقرأ الأمر السلطاني عليهم وأمر الوزير بنفي العمادي وإجلائه عن دمشق . فقال له العمادي في المجلس : إما أن تعفو عني فسيجيء بعد أيام أمر سلطاني آخر بعودتي ، وكان للعمادي خبر بأنه صدر أمر سلطاني بعودته لدياره بعد الأمر السلطاني السابق ، فلم يسمع الوزير كلامه ، وقال لا بد من نفيك وإجلائك . وكان الوزير شديد البأس وله نظر على القاري ، فلما خرجوا من باب السراي بالعمادي ، قامت أهل دمشق على خدام الوزير المذكور وضربوهم . . عند ذلك أمر بإبقائه بشرط أن يلزم داره . . ثم بعد أيام قلائل ورد أمر سلطاني بالعفو عن العمادي . . »[1] .

نلاحظ أن تدخلات الحكام المحليين في مسائل الجهاز الديني ، لم تكن مقبولة من العامة ، كما أنها كانت تثير نزاعات ومواجهات بين الطرفين ، بالرغم من ذلك لم يكفّ حكام السياسة عن محاولة التدخل كلما سنحت لهم الفرصة بذلك ، فالوزير يوسف باشا قبطان حاول الحصول على منصب تدريس قبة النسر في الجامع الأموي إلى الشيخ محمد الكاملي ، بعدما تمكن إسماعيل العجلوني من الحصول عليها بموجب براءة سلطانية ، وقد أرسل عروضاً بذلك «. . وألزم القاضي بعرض على موجب عرضه . . وحين وصول العروض إلى دار الخلافة ما وجهوا التدريس لشيخه الكاملي . . »[2] .
وكذلك نجد في بعض الحالات نماذج تنطوي على نفوذ المفتي حين يتواطأ مع القاضي ، فالشيخ أحمد البقاعي تعرض لبعض الوشايات وساءت علاقته بالمفتي محمد بن إبراهيم العمادي فكان أن « . . توافق مع القاضي بدمشق إذ ذاك، أن يرتب على البقاعي دعوى قبيحة توجب تعزيره . . وأحضروا عدة شهود فلما مثل بين يدي القاضي بالمحكمة أثبتوا عليه ذلك الأمر وأشهدوا بصحته الشهود الذين من طرف العمادي ، وأمر القاضي بتعزيره وضربه وأهين إهانة بليغة ، واشتهر بدمشق بذلك الوقت وطنّت حصاتها . . »[3] .

---

(١) المرادي : م. س، ج ٢/ص ٢٨١ .
(٢) المصدر السابق، ج ١/ص ٢٥٩ .
(٣) المصدر نفسه: ج ١/ص ٢٠٦ .

من خلال العرض السابق يمكن القول إن الفقهاء الأجلاء والبعيدين عن مخالطة الحكام يحظون باحترام عميق من جانب الأهالي ، إلا أن روح المنافسة التي سادت العلماء على المناصب والوجاهة أفسحت المجال لتدخلات رجال السياسة حتى في شؤون حرفتهم الفقهية والوظيفية . إن ما يبرر اتصال العلماء بالحكام ، إضافة لذلك ، هو الطبيعة الفقهية التي كانوا يقومون بها ، فهي تتطلب منهم تسيير الشؤون اليومية للجماعة من الناحية الشرعية ، فالجهاز الديني برمته كان مرتبطاً بالحاكم الشرعي الذي يعين الوظائف ويحدد رواتبها ، كما يُشرف على الأوقاف ويعين المتولين على تصريف شؤونها ، وعلى مستوى أشمل كانت وظيفة الإفتاء تقدم عند الضرورة الفتاوى اللازمة لتسويغ أحكام القاضي .

لقد نجح العلماء ، وبشكل واضح ، في لعب دور الوسيط في مجتمعاتهم المحلية بين الأهالي من جهة والهيئة الحاكمة التركية من جهة أخرى . إن الاتصال بالحكام للقيام بهذا الدور يبقى مبرراً ، في كل الحالات فإن الإكثار في هذا النوع من الاتصالات كان يثير حذر العامة ، وانتقادات بعض العلماء ، فالمرادي يصف صالح الغزاوي مفتي الشافعية بأنه «.. كان منهمكاً بحب الدنيا وكان يكثر التردداد على آغة أوجاق اليرلية بدمشق يوسف آغا الشهير بابن جبري ..»[1] . ويعتبر المحبي ، بشيء من الاتهام ، أن إدمان أحد العلماء على الشراب يعود لمعاشرته أرباب الدولة كثيراً وكونه يبيت عندهم[2] ، بل اعتبر المرادي أن الانتساب للحكام ينزع صفة العلم من أصحابه : «.. كانوا مشايخ ولم يزالوا متصفين بالمشيخة إلى أن انتقل والده من ذلك إلى طريق الحكومة بسبب انتسابهم لبني العظم حكام دمشق »[3] . إن شيئاً من الفصل نشأ بين الوظيفة الفقهية والانتساب إلى الحكام في الوقت نفسه ، هذا الفصل ساهم في استقرار الجهاز الديني وهو نتيجة للانفصال القائم بين الهيئة الحاكمة العثمانية في الولايات وبين ممثلي الهيئات المحلية ومنهم العلماء .

إن طبيعة الدور الوسيط الذي قدر للعلماء أن يقوموا به ، وضعهم ، في الواقع ، أمام مواقف وأزمات عاصفة ، كان عليهم فيها أن يواجهوا امتحاناً دقيقاً . ففي

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٢/ص ٢١٥ .
(٢) المحبي : م. س، ج ٢/ص ٥٢ .
(٣) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٣/ص ١١ .

سنة (١١٨٥ هـ/١٧٧١ م) عندما حاول محمد أبو الذهب احتلال دمشق لصالح علي بيك في مصر ، كان على من تبقى من العلماء في المدينة أن يقوموا بدور الوسطاء ، بعد فرار الوالي والقاضي وأغوات الإنكشارية والمفتي وبعض العلماء، وحسب المرادي فقد «.. هاجت الضعفا بدمشق وذهبوا إلى العلماء .. وتوسلوا بهم أن يواجهوا ـ أبي الذهب ـ ويسلموه الشام فخرج لملاقاته علي الطاغستاني ومفتي الشافعية بدمشق محمد شريف العامري وخطيب الجامع الأموي سليمان المحاسني ..»[١]، كان أبو الذهب يريد استلام المدينة وتعيين قاضٍ ومفتٍ كعلامة على رضوخها لسيطرته ، لكن العلماء ، حسب المحاسني ، وهو واحد منهم ، رفضوا ذلك وأعلنوا ولاءهم للدولة «.. إن هذه البلدة بلدة حضرة مولانا السلطان مصطفى خان وتوجيه هذه المناصب له ولا يصح من غيره»[٢]. وتتفق هذه الرواية مع ما نقله ابن الصديق[٣] ، ولم ينفع التهديد مع العلماء ، لأنهم قرروا مغادرة المدينة ، لا المشاركة في حكمها : «.. فإما أن ترفع العذاب عنا وإلا نستأذنك ونأخذ جميع أهل الشام من فقرا ونسا وأولاد كبار وصغار ، ونتوجه على وجهنا إلى أي مكان قدره الله تحت التهلكة ، وافعل بعد ذلك بالبلدة ما شئت ..»[٤].

ومن المهم الانتباه إلى أن فوضى القرن الثامن عشر وصراع القوى ذات الطابع العسكري لم تسمح بتطوير هذا الدور الوسيط للعلماء ، أو الاعتراف به بشكل دائم ، فحصول هذا كان يعني الإقرار بزعامتهم الأهلية . لقد تعرض العلماء إلى التنكيل والنفي في كثير من الأحيان ، وكان بينهم ، في الوقت نفسه ، من يتقرب من الولاة ويقدم الطاعة والمديح ، إلا أنه ، بشكل عام ، بقي العلماء بعيدين عن المشاركة في شؤون السلطة ، ويقدم البديري مثالاً في هذا المجال عام (١١٦١ هـ/١٧٤٨ م) ، حين دعاهم أسعد باشا العظم ، ليتسلموا البلد بسبب سفره ، وهي دعوة اعتبرها العلماء فخّاً لهم ، فتنصلوا من الموضوع قائلين : «نحن ناس منّا علماء ومنّا فقراء ومنّا

---

(١) المرادي : م. س: ج ١/ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) المحاسني ، سليمان بن أحمد : حلول التعب والآلام بوصول أبي الذهب إلى دمشق الشام ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد . دار الكتاب الجديد ـ ط ٢ ـ بيروت ـ ١٩٨٠ م ص ٢٢ .

(٣) حسن الشهير بابن الصديق ، غرائب البدائع وعجائب الوقائع ، دار المعرفة ، ط ١٩٨٨ م، ص ٥٠ .

(٤) المحاسني : م. س، ص ٢٣ .

مدرسون ، وصنعتنا مطالعة الكتب وقراءتها ؟ فقال لهم : هـذا قراركم ، وكيف وأنتم الأعيـان ، فقالوا : حاشا الله أنمـا أعيان الشـام القبقول . فقـال لهم : هذا إقـراركم وقد تحققتم بـأن أعيانهـا والمحافظون لها القبقول . فعند ذلك أرسل خلف رؤساء القبقول وسلم البلد لهم . . »[1] .

من الـواضح أن العلمـاء تعرضـوا إلى تعسف الحكام الأقـويـاء ، الـذين كـان بإمكانهم الاستغناء عن خدماتهم ، فقد تعرضوا للتنكيـل والنفي في مراحـل متعددة . فحين عارض علماء دمشق ظلم الوالي عثمان باشا عام (١٦٩٦ م) ، جرى نفي بعضهم خارج الشام ، وبعد سنوات قليلة عـام (١٧٠٧ م) تم نفي علماء آخـرين لمعارضتهم محاولة الوالي فرض المال على أهل دمشق[2] ، ولم يتوان أسعد باشا العـظم بعد أن أدار لهم ظهره ، عن شنق مفتي بعلبك[3] . أمـا أحمد بـاشا الجـزار فقد وجـه إليهم ضـربات مـوجعة . ففي سنـة (١٢١٨ هـ/١٨٠٣ م) قام بعـزل نقيب الأشراف حمـزة أفندي العجلاني ، وأصدر أوامره بقتل عبد الرحمن المرادي المفتي بـدمشق ، الذي يبـدو أنه لعب دوراً في عـزل الجزار عن ولايتـه الأولى لـدمشق عـام (١٧٨٥ م)[4] ، كذلك أصدر أوامره بقتل المفتي أسعد المحـاسني خنقاً[5] ، وكـان تولى منصبـه بعد المفتي السـابق المقتول . أيضـاً فـرض الجـزار غـرامـات كبيـرة على قـاضي حمص ومفتيها ، بلغت خمسة وعشرين كيساً ، مما أدى لهربهما إلى حلب[6] .

يتضمن القرن الثامن عشر صورة مضطربة ، متوترة ، لوضع العلمـاء الذين بـدا واضحاً كيف نجحوا في تصليب دورهم ، لكنهم ، بالرغم من هذا ، واجهوا حـالات وضعتهم تـارة في موقـع الصـدارة ، وتـارة أخـرى حملت لهم اضـطهـاداً وانتقـاصـاً لدورهم ونفوذهم .

د ـ العلمـاء والمجتمـع :

ثمة إشكال يطرحه التفاوت في الثروة التي يمتلكها العلماء ، ولا شـك أن أبناء

(١) البديري : م. س، ص ١١١ .
(٢) رافق ، عبد الكريم : العرب والعثمانيون . دمشق ١٩٧٤ م راجع الصفحات ١٠٦ ـ ١٩٥ .
(٣) البديري : م. س، ص ٧١ .
(٤) الدمشقي ، ميخائيل : م. س، ص ١٤ و١٧ و٢٥ .
(٥) الشطي ، جميل : أعيان دمشق ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٩٧٢ م، ص ٦١ .
(٦) كرامة ، القس روفائيل: م. س، ص ٩٠ .

العائلات الدينية منهم تمتعوا بدخل أكبر واستفادوا من جملة معطيات ، سمحت لهم بالعيش المريح ، بل وبتأسيس الملكيات ، وتنمية الثروات ، إلا أن قسماً آخر من العلماء كان يقترب من الكفاف ويتحدر من عائلات فقيرة .

فقد كان الشيخ إسماعيل الحائك « فقيه الشام في عصره » ، حسب تعبير المرادي ، من عائلة فقيرة جداً وبالرغم من ذلك فقد تولى منصب الإفتاء من دون طلب ولا تعرض[1] . ولقد كان بإمكان الفقير أن يخترق المناصب العلمية في بعض الأحيان ، إلا أن فحصاً دقيقاً للمعطيات يبيِّن أن كبار العلماء يتحدرون بغالبهم من عائلات محلية ثرية أو ميسورة . ولا يمل المرادي من ذكر تلميحاته حول هذا الجانب ، فخطيب الجامع الأموي بدمشق وإمامه إسماعيل المحاسني « . . . كان له ثروة ومال وفير وكان والده من أعيان التجار المياسير . . »[2] . أما بنو السفرجلاني فقد اشتهروا كعائلة تجار أغنياء « . . . عمر صاحب خيرات ومبرات وله آثار منها المساجد الثلاث قرب دارهم ، وكانوا من أخيار التجار ورزق « الحظوة التامة في المال والأولاد . . واشتهر من أولاده عبد الرحمن وعبد العزيز ، وقد بلغ كل منهم الرفعة والسيادة والثروة وصارت لهم رتبة السليمانية المتعارفة . . »[3] . أما أسعد البكري فقد « . . . تملك الأملاك والعقارات الوافرة وبنى الدار والجنينة في قرية جرمانا خارج دمشق ، وأتقن بناءها وصار يذهب إلى هناك ويدعو الأحباب والأصحاب والأعيان وكانت وقتها أحسن مكان يوجد في القرى . . »[4] . ولا تخلو عبارة المرادي في حديثه عن المفتي حامد العمادي ، من التهكم والدعوة للاعتبار « . . تملك من التوالي والوظائف والعقارات شيئاً كثيراً ، وكلما وقعت وظيفة يتخذها لولديه حسن وعبد الحميد ، مع كثرة الأموال واتساع الدائرة ، وحين توفي ذهبت جميع متروكاته وولداه المذكورين توفيا بعد قليل . . »[5] .

لم يكن الصراع للحصول على منصب يفسَّر بتحقيق أهداف الزعامة والوجاهة فحسب بل للحصول على مكاسب ومصالح مادية أيضاً . فالمدرسون والخطباء والأئمة

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ١/ص ٢٥٦ .
(٢) المصدر السابق: ج ١/ص ٢٥٣ .
(٣) المصدر نفسه : ج ١ ص ١٥ .
(٤) المصدر نفسه : ج ١/ص ٢٢٣ .
(٥) المصدر نفسه: ج ٢/ص ١١ .

يتقاضون رواتبهم عادة من مداخيل الأوقاف ، التي كان بعضها مشروطاً وموزعاً بدقة على العاملين ، حسب عملهم ورتبهم ، وقد تذكر في الوقفيات تفصيلات مثل نفقات الشموع والبخور والحصر وسجاجيد المكاتب ، وكتاتيب تعليم القرآن والمواد الغذائية المعدة وفقاً لأحكام وشروط الواقفين، يدفع الرواتب متولي الوقف وفقاً لشروط الواقف ومدخول الوقف ، وذلك تحت إشراف الحاكم الشرعي المباشر.

لقد كان راتب الوظيفة الدينية منخفضاً بشكل عام وهو بالكاد يسمح بتغطية أعباء المعيشة[١] ، لكن المعطيات التي بين أيدينا تزودنا بصورة مختلفة ، فأكثر العلماء اشتروا عقارات وأملاكاً بمبالغ طائلة . وهنا لا بد أن نميِّز بين الموظفين من فئة العلماء ، أبناء العائلات المحلية ، الذين شغلوا أكثر من وظيفة في الوقت نفسه ، وبين الموظفين الذين شغلوا مناصب أدنى ، وعلى سبيل المثال نجد ما يلي :

- سليمان الحموي تولى في دمشق وظيفة تدريس وخطابة وإمامة[٢] .
- صالح الغزاوي مفتي الشافعية في غزة ، مدرس بالجامع الأموي ، وفي مدرسة سليمان باشا العظم[٣] .
- عبد الرحمن الكفرسوسي مفتي الشافعية بدمشق ، إمام ، ومدرس في قبة النسر بالجامع الأموي[٤] .
- عبد اللطيف الزوايدي ، خطيب جامع الخسروية بحلب ، أمين الفتوى فيها ، إمام جامع الفرمانية[٥] .
- علي البرادعي ، واعظ تحت القبة بالأموي ، خطيب جامع السنانية ، إمام المدرسة العمرية[٦] .
- مصطفى الأسطواني ، إمام جامع السلطان أحمد خان بدمشق ، واعظ في جامع

---

(١) عماد ، عبد الغني : **العائلات الدينية في طرابلس ، قراءة في سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، رسالة دبلوم دراسات معمقة ، الجامعة اللبنانية ، معهد العلوم الاجتماعية ، الفرع الأول ، ١٩٨٦ م ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(٢) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٢/ص ١٦٧ ـ ١٨٣ .

(٣) المصدر السابق : ج ٢/ص ٢١٤ ـ ٢١٦ .

(٤) المصدر نفسه : ج ٢/ص ٣٢٤ .

(٥) المصدر نفسه : ج ٣/ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .

(٦) المصدر نفسه : ج ٣/ص ٢٠٣ .

محمد خان ، خطيب في الجامع الأموي[1] .

- أبو بكر عبد الحي ، جمع أربع وظائف في طرابلس (إمام - مدرس - ميقاتي - واعظ) ، بلغ راتبه فيها ما يزيد عن (٢٥) عثمانية يومياً .
- محمد بن أحمد السيري ، جمع في طرابلس ما يزيد على سبع وظائف هامة ، تقدر عائداتها بحوالي ثلاثين عثمانية يومياً .
- عبد الله الخليلي ، جمع في طرابلس ثماني عشرة وظيفة تفوق رواتبها السبعين عثمانية يومياً[2] .

إن وظيفة واحدة لا تكفي لتغطية أعباء المعيشة ، لكنها تصبح مع عدد من الوظائف الأخرى مصدراً مهماً لتنمية الدخل ومراكمة ثروة ، لذلك يمكن إدراك سبب تلك المنافسات والنزاعات العديدة التي كانت تنشب بين العلماء حول الوظائف ، ولكن بالرغم من ذلك فقد تميز كبار العلماء بملكيات كبيرة لا يمكن تأسيسها بالعودة إلى المدخول المتحصل من الوظائف فقط .

ولعل الخاصية التي تتميز بها الوظائف الدينية بكونها لا تتطلب التفرُّغ الكلي ، وبالتالي لا تتعارض مع القيام بنشاطات مدنية أخرى يسمح بها الفقه ، قد ساهمت في دفع العلماء إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل خارج إطار العمل الوظيفي . لقد وجد بعضهم في المهن والحرف والتجارة بشكل أساسي ، مجالات واسعة لتنمية إمكاناتهم وزيادة مداخيلهم وتعزيز وضعهم الاجتماعي ، وبكلام الناقد يقول البديري في مذكراته : « . . . بلغني أن حامد أفندي العمادي ، مفتي دمشق الشام ، كان قد خزَّن القمح مثل الأكابر والأعيان الذين لا يخافون الرحيم الرحمٰن ، وأن الكيّالة جاءوا إليه وقالوا : نبيع الحنطة كل غرارة بخمسين قرشاً ، فقال لهم : مهلاً فلعل الثمن يزيد . فإذا كان مفتي المسلمين ما عنده شفقة على خلق الله فلا تعتب على غيره . . »[3] . وفي طرابلس فقد تملك المفتي أحمد أفندي مصبنة لصناعة الصابون ، واشترى خطيب الجامع المنصوري الكبير[4] المصبنة

(١) المرادي : م . س : ج ٤/ص ٢٠٠ .

(٢) عماد ، عبد الغني : العائلات . . . المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٣) البديري : م . س، ص ١٢٧ .

(٤) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل الخامس ص ٢/٣٦ لعام ١٧٢٨ م والسجل الثالث ص ٢/١٥٠ ، و ٣/١٣٦ لعام ١٦٨٤ م .

المعروفة بالبيروتية ، ومؤذن جامع القلعة كان عطاراً[1] . وإمام جامع الأويسية امتلك فرناً ، ومصطفى أفندي الكرامي امتلك طاحوناً ، وإمام الجامع المنصوري الكبير استأجر طاحونة وقهوة[2] ، وكان نقيب أشراف طرابلس يمتلك دكان قصب لبيع اللحوم[3] ، بل إن بعض العلماء عمل في التزام الأراضي[4] . لقد كان المرادي في تراجمه لا يفصِّل في هذه الأمور ، فيذكر تلميحاً « . . . له من الخيرات والمبرات والمدارس والعثامنة شيء كثير لا يمكن العد والإحصاء له . . »[5] ، كما في ترجمته للسيد علي المرادي .

لقد كان للعلاقة مع السلطة تأثير مهم في زيادة النفوذ وتحصيل المزيد من المناصب والخيرات ، فالسيد علي العجلاني نقيب أشراف دمشق « . . كانت عليه إقطاعات وقرى بطريق المالكانة وتولى وظائف وتداريس ومدارس كثيرة . . وكان في أمور القرى والزراعة والحراثة مجداً ، بحيث إن قراه وحوانيته جميعها معمورة ويضرب بها المثل في دمشق بين أرباب الفلائح . . »[6] . وآل الكيلاني من حكام حماة « . . يضمنونها من طرف الدولة ويلزمونها بمال معلوم وهي ونواحيها في تصرفهم . . »[7] ، كذلك حصل عثمان أفندي الكرامي على « جميع قرية مرياطة مع الزيتون » ، بموجب فرمان شرعي مطاع[8] . أيضاً كانت بلدة « سارمين » ملكاً لعائلة القدسي أفندي نقيب أشراف حلب . وكانت ١٨ قرية تقع غربي حلب ملكاً للسيد عباس أفندي ، جد نقيب أشراف حلب الشلبي أفندي الذي عمر طويلاً ، أما بلدة « البيرة » فكانت ملكاً لقريب آخر من أقرباء الشلبي أفندي[9] .

---

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية : السجل الرابع من ٢٢٦/١ لعام (١٧١٥ م).
(٢) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل السابع ٣/١٦٢ لعام ١٧٣٧ م والسجل الثالث ص ١٠٥/٢، لعام (١٦٨٤ م) .
(٣) المصدر السابق : السجل التاسع ، ص ٦٠/١ لعام (١٧٤٦ م) .
(٤) المصدر نفسه : السجل السابع ، ص ١١٥/١ و١١٣/٣ لعام (١٧٣٧ م) .
(٥) المرادي : سلك الدرر : م. س، ص ج ٣/ص ٢٢٠ .
(٦) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٣/ص ٢٠٦ .
(٧) المصدر نفسه : ج ٣/ص ٤٦ .
(٨) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل الخامس ص ١٥٢/١ لعام (١٧٢٨ م) .
(٩) BODMAN: Political factions, op. cit., p. 100.

لقد كان الوضع الاقتصادي لكبار رجال الدين يتحدد ، إلى درجة كبيرة ، بالامتيازات التي كانوا يحصلون عليها عن طريق صلاتهم بالإدارة الحكومية ، وبفضل مناصبهم وعدد الوظائف التي يتولونها ، وبفضل مشاركتهم في ديوان الوالي أيضاً كان يتاح لهم المجال بشكل واسع للحصول على الالتزامات والمالكانة . لقد كان هناك نوع آخر من الامتيازات ، فقد أُعفي العلماء من دفع الضرائب والرسوم على الحرف والأعمال التي كانوا يتعاطونها بشكل مباشر[١] . يمكن القول إن كبار العلماء امتلكوا قاعدة اقتصادية مستقلة نسبياً عن الدولة ، والجهاز الديني بشكل عام سيطر على ثلث مساحة مجمل أراضي الدولة المزروعة ، وهي النسبة التي تمثلها أراضي الأوقاف[٢] ، لكنها في هذا المجال كانت خاضعة لإشراف الدولة عبر القضاة ، وبالرغم من أن المستفيدين من هذه الأوقاف لم يكونوا بالضرورة من العلماء ، إلا أنه ينبغي الاعتراف بأنهم تحكموا برأسمال كثير من العقارات عن طريق إشغالهم لمناصب التولي على الأوقاف، ومن هؤلاء متولي وقف الجامع الأموي الشيخ إبراهيم الجباوي الذي يتحدث عنه البديري فيقول: «. . . عمل فرح عرس إلى ابن ابنه ، وأمر أن تُزيَّن الأسواق بالقناديل والشمع ، وأمر أن تُشعل منائر الجامع الأموي فشعلت ، وهذا شيء ما سمعناه إنه سبق لغيره . . »[٣]، وكما في إشارة المرادي ذات الدلالة ، عن هيمنة أسرة سعد الدين الجباوي الذين تلاعبوا بالأوقاف « اضمحلت حالهم وضربت دورهم بسبب ذلك . . »[٤].

لقد أصبح بين العلماء من أبناء العائلات الدينية ، تجار وملاك كبار ، ولعب قانون الإرث في الفقه الإسلامي دوراً على مستويين في هذا المجال : فهو من جهة أمدَّ أبناء العائلات الدينية بقسم من ثروة العائلة ، وبعائدات وقفية هامة ، تضاف إلى ما حصَّلوه من امتيازات ومصادر ثروة ، لكن قانون الإرث من جهة ثانية حال دون

---

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل التاسع ص ١٦٠/١ ، وهي نص بيورلدي موجه إلى شيخ القصابين مضمونه إعفاء نقيب الأشراف بطرابلس من دفع جميع الضرائب والرسوم المقررة على الحرفة . أيضاً في السجل الثالث ص ١٣٦ نص قرار من القاضي بإعفاء أحد العلماء من وضع الضرائب عن محل العطارة الذي يملكه .

(٢) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٦٥ .

(٣) البديري : م. س، ص ١٠٣ .

(٤) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ١/ص ٤٢ .

تكـديس ثـروات ضخمـة ، لأن تقسيم الثـروة يؤدي إلى تفتيتهـا وتجـزئتهـا تبعـاً لعدد الورثة .

بين الثروة والنفوذ والمنصب إشكالية قائمة ، نجدها في هذا النموذج الذي يسوقه المرادي عن عائلة الكيلاني الذين كانوا يلتزمون حمـاة ونواحيهـا «. . . ثم دخل الـطمع عليهم ، فقـامت عليهم أهالي حمـاة ورعاعهـا ، وكان ذلـك بتحريض بعض المعـاصـرين لهم من الحكام . . وهجموا على دورهم وقصـدوا نهبها وحـاصروهم حتى صـاروا يضربـونهم بالـرصاص واستقـامت مدة أيـام حتى وجدوا فـرصة للفـرار . .»[1] قاصـدين دمشق ، ومن بينهم السيـد عبد القادر الكيلاني وأولاده الأربعة الذي «. . . أنفق دراهم كثيرة . . واستـدانت منه أنـاس كثيرون . . ولما قدم الوزير سليمان باشا العظم تزوج بابنة قريبه واتصلت القرابة بينهم . . . وكان على المترجم تدريس باعتبار رتبـة السليمانيـة . . . ثم أُعطي قضـاء طرابلس الشـام مع رتبـة قضاء القدس الشريف وصرف على صيرورة ذلك مبلغاً وافياً من الدراهم . .»[2]. يبدو بشكل واضح كيف أن الثروة استتبعت النفوذ بعد لجوئهم إلى دمشق ، وكيف أن الثروة والنفوذ استتبعا المنصب . وفي نموذج آخر سبق وتمت الإشارة له في كيفية مختلفة ، وهو يدور حول شخصية عبد الرحمن القاري الثري الباذخ المحتضن للعلمـاء والمكرم لهم ، والـذي ارتبط بصداقة مع والي الشام رجب باشا ، وبسبب علاقته وثروته التي استتبعت نفـوذاً بالغاً تطلع صوب منصب الإفتاء ، ونجح بالتنسيق مع الوالي في عزل ونفي المفتي وأن يتولى مكانه . ولولا التفاف أهل دمشق حول المفتي السابق ، حسب تعبير المرادي ، لكان نفي بالفعل «. . . فلما خرجوا من باب السراي بـالعمادي ، قـامت أهل دمشق على خـدام الوزير المذكور وضربوهم . . عند ذلك أمر بإبقائه بشـرط أن يلزم داره . .»[3]، بثروتـه ونفوذه تولى الفتوى وهو غير أهل للتدريس، «. . . وحين يقرأ يسرد العبارة فإذا صـدر منه في بعض المسائل غلط لا يقدر أحد على رده. . لكونه يبرهن بإكرامه ويحسن إليهم فلا يريدون تخجيله بل يصححون درسه قبل أن يقرأه ، وبعده يمليه هو سرداً . .»[4].

يمكننا أن نخرج بخلاصة أساسية مفادها أن ترابطاً وثيقاً حصل بين الثروة والنفوذ

---

(١) المرادي : م. س: ج ٣/ص ٤٦ .
(٢) المصدر نفسه : ج ٣/ص ٤٦ .
(٣) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٢/ص ٢٨١ .
(٤) المصدر السابق ، ج ٢/ص ٢٨٢ .

والمنصب بحيث لا يصح الفصل بينهم ، وإذا كانت السلطة تتضمن نفوذاً ، كما الثروة تتضمن بدورها نفوذاً ، إلا أن السلطة تميزت بآليات مستقلة عن الثروة . يكفي فرمان سلطاني ليزوِّد الفرد بنفوذ متناهٍ بمعزل عن الثروة ، في حين أن الثروة لم تكن قادرة ، بمعزل عن السلطة ، على حماية نفسها ، فهي عرضة للمصادرة ولكل أنواع التضييق .

هـ ـ الفقيه والمتصوف :

يمثل الفقه والتصوف حقلين معرفيين مختلفين ، وبالرغم من ذلك فقد حصل تقاطع مهم بين الحقلين في القرن الثامن عشر . نجحت الطرق الصوفية في استقطاب قطاعات شعبية واسعة ، ومن خلال العيِّنة التي قمنا بفرزها من بين تراجم المرادي تبين لنا المعطيات التالية : فمن أصل مئتي عالم كان منهم (٨١) عالماً منتسباً إلى إحدى الطرق الصوفية أي ما نسبته (٥, ٤٠٪) ، وقد كانوا موزعين على الطرق التالية :

الطريقة	العدد	النسبة
خلوتي	٣٢	٣٩,٥١٪
قادري	٢١	٢٥,٩٢٪
نقشبندي	١٥	١٨,٥٢٪
شاذلي	٥	٦,١٨٪
رفاعي	٢	٢,٤٦٪
طرق أخرى مختلفة	٦	٧,٤٠٪

إن أكثر من ثلث العيِّنة كانوا من أتباع الطرق الصوفية ، هذه النسبة تحمل دلالة هامة ، وهي أن التصوف قد شمل ، بالإضافة إلى القطاعات الشعبية الواسعة ، قطاعاً كبيراً من الفقهاء ، والواقع أن التصوف قد احتفظ بقوته ، وتميز رجاله بحيوية بالغة ، وأعطيت أفكاره تطويراً جديداً على يد عبد الغني النابلسي ، الفلسطيني الأصل ، والذي عاش وعلَّم في دمشق ، والذي سيطر على الحياة الثقافية في مصر والعراق وسوريا في القرن الثامن عشر عبر تلامذته ، ومن ثم تلامذتهم . ومن أكثر هؤلاء تأثيراً نذكر مصطفى البكري الصديقي[1] الذي تجاوز تأثيره سوريا فوصل إلى بغداد والأزهر والحجاز ، حيث أدى إلى ظهور طريقة جديدة هي « السمانية » التي انبثق منها ،

---

(١) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٤/ص ١٩٠ .

أيضاً ، أكبر طريقتين في القرن التاسع عشر ، « المهدية » في السودان و « التيجانية » في شمال أفريقيا[1] .

لقد كان تحوُّل الفقهاء إلى التصوف أمراً عادياً في القرن السابع عشر ، وأصبح من سنَّة الأحوال في القرن الثامن عشر . وعلى النقيض من الفقهاء المقبلين على الدنيا ، المترددين على الحكام ، كان المتصوفة يهملون الدنيا ويتجاهلون أهلها ، وكما يصف المحبي أحدهم « . . . لا يتردد إلى أحد من الأعيان ملازماً للطاعات . . »[2] ، أو كما يصف آخر « . . منعزلاً عن أبناء الدنيا والملوك إلا في فصل سنَّة أو شفاعة أو قضاء حاجة . . »[3] ، لقد كان أبناء الدنيا والدولة والملك هم الذين يلجأون إلى رجال التصوف ، فإلياس الكردي « . . . كان مقبول الشفاعة عند الحكام مع عدم تردده إليهم وصدعهم بالمواعظ إذا اجتمع بهم ، وعدم قبول جوائزهم ، حتى إن الوزير رجب باشا ، كافل دمشق ، لما كان واليها زار الشيخ مرة وكان يعتقده ويحبُّه ، فطلب منه الدعا . فقال له : والله إن دعاي لا يصل إلى السقف وما ينفعك دعائي والمظلومون في حبسك يدعون عليك . وعرض عليه مائة دينار فأبى أن يقبلها وقال له ردَّها على المظلومين الذين تأخذ منهم الجرائم . . »[4] ، نحن إذن أمام سيرة معاكسة لسيرة الفقهاء ، فبدل التردد على الحكام ، يصير الحكام هم الذين يحتاجون إلى المتصوفة ، كما في نموذج حسين الحموي نزيل دمشق « الولي الخاشع صاحب الكرامات والمكاشفات . . للناس به اعتقاد عظيم وله كرامات كثيرة ومنها أن وزيراً من آل عثمان سمع بخبر الشيخ فأرسل أحد أعوانه إليه ومعه ستة عبي ، فلما وصل إليه قبَّل يديه وقال له يقبِّل أياديكم الوزير فلان ويسألكم الدعاء وهو مرسل لكم هذه العبي لأجل أن تلبسوها . فقال له لا أقبل منها شيئاً وكشٌ في وجهه . فوقع على يديه وقال له لا يمكنني أخذها خوفاً من الوزير وترامى عليه . وفي الآخر قبلهم وقال: أعطيناه منصب دمشق ست سنوات كل عباءة سنة وكان الأمر كذلك . . »[5] .

---

(١) حوراني ، ألبرت : **الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر** ، مجلة الواقع ، بيروت ، العدد الأول ، ١٩٨١ ، ص ٦١ .
(٢) المحبي : م. س، ج ١/ص ٨٦ .
(٣) المصدر السابق : ج ١/ص ٧٨ .
(٤) المصدر نفسه : ج ١/ص ٢٧٢ .
(٥) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٢/ص ٦٧ ـ ٦٨ .

شهد القرن الثامن عشر تبادلاً قوياً بين الفقه والتصوف ، فانخرط كثير من الفقهاء في سلك التصوف ، ومن أقطاب الطريقة النقشبندية آل المرادي في دمشق ، وكان من أبرزهم في هذه الفترة المفتي محمد خليل المرادي (١٧٦٠ - ١٧٩٢)، صاحب «سلك الدرر» ، الذي تصدى لمظالم أحمد باشا الجزار « فكاتب الدولة العلية وعزل الجزار قهراً عنه »[١]، وإن دلَّ هذا على شيء فإنما يدلُّ على نفوذ النقشبنديين الدمشقيين في إستامبول ، وما لهذه الطريقة من أتباع لدى خاصتها . بل إن الحكم بسجن أحد شيوخ هذه الطريقة كاد يؤدي إلى ثورة ضد القاضي الذي اضطر مسرعاً إلى التراجع عن حكمه[٢] ، كذلك الطريقة الخلوتية التي شغل منصب الإفتاء أحد رجالها وهو أبو الصفا ابن أيوب الخلوتي[٣] . ومن أمثلة التطبيع والتبادل بين الفقهاء والمتصوفة نورد بعض الأسماء:

خليل الفتّال الحنفي القادري شغل رتبة القضاء[٤] ، وسعيد السعسعاني الحنفي القادري شغل منصب الإفتاء[٥] ، سعيد بن حمزة الحنفي القادري شغل منصب التدريس بالمدرسة الجوزية[٦] ، عبد القادر التغلبي الخلوتي المدرس بالجامع الأموي[٧] .

لقد تصرف المتصوفة بمقدار واسع من النفوذ والمنعة ، وكان لكبارهم تأثير كبير في صفوف العامة ، ويتحدث البديري بتقدير بالغ عن الشيخ إبراهيم الجباوي السعدي الشاغوري شيخ الطريقة السعدية ويتولى الجامع الأموي ، الذي اجتمع بثلاثة سلاطين ، السلطان محمد والسلطان محمود والسلطان عثمان « . . . وصار له خير وأنعام ، بعدما ظهر له سرٌّ وبرهان ، وخلف كثيراً من الخلفاء في الروم ومصر وحلب والشام ، وبلغ جاهاً

(١) العبد ، حسن آغا : **قطعة من تاريخ حسن آغا العبد** ، تحقيق د. يوسف نعيسة ، منشورات دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ط ١٩٨٦ ، ص ١٠ .
(٢) نعيسة : م. س، ج ٢/ص ٤١١ .
(٣) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ١/ص ٦٢ .
(٤) المصدر السابق : ج ٢/ص ٩٩ .
(٥) المصدر نفسه : ج ٢/ص ١٢٨ .
(٦) المصدر نفسه : ج ٢/ص ١٥٧ .
(٧) المصدر نفسه : ج ٣/ص ٥٨ ، انظر أيضاً ج ٢/ص ٢٣١ و ٢٣٩ و ٣٠٠ وج ٣/ص ١٠ و ١١٤ و ١٩٠ .

عظيماً مع تواضع كلي بحيث يجلس بالقهاوي ويسلِّم على الكبير والصغير . . »[1] .

ثمة نوع آخر من المتصوفة المجاذيب ، الذين هاموا على وجوههم في الأسواق ، واعتقد بعض الناس بكشفهم ، وأسقطوا عنهم التكليف ، وتركوا لهم حرية الإتيان بما شاءوا من السلوك . فاتخذ كل منهم طريقة في جذبه وسلوكه ، مثل أحمد النحلاوي « . . أطواره غريبة مع التغفل الإلّهي والجذب . . صدرت عنه أحوال عجيبة وأخبار غريبة حتى كان الناس يظنون أن حالته هذه حالة جنون وحاشاه ، إنما هي فنون . . »[2] . بل إن بعضهم كان يختار ما يحلو له من الملابس والعمائم ، وربما نزعوا أثوابهم وتعرُّوا ، أو « . . لم ينزع قميصه نحو اثنتي عشرة سنة . . »[3] ، بل إن بعضهم شارك الكلاب في الأكل « . . . كان يطعم الكلاب مما يأتي إليه من الطعام ، وربما أفرغ الإناء على الأرض وأكل معها . . »[4] .

لقد بدا الفقهاء مستسلمين أمام طغيان المعتقدان الصوفية وممارسات السالكين والمجاذيب وأتباعهم ، لقد انجرفوا في تيار التصوف أو أنهم تجاهلوا كل ما كان يجري ، وفي موقف نادر يعكس البديري بنظرته الناقدة صورة الزهَّاد « . . توفي الشيخ محمد أبو قميص الكردي ، شيخ مدرسة المرادية ، وسمّي بأبي قميص لكونه إذا لبس قميصاً لا ينزعه حتى يتقطع ، وهذا غاية في الزهد . . خرجت في جنازته الأكابر والأعيان لاعتقادهم في صلاحه . . ولما فتحت حجرته وجدوا عنده عشرين ثوباً من الكتّان جدداً ، وخمسة عشر نصف مقطع وسبعة قناطير حطب ، وعشرة أرطال أرز ، وقدرة سمن ، وقدرة عسل وغير ذلك من المؤن ، ووجدوا قدرة بها أرباع ريال ومثلها مصاري ومنها ذهب وأمتعة وحوائج ، وبدراويتين ملآنتين قمصان ، ووجدوا مقدار مائة كتاب قدَّروهم بثمن عظيم ، فانظر إلى زهد مثل هذا ، فقد ذهب الصالح بالطالح . . »[5] .

لا شك أننا أمام نوعين من المعتقدات الصوفية ، أحدها مغرق في تطرفه إلى حد « الجذب » ، والثاني تمثله صوفية عبد الغني النابلسي الذي يعيد إحياء معتقدات

---

(١) البديري : م. س، ص ١٩٠ ـ ١٩٣ .
(٢) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ١/ص ٢٠٢ .
(٣) المصدر السابق : ج ١/ص ٧٣ .
(٤) المصدر نفسه : ج ٢/ص ٦٧ .
(٥) البديري : م. س، ص ١٥٤ ـ ١٥٦ .

ابن عربي ويسهم في شرحها . لقد كان القضاة والمفتون والعلماء أنفسهم يدينون ، في أحيان كثيرة ، إلى هذا النوع من التصوف بولاء عميق ، ومع ذلك ينبغي أن نتنبه إلى كون القاضي أو المفتي حين يقوم بمهمته عليه أن يتصرف كفقيه وليس كمتصوف .

و ـ العلماء الأشراف :

كان الأشراف فئة اجتماعية متميزة لعبت دورها الاجتماعي والاقتصادي ، ولقّب الشريف بالسيد ، وميِّز بالعمامة الخضراء ، وقد تمتع هؤلاء بمكانة اجتماعية ودينية مرموقة ، وبامتيازات قانونية واقتصادية خصتهم بها الدولة العثمانية ، فاستثنتهم من الخدمة العسكرية ، وتمتعوا بريع ممتلكات خاصة أوقفت لهم ، كما خصَّتهم ببعض الإقطاعات ، وتسلموا منحاً من السلطان العثماني في وقت الحج ، وأعفوا من الخضوع لسلطة المحاكم العثمانية في دمشق وحلب فيما يختص بأمورهم الشخصية ، واستعيض عن ذلك بمثولهم في المحاكمة أمام نقيبهم[1] .

ترأسهم نقيب ارتبط مباشرة بنقيب الأشراف في إستامبول ، وكان يعيَّن سنوياً في منصبه الذي كان من أكثر المناصب الدينية اعتباراً . بلغ عدد الأسر الشريفة في دمشق « نيفاً وستاً وعشرين أسرة »[2] ، إضافة إلى أسر شريفة وفدت إلى دمشق واستقرت فيها بعد أن ثبت انتماؤها الشريف ، وكانت من المغرب العربي وبعض الأقطار الإسلامية الأخرى . كانت بعض الأسر تعتبر نفسها أكثر عراقة في نسبها من الأسر الأخرى ، فقد كانت تدَّعي نسبها إلى الحسين بن علي بن أبي طالب ، أو إلى الحسن ، أو أحد أبنائهما أو أحفادهما من ناحية الأب . ومن تلك الأسر (الألفي ـ العجلاني ـ العاني ـ الحجار ـ الحصني ـ حمزة ـ زين العابدين ـ دسوقي ـ كيلاني ـ مرادي ـ مرتضى ـ البهنسي ـ خطيب السرميني . . .) ، ومع ذلك فقد ادعت أسر ، استقرت في دمشق ، لنفسها الشرف المكتسب عن طريق الأم الشريفة . وتطالعنا سجلات محاكم دمشق بأسماء هذه، الأسر ، مثل أسرة الطيلوني ، وقزيها ، والدقر[3] ، والحمصي ،

---

(١) شيلشر ، ليندا : م. س، ج ١/ص ٣٢٧ .
(٢) المرجع السابق : ص ٣٢٨ .
(٣) **سجل القسمة العسكرية بدمشق** ، رقم ٢٩٩ ـ العائد لسنة (١٢٣٧ م ـ ١٢٤٥ هـ) ص ٤٠ .

والزلعة ، والعلبي ، والعطار ، والأيوبي ، والشاهين ، والجرباصي[1] . ويرى أحد الفقهاء الأحناف الدمشقيين ، الذي عاش في هذه الفترة ، وهو محمد أمين الشهير بابن عابدين ، « أن الشرف لا يثبت من جهة الأم . . وهو غير معتبر . . »[2] . تظهر هذه الظاهرة المكانة المرموقة للأشراف والامتيازات الهامة التي يحصلون عليها ، لذلك ليس غريباً طموح الكثيرين لادعاء النسب ولبس العمامة الخضراء .

وجدت بين الأشراف مستويات متعددة ، بالرغم من أن أغلبهم تسلم مناصب دينية رفيعة وتميزوا بملكيات واسعة وتولوا الأوقاف ، وانخرطوا في الجهاز الديني ، إلا أن بعضهم كان من العامة وعمل في الحرف والصنائع ، وعاقر بعضهم الخمرة[3] . بل إن بعضهم استخدموا كأدوات في أيدي بعض الأعيان ، فعندما كان السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيباً للأشراف « . . قامت عليه رعاع الأشراف ، وهجموا على دارهم الكائنة بالقرب من باب القلعة وأرادوا إيقاع الضرر وتحريك الفتنة وكان ذلك بإغراء بعض الأعيان ، ثم عزل في أثناء ذلك واستقام بداره منزوياً . . »[4] .

وحددت سلطات نقيب الأشراف بالتالي : « حفظ أنسابهم وتمييز بطونهم ومعرفة من ولد منهم (ذكر أم أنثى) وإجبارهم على السلوك الذي ينسجم مع سموٍّ نسبهم وتنزيههم عن المكاسب الدنيئة ، ومنعهم من المطالب الخبيثة وكفِّهم عن ارتكاب المآثم وانتهاك الحرمات ، ومنعهم من التسلط على العامة كي لا تكرههم . واستعطافهم في استيفاء حقوقهم فيها ، واستيفاء حقوقها منهم ، وأن ينوب عنهم في استيفاء حقوقهم من بيت المال ، ويراعي قسمها بينهم بحسب الشروط والأوصاف المرعية ، وأن يمنع زواج نسائهم إلا من الأكفَّاء لشرفهن ، وأن يقوِّم ذوي الهفوات ويقوم بالفصل في منازعاتهم ويتولى أوقافهم فيما ملكوه وإقامة الحدود عليهم فيما

(١) سجلات محاكم دمشق الشرعية ، سجل رقم (١٨٢) ، العائد لسنة (١١٨٣ - ١١٩٠ هـ/١٧١٩ - ١٧٧٦ م) ص ١٤٩ - ١٥٠ . أيضاً انظر : سجل محكمة الميدان بدمشق ، سجل رقم ٣٠٤ ، العائد لسنة (١٢٢٨ - ١٢٤٠ هـ/١٨١٢ - ١٨٢٤ م) ص ٦ و ١٠ و ١٥ .

(٢) نعيسة ، يوسف جميل : م. س، ص ٤٥٠ ، عن رد المحتار على الدر المختار ، ج ٣/ص ١٨ .

(٣) المرادي : سلك الدرر : م. س، ج ٤/ص ٢٤٦ .

(٤) المصدر السابق : ج ٢/ص ٢٩٤ .

يرتكبون ، وتزويج الأيامى اللواتي ليس لهنّ أولياء ، ويوقع الحجز على من يصاب بالعته منهم»[1].

لقد تعرَّض الأشراف ، شأن بقية القوى المحلية في دمشق ، إلى مواقف شتى ، انتقص من دورهم حيناً وتصدروا الموقف حيناً آخر ، إلاّ أنهم لم يلعبوا الدور الذي لعبه أقرانهم في حلب ، فعندما شتم نقيب الأشراف بدمشق من قبل أحد أزلام فتحي أفندي الدفتردار وسحب عليه السلاح «. . . أغلقت أهل الشام دكاكينها وقامت الأشراف على بيت فتحي أفندي . . واجتمعت الأعيان وعملوا ديوان وأخرجوا فتوى في قتله وإباحة دمه . . وعملوا عرض في فتحي الدفتردار بأنه من أعظم المفسدين هو وأتباعه وأرادوا يرسلوه إلى الدولة العلية ، ولكن انتظروا مجيء أسعد باشا من الدورة ليختمه ، وثاني يوم بطلت همتهم ، وكان كلامهم ، كما قيل : كلام الليل يمحوه النهار . . »[2].

ويورد البديري حوادث عديدة وقعت بين الأشراف والقبيقول منها أن آغا القبيقول انزعج من رجلين شريفين ، فقبض عليهما ، «وأمر أن يضرب كل واحد منهم ثلاثمئة سوط ، فضربوا وتركوا كالأموات ، ثم وضعوا شاشاتهم في لباسهم . فبلغ نقيب الأشراف ما فعل بهم ، وفي اليوم الثاني قامت الأشراف على قدم وساق وهجمت على القبيقول وتقاتلوا ، فقتل من الأشراف ثلاثة وجرح كثيرون وسكرت البلد كلها . وفي اليوم الثالث صار ديوان عند أسعد باشا ، حاكم الشام ، واجتمعت فيه الأعيان كالمفتي والنقيب والعلما ، ثم انفضّ الديوان . وحكموا على القبيقول بأن يعطوا دية الشهداء الأشراف لورثتهم . . »[3]، وبعد يومين من هذه الحادثة يقوم القبيقول بقتل أحد الأشراف ، «فذهبوا إلى الباشا لأجل الحكم على القاتل ، فلم يرضَ أن يشهد أحد على القاتل ، وقالوا من يشهد ليقتل ويكون خصمه نحواً من خمسة آلاف بطل شقي . . »[4]. ويعلِّق البديري متحسراً «وتركوا دم الأشراف يروح هدراً» . حتى صارت القبيقول تقول: «إن قتلة الشريف قيمتها أخشاية ـ أقجة ـ فضة . . » . وبالرغم من تراجع دورهم وتعرضهم لضربات عدة في دمشق ، فقد بقي تأثيرهم مرتبطاً بحجم التحالفات التي كانت تقوم على أرض الواقع ، فقد انخرط قسم كبير منهم مع الإنكشارية اليرلية

---

(١) البيطار ، عبد الرزاق : حلية البشر في القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، تحقيق بهجة البيطار . دمشق ط ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ م، ج ٢/ص ١٠٤٣ ـ ١٠٤٤ .

(٢) البديري : م. س، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٣) البديري : م. س، ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٤) المصدر السابق : ص ١١٠ .

وخاضوا صراعاتهم على هذا الأساس في إطار القوى المحلية الدمشقية النامية .

أما في حلب فقد لعبوا دوراً أكثر تأثيراً ، فقد كان عددهم كبيراً في القرن الثامن عشر فبعض الإحصاءات تسجل ما بين عشرة آلاف واثني عشر ألف شخص ، وقد يكون هذا الرقم مبالغاً فيه . ويذكر « سوفاجيه » أن العدد كان يتراوح بين ثلاثة أو أربعة آلاف عائلة[1] .

لقد لعب أشراف حلب دوراً سياسياً بارزاً في السنوات العشر الأخيرة في القرن الثامن عشر ، ولقد تأسس الصراع على قاعدة تمثيل الأشراف للأهالي والسكان المحليين أمام تجاوزات الإنكشارية . ففي حلب لم توجد ازدواجية العسكر (يرلية ـ قبيقول) ، نجح الأشراف بأن يصبحوا مؤسسة الشعب في التعبير عن ردات فعله تجاه القوى العسكرية التركية[2] ، ولا يمكن الاستعراض التفصيلي لتلك الأحداث الدموية التي بدأت عام (١٧٦٩ م) لتستمر حتى (١٨٠٥ م) ، حيث بدأ تراجع دورهم ، ولإعطاء فكرة عن ضراوة تلك المجابهات يكفي ذكر أحداث عام (١٧٩٨ م) التي افتتحت بمجزرة «الأشراف» الذين لجأوا إلى مسجد الأطروش بحلب حيث تم ذبحهم بعد أن منحوا الأمان واستمرت المواجهات من شباط إلى أيار ، وسيطر فيها الأشراف على المدينة وبقي جند الدولة محاصرين في القلعة . انتهى النزاع عام (١٨١٣ م) بإعدام الباشا لثمانية عشر آغا من جند الدولة ، وفي ثورة حلب عام (١٨١٩ م) التي يمكن أن يكون وراءها الأشراف والتي تلاها اضطهاد رادع لحقهم[3] . لقد ضعف الفريقان ولم يعودا قادرين على تغذية المواجهات والثورات ، حتى أصبحا بالفعل جزءاً من قوى الماضي .

أما طرابلس فهي لا تقدم معطيات مميزة في هذا المجال ، ولقد عثرنا على وثيقة في سجلات محكمة طرابلس تتضمن « دفتر تحرير أسامي سادة أشراف طرابلس الشام »[4] ، وهو يتضمن أسماء (١٩٧) شخصاً . ونرجِّح أن يكون هذا « الدفتر » من

---

(١) RAYMOND. A.: **Grandes Villes Arabes à l'époque Ottoman. Sindbad. Paris p. 85.**

(٢) Ibid. p. 87.

(٣) Ibid. p. 87, 88.

(٤) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، السجل السادس ، ص ١٠٠ ، العائد لسنة ١١٤٣ هـ/١٧٣٠ م .**

الأسماء الجديدة التي تم الموافقة عليها واعتبار نسبها صحيحاً للسادة الأشراف ، وبالتالي تم إدراج هذه الأسماء في سجلات المحكمة . وفي الواقع لاحظنا في سجلات طرابلس الشرعية اهتمام الأهالي بتسجيل نسبهم الشريف كما في هذه القضية : « بمجلس الشرع الشريف . . حضر مفخر العلماء والمحققين عبد الله أفندي الخليلي المفتي سابقاً بطرابلس الشام وعمدة العلماء والمدرسين الكرام السيد محمد أفندي بن السيد محمد الحافظ و . . . . أخبروا عن طريق الشهادة أن السيد محمد ابن السيد محمد الحلبي الدمشقي كان واضعاً الطراز الأخضر على رأسه الذي صار في العرف علامة للسادة الأشراف يومئذ ، وإقرارهم له على ذلك ، وإنه أعقب بنتين السيدة شريفة والسيدة مريم . . وهما التمستا من مولانا الحاكم الشرعي أن يسطر لهما صكاً شرعياً . . . »[1]. وتبيِّن قضايا أخرى بعض الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها ، كما في القضية التي أعفي فيها نقيبهم عن دفع الضرائب المستحقة على دكان اللحم الذي يملكه[2] . إن مطالعة السجلات توحي بأن عددهم لم يكن قليلاً ، وأبرز العائلات المذكورة في السجلات وفي الوثيقة السابقة : (قطان ـ ضياء الدين ـ قلالشة ـ بابا ـ شحطة ـ بني ـ زيادة ـ شامي ـ سندروس ـ سبسبي ـ حداد ـ حالومي ـ الزين ـ سمين ـ قلموني ـ المصري ـ المقدم ـ مبيض ـ سمان ـ حلاق ـ دباغ ـ سروجي ـ منجد ـ حموي ـ سمرجي ـ قواف ـ نجار ـ زرابيلي ـ أبو شوشة ـ حصني ـ بارودي ـ قدسي ـ فستقي ـ خانجي ـ نشار ـ مغربي . .) . وقد تسلَّم مركز نقابة الأشراف في المدينة ، خلال حقبة ستين عاماً ، خمسة أشخاص من عائلة البركة واثنان من عائلة الرفاعي[3] .

تميز نقباء الأشراف بغنى ملحوظ من خلال عقود البيع والشراء المسجلة باسمهم في السجلات الشرعية ، فنقيب الأشراف عبد القادر البركة ، اشترى مجموعة متنوعة من العقارات بلغت قيمتها العامة (٣٤٠٠) غرشاً ، أما بقية النقباء فقد تراوحت مشترياتهم بين (٣٧٠) و (٨٧٠) غرش[4] . ويبدو من خلال المعطيات القليلة المتوفرة

---

(١) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** : السجل الثامن، ص ٢/٦٨ .

(٢) المصدر السابق : السجل التاسع ، ص ١/٦٠ .

(٣) عماد ، عبد الغني : الجهاز الديني . . . المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٤) عماد ، عبد الغني : م . س، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ، حول هذه المشتريات انظر : **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، السجل التاسع ص ٨١ ، السجل الخامس ٣/١٢ و ١/٧٢ و ١/١٣٢ =

عن الأشراف في طرابلس أنهم أظهروا بعض التمرد على القاضي الذي أمر نقيب الأشراف بتأديبهم ، ووجه إليهم بيورلدي ينهيهم عن التمرد والعصيان على سلطة القاضي تحت طائلة التعذيب والتأديب[1] .

بشكل عام تقدم إشكالية حلب ميزة هامة ، فقد تبوأ فيها الأشراف مركز القيادة والتعبير عن الطموحات الشعبية والمحلية في مواجهة جند الدولة ، في حين لم يستطع الأشراف القيام بدور أساسي في مجتمع مدينة دمشق ، لذلك فقد فضلوا الانخراط في تكتل محلي سبقهم في تثبيت أقدامه ، فكانت « اليرلية » إطاراً مناسباً استقطب اهتمامهم ، ومن خلاله نجحوا في الدفاع عن مصالحهم بالقدر الذي نجح فيه اليرلية في التعبير عن الحالة المحلية ـ الشعبية .

خلاصة :

حاولنا في هذا الفصل أن نبيِّن أوضاع جهاز العلماء ورجال الدين ، والفكرة الرئيسية تمركزت حول رصد مدى تكيُّف هذا الجهاز مع الواقع العثماني كعنصر خارجي أدى في القرن السادس عشر ، إلى تبدلات جذرية في مواقعهم ودورهم ، مما انعكس ، في بداية الأمر ، على دورهم الاجتماعي والسياسي وأدى إلى انعزالهم في حدود الحرفة الدينية . فبعد أن كان العلماء قادة المجتمع الأهلي أيام المماليك أصبحوا طرفاً في تمثيل هذا المجتمع إلى جانب القوى المحلية الأخرى .

نجح العلماء ورجال الدين في القرن الثامن عشر ، باستعادة جزء كبير مما فقدوه ، وتمثلت الزعامة والوجاهة في عائلات تعاقب أبناؤها على المناصب الدينية العليا ، وتوارثوها لفترات طويلة . لقد نجح هؤلاء أيضاً في لعب دور الوسيط الفاعل بين الحكام والأهالي ، فكانوا يتشفعون لدى الحكام لرفع الظلم أو تخفيف الضرائب ، بل وأحياناً يقومون بالتحريض والعصيان ضد أحد الحكام أو الولاة .

لقد حمل القرن الثامن عشر انحساراً شاملاً لوجود علماء الروم في بلاد الشام ،

= و ١/١١٥ ، والسجل الرابع ص ١/٢١٩ و ١/٢٤٤ ، والسجل السادس ص ١/٢٥ ، والسجل الثامن ص ٣/٢٦٧ ، والسجل العاشر ص ١/١٠٢ .

(١) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، السجل الثاني ، ص ٣٧ ، العائد لسنة ١٠٧٨ هـ/١٦٦٧ م .

فقد آل منصب الإفتاء ، ومعه كل المناصب الدينيـة ، إلى عائـلات محلية . وبـذلك تكون عملياً ، السلطة الأيـديولـوجية بـأيدي هؤلاء الـذين احتكروا شؤون التعليم في المساجد والمدارس والمكاتب ، وقـاموا بمهمـة الاستمراريـة الثقافيـة من خلال نقـل ما تتضمنه تعاليم السلف إلى الخلف . وبثقة تامة يمكن القول إن العلماء نجحـوا في تصليب دورهم وتقوية نفوذهم عبر انخراطهم في النظام المـدرسي العثماني ، وبنفس الـوقت ، عبر عـدم انقطاعهم عن الأسـاليب التقليديـة في تلقي العلم الشرعي والتي درجـوا عليها في دمشق والقـاهرة . إننـا نلحظ تكيُّفاً نـاجحاً للعلمـاء ، أدى ، بنتيجة الأمر ، إلى سيطرة شبه كاملة لهم على كل المناصب والوظائف الدينية .

ولا يغيب عن بالنا أن العلماء لم يكونوا الطرف المحلي الوحيد الذي نجح في تقوية نفوذه ، لكنهم كانوا الطرف الأبرز ، مع تسجيل تفاوت محدود في مدى البـروز بين مدينة وأخرى ، كما أن صراع القوى ذات الـطابع العسكـري في دمشق ، ساعـد على بلورة الـدور الوسيط ، وعلى العكس من ذلـك في حلب ، التي تقدم إشكـاليـة مختلفــة . في كـل الأحــوال كـان مجــرد الاعتــراف بهــذا الــدور يعني الإقــرار بزعامتهم الأهلية .

وفي مجال آخر ، نجح العلماء في التأثير على الحكّام ، لكنهم بقوا بعيدين عن المشاركة في السلطة فعلياً ، وكان من نتيجة تصليب الدور واستعادة النفوذ أن وجـدوا أنفسهم عرضة ، لامتحان يتراوح ما بين تصدر مواجهة الأحـداث ، والتعرُّض لتعسف السلطة وما يجرُّه من نفي وتأديب واغتيال . في كلا الحالتين كان هذا دليلاً على أهمية دورهم ، خاصة في الملمات ، وهو ما نلمسه في صفحات « ابن الصديق » عند حديثه عمَّا يدور في اجتمـاعات الـديوان ومسـاهمة العلمـاء بالـرأي والمشورة ، ويتضـاعف تأثيرهم في حال غياب الوالي ، كما حدث عندما هرب الجميع ولم يبقَ في دمشق إلا العلمـاء ، فبرز دورهم المـرجعي في مفاوضـاتهم مع أبي الـذهب . باختصـار شكَّل العلماء ، في القرن الثامن عشر ، مركز قوة فعَّال ، كـان عليه أن ينـافس قوى محليـة صاعدة ، بالإضافة إلى أنه كان عليهم أيضاً أن ينتزعوا دورهم لا أن يبحثوا عنه ، وهذا ما نجحوا فيه بنسبة معقولة .

الفصل السادس

كبار الموظفين وكتَّاب الديوان

إن الصفة العسكرية التي طبعت بدايات الدولة العثمانية ، من خلال نظام الدوشيرمة ، كانت تتسع لتغذية المناصب العليا في الدولة . فبالإضافة إلى ممثلي الجهاز الديني والقضائي المعروفين باسم « العلمية » ، كان هناك ممثلو العسكر المعروفون باسم « السيفية » . أيضاً كان هناك الكتّاب المعروفون باسم « القلمية » ، وكان هؤلاء الأكثر نشاطاً واتصالاً بالديوان الهمايوني لتسلُّمهم الخزينة والمحاسبة والمراسلات ، وكان نظام الدوشيرمة يغذّي طائفتي « السيفية » و« القلمية » . لقد أصبح بالإمكان اختراق نظام الدوشيرمة في القرن السادس عشر ، لذلك نجد بعض العثمانيين الأحرار قد التحقوا بخدمة الإدارة في إستامبول ، وكان من الطبيعي أن يلمّ هؤلاء باللغة التركية بالإضافة إلى المهارات الأخرى المطلوبة كمعرفة الإنشاء وأصول الكتابة والخط والمحاسبة[1] .

ويمكننا أن نكوِّن فكرة عن أصول وإعداد هؤلاء الكتّاب من خلال تراجمهم العابرة . فعند « المحبي » ، في القرن السابع عشر ، نجد في ترجمة « محمد أمين الدفتري » نموذج الإداري الديواني ذي الأصل الفارسي . كان والده وزيراً في خراسان من جانب سلطان العجم « شاه طهماسب» . وبعد وفاة والده تفرق أفراد العائلة كلٍ في اتجاه . قدم « محمد أمين » إلى دمشق ، وكانت له كتابة حسنة بالفارسية والعربية

---

(١) زيادة ، د. خالد : **كاتب السلطان ، حرفة الفقهاء والمثقفين** . دار رياض الريس للكتب والنشر . لندن ـ قبرص ، ط ١ ـ ١٩٩١ ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ . انظر : الفصل الرابع من الكتاب وهو مخصص لتحليل دور كاتب السلطان في القرن الثامن عشر في العاصمة .

ومعرفة جيدة بالتاريخ . خدم عند دفتردار دمشق ، الذي أرسله إلى العاصمة في بعض المصالح ، فنجح هناك في بناء علاقات مع كبار النافذين ، «.. ورجع إلى دمشق بشيء من مرتب الجزية ، وتولى أوقاف عمارة السلطان بايزيد و « تأمل » و « بني عمر » ، وتردد إلى العاصمة فعلا شأنه وارتفع مكانه وتردد عليه أكابر المدرسين وأرباب المصالح ممن يريد الأوقاف .. وكاتبه ملك المغرب مولاي أحمد منصور ... وتولى خدمة الدفاتر السلطانية في الشام باستقامة وصرامة ودقة نظر ، ثم إنه عزل عنها ، فسعى لنفسه أن يكون متقاعداً بدمشق على قاعدة أركان الدولة العثمانية ، إذا أراد رجل منهم أن يتخلى عن المناصب السلطانية ، ويقنع أن يرتب له شيء من بيت المال ، فأعطاه السلطان كل يوم مائة وخمسين قطعة يأكلها وهو جالس في بيته ..»[1]. ثم أعطي قرية في الغوطة يتناول مرتبه من محصولها .

ونجد لدى « المرادي » ، في القرن الثامن عشر ، عدداً أوفر ، فهو يذكر سيرة أحد هؤلاء الذين التقى بهم في إستامبول . وهو « أحمد رسمي الكريدي » ، ويصفه بحشد من النعوت «.. المولى العام ، الرئيس ، الصدر الفاضل ، الكاتب البارع ، المنشيء اللغوي ، أحد أعيان دار السلطنة ورؤسائها المشهورين ..»[2]. ونلاحظ في سيرة إعداده قاسماً مشتركاً بين العالِم والكاتب الديواني ، فهو اشتغل بتحصيل العلوم والإنشاء والخط والأدب ، كما تتلمذ عند علماء دمشق وأخذ عنهم التفسير والفقه والنحو والمنطق والمعاني والأدب والشعر . والمناصب التي تسلمها تدلنا على طرق الترقي المتاحة أمام هذا النوع من الكتّاب ، فقد كان كاتباً للصدر الأعظم ثم رئيس الجاويشية أيام السلطان مصطفى خان ... وصار محاسب الأموال السلطانية ، وثاني وكلاء بيت المال والروزنامجية .

على مستوى السلطنة شكل الكتّاب المجموعة النشطة ضمن الهيئة الحاكمة ، فقد أمسكوا بفرعين من المهمات في الديوان الهمايوني : المراسلات والخزينة . وكان عملهم يتميز بالتنظيم والدقة ، ويعود ذلك إلى كون الكتبة يشكلون صنفاً حرفياً تنطبق عليه كل قواعد التنظيم الحرفي . فكل قسم منهم كان على رأسه معلم أو « خوجا » يعاونه عدد من « الخلفا » ، الذين يعطون التوجيهات إلى الكتبة ويشرفون على المتعلمين الجدد « الشاغرد » . والتعليم الذي كان يتلقاه التلميذ كان يشتمل على

---

(١) المحبي : م. س، ج ٤/ص ٢٩٠ - ٢٩٤ .

(٢) المرادي : م. س، ج ١/ص ٧٣ - ٨٠ .

الفنون الخاصة بأهل حرفة القلم من خط وإنشاء وحساب ، كما يشتمل على المعارف الإسلامية من فقه وأدب وتاريخ وجغرافيا ، وكان العلماء يشرفون على هذا الجزء من تعليمهم[1] .

يقف رئيس الكتّاب على رأس المستشارين في الديوان ويمثل مركزاً مساوياً للدفتردار وأغوات العسكر . إلا أن دوره قد تعاظم في القرن الثامن عشر حتى شغل بعضهم منصب الصدر الأعظم . لقد تحوّل منصب رئيس الكتّاب من خبير متخصص في شؤون المحاسبة والرسائل وخدمات الإدارة إلى المشاركة في توجيه سياسة الدولة ، كما ساهم عدد كبير منهم في تقديم الأفكار والمشاريع الإصلاحية الهامة ، والتي تبنّى بعضها عدد من السلاطين[2] . لقد أدرك الكتّاب في العاصمة ، بشكل مبكر ، تدهور الدولة ، وهم شاركوا في القرن الثامن عشر بفعالية في وضع الخطط لخروجها من أزمتها وانحطاطها . ففي الصراع الذي دار حول تحديث المؤسسات القديمة بين السلطان والعسكر وقف الكتّاب إلى جانب السلطان وسياسته الإصلاحية في مواجهة الخصم الممثل بقوات الإنكشارية .

وإذا كانت فئة الكتّاب قد لعبت دوراً مؤثراً ونامياً في العاصمة وفي محاولات التحديث التي قام بها السلاطين ، فإن دور هذه الفئة في الولايات ، وتحديداً في مدن بلاد الشام ، لا يزال يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل .

يمثل الدفتردار أبرز شخصية على مستوى الإدارة في الولاية ، وهو في العادة يأتي من صفوف الكتّاب الإداريين في عاصمة الدولة ويشرف على جميع الشؤون المالية . وتكمن أهميته في أن الإدارة برمتها كانت تهتم بالدرجة الأولى بجباية الضرائب ، ويعاونه في أداء وظيفته عدد من الموظفين : التذكرجي والروزنامجي والمحاسبجي والمقاطعجي ، وكان لكل واحد من هؤلاء معاون أو أكثر . وقد دخل في عداد هذا الجهاز عدد من العناصر المحلية من المسيحيين المتخصصين بشؤون المحاسبة ، وقد تمتعت هذه الأجهزة بفاعلية عالية في الولايات حيث امتازت بدقة الأداء في تسجيل الواردات والمصروفات . وكان كل قسم من أقسام الإدارة يعمل في

---

(١) زيادة : كاتب السلطان : م. س، ص ١٥٢ .

(٢) زيادة : كاتب السلطان : م. س، انظر الفصل الرابع من الكتاب ، حيث يقدم المؤلف عرضاً شاملاً عن هؤلاء وأثرهم في محاولات الإصلاح العثماني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

مجـال اختصـاصـه ويضم عـدداً من الـكتّـاب الـذيـن يعتمـدون الـسجـلات لتدوين التفاصيل .

كان هناك عـلاقة مضـطربة بين الكتّـاب والعلماء ، ففي حين نجـد أن بعضهم « . . كان محباً للعلماء مكثراً من مجالستهم ومعاشرتهم . . »[1] ، نجد البعض الآخـر ، مثل إسكندر بن يوسف الـرومي الدمشقي : « . . سعى في قطع رزق العلماء والصلحاء بالشام وتعاضد هو والدفتري وبعض عونه من الكتّاب وعرضوا ما أبرموه على الوزير ، فجرت المقادير وفق ما أحكموه من الرأي الفاسد ، وقطع عن الناس شيء كثير ، وبسبب ذلك ضعفت قوة العلماء بالشام واستولى عليهم الفقر . . »[2] . وتعكس هذه الحادثة قوة وتأثير كبار الموظفين والكتـاب ، بقدر ما تعكس العلاقة المضطربة بين الإداريين والعلماء .

نجد شروطاً ضمنية في ثنـايا التـراجم ، للانضمـام إلى هذا السلك أو الحـرفة « . . كان وحيد وقته في صناعة الإنشاء . . كان يكتب العروض المهمة من رأس القلم من غير تسويد ويكون مقبولاً إلى الغاية عند العارف بهذا الفن «وسبب تفوُّقه في هذه الصناعة أنه أتقن الألسن الثلاثة العربي والفارسي والتركي إتقاناً كاملاً . . »[3] . ويصف المحبي أحد كتاب خزينة الشام بأنه « . . كان كاتباً منشئاً عارفاً بالقوانين العثمانية وله خبرة تامة بالحساب وإنشاء الرسائل التركية مع جرأة وإقدام . . »[4] . كانت جـودة الخط ومعرفـة الإنشاء وإتقـان اللغات والخبـرة بالقـوانين العثمانية شروطاً هامة بالإضافة إلى كفاءات ومواهب شخصية ضـرورية . إلاّ أنهـا لم تكن كافية ، فقد كان احتراف هذه المهنـة يتطلب عـلاقات مـع « أرباب الخـدمات » والحكام ، ومن جهة أخرى لعبت القرابة والوراثة دوراً مهماً في التدريب والتنشئة على هذه « الصناعة » وفي التمهيد لتولي المناصب المهمة .

لقد عكس الانتماء إلى السلك الإداري إمكانيات الترقي وامتلاك النفوذ والثروة . فإبراهيم بن عبد المنان ، الذي جاء إلى دمشق بوظيفة كتخـدا الدفتـردار ، استطاع ، بعد ثلاث سنوات ، أن يصبح هو دفتردار الشـام « . . وانعقدت عليـه رياستهـا وصار أمير

---

(١) المحبي : م. س، ج ٣/ص ٢٠٠ . انظر ترجمة علي الدفتري . انظر أيضاً: ج ١/ص ٢٩ .
(٢) المحبي : م. س، ج ١/ص ٤٠٢ .
(٣) المصدر نفسه : ج ١/ص ١٧٧ .
(٤) المصدر نفسه : ج ١/ص ٤٠٣ .

الركب الشامي وبنى في داره قصراً مطلاً على الجامع الأموي وبنى حماماً بالقرب من تربة السلطان صلاح الدين بن أيوب . . ولما قدم الوزير أحمد باشا المعروف بالكوجك حاكماً بدمشق صار بينهما منافسة أدت إلى أنه عرض فيه إلى الأبواب السلطانية ، فجاء الأمر بالتفتيش عليه ، فجمع أعيان دمشق وأحضره ، وأمر مراد باشا ابن الشريطي بمحاسبته ، وكان يبغضه ، فأطلع في ذمته أموالاً كثيرة بسبب غرضه وكتب بذلك حجة ، وحبسه في قلعة دمشق مدة ، وقبض على جميع ما يملكه فباعه ثم أمر بقتله سراً . . »[1] .

كانت هذه الفئة عموماً قليلة العدد ، إلّا أنها تمتعت بنفوذ كبير في القرن الثامن عشر ، وهي تكونت من دفتردار ومجموعة من الموظفين تحت إشرافه ، ورئيس كتّاب الديوان الذي تتبع له هيئة من الناسخين والمنفذين والكتبة[2] . كان الدفتردار أكثر الشخصيات الإدارية نفوذاً ، وكان شغل هذا المنصب متاحاً لكل من يملك خبرة في الخدمات المالية قد يكون اكتسبها أثناء ترقيه في مجال العمل الديواني أو عند ممارسة الالتزامات الكبيرة . وكان على الراغب بهذا المنصب أن يكون مرتبطاً بعلاقات وثيقة مع مراكز النفوذ في إستامبول وأن يكون مالكاً لثروة كبيرة بنفس الوقت . وعلى غرار ملتزمي الضرائب كان عليه أن يتعهد مسبقاً بدفع المترتب على الولاية إلى الخزينة . ففي حلب قُدِّر هذا المبلغ في القرن الثامن عشر بأربعمائة ألف قرش ، تضاف إليها الهدايا المدفوعة لقاء استلام الوظيفة والتي بلغت حسب « بودمان » أربعين ألف قرش[3] . وكثيراً ما كان الدفتردار يلجأ إلى طلب مساعدة صرافي إستامبول . في كل الحالات كان لا بد لطالب المركز أن يكون ذا وضع مادي جيد منذ البداية . ومع ذلك شهد القرن الثامن عشر نماذج ارتقاء إلى هذه الوظيفة من أفراد ينتمون إلى الفئات الدنيا ، فإبراهيم آغا قطار أغاسي مثلاً ، كان أمياً وبدأ عمله كقهوجي عند وجهاء حلب ، ثم شغل منصب محصِّل ، وهي الوظيفة التي كانت تطلق على الدفتردار في حلب ، قبل أن يصبح متسلماً ثم والياً على حلب ثم الشام وصيدا[4] .

وتقاضى الكتّاب والإداريون مرتبات مالية وعينية ، ويذكر « العورة » بعض

---

(١) المحبي : م. س، ج ١/ص ٢٩ . انظر أيضاً : ج ٤/ص ٢٢٦ .

(٢) لمزيد من التفصيل حول الوظائف الإدارية انظر : العورة ، إبراهيم : م. س، ص ١٦٢ - ١٦٥ .

(٣) BODMAN: op. cit., p. 36.

(٤) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٥٦ . أيضاً انظر : العورة ، إبراهيم : م. س، ص ٤٢ .

التفاصيل عن هذا الأمر مثلاً :

- كتّاب الخزينة : لهم ماهية يومية للنفر غرشان . يضاف إليها « خرج يومي » نصف رطل لحم ومثلها أرز ، وسمن وزيت ، وشهرياً أربعة أكيال حنطة ، كما يحظون بنسبة (٥٪) من التزامات الإيالة تتوزع عليهم خلال السنة .
- توزع هذه النسبة بشكل متفاوت : كاتب العربي يأخذ (١٨٪) منها ، وبعدها سائر الكتّاب من (١٢٪) إلى دون ذلك على مقدار عددهم ، سواء كانوا كتّاب الدفتر أو كتّاب العربي في الديوان ، كذلك كانوا يأخذون « عوايد على علايف العسكر » ومقدارها (٥٪) .
- أما رئيس الكتّاب فيتقاضى سنوياً (١٥٠٠) قرش ، هذا عدا الهدايا والمنافع الغير محددة التي يحصل عليها بحكم مركزه[1] .

وفي محاولة لدراسة النفوذ المكتسب من الوظائف الإدارية في ولايات الشام ، في القرن الثامن عشر ، سنقوم بدراسة عائلتين لعبتا دوراً مهماً في الحياة السياسية بدمشق ، وهما عائلة الدفتري وعائلة الفلاقنسي ، وبالتالي فإن رصد الأساليب التي اتبعتها كل عائلة لتعزيز النفوذ والدور يساعد في إيضاح التطور الذي طرأ على الجهاز الإداري .

قدم الجدُّ الأول لأسرة الدفتري ، ويدعى علي الرومي ، إلى الشام ، بصفة كتخدا للوزير العثماني أحمد الحافظ ، ثم خدم ، فيما بعد ، عند أحد تابعي الحافظ وهو حاكم حماة ، ويدعى محمد باشا الأرناؤوطي وتزوج ابنته . أما ابنه حسن فقد تلقى علومه الأولى في بيت أبيه ثم أكملها في إستامبول ، وخدم مع ابنه في بلاط السلطان وحصل على رتبة « خواجاقان » ، أي أمين الديوان ، وهذا منصب يتطلب قدراً واسعاً من الثقافة العصرية . وقرابة عام (١٦٨٨ م) التزم حسن ضرائب حمص ثم شغل منصب دفتردار بغداد ثم دمشق . وبعد أن قدم استقالته قدم إلى حماة . وعام (١٦٩٤ م) وبأمر من الباب العالي ، قتل عن عمر يناهز الثمانين ، بسبب مشاركته في التمرد على معتمد الحكومة الجديد ، والمعيّن بديلاً لمحمد الأرناؤوطي . وكان من هواياته المترفة ، أن وُجد عنده بعد قتله أربعون مملوكاً ، كان يشتري لهم الجواري

(١) العورة ، إبراهيم : م. س، ص ٣٩٢ .

المناسبة ويزوِّجهم لبعض[1] .

أما ابنه علي الدفتري فقد حصل ، وفق تقليد الحرفة الموروثة ، على درجة ممتازة من العلم وبرع في الأدب والكتابة والإنشاء ومعرفة القوانين العثمانية « . . وحاز على رتبة الخواجكانية كوالده ، على قاعدة الأروام بمنصب الوقوفات . . وهي رتبة متعارفة بين رؤساء الكتّاب في الدولة ، وسافر الأسفار السلطانية وتقرَّب للسلطان مصطفى خان . . ثم عزل إلى حماة ثم أُعيد أمين الشعير السلطاني . . ثم عزل إلى دفتردارية الشام ، ثم عزل وولي مكانه السيد فتح الله الفلاقنسي . . »[2]. كذلك ترقى أحد أبناء علي الدفتري ، ويدعى مصطفى ، في المناصب العسكرية في إستامبول إلى أن عُيِّن برتبة آغا على الإنكشارية في الشام « . . . ودخل في عراضة ـ أي موكب ـ لم تعهد في الدولة الشامية . . »[3]. وكان هذا في عهد ولاية حسن باشا مكي الذي حصل لليرلية بقدومه « كمال الحظ الوفير والانبساط »[4].
باختصار نحن أمام عائلة مثالية ، تعرَّبت ولم تنقطع عن إستامبول وحافظت على ثقافة إدارية هامة ، وانخرطت في الخدمة بالعاصمة ، ولعب في ترقيها عنصرا القرابة والعلاقات مع أصحاب المراكز العليا في العاصمة دوراً هاماً ، بالإضافة إلى كفاءة ذاتية كان للطموح فيها أثراً بارزاً .

حلَّ مكان علي الدفتري ، في وظيفة دفتردار دمشق ، السيد فتح الله ، أو فتحي ، الدفتري القلانسي أو الفلاقنسي[5] ، وهو شخصية نموذجية « . . اشتهر بالجرأة والإقدام ، تولى النظارة على وقفين ، وكانا من أهم الأوقاف بالشام ، وصاحب العلماء والأدباء والكتّاب وأرباب الموسيقى ومُدح من الشعراء ، حتى إن الشيخ أديب السمان ـ أحد أدباء عصره ـ جمع مدائحه في كتاب سماه : « الروض النافع فيما ورد على الفتح من المدائح . . »[6]. توصل فتحي إلى منصب الدفتردار وأخذ ينافس الوالي نفسه على شؤون دمشق . وتعود قوة

(١) المرادي : م. س، ج ٢/ص ٣٢ ـ ٣٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ٣/ص ٢٠٩ .
(٣) البديري : م. س، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .
(٤) المرادي : م. س، ج ٢/ص ٦٠ .
(٥) القلانسي تحريف للفلاقنسي نسبة إلى فلاقنس من أعمال حمص (البديري ص ١٧) .
(٦) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٢٧٩ .

نفوذ فتحي وترقيه بالمناصب إلى « قيزليار آغا بشير » الذي كان يدعمـه في إستامبـول ويؤمن له الحماية .

لقد خاض فتحي منذ البداية منافسة غير معلنة مع الوالي سليمان باشا العظم فهو «.. أمر في تعمير طريق الصالحية ، فقلب بلاطه وعمَّر أرصفته وأصلح حاله مع النـاس ..»(1)، وفي محاولة لإثبات نفوذه ، وبعد أن أقام والي دمشق سليمان باشا احتفالاً كبيراً لمناسبة ختـان ولده أحمـد ، وذلك لمـدة سبعة أيـام ، وزيَّن خلالهـا أسواق دمشق بـالشموع والقناديل(2) ، بعد هذا الاحتفال بأسابيع يقيم فتحي أفندي «.. فرحاً عظيماً لأنه زوَّج ابنته لابن أخيه ، ما بلغ أن أحد عمل مثله ، وكان سبعة أيام كل يوم خصَّه بجماعة . فاليوم الأول خصَّه بحضرة والي الشام سليمان باشا ، واليوم الثاني إلى الموالي والأمراء ، واليوم الثالث إلى المشايـخ والعلماء ، واليوم الـرابع إلى التجـار والمتسببين ، واليوم الخـامس إلى النصارى واليهـود ، واليوم السادس إلى الفلاحين ، واليوم السابع إلى المغاني والمومسات ، وهم بنات الخطا والهـوى ، وقد تكرم عليهم كرماً زائداً ، ويعطيهم الذهب والفضة بلا حساب ، وكان قبل الفرح عمل تهليلة جمع بها مشايخ الفرق ..»(3).

لا شك أنه كان يملك ثروة خيـالية ، فحسب المـرادي ، إن أسعد بـاشا ضمن للدولة تركته بألف كيس ، ولا شـك أن المصدر الـرئيسي لثروتـه قام على الصفقـات المالية التي كان يعقدها من موقعه كدفتـردار ، كما أن ولادتـه في بيئة دمشقيـة جعلته محاطاً بعدد كبير من المحاسيب . كان له بلاطه الخاص وأمناء صناديقه الذين حملوا لقب آغا ، لذلك لم يكن غريباً على شخص مثله أن يلجأ ، وبدون تردد ، فور علمه بوفاة الوالي سليمان باشا العظم إلى أن «.. يختم على دوره وخزائنه وأملاكـه ، وأقام على ذلك حرساً بالليل والنهار . وكتب بذلك عرضاً وأرسله للدولة ..»(4)، وهذه الحـادثة سـوف تسبب أحقاداً بين أسعد باشا العظم ، الذي سيخلف عمـه سليمان ، وبين فتحي من جهة أخرى ، فقد أرسلت الدولة فور تلقيها كتاب الدفتردار رسولاً من العاصمـة ، مع أوامر مشددة ، بتحصيل ومصادرة أموال سليمان باشا العظم وقدرهـا (١٢) ألف كيس

(١) البديري : م. س، ص ١٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩ .
(٤) البديري : م. س، ص ٤٥ .

«.. وبدأ بتعذيب حرمه وخدمه ، وأحضر المعمارية الذين عمّروا السراي وتحت التهديد عرف المكان . .»[1]، ثم عادت الدولة وأرسلت رسولاً آخر ومعه صلاحيات مشددة وواسعة بالتفتيش على المزيد من المال ، فلم ينج من التعذيب حتى حريم الباشا[2] . كان الوالي الجديد أسعد باشا يعلم أن وراء هذا ، فتحي الفلاقنسي ، وأن التشديد بهذا الشكل ما كان ليتم لولا التنسيق بين الدفتردار والقبجي[3] . لكنه لم يكن يستطيع أن يفعل شيئاً لحماية ثروة عمه ولا حتى حماية أنصاره وأتباعه ، فقد كان حديث العهد بالولاية ، إلا أن هذه الحادثة ، ولا شك ، جعلته يحمل حقداً دفيناً ينتظر اللحظة المواتية لتفريغه .

أخذ فتحي يعزز وضعه ويحاول تبرئة نفسه أمام أسعد باشا ، وأخذ يهب العقارات للأوقاف ، فأنشأ مدرسة في القيمرية ، وعمّر الحمام في ميدان الحصا والمسمى باسمه ، والقهوة أيضاً ، ومن أعظم آثاره تجديده لمنارتي تكية السليمانية في المرجة « وذلك بعد سقوطها أيام الزلزلة فأعيدتا أحسن مما كانت . .»[4]، غير أن البديري يضيف معلقاً : « إن سيئاته أكثر من حسناته »، لكن النفوذ السياسي ، غير العادي للدفتردار ، كان يستند على العلاقات مع أوجاق الإنكشارية وكبار ضباطهم ، وهو نفسه اعتبر أوجاقاً . كان يستطيع بهذه العلاقات تنفيس أية شكوى ضده « في خامس رجب عام (١١٥٧ هـ/١٧٤٤ م) تعصبت أعيان الشام ، وعملوا عرضاً في فتحي أفندي بأنه من المفسدين ، وما تم الأمر معهم لاختلاف كلمتهم . .»[5]، ولا يذكر البديري السبب في هذا الأمر ، وربما كان من ذيول الحادثة التي حصلت قبل شهور والتي يذكرها البديري على الشكل التالي : «.. قامت الأشراف على بيت فتحي أفندي لأن أحد أتباعه شتم النقيب ، وكان قد قوّص علي المرادي ولم يصيبه أمام بيته . . فاجتمعت الأكابر والأغاوات والقبجية والبلطجية وأمين الصرة عند القاضي ليعملوا عرض بفتحي أفندي بأنه من أعظم المفسدين هو وأتباعه . . . وثاني يوم بطلت همتهم . وكان كلامهم كما قيل : كلام الليل يمحوه النهار . .»[6]. تدل هذه الحادثة على بداية

(١) البديري : م. ن، ص ٥٤ .
(٢) المصدر نفسه : ص ٥٧ ـ ٥٨ ـ ٥٩ .
(٣) المصدر نفسه : ص ٦٠ .
(٤) المصدر نفسه : ص ٧٩ ـ ٨٠ .
(٥) المصدر نفسه : ص ٦٠ .
(٦) المصدر نفسه : ص ٥١ .

الحرب بين الباشا والدفتردار ، وتدل ، من جهة أخرى ، على قدرة الدفتردار على تمييع إرسال « العرض » وشق صفوف الأعيان المجتمعين .

بالرغم من هذه الأحداث الاعتراضية كان الدفتردار يؤكد نفوذه يوماً بعد يوم ، فهو قام بالتوسط للصلح بين الظاهر عمر وأسعد باشا ، ونجح في مسعاه ، فأرسل الظاهر عمر للوالي « أربعين حملاً محملة أرزاً وسكراً وجوخاً . هذا ما عدا لفتحي الدفتري مما اختصّ به . . » . ويؤكد البديري في عبارة ذات مغزى أن فتحي « كان هو السلطان في الشام ، وصاحب نفوذ الكلام ، وكلامه يقضي الأشغال والأمر مفوض لذي الجلال . . »[١] . لا شك أن الوالي كان يدرك أنه لا بد من القضاء على اليرلية الذين أظهروا التمرد عليه منذ البداية ، والقضاء على هؤلاء يمكِّنه من الإمساك بالدفتردار والتخلص منه . لهذا راح يعمل بصمت من أجل ذلك ، ونجح في تحقيق هدفه الأول ، فوجه ضربة عسكرية سريعة شتَّت فيها شمل الإنكشارية اليرلية ، وبقي عليه تحقيق الهدف الثاني ، فاختار مناسبة التهنئة بانتصاره على اليرلية « . . هرعت أكابر الشام وكان أسرعهم لتهنئة الباشا فتحي أفندي . . فأخرج أسعد باشا صورة عرض وأراه إياه . . وإذ فيه الأمر بقتله له . فقال له : ما تقول في هذا ؟ فقال : سمعاً وطاعة ، ولكن أنا في جيرتك فخذ من المال ما أردت وأطلقني . فقال الباشا : ويلك يا خائن أنا لم أنسَ ما فعلت في نساء عمي . ثم أمر برفع شاشه وقطع رأسه . . وأن تطاف بجثته في سائر شوارع الشام وطرقها وأزقتها ثلاثة أيام . . وطيف به عرياناً مكشوف البدن وتركوه للكلاب . . وأمر الباشا بالإحاطة على داره وعلى ماله والقبض على أعوانه وخزنداره عثمان وعلى ولده فأمر بحبسهما . . وزادوا على أعوانه بالتفتيش ، فقتل بعض أعوانه وخدامه ثم ضبط الوزير تركته فبلغت شيئاً كثيراً[٢] ، وانقضت دولته كأنها طيف خيال »[٣] .

كانت الأمور بين الوالي والدفتردار تسير في كل الاتجاهات نحو الصدام ، وكان الطرفان يستعدان للمواجهة ، كان فتحي يقوِّي نفوذه داخل أوجاق اليرلية « . . وكانت رؤساؤهم زمرة ضالة وفئة متمردة ، وفتحي أفندي يوليهم مكرماته ويمنحهم إحسانه وإنعاماته ، وهم

---

(١) البديري : م . س ، ص ٤٩ .

(٢) يذكر المرادي أن أسعد باشا ضمن تركته للدولة بألف كيس فجاء الخبر بقتله . (المرادي : م . س ، ج ٣/ص ٢٧٩) .

(٣) البديري : م . س ، ص ٧٥ ـ ٧٦ .

لبابه وفود ، وقد اتخذوه ركناً وسنداً . . »[1] . ولم يكن الوالي يستطيع أن يحافظ على مركزه وهيبته دون أن يخض غمار هذا الصدام . ويعكس البديري ردة فعل العامة على مقتل فتحي فيقول : « . . ذلك بما كسبت يداه ، فقد كان ظلوماً غشوماً بغيضاً لأهل الشام ، يريد لهم الجور والظلم ولا يراعي الكبار ولا الصغار ، إلا ناس من الأشرار ، وهم من حزب الشياطين ، قد اتخذهم عدَّة لكل عدوان . . »[2] ، أما المرادي فيصفه بشكل أكثر دقة ، ويعكس النفوذ الذي كان يمتلكه فيقول : « . . كان يراجع في الأمور حتى من الوزراء والصدور ، طالت دولته وعظمت عليه من الله نعمته . . أتباعه متشاهرون بالفساد والفسوق وشرب الخمور وهتك الحرمات ، وهو أيضاً متجاهر بالمظالم ، لا يبالي من دعوة مظلوم ، ولا يتجنب الأذى والتعدي ، ونسب إلى شرب الخمر أيضاً ، فلذلك كانت أقرانه وغيرهم يريدون وقوعه في المهالك . . »[3] .

يمثل فتحي الفلاقنسي ، طريقاً غير تقليدي وغير عادي للسلطة ، فهو أراد أن يمسك بالسلطة الفعلية دون أن يكون والياً ، فنسج مجموعة علاقات متنوعة مع أغوات العسكر من جهة ، ومع أعيان السوق من جهة أخرى ، واعتمد على دعم قوي في بلاط السلطان[4] ، وحاول التقرب من بعض العلماء والأدباء . لقد كان الرهان على هذه العلاقات محفوفاً بالمخاطر ، كما يبدو ، ولم يكن يعبأ بها كثيراً ، فطموحه إلى تشكيل زعامة داخل دمشق كان أكبر من الوظيفة التي يشغلها .

لقد انعكس صعود فتحي الفلاقنسي ومن ثم سقوطه على باقي أفراد أسرته الذين كان لبعضهم أدوار ووظائف هامة . فقد أصبح أخوه محاسبجي خزينة دمشق ومديراً لكتبة الأوقاف في المدينة[5] . أما عاصم الفلاقنسي فقد كان « أحد أعيان الكتّاب في الخزينة الميرية وصار مقاطعجياً . . وكان في دولة ابن عمه فتح الله معتزلاً عن أحواله وما خالطه بأموره . . ولمّا قتل ابن عمه أهين وأُخذ منه مبلغ من الدراهم »[6] ، كذلك اشتهر عبد المعطي

(١) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٢٧٩ وما بعدها .
(٢) البديري : م. س، ص ٧٦ .
(٣) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٢٧٩ وما بعدها .
(٤) وهو آغت دار السعادة بشير آغا «وكان فتحي منتمياً إليه ، وكان للآغا المذكور نظر عليه وحماية فصادف الأمر بالمقدور أن بشير آغا توفي وحان القضا وآن وقته فجاء الأمر بقتله . . » . (البديري : م. س، ص ٧٩) .
(٥) المرادي : م. س، ج ١/ص ١٦٣ .
(٦) المصدر نفسه ، ج ٢/ص ٢٥٨ .

الفلاقنسي «وهو من أعيان كتاب دمشق وأجلّ ذوي الأقلام الدفترية وصار محاسبجياً بالخزينة الميرية بدمشق . . وله أوقاف وتجارات وتعلقات وأملاك وإقطاعات . . كانت داره أحسن دار بدمشق . . آلات السماع وألحان الغناء دائماً تضرب عنده . .»[(١)]. أما عثمان الفلاقنسي ، فقد برز كأديب وكاتب ، تولى كتابة العربي بديوان دمشق الشام ، وأيضاً تولى وظيفة محاسبجي الخزينة الميرية السلطانية بدمشق ، ونشأ متفيئاً ظلال نعم قريبه فتحي . ولم يبرز من إخوته سوى أحمد كشاعر وجامع للكتب . وقد انقطع سلّم ترقي إخوته الثلاثة في مناصبهم فور اضمحلال ثروتهم بعد إعدام فتحي . ولم ينجح سوى عثمان الذي كان محاسبجي الخزينة عند مجيء العساكر المصرية إلى دمشق «. . أرسل خلفه أبي الذهب وطلب منه دفاتر إيراد دمشق والعائد إلى حكامها العرفية ، ، فأحضرهم إليه ، وسلك عنده ونسبَ لأمور في ذلك ، وهو فيما أعلم بريء منها . وبعد ارتحال العساكر المصرية ، تحسب من أشياء ودخل عليه الرعب ولم تطل مدته ومات . .»[(٢)].

تقدم لنا سيرة فتحي الفلاقنسي صورة لشخصية إدارية طموحة ، نجحت في مراكمة ثروة خيالية ، وحاولت أن تلعب دوراً سياسياً في دمشق ، كما كانت هذه الشخصية تمهِّد الطريق للوصول إلى منصب الوزارة ، إلا أن اصطدامها بشخصية الوالي الجديد أسعد باشا ، أطاح بهذه الطموحات . وعلى العكس من فتحي الفلاقنسي ، فقد أظهر سلفه علي الدفتري ميلاً نحو بعض الإصلاحات في المجال الإداري «. . رفع القلمية التي كانت معيشة لكل من صار دفترياً ، وهو باختياره ذهب للمحكمة ومنع نفسه رضاً واختياراً»[(٣)]. في حين نجد أن فتحي لم يوجه جهوده نحو هذا المجال ، فقد كان جلّ اهتمامه منصبّاً على تعزيز النفوذ مع مراكز القوى في العاصمة ، وعلى تجميع الثروات وكسب الأنصار في دمشق . إلا أنه بالقدر الذي كان يوطد ويكسب بعض الأنصار والتابعين ، كان يكسب أيضاً خصوماً وأعداءً ، فالمرادي[(٤)] يلمّح إلى أن ما حصل كان بتدبير المفتي خليل أفندي الصديقي وأعيان دمشق ، بالتنسيق مع الوالي أسعد باشا العظم ، وقد ساعدهم الحظ بأن الصدر الأعظم ، في ذلك الحين ، كان

---

(١) المرادي : م. س: ج ٣/ص ١٣٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ٣/ص ١٤٨ .
(٣) المصدر نفسه: ج ٣/ض ٢٠٩ .
(٤) المصدر نفسه: ج ٢/ص ٨٤ ، انظر أيضاً: البديري : م. س، ص ٧٨ .

حسن باشا[1] ، الذي كان يبغض فتحي الفلاقنسي ، فأصدر فرماناً بقتله . نجد أن جملة من الظروف تجمعت لتخدم مصلحة معارضيه والتي أدت في النهاية إلى مقتله[2] .

بعده شغل المنصب محمد آغا ابن فروخ ، وظل فيه ثلاثين سنة متوالية ، وقد نوَّه المرادي بحسن خلقه واستقامته[3] ، وبعدما أمضى تلك السنوات الطويلة طلب إعفاءه من المنصب ومحاسبته ، فأرسلت له الدولة أحد الروزنامجية « فعمل حساباً على مراده . . »[4]. تمثل هذه الشخصية نقيض شخصية فتحي ، فنحن أمام شخصية حرفية صارمة ، لا تتطلع إلى ما هو خارج حدود الحرفة الوظيفية الديوانية .

إن النصف الثاني من القرن الثامن عشر عكس تبديلاً في المجتمع والإدارة ، فأمام تراجع سلطة إستامبول المركزية وممثليها في الولايات ، لجأ الحكام المحليون ، إلى توسيع دور الكتّاب والمحاسبين المسيحيين واليهود . ونجد أن الاستعانة بالمسيحيين ، الذين كانوا أكثر عدداً من اليهود ، والمنتشرين في سورية ولبنان وفلسطين ، قد تمت ، لدى آل العظم في دمشق ، بنسبة ضيِّقة ، ولدى أمراء الشوف في جبل لبنان ، ولدى مشايخ الشيعة في جبل عامل . ويقدم « ميخائيل بريك » أخباراً تشهد على تقدم دور المسيحيين فيما بعد ، منذ أيام الوزير إسماعيل « الذي أخذ من حمص اثنين نصارى وهم نعمة ويوسف ، وعملهم يازجية ، وترقوا عنده ، كذلك ولادهم بعدهم ترقوا ، وانشهر اسم بيت اليازجي بحمص وتفرعنت النصارى بزمانه »[5]. ويقول بريك عن التطور الذي أصابه المسيحيون في وسط القرن الثامن عشر : « ما رأيت تاريخ يخبر بأنه

---

(١) حسن باشا ، ولِّي الصدارة في سنة ١١٥٦ هـ (١٧٤٣ م) وصرف عنها بعد ثلاث سنوات . (انظر البديري ص ٧٨) .

(٢) وقد أنشأ البديري في واقعة فتحي الدفتري هذه المواليا لتقديم النصح إلى الأحفاد واصفاً فيه سيرة صعوده وسقوطه :

يا ما فعل فتحي لما صار دفتردار	عزه زمانه وسعده حوَّل داره دار
دولاب عزّة رقص يا ناس لمّا دار	لم يعتبر أن هذا الدهر بو (به) غدّار

(٣) المرادي : م. س، ج ٤/ص ٣٨ .

(٤) البديري : م. س، ص ٨٤ .

(٥) بريك ، ميخائيل : تاريخ الشام ، حريصا ، لبنان، ١٩٣٠ ، ص ٧ .

صار لهم عز وجاه وسيط وسطوة وذكر مثل مدة العشر سنين الماضية في حكم أسعد باشا . . »[1] .

وعلى العموم فقد أظهر بعض الباحثين ، نماء الدور الذي لعبه المسيحيون ، فيذكر « حوراني » « أن أحد مظاهر الإحياء المسيحي للثقافة كانت انتشار معرفة العربية بين المسيحيين ، لقد قرر الكهنة المسيحيون تعلُّم اللغة العربية من الرجال الوحيدين الذين يستطيعون تعليمهم إياها ، وهم المختصون المسلمون في علوم اللغة ، ومن بين هؤلاء نذكر جرمانوس فرحات (١٦٧٠ ـ ١٧٣٢ م) الذي درس اللغة العربية على يد إبراهيم النحوي في حلب . وفي تلك اللحظة ولد الأدب العربي المسيحي الحديث »[2] ، ولم يكن جرمانوس فرحات ، الذي أصبح مطران حلب للموارنة فيما بعد ، قواعدياً فحسب بل شاعراً استعمل علم العروض الكلاسيكي العربي في مدح المسيح ومريم العذراء والكنيسة الكاثولوكية ، وقد نما حوله في حلب مجموعة من الشعراء . إن ما ظهر لم يكن حركة شعرية فقط ، بل بدأت معه حركة الكتّاب المسيحيين الذين تركوا أثراً بالغاً في ذلك الحين .

لقد أدى ذلك إلى نماء البيئة المسيحية في المدن والأرياف وتكونت عائلات من محترفي الكتابة مثل عائلة اليازجي التي خدمت لدى حكام دمشق وأمراء الجبل في لبنان ، عائلة الصباغ التي عملت في خدمة الظاهر عمر وأحمد باشا الجزار ، وكذلك أولاد مشاقة الذين وزعوا خدماتهم لدى الجزار وبشير الثاني في جبل لبنان ومحمد علي في القاهرة ، وبرزت عائلة فارحي اليهودية التي توزع أبناؤها في خدمة الولاة والحكام في عكا ودمشق والقاهرة وإستامبول .

ولا نجد صعوبة في رصد دور الكتاب المسيحيين واليهود ، فالأعمال والتواريخ التي خلّفوها بأنفسهم ، وكذلك التواريخ التي سجلها الكهنة ورجال الدين المسيحيون تقدم صورة واضحة عن ذلك . وتبرز في نهايات القرن الثامن عشر « عكا » التي أصبحت مركز استقطاب لهؤلاء الكتاب النازحين من مناطق الشام المختلفة . وخلال قرن من الزمن كانت عكا ، التي خضعت للظاهر والجزار وسليمان وعبد الله ، تنمّي إدارة تعبّر عن تحالف العسكر والكتّاب الإداريين .

---

(١) بريك : م. س، ص ٦٢ .

(٢) حوراني ، ألبرت : **الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر** ، مجلة الواقع ، السنة الأولى ، العدد الأول ١٩٨١ م بيروت ، ص ٦٦ . انظر أيضاً سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٦١ .

وأول الكتّاب المسيحيين البارزين في عكا ، الذين مهّدوا الطريق أمام تطور دور الكتّاب هو إبراهيم الصباغ ، الذي رسم سياسة الظاهـر عمر المـالية وأسس لـه إدارة تملك سجلاتها الخاصة بها ولا تخضع لإشراف إستامبول المباشر . وقد تابع الجـزار هذه السياسة الإدارية مستعيناً « باليهودي حاييم فارحي »[1] . وقد انتشر في عهده وعهد خليفتيه الكتبة في كـل المدى الـذي يخضع لعكـا من اللاذقيـة حتى غزة . فقـد كان « الصراف وشريك الرأي بشؤون الحكام وحفظ مال الخزينة المعلم حـاييم فارحي ، وهـو الرئيس على سائر الكتبة في داخل عكا وخارجها ، والذي يريده يرفعه والذي يريده يبقيه بدون معارضة من طـرف أحد حتى المتسلمين إذا أراد أن يعـزل منهم ويولي فـلا يتعارض . . وإذا أراد أن يكـرم من الخزينة فيعطي بدون معارضة . فقد كان يسند ما يفعله بقـوله أفنـدينا يقـول كذا ويـأمر كـذا وأنعم بكذا ، مع أن الـوزير مـا له علم بـذلك . والحـاصل أنـه كان شـريك الحكم » . إن هـذا النص يوضح مدى النفوذ الواسع الذي تمتع به رئيس الكتاب في ولاية سليمان باشا العـادل (١٨٠٤ ـ ١٨١٩ م). وقد قمنا، استناداً إلى كتاب ومذكرات إبراهيم العورة، بتنظيم جدول يرصد تركيبة الجهاز الإداري كما كان موزعاً على كل المناطق التابعـة لولايـة صيدا وعكـا

---

(١) المعلم حاييم فارحي ، من أسرة مغربية الأصل ، شغل أفراد منها عدة مناصب حكومية في الشام وعكا ، خصوصاً فيما يتعلق بالأمور المالية ، واشتهر منهم اثنان حاييم وأخوه روفائيل . الأول كان أمين خزينة الجزار باشا ومن بعده سليمان باشا وعرف بدهائه ، ومات بلا عقب ، خنقاً بأمر عبد الله باشا الذي خلف سليمان باشا في عكا حوالي سنة ١٨٢١ م . وشقيقه روفائيل كان صرّافاً لخزينة دمشق ، ولم يكن أقل شأنـاً من أخيه . وقـد بلغ بيت فارحي في دمشق شـأنـاً عـظيماً ، فـوقعت المنافسة بينهم وبين بيت عبود البحري ، الذي لم يكن أقل نفوذاً فيها من بيت فارحي ، حتى قيل إن «للولاة الاسم والأمـر ولبيت فارحي المـال والفعـل» . (راجـع إبـراهيم، العـورة : م. س، ص ٤٥) .

الملحقة بها في ذلك الحين ، فتبين لنا أن أغلب أعضاء هذا الجهاز الإداري كانوا من المسيحيين ، ويربط بين أغلبهم عنصر القرابة ، مما يؤكد وجود نزعة التخصص الحرفي أيضاً لدى فئة الكتاب الإداريين المسيحيين . وقد قام هؤلاء الكتاب ، كما يبدو ، بوظيفة الدفتردار والمحاسبجية والصرافين وكتاب الديوان الذين كانوا بتصرف الوالي بشكل مباشر ، فقد كان يعتمد على هذا الجهاز في تنظيم ميزانية الولاية ومحاسبة الدولة حين تقضي الضرورة .

من المفيد الاطِّلاع على هذا الجدول الذي يبيِّن احتكار المسيحيين في تلك الحقبة ، لكل الجهاز الإداري التابع للولاية ، والذي نظمناه اعتماداً على ما ذكره « العورة » في تاريخه .

الاسم	نوع العمل	المدينة
١ ـ حاييم فارحي	الصراف وحافظ مال الخزينة	
	رئيس الكتاب	عكا
٢ ـ إلياس الصوري	كاتب	عكا
٣ ـ مخائيل الملك	كاتب	عكا
٤ ـ جريس مسدية	كاتب	عكا
٥ ـ مخائيل حنا	كاتب	عكا
٦ ـ كيورك الفرا الأرمني الحلبي	كاتب	عكا
٧ ـ الشيخ قيس اللوباني	كاتب	عكا
٨ ـ فضول الصابونجي	كاتب	عكا
٩ ـ موسى فارحي	صراف بالخزينة	عكا
١٠ ـ حزقيال (. . .)	صراف بالخزينة	عكا
١١ ـ حنا العورة	كاتب العربي بالديوان	عكا
١٢ ـ إبراهيم نحاس	كاتب	عكا
١٣ ـ مخائيل العورة	كاتب	عكا
١٤ ـ يوسف قرداحي	كاتب	عكا
١٥ ـ لطوف الصابنجي	كاتب	عكا
١٦ ـ فرح زهرة	كاتب	عكا
١٧ ـ إلياس يوسف	كاتب	عكا
١٨ ـ مخائيل (. . .)	كاتب	عكا
١٩ ـ أيوب سلامي الأسلمي	أمين الكمرك	عكا
٢٠ ـ أندريا سابا	كاتب	عكا

الاســم	نوع العمل	المدينة
٢١ ـ جريس منسى	كاتـب	عكـا
٢٢ ـ أنطون صالحة	كاتـب	عكـا
٢٣ ـ جبرائيل عيد	كاتـب القصبخانة	عكـا
٢٤ ـ إبراهيم الزيت	كاتـب الملاحة	عكـا
٢٥ ـ بوغوص الأرمني	ألفا النجارين	عكـا
٢٦ ـ يوسف حكيمة	ألفا البنائين	عكـا
٢٧ ـ فرح النحاس	كاتـب	عكـا
٢٨ ـ مخائيل كاترون	كاتـب	عكـا
٢٩ ـ زكور آغا	أمين ومحتسب البلدة	عكـا
٣٠ ـ رستم كاشف	ناظر مستودع القطن	عكـا
٣١ ـ إندراوس عسيلي	كاتـب	عكـا
٣٢ ـ إلياس زهرة	كاتـب	عكـا
٣٣ ـ بولس أبو راس	كاتـب	عكـا
٣٤ ـ عبد الله إلياس	رئيس الكتاب بالسراي والكمرك وكمرك الدخان	اللاذقية
٣٥ ـ نعمة غريب	رئيس كتاب	طرابلس
٣٦ ـ وهبة صدقة	كاتـب العربي	طرابلس
٣٧ ـ نصر الله نوفل	كاتـب العربي	عكـا
٣٨ ـ أيوب نصر الله	كاتب بالسراي والكمرك	بيروت
٣٩ ـ يوسف منسى	كاتب بالسراي والكمرك	بيروت
٤٠ ـ أبا إلياس منسى	كاتب بالسراي والكمرك	بيروت
٤١ ـ ميخائيل ساروفيم	صراف	بيروت
٤٢ ـ منصور الدحداح	كاتب الأمير بشير	في الجبل
٤٣ ـ جريس مشاقة	صراف الأمير بشير	في الجبل
٤٤ ـ إبراهيم نعمة	معتمد الأمير بشير	في الجبل
٤٥ ـ جدعون الباحوط	معتمد الأمير بشير	في الجبل
٤٦ ـ حنا عزام	معتمد الأمير بشير	في الجبل
٤٧ ـ نخلة مارون	كاتـب	صيدا
٤٨ ـ الشيخ علي	كاتـب	صيدا
٤٩ ـ جبور القرداحي	صراف	صيدا
٥٠ ـ يوسف نمور	كاتـب	جباع

الاســم	نوع العمل	المدينة
٥١ - نخلة نقولا	كاتـب	الشقيف
٥٢ - إندراوس الشامي	كاتـب	الشقيف
٥٣ - يوسف مدول	كاتـب	تبنين وهونين
٥٤ - يوسف البواب	كاتـب	تبنين وهونين
٥٥ - عبود ساروفيم	كاتب السراي والكمرك	صور
٥٦ - يوسف أيوب	كاتب السراي والكمرك	صور
٥٧ - إلياس باسيلا	رئيس كتاب	غزة ويافا
٥٨ - سمعان الصالح	كاتـب	غزة ويافا
٥٩ - إبراهيم الغرة	كاتب الكمرك	غزة ويافا
٦٠ - نقولا غرغور	صـراف	غزة ويافا
٦١ - قسطندي جحشان	كاتـب	الرملة
٦٢ - إسحاق جحشان	كاتـب	اللـد
٦٣ - إبراهيم جحشان	رئيس كتاب	غـزة

هؤلاء هم الكتّاب الذين « كانوا في إيالات صيدا وطرابلس واللاذقية وغزة ويافا وتوابعها مع مأموريهم . . »[١] . وقد تكشّفت صراعات وخصومات بين هذه العائـلات الإدارية ، وكان أبرزها العداوة بين عائلة حاييم فارحي وعائلة عبود البحري[٢] ، ويعيـد إبراهيم العورة ، في كتابه ، أسباب هذه الخصومة إلى عداوة الكار ، ويضرب مثـالاً بقولـه : « شحـاد لا يحب صاحب مخـلاية »[٣] ، ويـورد أيضاً بعض الأسبـاب الشخصيـة ، إلا أن السبب الرئيسي الذي يستفيض به ، هو عداوة الدين ، ونظراً لأهمية هذا النص نورده كما هو « . . إنه أمر معلوم عداوة اليهودي للمسيحي بالدين والـدنيا . واليهـودي مهما كان متصفاً بالإنسانية فشريعة تلموده تعطيه الاستحلال لمال ودم ليس المسيحي فقط ، بل كل من هو خارج عن دين اليهود مستندين بذلك على سندات كاذبة (من التلمود) : نـظير قـولهم : إن الممالـك وسائـر ثمارهـا منحها الله ملكـاً مؤبداً لشعب إسـرائيل ،

(١) العورة، إبراهيم : م. س، ص ١٦٣ .
(٢) العورة : م. س، ص ١٦٨ .
(٣) العورة: م. س، ص ١٠١ . عبود البحري كانت له اليد الطولى في نيل يوسف باشا رتبة الوزراء، وقد كافأه عندما تولى ولاية الشام بأن جعله رئيس كتاب ديـوانه . (انـظر: الدمشقي، ميخـائيل: م. س، ص ٣٦).

ويفتكرون إنهم شعب إسرائيل وأن لهم حق الوراثة له . وعلى هذا فلا يخطوا بكلما يفعلون من الأضرار بحق سكان الأرض وبما يسلبونه منهم لأنه حق لهم ، ولهم أن يأخذوه بالوجه الذي يتفق لهم ، وقد عميت عيونهم عما قاله الله عنهم بفم أنبيائه إنهم صاروا عنده بمنزلة خرقة الحائض ، وإنه لا يقبل منهم عبادة ولا يلتفت لطلباتهم ولا يريد أن يدعوا شعبه . . »[1] .

يعكس هذا النص العداء المستحكم والمنافسة التي تستخدم الدين في تبرير الصراع الذي يتجاوز حدود عداء أبناء « الكار » الواحد ، خاصة أن هذا النموذج ، الذي نسوقه ، يمثل شخصيتين كل منها في جهاز مستقل يتوزع بين دمشق وعكا ، وبالرغم من هذا « . . . سهروا على بعضهم بكل تيقظ حريصين جداً بأن يجعلوا أفندياتهم لا تشعر بغاياتهم ، بل إن ما كانوا يفعلوه ويتظاهروا فيه إنما هو غيرة منهم كل واحد على أفنديه وصداقة بحقه . . استعمل كل منهم الوسايط اللازمة لتحريك أفنديه ضد الآخر . . »[2] . ويعكس « العورة » في مذكراته انطباعاً عن مكر اليهود وجبنهم « . . . المعلم عبود صار يتربص فرص الأوقات ليأخذ ثأره . والمعلم حاييم بما أنه يهودي وقلبه ضعيف ، ولمعرفته بمكانة المعلم عبود في فنون الكتابة والمعارف باللغة التركية والعربية والحساب وأمور الدولتجية نظيره ، بل أكثر منه ، صار حريصاً جداً وخائفاً جد الخوف منه . . وأرسل لإخوته وابن عمه بالحذر منه واستعمال وسائل مقاومته وضرره وإذا قدروا على إبعاد هذه العيلة من الشام فلا يقصروا . . »[3] . استمر الصراع قوياً ، إلى أن تمكنت عائلة البحري من تقوية نفوذها في عهد والي الشام « يوسف باشا كنج » ، حيث كان لكتابات عبود البحري دور كبير في حصوله على المنصب ، وأصبح حاييم فارحي ، أو بيت شحادة كما كانوا يلقبون ، « . . . يدافعوا عن أنفسهم بالسخاء وتقديم الهدايا إلى الوجوه والحواشي لكي يسلموا من سهام بيت البحري . . »[4] .

يبدو واضحاً الخلفية الدينية والإدارية لهذه الخصومات ، وهي لم تكن مجسدة في هذا النموذج الذي يمثل شخصيتين ، تنتمي كل منهما إلى جهاز إداري منفصل عن الآخر ، بل تجسدت ضمن الجهاز الإداري الواحد ، كما حصل بين حاييم فارحي أيضاً ، والمعلم حنا العورة[5] ، الذي يروي ولده بالتفصيل أخبار هذه المنازعات

---

(١) العورة، إبراهيم، م. س: ص ١٠١ .
(٢) المصدر السابق: ص ١٠٠ .
(٣) المصدر نفسه : ص ١٠٢ .
(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢ .
(٥) عمل مع والده ميخائيل ، منذ كان عمره اثنتي عشرة سنة ، في عكا بخدمة الجزار ، وكان بوظيفة =

والمكـائد بينهمـا ، وقـد أفـرد لهـا صفحـات عـدة[1] . ويعكس إبـراهيم العـورة في مـذكراتـه ، عداءً خـاصاً لليهـود ، يمكن تلمسه ، بشكـل واضـح ، في سـرده لهـذه المنازعات التي كانت تدور داخل سراي الوالي ، بين والده والمعلم حاييم ، حيث كان يتدخل الوالي أحياناً لحل بعضها ، ومن هذه العبارات التي نلحظها مثلاً « . . إذا سنحت له الفرصة لبلوغ غايته اليهودية » . . حتى إنه بعد مصالحة تمت بين والده وحـاييم ، يعلق معبراً عن عدم ثقته بمصداقية اليهود قائلاً : « . . ما زالت الضغينة اليهودية تقاتله . . »[2] .

كان كل منهما يسعى لكسب رضا الباشا وإظهـار الغيرة والصـدق ، لكن النفوذ الإداري ، والصلاحيات الواسعة كانت بيد « حاييم فارحي » ، فقد جاء تصنيفه الثالث في هذه الأمور ، بعد الوزير وكتخداه ، وذلك في تقييم إبراهيم العورة « . . وثالثهم حاييم اليهودي . كان ماسك زمام الباب جميعه وكيفما يريد يفعل ، ومن الذي يقول حكم رجل يهودي على الإسلام والنصارى ، والكبير والصغير . . أمر هين ولا يصعب جداً على الطبيعة . . »[3] .

لا شك أن عائلة فارحي ، أو « شحادة » كما يلقبون ، وشخصية حاييم تحديداً ، تعتبـر نموذجيـة بالنسبـة لليهود الـذين انخـرطـوا في السلك الإداري وعـاصـروا تلك المرحلة ، والخلافات العقائدية بين المسيحيين واليهود كانت تنسحب على مجـالات عديدة . وإذا كانت شخصية « حاييم » قد طغت في عهد سليمان باشا ، إلا أنها انتهت في عهد خلفه عبد الله باشا الذي أمر بقتله خنقاً . في كل الحالات كانت الكثرة العددية للكتّاب المسيحيين ، قد أفرزت بالنهاية غلبة لصالحها أطاحت بالتوازن الذي قام في عكا ، وفي عهد سليمان تحديداً .

يمكن القـول ، استناداً إلى مـا سبق ، إن مسافـة كبيـرة ، تفصـل بين « فتحي الفلاقنسي » من جهة ، وبين حاييم فارحي أو عبود البحري أو حتى حنا العورة من جهة

= ديوان أفنديسي وعربي كاتبي ، وبعـد وفاة والـده تابـع الابن المهنة التي أحسن إتقـانها ، إلا أن الجزار غضب عليه ، وأمر بسجنه ، وقطع أنفه ، ثم أطلق سراحه . فبقي متخفياً عن الأنظار إلى أن استخدمه سليمان باشا . وهو والد المؤلف إبراهيم العورة صاحب « تاريخ ولاية سليمان بـاشا العادل » . (العورة : م. س، ص ١١٥) .

(١) العورة : م. س، انظر الصفحات ١١٤ ـ ١٢٩ .

(٢) المصدر نفسه : ص ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٣) المصدر نفسه : ص ٣٩٧ .

أخرى . فبين بدايات القرن الثامن عشر ونهايته ، بدأت تتكون معطيات جديدة . كان الدفتردار « المسلم » يتطلع إلى دور الزعامة ، ومنصب الوزارة ، في حين لم يكن هذا متاحاً لفئة الكتّاب الإداريين الذين برزوا بقوة في أواخر القرن ، وسيطروا بنجاح على كامل الجهاز الإداري ، واحتكروا أمور « الدولتجية » على حد تعبير « العورة » ، وأصبحت إحدى أهم الحرف التي نجحوا وبرعوا فيها .

كان أغلب هؤلاء الكتبة يتحدرون من طائفة الروم الكاثوليك ، التي عرفت تنصيب أول بطريرك لها عام (١٧٢٤ م)[1] . لقد خطا الكتّاب وكبار الموظفين ، خطوات متقدمة على طريق التحرر من الارتهان للمشايخ والولاة خاصة عندما قوّى بعضهم نفوذه وتحالف مع العسكر ، فلم يعد الكاتب مجرد محاسب ، بل أصبح حليفاً لا غنى عنه وعن خدماته ، فمعرفته بالسكان والأرض وخبرته في شؤون الإدارة والحكم ، جعلت منه خبيراً ضرورياً وشريكاً في اتخاذ القرارات ورسم السياسة . ورغم كل هذا تبقى مسافة بين الدفتردار وكتّاب الديوان ، وهي المسافة التي تفصل إستامبول عن عكا أو دمشق ، فالأول كان يتم تعيينه من الباب العالي في العاصمة ، أما الثاني فقد بقي مصيره ، في أغلب الأحيان ، معلقاً بين يدي الباشا . وفي كل الحالات لا تبدو الأيدي مختلفة كثيراً بين العاصمة التي كانت تتخلص من موظفيها وبين الوزير الذي يتخلص منهم في الولاية عندما يشكّلون مصدر إزعاج له .

في مختلف الأحوال استقرت الإدارة والحكم ، وأصبحت من اختصاص الكاتب المسيحي ، الذي أسهم أيضاً في صنع الباشاوات ، وإن كان يخضع لهم ، ويربط مصيره بهم ويتلقى عقوباتهم أو مكافآتهم ، فمخائيل الدمشقي يحدثنا عن يوسف باشا الذي كان خادماً ، كيف ترقى بالمناصب « . . بواسطة رجل حمصي يدعى عبود البحري ، وهو كاتب عند عبد الله باشا . . وهو استند إلى عبود المذكور حيث إنه يفهم جيداً إنشاء الكتابات ، ومختبر حال الدولة بسبب خدمته عند الوزير سنين . . فاستوت الطبخة وانكتم السر حتى حضور الحج . . »[2] .

ويمكننا أن نلاحظ التطور الذي أحرزه الكاتب في عكا ، فقد استقطبت هذه

---

(١) بريك : م. س، ص ٣ - ٤ .
(٢) الدمشقي : م. س، ص ٣٦ .

الولاية في القرن الثامن عشر خبرة ونفوذ الكتّاب . وقد ترافق هذا مع التحوُّل الذي طرأ على عكا ، فمن مرفأ صغير في مطلع القرن إلى عاصمة منافسة لصيدا ، تراقب في نهاية القرن ولايتي طرابلس ودمشق .

ـ كان بروز الشيخ ظاهر العمر في النصف الأول من القرن ثم تحالفه مع الأمير المملوكي علي بيك ، نقطة هامة في تطور عكا ، واتساع الرقعة الجغرافية التي تشرف عليها . وكان العسكر الذي جنّده الشيخ للإشراف على هذه المنطقة يتطلب مصاريف وأموالاً لا يستهان بها . وفي سبيل تأمين هذه المداخيل أخذ الشيخ بنصيحة كاتبه إبراهيم الصباغ فقام باحتكار منتوجات الأرض الخاضعة له ، وهذا مما ساهم في توسيع نفوذ الكتّاب ، إذ سيكون عليهم تنظيم الحاصلات والضرائب الجديدة التي تخرج عن الإطار المعتمد من قبل الدولة .

ـ نجح الكتّاب في التواصل مع الإدارة التي أقامها أحمد باشا الجزار ، وهو بدوره نجح في تنمية الإرث الذي تركه الشيخ ظاهر العمر في عكا ، فقام بتوسيع المنطقة التي تشرف عليها عكا فشملت طرابلس ودمشق أحياناً . لقد تأسس نوع من العلاقة بين الحكام ذوي الأصول المملوكية والكتّاب تقوم على فرض ضرائب غير مشروعة ، وكان الكاتب هو الذي يدير هذه العملية ويؤسس للإدارة المالية التي عملت حسب قوانينها الخاصة ، وهذا ما استمر طيلة عهد خليفتي الجزار : سليمان وعبد الله وحتى سنة (١٨٣١ م) .

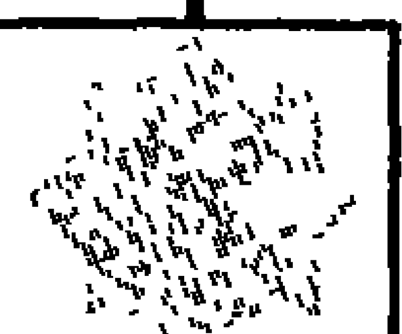
ـ برزت عائلات إدارية كانت عكا مدى متسعاً لنشاطها ، فعائلة الصباغ ومن أفرادها عبود وإبراهيم ، قد خدمت ظاهر العمر ونقلت خدماتها فيما بعد إلى دمشق . واستخدم الجزار كتّاباً يتحدرون من عائلات عديدة : السكروج ، الصابونجي ، العورة ، البحري ، ومشاقة وغيرها ، وتقدم لديه بشكل خاص اليهودي حاييم فارحي الذي أهَّلته مواهبه للاستمرار بالمسؤولية الإدارية خلال عهود الجزار وسليمان باشا وعبد الله باشا ، الذي قضى عليه أخيراً .

إن تجربة عكا قد رفعت من شأن مهنة الكاتب ودوره ، فقد تحوَّل من مجرد محاسب أو صراف أو منفذ إلى مستشار وشريك الرأي الذي لا غنى عنه ، والخبير بشؤون السكان والاقتصاد ، والإدارة والحكم ، والمختص بإدارة العلاقات الخارجية وخاصة مع العاصمة ، مما أهَّله لدور محوري في الهيئة الحاكمة بالولاية . إلاَّ أن هذا

الدور بقي بعيداً عن تيارات الإصلاح والتحديث التي اضطلع بها الكاتب في العاصمة . فقد بقي الكاتب المحلي أسير المعطيات السياسية والاقتصادية المحلية والتي كانت عرضة لتجاذب شديد من حكام الولايات ومراكز القوى فيها ، وبالتالي لم يتح له الاستقرار للتفكير خارج إطار « الخصوصية المحلية » التي كانت آخذة بالتبلور على كل الأصعدة ، بل وربما اعتبر أن التفكير خارج إطار هذه الخصوصية هو تفكير خارج الموضوع وخارج الهمِّ المباشر .

ومما يدعم هذا الاستنتاج ، ذلك التزامن الذي حدث بين نمو دور العناصر المحلية في ولايات الشام من جهة ونمو دور الكاتب الإداري المحلي من جهة ثانية . هذا النمو كان على حساب الإداري الرسمي القادم من العاصمة إلى الولاية والمحصَّن باستقلاليته ومرجعيته المستقلة عن الوالي . هذا التطور ساهم في تغييب انعكاس تجربة الكاتب والإداري المركزي في الولايات ، وبالتالي أصبحت أفكار التحديث والإصلاح تفتقد إلى الاتصال الفعَّال مع الولايات ، فخرج الإصلاح والتحديث في الولايات من دائرة اهتمام الكاتب المركزي الذي لم يكن بعد قد حسم أمره في العاصمة ، وبالمقابل لم يتلقى الكاتب المحلي تأثيرات ما يحدث في العاصمة التي أصبحت خارج دائرة اهتماماته أمام التطورات التي تجري أمامه بشكل مباشر .

لذلك انخرط الكاتب المحلي بكل إمكانياته لتطوير خبرته ونفوذه للانسجام مع تطور الواقع المحلي ، وبالتالي لتحسين الأداء والدور الذي يضطلع به ، من هنا نجاحه في هذا المجال ، وهو نجاح كان مقدراً له أن يكون مقدمة لدور أوسع شمولاً وأعمق تأثيراً في القرن التاسع عشر . في كل الأحوال أسهم هذا التطور في القرن الثامن عشر في تعزيز الإدارة العثمانية في الولايات العربية وتحديداً في بلاد الشام ، وبالتالي نجح في رفد هذه الإدارة بشريحة من الموظفين المهرة في الولايات وتعميق فاعليتها ووضعها على مفترق طريق للعب دور في التحديث من نوع آخر بعد أن هبَّت رياح الغرب على قلب الدولة .



الفصل السابع

الأصناف الحرفية ومجتمع المدينة في بـلاد الشـام

أ ـ التركيب البنيوي للأصناف الحرفية .

ب ـ الطوائف الحرفية
بين توزيع العمل والتخصص الدقيق .

جـ ـ التجارة وحركة السوق .

د ـ شبكة العلاقات الحرفية .

لا يكتمل الحديث عن مدن بلاد الشام ما لم يشمل الطوائف الحرفية ، خاصة وأنها لعبت دوراً أساسياً على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الحقبة العثمانية . ومنذ وقت مبكر أدرك الباحثون أهمية الكتابة عن هذا الموضوع ، لكن ندرة المصادر ومحدوديتها كانت عائقاً أساسياً أمام التعمق في دراسة هذه الظاهرة . وثمة اتفاق على أن « قاموس الصناعات الشامية »[1] ، هذا العمل الموسوعي ، الذي أعده إمام مسجد السنانية بدمشق محمد سعيد القاسمي ، وأكمله ، فيما بعد ، ولده جمال الدين وصهره خليل العظم ، يعتبر بحق عملاً لا سابق له ؛ فهو يرصد بدقة أغلب الحرف الدمشقية ، ويعرِّف بها ويصفها بشكل علمي ورصين .

وقد أدرك « لويس ماسينيون » ، أهمية هذا المخطوط قبل طباعته بوقت طويل ، يوم زار أسرة القاسمي بدمشق[2] ، والملفت أن هذا العمل وضع في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ما بين (١٨٩٠ - ١٩١٠ م) ، وهو يتألف من مواد مرتبة حسب الأحرف الأبجدية عن مختلف الحرف والصنائع والمهن والخدمات ، والتي بلغ عددها (٤٤٥) مصطلحاً يشير كل منها إلى حرفة مستقلة ، وهو يتضمن وصفاً لتنظيم العمل وأدوات الحرفيين وبيانات عن أسعار الصناعات وبعض المعطيات عن إيرادات الحرفيين وانتشار الحرف وما شابه ذلك . القاموس ، باختصار ، يرسم لوحة عن وضع الحرف في سنوات تأليفه ، فالبعد التاريخي فيه نادر ، وهذا ما يعيق استخدامنا لهذا

---

(١) القاسمي ، محمد سعيد وجمال الدين ، وخليل العظم : «قاموس الصناعات الشامية» . حققه وقدم له ، ظافر القاسمي . دار طلاس ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، جزئين .

(٢) انظر مقدمة الأستاذ لويس ماسينيون في القاموس، ص ٥ .

المصدر المهم بشكل واسع وأساسي ، في دراسة حقبة تاريخية متأخرة قرناً من الزمان .

إلا أن أسماء الحرف التي استقرت تسمياتها ، وترسخت في اللغة العربية ، تجعل من الممكن ، إلى حد بعيد ، تكوين صورة واضحة عن توزيع العمل الاجتماعي الذي استقر قبل هذه الفترة .

وفي الحقبة نفسها ، وتحديداً عام (١٨٨٣ م) ، قدَّم إلياس قدسي ، قنصل دولة هولندة في دمشق ، « نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية » للمجمع العلمي الشرقي الملتئم في مدينة ليدن »[١] . وتتميز هذه الوثيقة بأنها تطرقت إلى ما أغفله القاموس ، فهي قدمت معطيات هامة عن التنظيم الداخلي للحرف وطقوس التدرج والترقي داخل الحرفة ، من خلال مشاهدات القنصل المباشرة وأسئلته لكثير من الحرفيين . وتتميز هذه الوثيقة بأنها تتضمن نبذة تاريخية تتيح إمكانية واسعة للاستفادة منها في مراحل سابقة على تاريخ كتابتها .

والأبحاث المعاصرة عن الأصناف الحرفية ، تأخرت في الظهور ، نظراً لندرة المصادر ، وثمة دراسات هامة صدرت مؤخراً ، منها العمل المهم الذي قدمه « أندريه ريمون » عن القاهرة[٢] ، وكتابات عبد الكريم رافق في هذا المجال[٣] . وفي هذا الفصل سوف نحاول الاستفادة من مختلف المصادر التي بدأت تدريجياً تحتل مكانة بارزة في هذا النوع من الدراسات ، ومنها كتب التراجم واليوميات ، بالرغم من المعطيات الضئيلة التي تقدمها ، أما سجلات المحاكم الشرعية في مدن بلاد الشام فتبقى مرجعاً لا غنى عنه .

أ ـ التركيب البنيوي للأصناف الحرفية :

كان لكل حرفة «شيخ» يتم اختياره من قبل معلمي الطائفة الحرفية ، ويقر اختياره

---

(١) نشرت هذه الوثيقة في :

Carlo Lndberg, **Actes du VIe Congrés des Orientalistes,** t, 2, Leiden, 1885.

(٢) RAYMOND. A.: **Artisans et Commercants Caire au XVIIIéme Siècle,** 2 tomes, Damas, 1973-1974.

(٣) انظر كتابه : بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام : م. س، وهو يتضمن بحثاً بعنوان : **«مظاهر التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني»** ص ١٦٠ ـ ١٩٢ .

ونصبه القاضي الشرعي في المدينة ، الذي يصدر حجة شرعية بالواقعة تسجل في سجلات المحكمة الشرعية على غرار هذه الوثيقة : « بمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف بطرابلس الشام المحمية ، أجلّه الله تعالى ، حضر كل من السيد إبراهيم بن عبد الرحمن الحمامي والمعلم ناصر بن معتوق الحمامي والمعلم أبي بكر . . . وإبراهيم بن شحادة الحلاق والحاج أبي بكر الحلاق وباقي أهالي الطايفة المذكورة . واختاروا من بينهم الأستاذ أحمد بن محمد الجرائحي والتمسوا من المولى الحاكم الشرعي المشار إليه أن ينصبه شيخاً عليهم ، فأجابهم إلى ملتمسهم ونصب عليهم شيخاً ومتكلماً وأذن له بأن يتعاطى خدمة المشيخة المذكورة بين أهالي الحرفة المرقومة ، كما جرت به العادات ، سالكاً بذلك تقوى الله تعالى في السرِّ والعلانية من غير تعدٍّ للشرع الشريف ولا تجاوز للقانون المنيف ، نصباً وإذناً شرعياً مقبولاً من الأستاذ أحمد المذكور وجاهاً وشفاهاً القبول الشرعي . . »[١] .

ونلاحظ في الوثيقة أن استلام المنصب يكتسب شرعيته النهائية ، بواسطة القاضي ، الذي نادراً ما خالف إرادة معلمي الطائفة الحرفية . وتذكر الوثيقة ، وكذلك وثائق المحاكم الشرعية الأخرى ، كلمة « شيخ » مترافقة مع كلمة « متكلم » . وهي تعني أن صاحبها يتكلم في مصالح الطائفة ونيابة عنها[٢] . ويشار للحرفة بعبارة « الطائفة » أو « الصنف » وجمعها الطوائف أو الأصناف . وفي بعض الحالات أُطلق على شيخ الطائفة الحرفية لقب « باشي » كما في طائفة القصابين التي عرف رئيسها بالقصاب باشي ، وأحياناً بالشيخ . كذلك الأمر في طائفة المعمارية التي عرف شيخها بالمعمار باشي[٣] ، وأطلق على رئيس طائفة الدباغين لقب « أخي بابا »[٤] في بعض الأحيان .

وجب على « الشيخ » أن يكون ملماً بأصول الحرفة ، فقد طلب جماعة من طائفة

---

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم ٢ ، ص (٢٦) العائد لسنة (١٦٦٧ م) انظر أيضاً ص (١٠٣) تعيين شيخ طائفة العقادين . أيضاً انظر رقم ٣/ص (٥٢) العائد لسنة (١٦٨٤ م) قضية مشابهة .

(٢) نفس العبارات تكرر في قضايا نصب مشايخ الحرف ، في سجلات دمشق وحلب ، انظر سجل محكمة حلب الشرعية ، رقم ١٥/ص ٢٣٧ (لسنة ١٦٢٧ م) .

(٣) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم (٣)، ص ٥٩ ، العائد لسنة (١٦٨٤ م) .

(٤) المصدر السابق ، سجل رقم (٢) ، ص ١٦ .

الدباغين بدمشق من القاضي الموافقة على عزل شيخ طائفتهم السيد محمد بن السيد أحمد البابا « لأنه ليس له خبرة في أحوال الدباغة وليس لـه وقوف على معـرفة الكـار وليس لـه قدرة على تعـاطي أمور البـابويـة » وأن ذلـك سبَّب خللاً في مهنتهم ، رغم حسن أخلاقه ، وقد تنازل السيد محمد ، إثر ذلك، عن البابوية[1] .

وقد أصبحت الشروط بالعرف : الاستقامة ـ المقدرة على أداء مصالح المشيخة ـ أن يكون معلمو الحـرفة راضين بـه . وفي بعض الحالات النـادرة عيّن شيخ للطائفـة بموجب براءة سلطانية ، التي إذا ما ثبت صحتها ، كان القـاضي ينصب صاحبهـا في المشيخة[2] . وكان يتم أحياناً « الفراغ » أي التنازل عن المشيخة عند القاضي لصالح شخص آخر من معلمي الحرفة وبحضورهم وموافقتهم[3] .

وبـالرغم من أن كـل حرفـة كانت مستقلة عن غيـرها ، إلاَّ أن بعض الـطوائف الحرفية المرتبطة ببعض المصالح والأعمال المشتركة ، كانت تتفق على تنصيب « أخي بـابا » أو كمـا يسمى في بعض الأحيان « شيـخ السبعة » ، وذلـك للحؤول دون وقوع الخلافات فيما بينهم . ولأهمية هذه الوثيقة في هذا المجال ننشرهـا كما هي : « هـذه حجة شرعية صحيحة يعرب مضمونها إنه بمجلس الشـرع الشريف حضـر كل من أحمـد حلبي بن إبراهيم شيخ حرفة التجار ، والشيخ منصور شيخ حرفة البـوابجية . . والأوسـطة مرعب بن أحمـد شيخ حرفة الخياطين ، والأستاذ محمد بن علي شيخ حرفة العقادين ، والحاج حسن بن ملوخية شيخ حرفة الحلاقين ، ومحمد بن جمـال الدين شيـخ حرفـة الأساكفـة ، وأحمد بن محمـد شيخ حـرفة الخبازين ، والسيد يوسف بن مصطفى شيخ حرفة الدبـاغين سابقـاً ، وعبد الـرحمن بن علي نقيب الحرفة المذكورة . . وغيرهم من أهالي باقي الحرف والصنائع بطرابلس الشام وكرروا جمعاً وفراداً بأن فخر السادات الكرام السيد علي بن السيد جمال أخي بابا سابقاً وشيخ السبعة كان هو ، وأبوه من قبله وجده ، يتعاطون خدمة البابانية من قديم الزمان ، وأنه قادر على تعاطيها ولائق بها وقائم فيها ، لكونه صحيح النسب بين الأشراف ، ويعامل أهل الحرفة المرقومة بالعدل والإنصاف ، ويعد نفسه كأحدهم فلا يتكبر عليهم ، وإذا دعاه أهل الحرفة للإصلاح يذهب إليهم ، ويقنع منهم بمـا أعطوه بالشيء اليسير ، ورضي منه الكبير والصغير ، وإن كان يدخل القهوة ويأكل المكيِّفات أحياناً ، فلا

---

(١) سجلات المحاكم الشرعية في دمشق ، السجل رقم ١٥١/ص (٢٦٠) لعام (١٧٥٥ م) .

(٢) سجلات المحاكم الشرعية في حلب ، السجل رقم ٢٣/ص (٤٤٨) لعام (١٦٤٥ م) .

(٣) سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ، السجل رقم ٣/ص (١١١) لعام (١٦٨٤ م) .

ينافي ذلك خدمته . ولكونه أخي بابا عليهم مدة وزماناً ، وهذا شيء لا يوجب عزله عنها ولا خروجه منها . وطلبوا من الحاكم الشرعي المشار إليه أن يقرره في خدمة أخي بابا ومشيخة السبعة كما كان ويغتنم الدعا منه ومنهم في كل وقت وأوان . فقرره بها وأذن له بتعاطيها سالكاً بذلك تقوى الله تعالى فيهم وفيها بعد أن عزل السيد عمر بن البركة أخي بابا الجديد المقرر كان فيها سابقاً لكونه غير محتاج إليها فلا يكون لخدمتها لائقاً . وعرفه بأن السيد علي أخي بابا القديم لائق بتعاطيها وخدمتها قديماً مقيم سيما وقد رضي منه أهالي الحرف المذكورة وسيرته فيهم محمودة ومشكورة ، وتقديمه واجب على القديم والحديث لقول جده ﷺ : « قدموا قرشياً » ونبَّه الحاكم الشرعي على السيد عمر وباقي أهل حرفة الدباغين ، وعلى بقية أهل الحرف الحاضرين والغائبين بأن يكونوا طوعاً للسيد علي أخي بابا المنصوب ، مساعدين له سالكين بذلك تقوى علاَّم الغيوب . . أوقعها بالطريق الشرعي من أهالي الحرف ومشايخ الصناعات . . »[1] .

نستنتج من هذه الوثيقة عدة أمور هامة :

- أن منصب أخي بابا ومنصب شيخ السبعة ، كانت معنية به أغلب الحرف والصنائع ، وأن مهمته الإصلاح والحكم بالعدل والإنصاف ، بين الحرف جميعاً ، والحرف السبعة تحديداً التي ترتبط بمصالح مشتركة مع الدباغين .
- أن هذا المنصب كان وراثياً إلى حد كبير « فهو وأبوه وجده . . ومن قديم الزمان يتعاطون خدمة الباباتية » .
- أن النسب الشريف شرط ضروري له ، فالمعزول والمنصوب ، في هذه القضية ، من الأشراف ، والقاضي يذكر في تحليله لإعادة علي بن جمال « كونه صحيح النسب بين الأشراف » ، وهو لم يعتبر دخوله « القهوة » وتعاطيه للمكيفات صفة قادحة بحقه . ومن جملة التحليل أخذه بعين الاعتبار لتوافق أهل الحرف والصنائع عليه وكونه أهلاً للقيام بمهمته .
- يتبين لنا أن أخي بابا كان يقوم بمهمة المصلح ، وكما يبدو ، كان لحكمه في خلاف ما رأي ترجيحي وكان يتقاضى رسوماً نظير قيامه بهذه المهمة « ويقنع منهم إذا أعطوه الشيء اليسير » .

في كل الأحوال لم يكن تأمين الإجماع ممكناً بشكل دائم ، لذلك كان يعتمد ، في حال معارضة فئة من الحرفيين ، رأي الأكثرية في عملية التوافق على شيخ

---

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، رقم ٢ ، ص (٣٤٥) لسنة (١٦٦٧ م) .

للحرفة ، أو في حال خشي من قيام مثل هذه المعارضة ، فإنهم كانوا يتفقون في المحكمة على « أن من خالف منهم يفعل معه الحقارة بما يستحق اتفاقاً مقبولاً »[1] .

وقد وجد في بعض المدن الكبيرة مثل حلب ، شيوخ فرعيون لتجمعات حرفية في بعض أحياء وصوايح (السقطية ـ تحت القلعة ـ البياضة ، وبانقوسا ، وباب النيرب ، وباب النصر ، أو في سوق فرعي ، كما في سوق العطارين أو سوق الصابون) . في هذه الحالة كان اختيار شيخ الطائفة الفرعي يتم من قبل حرفيّي طائفته المحليين . لكن تنصيبه في المحكمة يتم بحضور شيخ الطائفة الرئيسية أو قائم مقامه[2] .

وليس لدينا ما يؤكد أن الشيخ تقاضى مرتباً من الطائفة الحرفية ، بل كان يعيش في الغالب من عمله . لكن هناك بعض الامتيازات المادية التي تمتع بها ، وفي كل الأحوال كان هناك ما يسمى مال المشيخة[3] .

كان طبيعياً أن يتم اختيار الشيخ من كبار الحرفيين في الطائفة ، الذين أطلق على كل منهم لقب « أستاذ » أو « أوسطى » أو « معلم » ، ويأتي بعد الأستاذ في المرتبة المهنية الصانع . وليس من الواضح ما إذا كان هناك مدة زمنية محددة لا بد للصانع أن يلتزم بها قبل أن يرتقي إلى مرتبة الأستاذ أو المعلم ، أم أن إجادته المهنة ، بقطع النظر عن المدة ، هي وحدها الكفيلة بالانتقال به إلى الرتبة العليا . ويذكر « القدسي » بعض الإشارات التي من الممكن أن تدل على الأمرين معاً « . . . من الصنّاع من يشدُّ في النهار ذاته صانعاً ومعلماً . . »[4] .

وشكّل الصناع العدد الأكبر في الحرفة بالمقارنة مع عدد المعلمين والأجراء[5] فكانوا أساس العمل في الحرف . وقد حاول « المعلمون » تأخير ترقيتهم إلى رتبة معلم

---

(١) **سجلات المحكمة الشرعية في حلب** ، رقم ١٥ ، ص ٣٠٢ ، لعام (١٦٢٨ م) .

(٢) رافق ، عبد الكريم : بحوث في التاريخ : م. س، ص ١٦٦ .

انظر أيضاً : **سجلات حلب الشرعية** ، رقم ١٥/ص ٧٠٩ ورقم ٢٤/ص (٢٨٠) لعام (١٦٤٥ م) .

(٣) رافق ، عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(٤) القدسي : م. س، ص ٢٨ .

(٥) القدسي : م. ن، ص ١٨ .

لتحاشي منافستهم لهم ، لأنه يحق للصانع ، بعد ترقيه إلى مرتبة المعلم ، أن يكون له مشغله الخاص به ، أو دكانه الخاصة ، وكان على المعلم أن يدفع أجرة دكانه ومصروفها بما فيها تصليح عدة الشغل ، ولا يخص الصانع من ذلك شيء[1] .

ويعتبر « المبتدىء » أو « الأجير » ، كل من يتعلم الحرفة « وهو الولد الحديث السن الداخل مجرداً إلى الحرفة ، إما كي يحترف بحرفه ، أو ليملك بيده ما يصون مستقبله من العوز والفاقة ، فيبقى المبتدىء عدة سنين بلا معاش ولا أجرة . ويكتفي الأهل بتعليل أنفسهم أنه ساعٍ بأخذ الصنعة عن أستاذه . ومنهم من يرتب له جمعية ـ أي أجرة رمزية تدفع كل أسبوع ـ متناسبة لمهارته ، لكنه يلبث مسمى أجيراً إلى أن يدخل سن الرجولية أو يصل في صنعته إلى حد الإتقان . . »[2]. وكان ممكناً أن يتم الاستخدام ، من قبل المعلم ، بموجب عقد رسمي ، فقد « استأجر السيد محمد الحلبي الطباع ، لدى القاضي الشافعي بدمشق ، ابن أخيه البالغ عبد الرحمن ، فأجَّره نفسه بإذن الحاكم ليشتغل عنده في صناعة الطباعة ، لعقدين كاملين ، مدة كل منهما ثلاث سنوات ، بأجر يومي ست قطع فضية مصرية ، أربعة منها يحتفظ بها السيد محمد الحلبي لتغطية نفقات عبد الرحمن من مأكوله ومشروبه وزينته وسائر لوازمه التي لا بد منها ، والمصريتان الباقيتان تدفعان لعبد الرحمن »[3]، وتم العقد بحضور والد الأجير . وفي مثال آخر « بقي الأجير في عمله مدة خمس سنوات ، ودفع له بالإضافة إلى نفقاته اليومية مصريتان يومياً »[4].

كان ترقي الأجير إلى رتبة « صانع » يعتبر خطوة مهمة في حياة الحرفي « إن الارتقاء إلى درجة صانع ومعلم هو المكافأة العظيمة التي ينتظرها عملة الحرف على اجتهادهم »[5].
ومن المعوقات التي كانت تعترضهم ، معلموهم الذين يماطلون محاولين تأجيل الأمر « . . قائلاً للملحّين عليه : لسّا ما حلّه، دبساته مراق »[6]. ولكن ما أن يبرع الأجير بحرفته « يأخذ زملاؤه وشاويش الكار بالإلحاح عليه بأن يشدَّ بالكار ، أما الشاويش فلأنه ينتظر ما يصيبه من

---

(١) سجلات المحاكم الشرعية في دمشق ، رقم ١١ ، ص (١٢١) ، لعام (١٦٤٥ م) .
(٢) القدسي : م. س، ص ١٦ .
(٣) سجلات المحاكم الشرعية في دمشق ، رقم ٥٠ ، ص (٢٨) لعام (١٧٢٢ م) .
(٤) المصدر السابق ، رقم ٢٤ ، ص (١٥٩) ، لعام (١٦٩٢ م) .
(٥) القدسي : م. س، ص ١٩ .
(٦) القدسي : م. ن، ص ١٩ .

رسـومـات الشـدّ ، وأمـا زمـلاؤه فـلأنهم يبتغـون ازديـاد عـددهم وربط الـداخـل الجـديـد بعهد الإخاء . . »[1].

عملية « أخذ اليد » أي التدرب على الحرفة ، ثم عملية « الشدِّ » و « التمليحة » هي بوابات العبور ليصبح الأجير صانعاً ثم معلماً فيما بعد . فما أن يصبح الأجير جاهزاً حتى يُحضر شاويش الحرفة على الفور « . . عرقا أخضر وهذه إشارة معناها أنه وجب عليه أن يولم وليمة لرفقائه . . ويذهب حينئذ الشاويش إلى شيخ الحرفة ويخبره بـأمره ، فيقيِّـد اسمه مع المزمعين أن يشدُّوا سوية وإلاَّ فيعيِّن له وحده يوماً ليشدَّ به . ثم يدعو الشاويش ، نيابة عن المرشح للشدِّ ، رفقاءه وشيوخ الحرفة ونقيب شيخ المشايخ . . »[2].

تجري عملية الشدِّ في أحد البيوت أو البساتين ، وفيها يتم ربط المحزم « . . وهذا يكون من المحازم العادية أو الشالات ، والربط من حق النقيب الذي يرفـع يدي المـرشح من على صدره . . ثم يفرد النقيب المحزم ويلف المشدود به من وسطه . . . ويعقد طرفيه ثلاث عقد الواحدة احتراماً لشيخ الحرفة والثانية لمعلم المشدود والثالثة للشـاويش . . »[3]. ويعلل القدسي معنى العُقد على مفهوم العَقد أو العهد والميثـاق بين أهل الحـرفة . يقـوم النقيب بعد ربط المحزم بتلاوة بعض الأناشيد والمدائح الدينية ، ويبدأ بقراءة سـورة الفاتحـة أكثر من مرة . ثم يعين أباً بالكار للمشدود ، وغالباً ما يكون معلمه « . . لأنه كان يعد الأب بالكـار بمنزلة الكفيـل ، فهو مـطالب بما يقـع من المشدود من الخلل ، فـإذا كان المشـدود غير ممـدوح السيرة ، يمتنع معلمه عن قبوله ابناً له وهذا نادر الحدوث . . »[4].

إن بعض الطقوس الهامة ترافق عملية الشدِّ ، ففيها يقدم شيخ الحـرفة نصـائح أخلاقية للمشدود ، يرتبط فيها المفهوم الديني بالحرفي ، كأن يقول لابنه في الكـار : « . . يا بني إن جميع الحرف هي كارات ، أمـانة على الأمـوال والأعراض والأرواح ، والأمـانة هي الدين ، فإذا نفق كارك إحفظ دينك وكن صادقاً وأميناً ، واعلم أن كارك مثل عرضك ، حافظ عليه بمقدرتك ، وإذا استلمت أموال الناس فلا تفرط بها . . . وإياك أن تخون أهل الحرفة . . ثم يلتفت إلى الحاضرين ويسألهم قائلاً : ما قالت الأخوان ، أخوان وصنايعية ومعلمين ، هل هـذا المشدود

---

(١) القدسي : م . ن، ص ١٨ .
(٢) القدسي : م . س، ص ١٩ .
(٣) القدسي : م . ن، ص ٢٤ .
(٤) القدسي : م . ن، ص ٢٥ .

يستحق مصانعة ، فيجيبونه نعم مستأهل ومستحق . . »[1]. وعلى المشدود أن يعاهد أباه بالكار بقوله : « أعاهدك بعهد الله ورسوله أني لا أخون الكار ولا أغش الصنعة بشيء . . »[2]. نلاحظ شيئاً من المشاركة الجماعية في عملية الترقية حين يسأل شيخ الحرفة الحاضرين عن استحقاق المشدود وجدارته . إن بقاء المعلم « أباً بالكار » على الأجير هو تأكيد على استمرارية العلاقة التي تأخذ طابعها الأبوي بين المعلم والأجير والصانع .

بعد القسم ، أو العهد ، تبدأ مرحلة ثانية ، حيث يطوف الشاويش بالمشدود على مشايخ الحرفة ، فيحل كل منهم عقدة من المحزم ، وفي النهاية يسلم المحزم إلى الشاويش الذي يضعه على كتف المشدود ، الذي يبدأ بعدها بتقبل التهاني ، ومن ثم تقديم الهدايا ، التي يجب أن يعدَّها سلفاً ويضعها في « صينية على إسكملة أمام شيخ الحرفة وقت الشدِّ ، وهي لكل من شيخ الحرفة وشيوخها والنقيب ، لوح صابون مطيَّب ، ومشورة شاش مطرزة وخلال ، وعرق أخضر ، ومنهم من أضاف إليها كيساً لوضع التمباك ومسبحة »[3] .

« التمليحة » تلي عملية الشدِّ مباشرة ، ومن الممكن تأجيلها إلى اليوم التالي « أما الأكل فيكون من أبسط المأكولات ، وعلى الغالب صفيحة وشعيبيات بسكر يصطلح أهل المدينة على استحضارها عند الفرّانة ليخففوا بذلك الثقلة عن أهل بيوتهم ، ويسمون هذه الوليمة التمليح أي إطعام الأصحاب من الخبز والملح »[4] ، وقد يرافق التلميح شيء من الطرب قبل الأكل .

يختلف شدُّ الصانع عن عملية شدِّ الأجير والمبتدىء ، فالأول لا يسمون له أباً بالكار ولا يربطون له المحزم أو المئزر ، ولا يأخذون منه العهود بركوعه[5] . في كل الحالات إذا كان المشدود لا يستحق أن يترقى إلى مرتبة صانع أو معلم « فمعلمه ، أو الذي يريد أن يعارضه بشدِّه ، يطرح بين يدي الحاضرين صاية أو عملاً من شغله ويقول للشيخ ومعلمي الحرفة : احكموا بذلك إن كنتم منصفين . هل يستحق هذا الرجل الشدَّ أم لا . فيفحصوا

---

(١) القدسي : م . ن ، ص ٢٥ .
(٢) القدسي : م . ن ، ص ٢٦ .
(٣) القدسي : م . ن ، ص ٢٦ .
(٤) القدسي : م . ن ، ص ٢٧ ، ويضيف القدسي معلقاً : ولا يخفى أن الخبز والملح ، والملح وحده هو من المواد التي يرمزون بها من أقدم الأزمنة إلى حسن السجايا وحفظ العهود . هكذا ورد في الإنجيل قول المسيح إلى تلاميذه «أنتم ملح الأرض فإذا فسد الملح بما يملَّح . . » .
(٥) القدسي : م . س ، ص ٢٨ .

العمل وإذا كان فيه ما يوجب تأخير المشدود فيؤخرونه ولا يخشون بذلك لومة لائم ، لأنهم يفضلون أن يبقى الكار سالماً من السقط والشوائب أكثر مما يحرصون على خاطر أحد الصناع . . »[1]. وقد خضع الحرفيون من المسيحيين واليهود لنفس الإجراءات والطقوس في عملية الشدّ التي تترافق مع « تلاوة أبانا الذي في السموات الخ . . . وهم يسمونها فاتحة النصارى ، أو بتلاوة الوصايا العشر في شدّ اليهود ، ويسمون لهم أباً بالكار من المسلمين ويأخذون منهم العهد والميثاق بأن لا يخونوا الحرفة ولا يضرُّوا بالأموال والعباد . . »[2].

ثمة مناصب أخرى في التنظيم الحرفي ، فيذكر القدسي منصب « شيخ مشايخ الحرف والصنايع » الذي كان يتولاه أفراد من عائلة العجلاني - إحدى أبرز العائلات الشريفة بدمشق - ويصف « القدسي » صاحب المنصب على الشكل التالي : « هذا هو الذي كانت أسلافه تعين المشايخ لأكثر من مئتي حرفة وتأمر وتنهي وتقاصّ وتفصل كل مسألة وتحسم كل مشكلة لديهم بتقاضي الجميع ، وهو الشيخ عليهم الآمر الأعلى والحاكم الأعظم والرئيس الأسمى الذي لا ينتخب ولا يعزل ولا يبدل ولا يخلعه من منصبه إلا الموت أو الاستقالة . لا ينتخب لأن هذه الوظيفة مختصة بعايلة العجلاني ، كما نقابة الأشراف ومشيخة الطرق توارث فيهم . . من السلف إلى الخلف يتولاها الأكبر سناً من أعضاء العايلة . . »[3]. وقد يقوم تنافس حول هذا المنصب ، لكنه يبقى ضمن العائلة الواحدة كما حدث بين عطا أفندي والحاج أحمد أفندي شيخ المشايخ[4] .

وإذا عدنا مع « المحبي » حوالي القرنين ، وتحديداً إلى أواسط القرن السابع عشر ، لوجدناه يذكر في ترجمته لمحمد بن عجلان الدمشقي ، أنه كان شيخ مشايخ الحرف ، مما يعني أن هذه العائلة احتكرت هذا المنصب لقرون ، و« المحبي » يصف شيخ المشايخ المذكور على الشكل التالي : « هو الذي يعقد الشدّ والعهد لأهل الصنائع ، وكان صاحب هذا المنصب قديماً يعرف بسلطان الحرافيش ، ثم كني احتشاماً بشيخ المشايخ والله تعالى أعلم . . »[5]. والملاحظ أنه لم يتحدث عن مهامه بقدر ما تحدث عن

---

(١) القدسي : م. ن، ص ٢٩ .
(٢) القدسي : م. س، ص ٢٩ .
(٣) القدسي : م. ن، ص ١٠ .
(٤) القدسي : م. ن، ص ١١ .
(٥) المحبي ، خلاصة الأثر : م. س، ج ٤/ص ١٤٤ .

اهتماماته بإقامة الذكر وأنه « كان كريماً سخياً . . قليل الاختلاط بالناس وكان محباً للخمول والانزواء . . إنه كان من أولياء الله تعالى . . »[1].

كان هناك منصب يلي شيخ المشايخ مباشرة ، الذي كان يعين من قبله « . . رسلاً يدعون النقباء ، يحضرون الاجتماعات ويتلون الأدعية ويجرون كل شيء كما لو كان شيخ المشايخ حاضراً . وكان النقباء ، فيما مضى ، أكثر من واحد . . وللشيخ أن يقيم من شاء نقيباً وأن يعزله بحسب إرادته . فالنقيب الحالي نصب منذ إحدى عشرة سنة وهو عليم بكل أحوال الحرف والتراتيب أكثر من الشيخ نفسه . . »[2]. ويذكر القدسي دوراً تنفيذياً مهماً للنقيب في عملية الشدِّ . واعتبر « البديري » وفاة نقيب النقباء على الحرف حدثاً هاماً دوَّنه في إحدى صفحات يومياته[3] ، في حين لا تذكر بقية المصادر شيئاً عن هذا المنصب .

وكما كان لكل حرفة شيخ ، كان لها «جاويش» ، كما يذكر القدسي ، أو « يكيت باشي »[4] كما تذكر السجلات الشرعية . في كل الحالات كان يتم تعيين صاحب هذا المنصب من قبل شيخ الحرفة بعد التشاور والتوافق مع المعلمين « وليس للشاويش حق ولا سلطة قضائية على حرفته ، بل هو رسول الشيوخ ومتمم أوامره ، فهو يدعو بإذن الرئيس شيوخ الحرفة وسائر أهلها للاجتماع ويكلفهم لحضور الشدِّ والولائم . ويبلغ الجزاء لمن حكم عليه الشيخ بشيء . . »[5] . ويؤكد القدسي أن وظيفة الجاويش قديمة وليست مستحدثة ، وربما كان اسمه سابقاً يكيت باشي[6] .

أما لجهة السلطة الفعلية فيؤكد القدسي أن شيخ مشايخ الحرف كانت له « السلطة والقدرة أن يلقي من تعدى من المشايخ أو من سائر أهل الحرف في السجن ، وأن يكبله بالقيود ويضربه بالعصي . . »[7]. وإذا كانت كل التجمعات تتميز بمبدأ الثواب والعقاب ،

---

(١) المحبي : م . ن، ج ٤/ص ١٤٥ .
(٢) القدسي : م . س، ص ١٢ .
(٣) البديري : م . س، ص ٣٩ .
(٤) يكيت باشي ، الكلمة مشتقّة من التركية ، يكيت تعني فتى ، أي الرجل الأخلاقي الكريم ، وباشي تعني الرئيس .
(٥) القدسي : م . س، ص ١٤ ـ ١٥ .
(٦) سجلات المحكمة الشرعية في حلب ، رقم ١٥ ، ص (٦٨٨) أيضاً ص (٨٥) .
(٧) القدسي : م . س، ص ١١ .

فأساليب القصاص الحرفية ، التي كانت تمارس يمكن حصرها في ثلاثة أنواع :

١ ــ أن يطرد من يخون حرفته أو يغش بها ، « . . طرداً باتاً فلم يعد أحد من أهل حرفته يقبله بل إذا أرادوا يجرون عليه حرباً شديدة لأجل إسقاطه من كل عمل » .

٢ ــ أن يشهَّر به بين الناس بأنه غشاش « . . إذا ثبت أن أحد معلمي الكار نقَّص الصاية عن الطول أو العرض المألوف ، فكان يحضرها شيخ الكار ويقصها ويعلقها في السوق فيصير صاحبها عبرة لمن اشتغل . . » .

٣ ــ إقفال الدكان . . « كان يرسل الشيخ شاويشه فيقفل دكانه ولا يعود بإمكانه فتحه إلا برضاء الشيخ وأهل الحرفة . . »[١] .

بالإضافة إلى هذه الإجراءات ، كان هناك جزاء ، أو عقوبات أخف ، كأن إذا غشَّ أحد الصياغ « . . يقلب له السدَّان على قفاه فيبقى هكذا مربوطاً عن شغله إلى أن يحصل على رضائه » أو أنهم كانوا يفرضون على من أخلَّ بقواعد الكار أن يقيم وليمة ، وهذا يعادل الجزاء النقدي ، ومن جملة القصاصات أيضاً ، أنهم كانوا يقصون للمذنب خصلة من شعر رأسه[٢] .

لقد كان طبيعياً أن تكون الإجراءات العقابية قاسية بهذا الشكل ، بالرغم من أنه ليس لدينا ما يؤكد أنها كانت تطبق بهذه الآلية ، إلا أن البديري يذكر ، في أكثر من موضع ، أن « التجريص » كان أحد أنواع العقوبات المعمول بها في السوق ، والتجريص هو أن يركب المذنب « حماراً بالمقلوب ، ويسخَّم وجهه بالسواد ، وآلة العمل على صدره ـ التي غشَّ بها ـ وداروا به البلد كلها »[٣] . كذلك يذكر البديري عقوبة « التسمير » ، وهذه تحتاج كي تنفذ لموافقة أو مبادرة المتسلم أو الوالي . فأثناء مواجهة غلاء اللحم ، تم « تسمير » جماعة من اللحامة[٤] ، وربما المقصود بالتسمير إغلاق الدكان ، أو دقُّ بعض أعضاء المذنب في لوح من خشب ، وقد يطاف به على هذه الصورة للتشهير في المدينة ، وهذه لا شك عقوبة قاسية كان يتم اللجوء إليها كإجراءات استثنائية حين يتمرد البعض على قرارات حكومية لجهة الالتزام بالأسعار .

---

(١) القدسي : م . س، انظر ص ٣٢ .

(٢) القدسي : م . ن، ص ٣٣ .

(٣) البديري : م . س، ص ١٦٢ .

(٤) البديري : م . ن، ص ١٧١ .

ومن جهة ثانية ، كان لا بد من عقوبات وقصاصات ، فأي إهمال حرفي قد يؤدي إلى كارثة في السوق . ويذكر المحبي هذه الحادثة « . . . بعض أهالي الصناعة من أهل السوق غفل عن إطفاء النار بحانوته المغلق ، فشبت النار في صبيحة النهار ، ووقع التنبيه على المبادرة لإطفائها . وامتحن الناس ساعتئذ بكربها وبلائها . . وذهب للناس من الأقمشة والأمتعة ما لا يمكن ضبطه وإحصاؤه . . . وكان من جملة ما حرق من الحوانيت مئة وثلاثة وعشرون حانوتاً . . »[1] . لذلك كانت رقابة مشايخ الحرف على المشاغل والحوانيت الحرفية ، وإيقاع القصاص فيمن غشَّ أو أهمل ضرورية جداً .

ب ــ الطوائف الحرفية بين توزيع العمل والتخصص الدقيق :

تذكر سجلات المحاكم الشرعية في كل من حلب ودمشق ما يقارب من (١٦٣) طائفة حرفية وفق مسح قام به المؤرخ عبد الكريم رافق[2] ، وهو مسح يزيد ، بالمقارنة مع طرابلس ، بنسبة كبيرة بلغت وفق تقديراتنا أكثر من مئة حرفة . إلا أن قاموس الصناعات الشامية يشير إلى (٤٤٥) مصطلحاً يتعلق كل منها باختصاص مختلف في مجال الحرف الإنتاجية والتجارة والخدمات والزراعة ، كما يشير إلى المهن الحرَّة وغيرها . كما يشمل القاموس مصطلحات تدل على فئات اجتماعية كمعلم وأجير وأستاذ ومرابع محاصص ومزارع وسداد وقولاق وتاجر وعامل و (٣١) مرادفاً وما مجموعه (٤٠٤) مهن مستقلة .

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا العدد مشروط بالقرن التاسع عشر ، إذ لا ذكر في القاموس لصانع الخزف (الفاخوري) ، وهي صنعة لاقت رواجاً في القرنين السابع والثامن عشر ، ولا يذكر كذلك صانعي النصال والسكاكين ، ويشير فقط إلى عدد قليل من الحرف في صناعة السلاح والمجوهرات . في كل الأحوال بين رقم (١٦٣) طائفة حرفية ورقم (٤٠٤) مهن وحرف مستقلة ، فارق كبير ، إلا أنه من الضرورة التمييز بين الطائفة الحرفية والحرفة والمهنة ، فقد تضم الطائفة عدداً غير محدد من الحرف أو المهن التي تربطها صلة إنتاجية أو تسويقية واحدة .

وبالمقارنة مع عدد الطوائف الحرفية التي أحصاها « أوليا جلبي » في القاهرة ،

---

(١) المحبي : م. س، ج ٤/ص ٢٢٧ .

(٢) رافق : م. س، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

أثناء زيارته لها عام (١٦٦٠ م) ، والتي بلغ عددها (٢٦٢) طائفة ، وكذلك مع عدد الطوائف التي أحصاها الفرنسيون في القاهرة عام (١٨٠١ م) والمقدر (١٩٣) طائفة[١] ، نجد أن بلاد الشام تمتعت بنسبة لا بأس بها من التخصص المتطور للحرف . إلا أن الاكتفاء بالمقارنة العددية لا يخولنا حق التوصل إلى استنتاج نهائي بشأن مستوى تطور الإنتاج الحرفي ، لأنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن عدد تسميات الحرف لا يجسد التخصص الحرفي العملي والحقيقي . فقد كان يشار مثلاً إلى الصباغين باسم لون الصباغ الذي يتعاطون به مثل : (السماقي والزعفراني والقرمزي والأرجواني . .) ، كما كانت تستخدم تسميات جماعية بنفس الوقت كالحمالين والصباغين والخياطين والحلاقين .

وإذا كان من صفات الاقتصاد المنظم مبدأ توزيع العمل ، والتخصص الدقيق ، فهذه مظاهر نلاحظها في الحرف المدينية الشامية على مستوى الإنتاج والخدمات والتسويق . ففي مجال الخدمات ، شهد العمل في المدن الكثيفة السكان تطوراً ملحوظاً ، و « القاموس » يتضمن ذكراً لخمس وثلاثين حرفة ، معظمها كان وجوده سابقاً على القرن التاسع عشر . هذه الخدمات كانت متعددة الأشكال والأنواع ، فقسم من الحرفيين انهمك بتلبية الحاجات الاجتماعية ، منهم مقدمو القهوة في الخانات والحمامات ، والحجّاب ، والحانوتيون ، والكنّاسون ، ومضيئو المصابيح ، وحاملو الماء ، ومركبو مواسير المياه ، والمشرفون على نظام الأقنية والأنابيب التي تنقل المياه إلى المنازل ، وجامعو النفايات ، ومختلف أنواع الحراسة ، وخاصة الحراس الليليون وحراس الأسواق والشوارع ونواطير الحدائق والبساتين ، والقوالجي الذي يستأجره الملتزم لحراسة المحصول حتى استيفاء الضريبة . أما الحاجات الفردية فيلبيها المساعدون والخدم والغسالون والطباخون ، ورتاؤو الجوارب ، والكواؤون والمعيلون وغيرهم[٢] . ويمكن الملاحظة أن الحرفيين في مجال الخدمات لم يكن على بعضهم

---

(١) انظر: رافق : م. س، ص ٣٣. أيضاً :

RAYMOND. A., **Artisans et Commercants au Caire** au XVIIIe, Siècle, 2 tomes, Damas 1973-1974, 1. p. 265.

(٢) القاموس : م. س، ج ١/ص ٨٨ - ١٠٠ - ١٠٣ - ١٠٧ - ١١١ - ١٥٣ - ١٥٧ - ١٧٥ - ١٧٦ . ج ٢/ص ٢٥١ - ٢٥٦ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣٦٤ - ٣٦٨ - ٣٧٢ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٤٢٩ - ٤٧١ - ٤٧٧ .

التدرب كثيراً على أعمالهم ، لمدة طويلة . كذلك لم يكن عليهم ، في معظم الأحيان ، تأمين وسائل العمل أو استئجار حانوت ، وقد استوعب هذا النوع من الحرف عدداً لا بأس به من الفلاحين النازحين إلى المدينة .

إن الأعمال الخدماتية التي يقوم بها الحرفي ، كانت تتم طبعاً لقاء أجر ، غير أن قيمة هذا الأجر كانت تتوقف على الوضع المالي للزبون . فالحلاق والحانوتي كانا يتقاضيان من الفقراء أقل مما يتقاضيان من ميسوري الحال . وكان يستحسن تقديم الخدمات مجاناً للطلاب والفقراء كنوع من أعمال الخير[1] . وقد كان وضع الحرفي يتحدد أحياناً تبعاً للوضع الاجتماعي لرب العمل . فعلى سبيل المثال ، كان عمل البواب يعتبر وضيعاً ، لكن البواب الذي يحرس مدخل منزل شخصية ذات نفوذ ، كان محترماً من جانب بسطاء الناس ، في حين كانوا ينظرون بازدراء إلى البواب العامل في الخان الذي يجمع راتبه مما يدفع له على شكل بقشيش[2] .

كانت نوعية زبائن كل حرفي وعلاقاته الاجتماعية لا تتغير نسبياً ، فعند وفاة أحد حلاقي دمشق ، لم يجد « البديري » مشقة في ذكر أسماء زبائنه من العلماء والوجهاء والأعيان[3] . ويمكن الاستناد إلى الوضع الاجتماعي للزبائن لمعرفة واستقصاء الوضع الاجتماعي لحرفيّي الخدمات ، فالأمر كان مترابطاً . ويمكن الجزم بأن ملكيات الذين عملوا في مجال الخدمات كانت أقل من المتوسط الذي تميزت به الأعمال في المدن . ويمكن استثناء أصحاب ومستأجري الحمامات والمقاهي وخانات القوافل[4] ، التي يلتحق بالعمل فيها حرفيون من مختلف الاختصاصات ، ففي خدمة أصحاب الحمّامات كان يعمل المدلّكون وعمال النظافة وبعض الأجراء كخدم للزبائن ، والوقّادون ، وجامعو النفايات والفضلات المستخدمة وقوداً[5] .

إن قسماً كبيراً من الأعمال الحرة ، يمكن تصنيفها في إطار الخدمات ، رغم أن

---

(١) البديري : م. س، ص ٢٥ .
(٢) القاموس : م. س، ج ١/ص ٥٧ .
(٣) البديري : م. س، ص ٢٤ .
(٤) القاموس : م. س، ج ١/ص ١٠٧ - ١١١ - ١١٣، ج ٢/ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .
(٥) القاموس : م. ن، ج ١/ص ١٤٥ - ١٤٦، ج ٢/ص ٢٢١ - ٢٢٩ - ٤٧٧ .

الأعمال الحرة أكثر وضوحاً في مجال التخصص ، وفي قاموس القاسمي ، نجد عددها كبيراً ، إذ يصل إلى (٥٩) مهنة . لكن من الضروري الملاحظة أن عدداً كبيراً منها (كالمهندس والمدرس والمحامي . . .) لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر كنتيجة للتأثير الأوروبي ، في حين بقيت جميع الخدمات والأعمال الذهنية امتيازاً يتمتع به العلماء في القرن الثامن عشر . وأبرز المهن الحرة كانت مهنة المجبِّر والحلاق ومدبج العرائض والمربي والقابلة ، والموسيقيين والحكواتية ، وأصحاب مسارح الظل (الكراكوزاتي) والمصارعين ومروِّضي الحيوانات . وكان عدد من المهن مثل النادبة وغاسل الميت وحواة الأفاعي والعرَّافين وضاربي الرمل والسحرة وغيرهم مرتبطاً بتلبية حاجات عامة الناس ، وقد حملت بعض هذه الطقوس بصمات العادات والمعتقدات الوثنية قبل الإسلام[1] .

كانت الأعمال المشينة كالسرقة والزنى والتسول تعتبر من قبيل الحرف أيضاً ، إذا اتحد أبناؤها في أماكن خاصة بعملهم ، وتذكر سجلات محكمة طرابلس الشرعية ما يفيد بوجود طائفة معترف بها للشحاذين : « حضر السيد يوسف ابن السيد خير الدين شيخ طائفة الشحادين بطرابلس الشام المقررة عليه بوجوب بيورليدي شريف لحافظ هذا الكتاب الشرعي وناقل ذا الخطاب المرعي . . . »[2]. ولا يذكر القاموس شيئاً عن البغاء ، إلا أنه وفقاً لمذكرات البديري ، كاد البغاء أن يتحول إلى حرفة مستقلة علنية ، حين رفض الوالي أن يتخذ إجراءات بحق المومسات بعدما تفشّت ظاهرتهم : « . . . عملوا ديوان وأخبروا أسعد باشا بكثرة المنكرات واجتماع النساء بنات الهوى في الأزقة والأسواق وأنهم ينامون على الدكاكين وفي الأفران والقهاوي ، وقالوا : دعنا نعمل لهم طريقاً إما بترحيلهم أو بوضعهم بمكان لا يتجاوزونه أو نتبصر في أمرهم . فقال : إني لا أفعل شيئاً من هذه الأحوال ولا أدعهم يدعون عليَّ في الليل والنهار . ثم انفض المجلس »[3]، ويبدو أنه غيَّر رأيه عام (١٧٤٨ م) ، وأصدر أمراً بإخراج « بنات الهوى » « . . . وهم الشلكات من البلد إلى خارج البلد ، وأظهر أنه يريد أن ينفيهن إلى بلاد أخرى . . » ، لكنه ما لبث أن أعادهن إلى دمشق وعيَّن عليهم شوباصياً

---

(١) القاموس : م . ن، ج ١/ص ١١٩ ، ج ٢/٢٣١ - ٢٣٦ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٦٢ - ٣٨٤ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٧٨ .

(٢) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم ٤/ص(١٦) لسنة (١٧١٥ م) .

(٣) البديري : م . س، ص ١٢٧ .

«. . وعادوا كعادتهن في الأسواق وأزيد . . »[1].

وفي مجال آخر لعبت المقاهي دوراً مهماً في حياة المدينة ، فهي كانت كالنوادي العامة حيث كان يتجمع رجال المدينة لسماع القصائد أو قصص الحكواتية ، أو حتى مشاهدة مسرحيات انتقادية يقدمها مهرجون . وفيها يتداول الجالسون في القضايا الاجتماعية والسياسية ، فمقهى الآغا الواقع في أحد الأحياء الشرقية المتمردة لمدينة حلب ، كان مكاناً لتلاقي الإنكشارية ، القوى الأكثر تمرداً في المدن السورية[2] . والدفتردار الدمشقي فتحي الفلاقنسي ، الذي كان يتمتع بنفوذ كبير ، ويعتمد على تعضيد الإنكشارية له ، بنى لهم مقهى في أحد الأحياء[3] .

ولا بد من الإشارة إلى أن « القاموس » ، شدد على نشاط سكان المدن وتحديداً الذين لا يعملون في الزراعة . وفي هذا المجال نلاحظ تحوُّل بعض الفلاحين إلى العمل الحرفي في المواسم وهذا أمر معروف قبل وضع القاموس بزمن طويل . فقد ذكر القاسمي (١٢) مهنة فقط كان يمارسها الفلاحون الوافدون إلى دمشق . منها قطع الحطب ونشر الخشب ، وصناعة المحاليل التي تطلى بها السطوح وإصلاح حجارة الطواحين وصناعة الآجر وجمع حطب الوقود وتنظيف مجاري المياه[4] ، وغيرها مثل (جمع المواد الخام لحرف المدينة كغراء الخشب والقش ، وكذلك تحضير مسحوق البارود ووقود الخشب)[5] . شكّلت هذه الحرف وفقاً لمعطيات القاموس (٥٪) من مجموع الاختصاصات .

تلاءمت وسائل المواصلات والنقل مع وضع الاقتصاد والحرف ، وقد ساعدت الحاجة المتزايدة للنقل في ظهور قرى معينة متخصصة بوسائل النقل . ويمكن القول إنه ظهر شيء من التخصص بوسائل نقل البضائع ، وشهدت دمشق نماذج مشابهة منها « التراس » وهو ناقل الحبوب من مكان إنتاجه إلى بائع الحبوب بالجملة ، و « السواق »

---

(١) البديري : م . ن، ص ١٣٤ .

(٢) BODMAN: Political factions in Aleppo.. op. cit., p. 63.

(٣) البديري : م . س، ص ٨٠ .

(٤) القاموس : م . س، ج ١/ص ٦٨ - ٩٩ - ١٦٣ ، ج ٢/ص ٢١٦ - ٢٣٤ - ٢٦٢ - ٢٩٤ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٤١٥ - ٤٨١ - ٤٨٥ - ٤٩٦ .

(٥) القاموس : م . س، ج ٢/ص ٢٣٧ - ٢٧١ - ٣٣٦ .

وهو ناقل الطحين من المطاحن إلى الأفران ، و « العنّاب » و « الرجاء » وهما ناقلا العنب إلى الأسواق والسنابل من الحقول إلى البيادر(1) . إلى جانب هؤلاء كان يعمل ، في مجال النقل ، ذوو الاختصاصات التالية : العربجي والطنبرجي والجمّال ، والعكّام وهو سائق جمل الحجّاج ، والشيّال والمكاري(2) ، وقد ظلت الدواب الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع . أما العربات ذات العجلات ، فقد ندر استعمالها لدرجة أن « ڤولني » لم يعتقد بوجودها أصلاً ، ثم انتشر استخدامها في القرن التاسع عشر . ولم يكن نقل البضائع على الدواب يحتاج إلى بناء طرق ، فقد كانت المسالك الضيقة التي تستخدمها الدواب تخترق كل المناطق وتربط القرى بعضها بالبعض الآخر ، ولم يكن في البلاد كلها سوى طريقين عريضتين تستخدمها القوافل وتنتشر على جانبيهما الخانات ، وتحرسهما الحاميات ، وهما تخترقان بلاد الشام من الشمال إلى الجنوب ، وكانت إحداهما تمتد على طول الساحل من غزة إلى اللاذقية ، بينما تمتد بموازاتها ، إلى الشرق من سلسلة الجبال ، طريق القوافل النائية التي تربط حلب بدمشق عبر حماة وحمص ، وكان سلوكها يستغرق تسعة أيام أو عشرة . في الشمال كانت الطريقان تتلاقيان باتجاه القسطنطينية عبر بيلان وبانياس(3) .

ووفقاً لمعطيات القاموس بلغ عدد المهن الإنتاجية (١٨٧) اختصاصاً إنتاجياً . ورصد أكبر عدد من الاختصاصات في مجال تحضير المواد الغذائية والمشروبات المعدة للبيع ، فبلغ (٤٧) مهنة . ففي إطار مهنة الطحن والخبز كان إنتاج الحلويات متطوراً فبلغ (١١) اختصاصاً . وثمة ملاحظة تتعلق بالوقود ، الذي كان النقص فيه بادياً ، مما أدى إلى مركزية في كل حي من أحياء المدينة حيث اختص بفرن معين ، لم يكن متخصصاً لإعداد الخبز فقط . بل لخبز العجين الذي يعدُّه الأهالي لقاء أجر زهيد ولشيِّ الطعام الذي يعده الزبائن .

وقد أدى النقص في الوقود ، وفي بعض أنواع المواد الخام ، إلى ظهور مهن جديدة ، فظهر جامعو الفضلات المستخدمة وقوداً ، وظهر جامعو سقط المتاع ،

---

(١) القاموس : م. ن، ج ١/ص ٦٠، ج ٢/ص ٢٩٠ ـ ٣٢٠ ـ ٣٢٢ .

(٢) القاموس : م. ن، ج ١/ص ٨٣ ـ ١٠٦، ج ٢/ص ٢٦٣ ـ ٢٩٤ ـ ٣٠٥ ـ ٣٠٧ ـ ٣١٨ ـ ٣٩٢ ـ ٣٩٩ ـ ٤٦٥ ـ ٤٦٦ .

(٣) سميليا نسكايا : م. س، ص ١٩٠ .

وجامعو القمامة كوقود للحمامات في المدن ، وجامعو نفايات المدينة لاستخدامها في تسميد الحدائق والبساتين[1] .

وقد جمعت صناعة النسيج وحدها (٢٣) اختصاصاً ، فقد جاءت في المركز الثاني ، بعد إنتاج المواد الغذائية . وتعتبر هذه المهنة من أهم فروع الحرف الإنتاجية في حلب ودمشق وحماة وغزة وطرابلس والخليل وغيرها من المدن .

كذلك وجد تخصص واسع في أعمال البناء وبالتالي في المهن المرتبطة بتحضير مواد البناء ، كقطع الحجارة ونقلها ، وصناعة الآجر وصناعة أنابيب الآجر ، وحرف النجارة وصناعة الكلس[2] . وقد عمل في تشييد البناء النجَّارون والنقَّاشون والدهَّانون ومعملو العمار والمنجور وغيرهم[3] .

كان توفر المادة الأولية يعتبر شرطاً أساسياً لتطور فروع معينة من الحرف ، فمهنة معالجة الجلود ، حيث توفرت قاعدة جيدة من المواد الأولية ، كانت بالغة التطور كدباغة الجلود وصناعة البرادع أو السروج ، عدَّة الدواب ، ومنفاخ الحدادة ، والقرب والأحذية وغيرها . وقد بلغ مجموعها (١٧) مهنة . وفي معالجة الخشب كان هناك (١٣) اختصاصاً رغم نقص مواده . وبالرغم من فقدان دمشق لشهرتها كمركز لإنتاج السلاح ، إلا أن عدد المهن المرتبطة بمعالجة المعادن بقي كبيراً حيث لوحظ وجود (١٢) مهنة ، لكنها أقل بكثير من عدد المهن المستقلة من هذا النوع في إسطنبول في القرن السابع عشر والتي بلغ عددها (٣٦) مهنة[4] .

ولكي نحدد مستوى نضوج توزيع العمل ، لا بد من التدقيق في هذه الناحية داخل المشغل ، أو بين الحرفيين المشتغلين بإنتاج نوع واحد ، فقد تبين لنا أن (٥٨٪) من المهن المذكورة في القاموس شكلت الاختصاصات التي تولى أصحابها إعداد البضاعة كاملة . وكان حرفيو (٢٧٪) من المهن يقومون بدورة غير كاملة من العمل ، بينما كان يعمل في معالجة البضائع نصف المصنعة اختصاصيون من (١٥٪) من

(١) القاموس : م. س، ج ١/ص ١٦٣، ج ٢/ص ٢٣٠ - ٢٤٢ .
(٢) القاموس : م. ن، ج ١/ص ٣٤ - ٩١ ، ج ٢/ص ٢٩٤ - ٣٥١ - ٤٧٩ .
(٣) القاموس : م. ن، ج ١/ص ١١٨ ، ج ٢/ص ٢٩٤ - ٢٩٨ - ٤٧٨ .
(٤) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٠١ .

الحرف . أي أن كل اختصاصي يعمل في إنتاج البضائع الكاملة كان يعمل بخدمته اختصاصيان في إنتاج البضائع نصف المصنّعة ، أحدهما يهتم بتحضير المواد الأولية . وكان لتقسيم العمل ، من هذا النوع ، طبيعة مشغلية كونه يتم داخل ، المشغل أو بين عدة اختصاصيين يعملون في السوق مستقلّين بعضهم عن البعض الآخر . ففي مهن المطاحن والأفران والبناء كان يتم توزيع العمل داخل المشغل أو في تجمعات تعاونية من ثلاثة اختصاصيين أو أربعة ، شرط أن تكون لها طبيعة إنتاجية ، وأن تكون من منشأ قديم[1] .

تضمنت الحرفة في المدن السورية ، فروعاً يقوم فيها أفراد من مختلف الاختصاصات بإنتاج البضائع نصف المصنّعة . وقد حدث ذلك أولاً في صناعة النسيج التي كان يشارك فيها الحلاّجون والصبّاغون وطابعو النقوش على القماش واختصاصيو التلميع وغيرهم ، إلى جانب ما يزيد على عشر حرف من مهن مختلفة أخرى . كذلك نشأت أصول توزيع العمل في إنتاج الجلود وفيه ثلاثة اختصاصيين يعالجون الجلود ، واثنان يعدان البضاعة نصف المصنعة من نعال وأربطة للأحذية إلى جانب أحد عشر اختصاصياً كانوا ينتجون البضاعة بشكلها النهائي الكامل .

ثمة مقياس آخر يحدد مستوى نضوج تقسيم العمل ، وهو ظهور الاختصاصيين في تحضير أدوات الحرف ، فقد كان بين الحدادين أشخاص متخصصون بإنتاج أدوات النجارة[2] . وظهر تخصص مماثل في إعداد أدوات صناعة الأحذية ودباغة الجلود . أما البرّادون وصانعو الأقفال والنجّارون والخرّاطون ، فقد أنتجوا بعض أدوات العمل وتفاصيلها . أما عدد صانعي أدوات التخصص الضيّق فلم يكن يزيد على خمسة وهم : صانع الأبر وصانع المغزل وصانع المكوك ، وصانع نول الحياكة وأخيراً مركّب النول[3] . نخلص إلى أن إنتاج النسيج أبرز العمل المتخصص لصانعي الأدوات . فالحائكون ما كانوا يصنعون أنوالهم بأنفسهم ، بل وما كانوا يركبونها في المشغل .

وهكذا حافظ تقسيم العمل ، بشكل عام ، على طبيعته المشغلية ، ما عدا فرع

---

(١) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٠٣ .
(٢) القاموس : م. س، ج ١/ص ٩٣ .
(٣) القاموس : م. ن، ج ٢/ص ٢١٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٦٦ - ٤٨٤ - ٤٩١ .

واحد فقط ، هو صناعة الأقمشة ، حيث جرى تقسيم العمل على أساس اختلاف أنواع الأقمشة ، وأصبح بالتالي إنتاج أدوات العمل لهذا الفرع عملاً تخصُّصياً أيضاً . لقد كان لإنتاج المنسوجات والأقمشة دور هام ، وقد شكلت فرعاً رئيسياً من فروع الحرف في بلاد الشام ، واستخدمت الأقمشة على نطاق واسع في تأسيس المنازل السكنية ، وشكلت الملابس جزءاً كبيراً من الثروة العائلية التي انتقلت ملكيتها بالوراثة . ومنذ القرن الثامن عشر كانت نوعية القماش والملابس مؤشراً على التمايز الاجتماعي ، وكادت تصبح موضوعاً تصدر بشأنه أوامر حكومية ، فقد كانت خلعة الشرف تقدم هدية لمن يعيَّن في منصب رفيع .

كانت المراحل الرئيسية لعملية إنتاج الأقمشة والصباغ والنسيج مقسَّمة في جميع المناطق منذ زمن بعيد . وكانت معالجة خيوط القنَّب الخشنة وجدل الحبال منها ، حرفة يمارسها أناس كثيرون ، لأن خيوط نسيج القنَّب الخشن منتشرة في المدن ، وكان البدو يستعملون الأقمشة المنسوجة من شعر الماعز للخيام . أيضاً كان غزل القطن وكرُّ خيوط الحرير وفتلها اختصاصات معروفة ، ومكان كرِّ خيوط الحرير سمِّي كرخانة[1] .

وتعود نهضة صناعة الحرير إلى نهاية القرن السادس عشر . وتشير المعطيات التاريخية إلى الانتشار السريع لإنتاج منسوجات الحرير في ضواحي دمشق وحلب في مطلع القرن السابع عشر ، عندما أفاد قناصل البندقية أن تجارتهم في دمشق وحلب تتعرض للضرر بسبب الأقمشة المختلفة النوعية قياساً إلى منسوجات البندقية ، لكنها تباع بأسعار أرخص من أسعارها[2] . وتتفق هذه المعطيات مع أخبار تنشيط بناء القيساريات في حلب التي كان يؤجر معظمها لبيع الأقمشة والخيوط المغزولة . فقد كتب « سوفاجي » عن التزايد المدهش في عدد هذه المباني إلى جانب المنشآت المستخدمة لصباغ القماش وزخرفته وصقله . وفي رأيه أن تلك المباني أصبحت وسيلة عادية تماماً لتوظيف رؤوس الأموال من قبل الطبقة الحاكمة . وأخذت تكبر بالتالي

---

(١) انظر : **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، سجل رقم ٥/ص (١٥٦) لسنة (١٧٢٨ م) وسجل رقم ١٨ ص(٢٣٦) لسنة (١٧٦٣ م) وأطلق على الأولى كرخانة الشعارين في محلة الجسرين والثانية كرخانة النشارين في محلة التربيعة .

(٢) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٠٦ .

الأحياء الشمالية من حلب والتي كان يقطنها بشكل رئيسي نسَّاجو الأقمشة والصبَّاغون . ومن المعلوم أن عدد المنازل ، في ثلاثة من هذه الأحياء ، ازداد ما بين أعوام (١٥٧٠ ـ ١٦٨٣ م) أربعة أضعاف[١] .

ووتيرة تطور إنتاج النسيج لم تكن واضحة في القرن الثامن عشر ، لكن الإنتاج نفسه ، في أواخر ذلك القرن ، أصبح كبيراً ، فقد وجد في حلب (١٢) سوقاً شعبية كانت تتعاطى تجارة الأقمشة والملبوسات[٢] . فوفقاً لمختلف التقديرات كان في حلب ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف آلة نسيج ، وفي دمشق ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف[٣] . إن هذه المعطيات تؤكد بوضوح أن دمشق وحلب كانتا مركزين كبيرين لإنتاج الحرير المصنَّع حيث كان يصدَّر بصورة رئيسية إلى الأسواق الخارجية في آسيا الصغرى والبلقان وبلاد فارس ، وكان الحجاج المسلمون القادمون كل عام يشترونها بكميات كبيرة . وفي أسواق الأناضول كان يعرض كل عام ما يقارب من ثمانين ألف قطعة قماش « الأجي » بلغ سعرها بين (٦ ـ ٧) ملايين قرش وكلها مستوردة من دمشق إلى الأسواق المذكورة عبر سالونيك[٤] .

وإلى جانب الحجم الكبير للإنتاج كانت تشكيلة المصنوعات بالغة الاتساع . وقد رغب القنصل الروسي في بيروت بإظهار تنوع هذه المنتوجات في أربعينات القرن التاسع عشر ، فقام بجمع (١١٧) عيِّنة من مختلف أنواع الأقمشة والمصنوعات الجاهزة ، بينها (٣٦) عيِّنة من المواد نصف الحريرية ، أي الحرير المخلوط بقطن ، ونالت العيِّنات الأخيرة بالذات ، وهي أرخص أنواع الأقمشة ، إطراء القنصل الروسي الذي أشاد بمتانتها وجمال زخرفتها ، فكان الطلب عليها أكثر ، في حين كان الطلب

---

(١) سميليا نسكايا : م. ن، ص ٢٠٧ ، أيضاً انظر:

Sauvaget: **(Alep Essai sur Le Développement d'une Grandes Villes Syrienne)**, Paris, 1941, p. 223-225.

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٠٧ . انظر أيضاً :

Sauvaget: (Alep Essai...), p. 220.

(٣) سميليا نسكايا : م. س، ص ٢٠٧ ، عن محفوظات السياسة الخارجية لروسيا ـ وثائق السفارة الفرنسية في القسطنطينية ، الإضبارة رقم ٧١٨/ص ٩٩ .

(٤) سميليا نسكايا : م. ن، ص ٢٠٨ ، عن محفوظات السياسة الخارجية . . . الإضبارة نفسها/ص ١٠٠ .

على الديباج الغالي الثمن أقل بكثير بعد أن تقهقرت نوعيته[1] . في كل الأحوال ، بقي الإنتاج مركزاً بصورة أساسية على هدف تلبية حاجات عدد أكبر من المشترين المحليين طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

ويظهر الدور الرائد في الحرف الإنتاجية للمهن التي أكمل أصحابها دورة إنتاج المصنوعات ، أو الذين كانوا يسوِّقون بأنفسهم المواد المصنَّعة . وفي مجال إنتاج النسيج كان معلمو الحياكة الناجحون لا يلحقون بأنفسهم صنَّاعهم فقط ، بل كذلك العاملون في اختصاصات أخرى ، فيتحولون بذلك إلى منظمين لكل عملية الإنتاج وبائعين للأقمشة . وقد كان دفتردار دمشق من أصحاب الثروات الكبيرة والنفوذ الواسع في القرن الثامن عشر ، وهو حفيد أحد حائكي أقمشة «الأجاتي» التي كانت مصدر اعتزاز وفخر للمعلم العامل فيها[2] .

لقد تحكم أصحاب هذا النوع من الإنتاج في نوعية منتوجهم وجودته وأجرته وأسعاره ، مثال على ذلك أن طائفة الحريرية بحلب اتفقوا ، أوائل القرن السابع عشر ، على أن ينتجوا نوعين من الأثواب المعروفة « بالعنايانية » ، الأول يتكون من عشرة آلاف طاق ، وطوله عشرة أذرع وعرضه ذراع ، والثاني من ثلاثة عشر إلى أربعة عشر ألف طاق . وإذا نقص طول كل ثوب من النوعين تحسب قيمته وتسقط من ثمنه ويعمل مع صاحبه ما يستحق بحسب الشرع الشريف وبمعرفة الشيخ أو من يقوم مقامه[3] . وفي مثال آخر اتفق شيخ طائفة الحريريين وشيخ طائفة العقادين مع شيخ طائفة الفتَّالين للحرير الشطي والأبلق والبلدي ، على أن الحرير الذي تفتله الطائفة الأخيرة بالأجرة ، تكون أجرته قرشين لكل ألف درهم . وإذا صبغ الحرير باللون الأزرق بعد الفتل يصبح وزن المائة درهم ، بعد الصبغ ، ستة وسبعين درهماً ، وإذا أصبح الوزن أقل من ذلك يكون الحرير مغشوشاً بالزيت ويؤخذ النقص من الفتَّال الذي فتله ، ويعامل بما يستحق من الإهانة والحقارة[4] . وثمة أمثلة عديدة تؤكد على اتفاق أكثر من مهنة أو أفراد طائفة

---

(١) سميليا نسكايا : م. ن، ص ٢٠٨ ، عن محفوظات السياسة الخارجية . . . الإضبارة ٨٧٢/ص ٢٤٣ .

(٢) المرادي : م. س، ج ٣/ص ٢٨٠ .

(٣) سجلات محكمة حلب الشرعية ، سجل رقم ١٠/ص (٨٧) لسنة (١٦٠٨ م) .

(٤) المصدر نفسه ، سجل رقم ٢٢/ص (٨٩) لسنة (١٦٤٠ م) .

على التحكم بنوعية وسعر الإنتاج[1] . وكانت تنشب منازعات عديدة أحياناً بسبب هذه الأمور .

وتشكل درجة الفصل بين الحرفة والتجارة مؤشراً جوهرياً على التطور الاقتصادي للمدينة . وعلى أساس « القاموس » أحصيت في دمشق ، في مجال الإنتاج الحرفي ، (١٨٧) مهنة ، وفي التجارة (٧٩) مهنة . وتدل هذه الأرقام على تضخم المهن التجارية وعلى عملية فصل التجارة عن الحرفة . هذه الأرقام لا تقدم معطيات قوية تدفعنا للقول بتبعية الحرفي للرأسمال التجاري . فقد سيطر نظام الاتحادات الحرفية ، حتى فترة متقدمة من القرن التاسع عشر ، وهناك (٥٩) مصطلحاً في القاموس تدل على الاختصاصات التجارية التي تتفق تماماً مع لوائح تسميات البضائع المباعة .

ففي السوق كانت السيطرة لتجار الحبوب بالجملة والأغنام وتجار الأقمشة الأجاتي والديمجي والعبجي وتجار الأحذية ، وكذلك لأصحاب مستودعات أخشاب البناء وحوانيت مواد البناء . وكان يعتمد على هؤلاء منتجو البضائع التي يتاجرون بها وتجار المفرق . وقد لوحظ ، في مجال التجارة بشكل عام ، نشوء علاقات المشاركة التجارية ، وجرى إثبات عقود هذه المشاركة في سجلات المحاكم الشرعية ، على أساس أن يدفع كل شريك مبلغاً معيناً ، حسب نص العقد ، ويصبح المبلغ المدفوع من الطرفين ، رأس مال الشركة . ويحدد العقد نوع السلع التي سوف يستثمر فيها رأس المال هذا ، وأسلوب الاستثمار ، على أن يتولى أحد الشركاء إدارة عملية الاستثمار التجاري محلياً وخارجياً ، نظير أخذ تكاليف سفره ومؤونته ومصروفاته ، ثم تقسم الأرباح بعد ذلك بالسوية[2] . ومثالاً على هذه العقود « بمجلس الشرع الشريف . . حضر محمد بشة ابن الحاج محمود الوكيل الشرعي من قبل الرجل المدعو أحمد الشهير بابن لؤلؤ اللاذقي . . وأقرَّ بأنه قبض وتسلَّم من يد علي بلوكباشي جميع النصف من البضاعة التي كانت

---

(١) المصدر نفسه ، سجل رقم ٢٢/ص (٥٠٠) لعام (١٦٤٠ م) . سجل رقم ١٥/ص (٥٨٨) . أيضاً: **سجلات محكمة دمشق الشرعية** ، سجل رقم ٢٨/ص (١٩٥) لعام (١٧٠٠ م). وسجل رقم ٣٣/ص (١٣٦) . لعام (١٧٠٧ م) .

(٢) انظر في هذا المجال الأمثلة في : **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، السجل رقم ٢/ص ٨٤ - ١٥١ - ١٧٩ - ٢٦٦ - ٣٢٦ لعام (١٦٦٧ م) .

شركة . . من سكر وعود قزح وقماش ، وقيمة نصف العبد الذي هو من جملة الشركة »[1]. وفي مثال مشابه « . . تشارك عبد الله ابن السيد شاهين مع الحاج لطفي ابن الشيخ علي ، ودفع إليه أربعين رطلاً من الحرير الخام المختوم المحزوم ، وأقامه عليه بخمسماية وثلاثين قرشاً أسدياً ، ودفع إليه أيضاً ثمانية وستين واحد من الذهب المشخص بماية وسبعين غرشاً . يكون جملة ما دفعه من قيمة الحرير والذهب سبعماية غرش أسدية ، وعقد معه عقد الشركة ، على أن يصبح فوقها مثلها ، ويكون رأس المال منهما ألف وأربعماية قرش يبيع ويشتري كل منهما والربح بينهما مناصفة . . »[2].

يتضح أن ظهور أعيان التجار وقيام الشركات التجارية حتى في المدن الصغيرة ، مثل طرابلس ، بدأ منذ منتصف القرن السابع عشر ، وهذا يمثل بدايات تكوُّن رأس مال تجاري محلي .

كانت المواد الخام المستوردة توزع على العاملين بينها من أبناء الطائفة من قبل شيخهم . فقد اتفق النجارون في حلب ، مطلع القرن السابع عشر ، على أنه إذا جاء الجلّاب بالخشب والدفوف إلى سوق الخشب ، يوزعها شيخهم على أهل الحرفة بحسب ما تتحمله حالهم . . . ولا أحد من أهل حرفة النجارين يعيِّن ثمن للخشب والدفوف سوى الشيخ[3] . ومما يؤيد أن بعض الحاجيات كان يتم تسعيرها وفق ظروف إنتاجها أو استيرادها ، أن طائفة البساتنة بحلب احتجَّت على المحتسب الذي طالبهم بتسعير القرنبيط والملفوف ، وأجابوا بأنه لم تجرِ العادة بتسعير ذلك في المحكمة ، وأيدهم القاضي ومنع معارضتهم[4] .

ونلاحظ أن أماكن بيع السلع تجمعت في أسواق متخصصة ، يرأس كلًّا منها شيخ السوق ، في حين أن معظم حوانيت تصنيع الحاجيات كانت متفرقة في أنحاء المدينة . ولم يكن هناك مثلاً حي للمصابغ أو للحياكة على غرار سوق الحرير أو سوق القطن أو سوق القوافين ، لكن بعض الطوائف التي تصنع وتبيع في آن ، مثل الصياغ أو السيوفية ، أو السروجية فلها أسواق خاصة بها ، وهي تجمعت في أماكن معينة ،

(١) المصدر السابق ، السجل رقم ٢/ص (١٥١) .
(٢) المصدر نفسه ، السجل رقم ٢/ص (٣٢٦) .
(٣) **سجلات محكمة حلب الشرعية** ، سجل رقم ١١/ص (٧٦) لعام (١٦١٨ م) .
(٤) المصدر السابق ، سجل رقم ١١/ص (٥٥) .

اقتضتها ، عادة ، دواعي الأمن أو تيسير المتاجرة ، لتمكين الشاري من الحصول على حاجياته في مناطق متقاربة . كما كان شيخ الحرفة يسهل عمله إذا كان أفراد حرفته منتشرين في منطقة محددة ، وذلك لتمكنه من مراقبة عملهم وجودة إنتاجهم وجمع الضرائب منهم . وقد حاول بعض أفراد طائفة « الزراميزية » بحلب الخروج على العادة المتبعة التي تقضي ببيع إنتاجهم في السوق المخصص لهم ، قرب الجامع الكبير الأموي بحلب ، وأخذوا يبيعونه خفية في الأزقة والمقاهي . وحين تبين لباقي أفراد الطائفة أن ما يباع في هذه الأماكن سيء الصنع ويسيء إلى مهنتهم ككل نبَّه القاضي أن على كل من يشتغل بصنعة الزراميزية ألا يبيع في غير السوق المخصص لها على العادة القديمة الجارية[1] .

وقد حُصر عمل الدباغين في منطقة معينة لأن ذلك يقتضي وجود عدد من الخدمات القريبة . مثل المسلخ للتزوُّد بالجلود ، والمياه لغسلها ، كما أن الروائح الناتجة عن العمل وما يلحق بها يحسن حصرها في مكان معين ، وكان يمنع على أي دبَّاغ العمل خارج هذه المنطقة[2] . وكان انتقال الدباغات من منطقة إلى أخرى أكثر بعداً عن المدينة يعتبر مؤشراً لنمو المدينة العمراني .

حافظت الطوائف الحرفية المدينية ، على بعض المميزات السائدة في المجتمع ، كما أنها بتنظيماتها وأخلاقيتها المهنية ، لعبت دوراً تضامنياً هاماً لجهة مساعدة الفقراء أو المفلسين من الحرفيين . فالذي كانت بذمته ديون لم يستطع الوفاء بها ، قسِّط عليه الدين بنسبة تتناسب مع إمكانياته . ففي إحدى الحالات ثبت للقاضي فقر أحد العاملين في صناعة تحميل البضائع إذ كان مديناً لعدد من الناس بخمسمائة قرش ، فقرر القاضي أن يدفع المدين خمساً وعشرين قرشاً من فاضل كسبه كل سنة ليوزع على أرباب الديون بنسبة ديونهم[3] .

يمكن اكتشاف بعض أوجه الشبه العامة بين دمشق وحلب ، وطرابلس بنسبة

---

(١) سجلات محكمة حلب الشرعية ، سجل رقم ١٥/ص (٦٠٢) لعام (١٦٢٨ م) .
(٢) سجلات محاكم دمشق الشرعية ، سجل رقم ٣٤/ص (٢٨) لعام (١٧١١ م) وسجل رقم (٢٨) لعام (١٧٠٠ م) وسجل رقم (٢٢)/ص (٨٨) لعام (١٦٩٠ م) .
(٣) المصدر السابق : سجل رقم ١٤٨/ص (١٥٧) و (١٧٤) لعام (١٧٥٥ م) .

معينة ، وذلك بكونها مدناً سهلية قائمة على مقربة من نهر ذي أهمية بالنسبة إليها ، وقد تميزت هذه المدن في بنيتها بالشكل التقليدي : شارع عريض يمر على خط الأسواق ، ومسجد كبير في قلب المدينة . ولقد انتظمت المناطق الاقتصادية المركزية بشكل يتطابق مع وضعية مكانية خاصة ، لعبت فيها المستجدات الاقتصادية دوراً بارزاً . تركزت النشاطات الاقتصادية ، انطلاقاً من المركز ، تبعاً لنظام يعكس ، إلى حد ما ، أهميتها النسبية ، بحيث توجد المهن الأكثر أهمية على مسافة أقرب شيئاً فشيئاً من الوسط . وكان المسجد الجامع يلعب دور المركز الرئيسي بحيث تركزت قريباً منه ، وبشكل عام ، النشاطات الأساسية ، كسوق الصاغة ، الذي كان أيضاً سوق تبديل العملات ، وكان له أهمية حاسمة في التجارة الكبرى ، وتجارة الأقمشة[1] .

وكان من السهل رسم حدود المناطق المركزية ، التي هي موقع الكثافة القصوى ، للأسواق المتخصصة ولحشود الأبنية الضخمة من خانات وقيساريات ، وبوحدة هندسية بارزة تحتوي منطقة المركز في حلب ، ضمن مساحة لا تتعدى (٦,١٠) هكتار ، (٣١) سوقاً ـ من أصل الأسواق الـ (٥٦) للمدينة ـ و (١٩) مبنى كبيراً ـ من أصل (٥٣) ـ وكانت تتركز فيها أبرز مواضع التجارة المتعلقة بالأقمشة والعطارة والتوابل . وهنا كان يبقى التجار الأوروبيون في خانات جعلوا فيها مكاتبهم القنصلية ، وهذا ما أعطى للمدينة مظهرها المتجانس الذي يوحي بوحدة المكان ، وبوحدة هندسية أقل بروزاً مثلت مراكز دمشق الاقتصادية (١٧) سوقاً من أصل (٤٤) وخاناً واحداً من أصل (٥٧) ، وضمن منطقة تساوي (٨,٧) هكتار[2] .

يتبين لنا أن الطوائف الحرفية في مدن بلاد الشام ، قد تميزت بتوزع نشط للعمل ، وتخصص اتسم بالدقة ، هذه النشاطات الاقتصادية شهدت ، منذ وقت مبكر ، نشوء علاقات مشغلية ، وتأسس شركات تجارية ، وأساليب تسويقية خضعت للتخصص الذي حكم السوق ، وهذه العمليات كلها من مظاهر الاقتصاد المنظم ، الحامل لقابلية التطور والتكيُّف في شروط وظروف متكافئة ضمن إطار بنيته التقليدية .

---

(١) RAYMOND, André: **Grandes Villes Arabes à l'époque Ottomane,** édition Sindbad. Paris, 1985, p. 231-233.

(٢) Ibid, p. 236, 237.

ج ــ التجارة وحركة السوق :

تميزت الأسواق بكونها تمتعت باختصاص مهني قوي ومركز جغرافي محدد . ويعتبر الميل للتجمع في مكان واحد للحرفيين والتجار الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً واحداً ميزة تقليدية لتنظيم العمل في مدن الشام والمدينة الإسلامية بشكل عام . ويلاحظ « ماسينيون » أن هذه الميزة تمتعت بثبات واضح منذ ظهور الإسلام ، حيث قامت المدينة الإسلامية على فكرة السوق الذي يحتوي الحرف المهنية[1] .

وكون كل مهنة تحتل مكاناً خاصاً لها في المدينة ، فقد كان اسم المهنة يحمل دلالات على ثلاثة صعد :

١ ــ السوق الذي يجتمع فيه الحرفيون والتجار الذين يمارسون تلك المهنة .

٢ ــ التنظيم الحرفي الذي يجمع بينهم وينظم عملهم ، بحيث يمثل المكان الجغرافي المدى العملي لهذا التنظيم .

٣ ــ المكان الذي يرتبط بشكل ثابت باسم نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارس فيه ويتأسس عليه ، بغض النظر عن التغيُّر الذي يكون قد أصاب نوع النشاط الاقتصادي الممارس فيه .

لم تكن الأسواق عبارة عن تلاحق دكاكين مشيَّدة بشكل عفوي ، فقد كان هناك عدد من الأسواق قامت بشكل مدروس . ففي حلب استغلت عائدات الأوقاف طيلة القرن السادس عشر في الجزء الجنوبي من المدينة لإنشاء مجموعة من الأسواق المشيَّدة بحسب التقليد الذي قامت عليه الأسواق الكبيرة المسقوفة فوق خان الجمرك وسوق السكتية (المبنيان عام ١٧٥٤ م) والمتصلان بالباب الكبير . كذلك فيما يتعلق بوضع سوق بحرم باشا[2] .

كانت الأسواق تغلق ليلاً بواسطة أبواب خشبية وتراقب من قبل حراس يتم تمويلهم عادة من قبل أرباب الحرف والدكاكين . ومع ذلك ظل ينظر إليها كأماكن مشبوهة ، بحيث يؤدي التجول فيها ليلاً للاعتقال والقتل أحياناً[3] . وكان ازدحام بعض الأسواق يعرِّض النساء لمضايقات شتى . ففي عام (١٧٣٩ م) أمر حاكم حلب باتخاذ

---

(١) MASSIGNON, L.: **OPERA MINORA,** TOME I, Dar AL-MAAREF, LIBAN 1963, p. 370-371.

(٢) RAYMOND, A.: Grandes Villes.. op. cit., p. 245-246.

(٣) الدمشقي : م. س، ص ٣٢ .

الإجـراءات الضـروريـة لمنـع الازدحـام في سـوق « البنكـوزة » حـرصـاً على الأخلاق العامة[1] .

ويمكن معرفة الأهمية الاقتصادية للمدينة من خلال عدد الأسواق والخانات التي تتواجد فيها . ففي حلب كان هناك (٧٧) سوقاً و (١٠٠) خان[2] . أما دمشق فكان فيها (٤٥) سوقاً و (٥٧) خاناً[3] . أما طرابلس فقد قمنا بإحصاء (٢٧) سوقاً في خمسة أحياء من أصل (٢٦) . كذلك تفيدنا سجلات محكمة طرابلس الشرعية من خلال « دفتر بيان خانات طرابلس الشام » حيث يذكر الإحصاء الرسمي رقم (٤٠) خاناً[4] .

لم يكن مستوى الإنتاج المطروح في السوق سلبياً ، فقد قـدمت المدن نمـاذج متقدمة ومتطورة من الإنتاج الحرفي . فحلب ، كما يـذكر الغـزي ، اشتهرت بصنعـة نسج الأقمشة « **فقد كان يوجد لها في حلب نحو خمسة عشر ألف منوال . . يحاك عليها الأقمشة القطنية والغزلية المعروفة بالآجة ، والحريرية المعروفة بالجـارة ، والمقصَّبة المعـروفة بـالمسيخ والدوناطو وشغل الليـل والدامسقـو الدمشقي وتقليـد الشال العجمي والأزر الحـريريـة المقصَّبة ، والملاحف المتنوعة الحريرية المقصبة والغزلية الموشّـاة والمناديـل الحريـرية المقصَّبـة المعروفـة بالبوشيه . . . كان يلزم لتشغيل كل منوال منها لا أقل من أربعة أشخاص من الصنَّاع والعملة ، ما بين حائك ومسدّ وصبّاغ وفتّال ودقّاق وشطّاف وقصّار وصقّال ، ولا جرم أنه كان ينتفع منها ستـون ألف نسمة ما بين غني وفقير وكبير وصغير وذكر وأنثى** »[5] . واشتهرت حلب أيضاً بصنعة التطريز والـزركشـة ، كمـا اشتهـرت بصنعـة النجـارة والـدبـاغـة والحـدادة ، والصـابـون ، وصناعة القاشاني[6] .

---

(١) RAYMOND, A.: Grandes Villes.. op. cit., p. 247.

(٢) يذكر الغزي (٤٤) خاناً ويصفها بأنها « . . لا تزال غاصة بالهنود والفرس والترك والفرنـج وغيرهم بحيث لا تقوم بكفايتهم . . » . انظر : الغزي : كـامل البـالي الحلبي : **نهر الـذهب في تاريـخ حلب** ، قدم له وصححه وعلق عليه د. شوقي شعث ومحمود فاخوري ، ج ١ ، دار القلم العربي بحلب ، ط ٢ ، ١٩٩١ ، ص ١٢٣ .

(٣) RAYMOND, A.: Grandes Villes.. op. cit., p. 247, 250, 251.

(٤) **سجـلات محكمـة طـرابلس الشـرعيـة** ، سجـل رقم (١) ص ١٢٢ ، العـائـد لسنـة (١٦٦٦ - ١٦٦٧ م) .

(٥) الغزي ، كامل البالي الحلبي : م. س، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٦) الغزي، كامل البالي الحلبي : م. س، ج ١، ص ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ .

إلا أن أبرز إنتاج حلب ، كما يتضح ، يتعلق بمجال تصنيع الأنسجة الذي بلغ أوجه في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكان من أهم إنتاجها الأقمشة القطنية المعروفة بالآجة ، ولائحة السوق تضم منتجات متنوعة تشير إلى (٤٣) نوعاً من مختلف الأقمشة المحاكة في المدينة . وقد تطورت هذه الصناعة في الحي الشمالي للمدينة ، شمال باب النصر ، حيث قامت مصانع الغزل والصباغ . وقد شهدت المرحلة العثمانية بناء عدد كبير من قيساريات الغزل ، وقد أصبحت هذه الأبنية أحد أهم المراكز لتشغيل رؤوس الأموال وخاصة أموال الأوقاف ، حيث كانت عائدات هذه المصانع تسمح بصيانة الأبنية الدينية وتجديدها[1] .

لقد تمتعت حلب ، في علاقاتها التجارية مع فرنسا ، بأفضل ميزان تجاري ، ففي عام (١٧٨٩ م) بلغت قيمة الصادرات ثلاثة ملايين ليرة من أصل القيمة الإجمالية للتبادل التجاري الذي قُدِّر بخمسة ملايين ليرة ، وقيمة الواردات مليونين ، مما يجعل نسبة الصادرات إلى الواردات (١,٥) بعد أن كانت (١,١) عام (١٧٣٥ م) . أما بالنسبة لميزان التبادل التجاري مع بقية الأسواق الأوروبية الذي يعدله تفوُّق طفيف لصالح الواردات ، فهو يبين أن قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات بنسبة الثلث فيما يتعلق بالتبادل التجاري الإجمالي مع أوروبا . وتمثل المنسوجات (٤٨٪) من القيمة الإجمالية للصادرات نحو مرسيليا ، وقد زادت هذه القيمة (٢٠) مرة منذ أوائل القرن ، وإذا ما أضفنا إليها الخيوط النسيجية ، تزداد قيمة القطن المصنع إلى (٥٦٪) من القيمة الإجمالية[2] . يمكننا أن نعتبر ، كخلاصة ، أن القرن الثامن عشر ، بالنسبة للصناعة القطنية الحلبية ، يمثل فترة الازدهار التي ما لبث أن أصابها شيء من التراجع ابتداء من منتصف القرن .

كان نصف سكان حلب ودمشق يعيشون على إيراد صناعة النسيج وحدها[3] ، وكان الحرير من أبرز صادرات بلاد الشام إلى أوروبا ومصر ، وقد صدَّرت طرابلس منه سنة (١٧٣٦ م) ما قيمته (١٦٣٢٣٥) قرشاً ، وازدادت تلك القيمة فبلغت سنة

---

(١) RAYMOND, A.: Grandes Villes.. op. cit., p. 263-269.

(٢) THIECK, J.P.: op. cit... p. 142.

(٣) سميليا نسكايا : م. س، ص ١٨٠ .

(١٧٩٠ م) ما قيمته (٥٠٩٣٥٥) ليرة فرنسية . وينطبق الأمر على القطن الخام ولا سيما القطن المغزول الذي كان يعتبر المصدر الرئيسي لتجارة صيدا والعمل الحرفي لأبناء الجنوب اللبناني طيلة القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . فقد صُدِّر منه عام (١٧١٣ م) ما قيمته (٢٠٧٩٢٤) قرشاً ، مقابل (٧٣٤٧٦٣) قرشاً عام (١٧٨١ م)[١] . ويقول قنصل فرنسا في طرابلس « مونهينو » ، في تقريره عام (١٧١٧ م) : « حرير هذه البلاد أصبح ضرورياً لصناعتنا بحيث يصعب الاستعاضة عنه بأي حرير منتج في فرنسا أو مستقدم من إسبانيا أو من إيطاليا نظراً لميزاته الخاصة ، فهو ثقيل الوزن ، يحتوي على كثير من القطن ، وهذا ما يجعله أصلح لصناعة الأشرطة بالخيوط المذهبة أو الفضية . أما حرير قبرص فيتصف بذات النوعية تقريباً إلا أنه أقل جمالاً ، وهذا ما يجعل حرير هذه البلاد مرغوباً أكثر من الحرير القبرصي وأغلى ثمناً بنسبة (١٠) إلى (١٢٪)»[٢] .

أما دمشق فقد استفادت أسواقها ، بشكل ملحوظ ، من قافلة الحج التي كانت تحطُّ رحالها فيها بشكل سنوي . هذه القافلة التي تزايدت أهميتها مع سعي السلاطين للعب دور الزعامة في العالم الإسلامي . وكان والي دمشق يتشرف بحمل لقب أمير قافلة الحج ويقودها شخصياً في طريقها السنوية من مدينة دمشق التي حملت ألقاب الشرف « شام شريف ، باب الكعبة ، بستان الجنة » إلى مكة . كان الإنفاق على هذه القافلة يكلِّف كل الإيرادات الضخمة للولاية بالإضافة إلى جزء من عائدات خزينة ولاية صيدا وخزينة ولاية طرابلس . وفي موعد انطلاق قافلة الحج من دمشق ، كان يتقاطر إليها الحجاج من آسيا الصغرى وبلاد فارس وآسيا الوسطى والعراق والولايات القريبة مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي لبضعة أشهر في دمشق وباقي المدن الواقعة على طريق الحج . كذلك لم يكن عدد الحرف التي تقدم خدماتها للقافلة يقل عن خمس عشرة حرفة ، كإعداد الهوادج وصناعة القرب وصناعة الشمع وصناعة الصناديق والرماح ، وساسة الجمال والطباخين والخدم وغيرها . كانت القافلة ، بشكل عام ، ملتقى للبضائع التي يجري تبادلها ، ومنها السلع الثمينة التي يحملها الحجاج معهم[٣] . وقد عني البديري بتدوين أخبار القافلة في انطلاقها وعودتها ، وسجل حالة

---

(١) إسماعيل ، عادل ومنير: تاريخ لبنان الحديث : م. س، ج ١/ص ٢٢ .

(٢) إسماعيل ، عادل ومنير : تاريخ لبنان الحديث : م. ن، ج ١/ص ٧٦ .

(٣) سميليا نسكايا : م. س، ص ١٧٨ و ١٧٩ .

الأسواق في أثنائها حيث يحدث « جبر خاطر لعموم الناس في البيع والشراء »[1] .

وتستحق مصانع الصابون والمدابغ أيضاً ، بعض الدراسة ، ليس بسبب أهمية دورها الاقتصادي ، وعدد الحرفيين الذين يعملون فيها ، ولكن أيضاً بسبب الأبنية التي أنشئت من أجلها والتي تشكل قيمة هندسية حقيقية . فقد كان هناك سبع مصابن في حلب على مقربة من المدرسة العثمانية وهي تشكل بناءً متسعاً لا يزال تجهيزه مؤلفاً من أوعية لصنع الصابون في غرف مقببة ومناشف عند الطابق العلوي محمية بفتحات زجاجية تسمح بالرؤية . وهناك مدبغة تقدر مساحتها بـ (٦٨٠٠ م^{2}) مع (٥٣) غرفة أرضية و (٥٨) غرفة في الطابق العلوي ، ويكمل البناء حمّام شعبي للدباغين ومسجد قائم إلى جانبه . هذه المجموعة المتكاملة تشكل جزءاً من الوقف الذي أنشأه محمد باشا عام (١٥٧٤ م)[2] .

واشتهرت طرابلس بصناعة الصابون الذي بلغ إنتاجه وتجارته حجماً كبيراً ، ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر دفع تجار طرابلس لخزينة الدولة كمية كبيرة من المال كرسم احتكار بلغ (٥٠) ألف أقجة ، وهي توازي الدخل السنوي لـ (١٦) إقطاعياً من التجار ملزم كل واحد منهم بتغطية نفقات جندي واحد ، وحصلوا ، لقاء ذلك ، على المواد الخام للصابون وعلى حرية إنتاجه وتسويقه بدون أية عوائق[3] . كانت المواد الخام لهذه الصناعة متوفرة في محيط طرابلس بسهولة ، فزيت الزيتون من الجوار المباشر والمناطق القريبة في زغرتا والكورة ، أما الرماد الصحراوي رماد الأعشاب القلوية المستخدم في الإنتاج ، فيتم جلبه من المناطق الداخلية وخاصة حمص وحماة . وكانت القوانين العثمانية المفروضة من قبل الولاة تحدد الكمية

---

(١) البديري : م. س، ص ١٦١ .

(٢) ويعتبر هذا من الأوقاف الكبيرة في حلب . وهو أشبه بمجمع يقوم على مساحة (٨, ٠) هكتار ويشتمل على خان يضم (٥٢) محلاً تجارياً و (٧٧) غرفة للحرف والسكن وفيه سوقان من الحجر المنحوت يضمان (٣٤٤) محلاً تجارياً إلى جانب النوافير والمسجد . أما مجمع دوكاغين زادة محمد باشا فأقيم على مساحة بلغت (٣) هكتارات وضم (٣) قيساريات و (٣) خانات و (٤) أسواق ومسجد .
انظر : سميليا نسكايا : م. س، ص ١٨٠ ـ ١٨١ . أيضاً :
RAYMOND, A.: Grandes Villes.. op. cit., p. 269.

(٣) سميليا نسكايا : م. س، ص ١٧٤ .

المسموح تحميلها من قبل البدو بالجمال سنوياً . وكانت هذه الحمولة تقسم إلى ثلاثة أقسام اثنين لمصلحة أربع مصابن تملكها الدولة في المدينة والأخير يـذهب إلى تجار المنطقة للإنتاج الحر[١] . ويبدو أن تجارة الرماد كانت ناشطة ، فالتجار الفـرنسيون ، كما يشير قنصل فرنسا ، يسعون بشكل حثيث للحصول على هـذه المادة ، التي كـان الباشا هو الملتزم الوحيد لها «. . فقد أقدم تجارنا على شراء ما كان يتوقع وصوله منها بسعر اثني عشر قرشاً نقداً للقنطار ، ويدفع خمسة آلاف قرش كسلفة . . »[٢] . وفي تقـرير لقنصـل آخر يتحدث عن أهمية هذه المادة وارتفاع سعرهـا إلى (١٥) قرشـاً ، ويعيد سبب ارتفـاع سعرها «. . . إلى المزاحمة القائمة بين مواطنينا في شراء الرماد ، هذه المزاحمة التي فتحت أعين التجار المسلمين من أبناء المدينة فأفادوا من الخلاف القائم بين التجـار الفرنسيين »[٣] . ويقتـرح القنصـل أن يتم شراء الـرماد المعـروض من قبل تـاجر واحـد وباسم مجمـوع التجار الفرنسيين فيضطر الباشا للبيع بالسعر المطروح عليه . وكانت قيمة الرماد المصدر إلى مرسيليا من طرابلس تحتل المرتبة الثانية في لائحـة البضائـع المصدرة ، حيث احتـل الحـرير المـرتبة الأولى في أغلب الأحيـان . فعـام (١٧٢٣ م) صـدِّر « رمـاد » بقيمـة (١٧٨٨٥) قرشاً ، وعام (١٧٣٨ م) صدر من هذه المادة ما قيمته (٢٠٠١٣) قرشاً[٤] . في كل الأحوال كان إنتاج طرابلس من الصابون يصدَّر إلى المناطق الإسلامية وخاصة مصر التي تنقصها هذه الصناعة ، وقد قمنا بإحصاء ثماني مصابن خاصة في المدينة من خلال سجلات محكمة طرابلس الشـرعية وهي : مصبنـة النوري ـ مصبنـة البيروتيـة ـ مصبنة البلاطة ـ مصبنة صـادق أفندي ـ مصبنـة خضر آغـا ـ مصبنة السلسلي ـ مصبنـة الجديدة ـ مصبنة السكرية[٥] . ومنذ مطلع القرن الثامن عشر ظهرت في يافـا صناعـة

---

(١) ABDEL NOUR, Antoine: **INTRODUCTION A L'HISTOIRE URBAINE DE LA SYRIE OTTOMENE,** (XVIe-XVIIIe siècle), Librairie Orientale, B.P. 1986, Beyrouth, p. 315.

(٢) إسماعيل، عادل ومنير : م. س، ص ٧٨ . انظر : مفكرة من السيد « مونهينو » قنصل فرنسا في طرابلس حول تجارة هذه الأسكلة عام (١٧١٧ م) .

(٣) إسماعيل ، عادل ومنير : م. ن، ص ١٠٧ . انظر : نص المذكرة من قنصل فرنسا في طرابلس السيد « لومير » إلى « الكونت دي لوريبا » الوزير ، أمين سر الدولة ، حول النشـاط التجاري في مدينة طرابلس عام (١٧٢٨ م) .

(٤) إسماعيل ، عادل ومنير : م. ن، ص ١٥٦ . انظر لوائح البضائع المصدرة من مرفأ طرابلس .

(٥) **سجلات محكمة طـرابلس الشرعيـة** : انظر السجـل رقم (١٢)/ص (٤٥) و (٣١) العائـد لسنة (١٧٥٠ م) والسجـل رقـم (١٠)/ص (٢٨) و (٣٤٨) العـائـد لسنـة (١٧٤٨ م) وسجـل =

صابون تنافس الصابون الطرابلسي الشهير[1] .

أما الحركة التجارية في مدن الساحل فقد كانت تتم ، ولفترة طويلة ، عبر طرابلس ، المرفأ شبه الوحيد . وفي القرن السابع عشر بدأ النشاط التجاري يتحول إلى الإسكندرون ، فقد كانت أكثر قرباً إلى حلب المخزن الرئيسي لسورية[2] . وقد ترافق هذا مع تطور دور مدينة صيدا التي أخذت تلعب دوراً مهماً منذ عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني . لكن وضعها في القرن الثامن عشر ما لبث أن تأثر بشدة من ازدهار مدينة عكا التي كانت أقرب للقرية منها للمدينة . وقد أحسن الشيخ ظاهر العمر استغلال هذه الحركة الاقتصادية فجدَّد بعض أبنيتها وأقام فيها التحصينات ، ثم أدخل « الجزار » تحسينات إضافية على أسواقها فبنى أسواقاً حجرية مسقوفة ، وتدل المعطيات العمرانية على نمو عكا ، ففي منتصف القرن السابع عشر كان عدد منازل عكا يكاد لا يصل إلى الخمسين منزلاً ، وفي أواسط القرن الثامن عشر قدر سكانها بما يقرب من (١٥) إلى (١٦) ألف نسمة ، إلا أن عدد السكان تقهقر في القرن التاسع عشر وانخفض في الأربعينات منه إلى ستة آلاف[3] .

يعتبر البعض أن تطور مدن الساحل يعود إلى نمو العلاقات التجارية مع أوروبا ، وفي تقديرنا أنه لا يجوز المبالغة في أهمية هذه العلاقات ، فهي قبل كل شيء لم تؤدِّ إلى تحديد بنية الصادرات لأن المنتجات الزراعية والمصنوعات الحرفية كانت تصدَّر بكميات كبيرة إلى مصر وإفريقيا الشمالية وقبرص وآسيا الصغرى . ونحن نميل إلى الاستنتاج بأن وضع المدن ومكانتها في النظام الإداري والسياسي للدولة يقدم تفسيراً لتطور وتراجع دورها بين مرحلة وأخرى . فقد كان تحوُّل المدينة إلى مركز استقطاب سياسي يشجع على تزايد السكان وتبدل البنية الاجتماعية فيها ، وينشط الحياة التجارية والحرفية مما يساعد على توظيف الأموال في مشاريع عمرانية وإنمائية من قبل الفئات الحاكمة .

= رقم (٣)/ص (١٥٠) العائد لسنة (١٦٨٤ م) وسجل رقم (٢)/ص (٣٥٢) العائد لسنة (١٦٦٧ م) وسجل رقم (١)/ص (١٣٣) العائد لسنة (١٩٦٦ م) .

(١) سميليا نسكايا : م. س، ص ٤١ .

(٢) ABDEL NOUR, A., op. cit., p. 312.

(٣) سميليا نسكايا : م. س، ص ١٧٦ .

وفي القرن الثامن عشر حصلت تبدلات اجتماعية وسياسية ، فقد تقدم الأعيان المحليون لتسلم الوظائف العليا في الجهاز الإداري ، وكانت الفئات الاجتماعية الجديدة التي ارتقت إلى السلطة تملك أساساً مادياً صلباً ، فبالإضافة إلى ملكية الأراضي في القرى والعقارات في المدن على شكل خانات للقوافل وحوانيت ومنازل سكنية ، كانت تلك الفئات تشارك في تجارة الجملة ورساميل تجارة القوافل ، وفي تنظيم الاحتكارات التجارية من خلال شراء المنتجات الزراعية ، وتموين سكان المدن بالمنتجات الغذائية والمواد الخام . إن هذه المعطيات تسمح بملاحظة الكيفية التي ترافق فيها نمو النفوذ السياسي لهذه الفئات مع تطور نشاطها الاقتصادي .

كان آل « العظم » الحكام الجدد من أبرز القوى المحلية الصاعدة في القرن الثامن عشر ، فقد ارتكز هؤلاء إلى تحالف مديني قوي ، شمل عدداً من العائلات المحلية الدينية والحرفية والعسكرية . ويختلف الوضع بالنسبة للأساس الاجتماعي الذي ارتكز عليه كل من الشيخ ظاهر والجزار اللذين ارتبطت أسماؤهما بنهضة صيدا وعكا ، المدينتين اللتين لم تكونا قبلهما ضمن المراكز الإدارية الهامة في ولايات الشام . استفاد الشيخ ظاهر من علاقات القرابة مع أكبر قبائل البدو وبعد أن اختار عكا مركزاً لإقامته ، انطلق من حسابات اقتصادية محددة لتشجيع المنتجات المعدة للتصدير في الأراضي القريبة من عكا . فطبّق نظام « التلزيم » على نطاق واسع ، وأقام احتكاراً على عدد كبير من فروع النشاط الاقتصادي . وطبق الجزار السياسة ذاتها . من الواضح أن هؤلاء استخدموا الجانب الاقتصادي بشكل بارز مما كان له أثر مهم في حياة وتطور المدينة . غير أن هذا التطور في هذه المدن التي تحولت إلى عاصمة لسلطة الجماعات المحلية ، لم يكن ثابتاً ، لأن نموها كان مرتبطاً بثبات الوضع السياسي والأمني والإداري إلى حد كبير ، إلا أن ما حدث هو عكس ذلك منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر .

د ـ شبكة العلاقات الحرفية :

ثمة تساؤلات يطرحها موضوع علاقة الحرف بالسلطة والمجتمع ، وبالتالي حول الكيفية التي مارست بها السلطة نفوذها ، وطبيعة العلاقات التي انخرطت فيها الحرف أو المؤثرات الاجتماعية التي تعرضت لها .

على الصعيد الإداري ، خضعت الحرف لرقابة السلطة ، الممثلة بالوالي والقاضي . فالسلطة تبلغ أوامرها للحرف عن طريق شيخ الطائفة والمتكلم باسمها . وتجلت العلاقة بين الطرفين بأوضح صورها في مجال الضرائب ، حيث وجدت ضرائب ثابتة وأخرى عارضة ، الأولى أشير إليها بأموال الميري ، تجمع عن طريق الالتزام ، وهي في الغالب لسنة . ومثال ذلك التزام مقاطعة « دق القطني » ومقاطعة « ولاية العطارين »[1] ، والتزام « التحميص خانة » في طرابلس مثلاً كان بمبلغ (١٣٣) قرشاً شهرياً ، وبنفس الوقت لزمت « المسلخانة » بمبلغ (١١٤) قرشاً شهرياً[2] ، كذلك لزمت « الباجة خانة » والتحميص خانة لشخص واحد عام (١١٥٩ هـ/١٧٤٦ م) بمبلغ قدره سنوياً (٣٩٦٠) قرشاً .

كان التزام « المنزل » أكثر أهمية وتأثيراً على السكان والأهالي والحرف ، لأن ملتزمي المنزل الذين يتعهدون بتأمين وتغطية جميع المواصلات والنقليات الخاصة لاستقبال الرسميين من الحكام ، بما فيها ما يلزم قافلة الحج السنوية ، يحصلون على النفقات اللازمة من أرباب الحرف وسكان الأحياء . وقد لزِّم منزل طرابلس بخمسة آلاف قرش سنوياً مقسطة على أربع دفعات[3] . وفي إحدى الوثائق يتبين أن (٢٤) حرفة فرض عليها مال المنزل ، دفع فيها التجار والسمَّانون ما بين (٦٦) و (٧٧) قرشاً ، في حين وقع على كل من الخبازين والصباغ والحدادين والقوافين ما بين (٤٠) و (٥٠) قرشاً ، ودفع كل من العطارين والأساكفة والحبالين والكجرجية ما بين (٣٥) و (٤٠) قرشاً ، والباقي ما بين (١٥ ـ ١٦) قرشاً[4] .

كان تعديل نظام المنزل ، وتعديل قيمة الضرائب يحتاج إلى موافقة إستامبول ، مما يعكس مركزية واضحة في مجال الإدارة . وقد حاول وفد يمثل أهالي وحرف طرابلس أن يعدل « المنزلجية » بذهابه « . . إلى دار الخلافة إسلامبول المحمية في نظام وتعديل منزل طرابلس القايم في نظامه فقراء طرابلس وهم في أسوأ الأحوال . . ويذكر إليهم ما في

(١) رافق : م. س، ص ٥٠ .
(٢) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، سجل رقم ٤/ص (٢٥٥) لعام (١٧١٥ م) .
(٣) المصدر السابق : سجل رقم ٦/ص (١٥٩) لعام (١٧٣٠ م) وسجل رقم (٤)/ص (٣٩) لعام (١٧١٥ م) .
(٤) المصدر نفسه ، سجل رقم ٦/ص (١٨٩) لعام (١٧٣٠ م) .

فقراء طرابلس من زحمة المنزل ، فإن رفعوا عنهم أمور المنزل وشفقوا عليهم وأضافوا أمر المنزل إلى جهة الميري من خزينة طرابلس . . »[1]، ويبدو أن هذه المحاولة باءت بالفشل .

ولم يكن التهرب من دفع الضرائب ممكناً ، فهي لا تجبى من الأفراد مباشرة ، بل تحصَّل جماعياً من خلال مشايخ الطوائف الذين يسددونها بدورهم إلى الملتزم الذي يكون قد دفعها مسبقاً مقابل نسبة من الأرباح تخصص له . وامتناع أحد الأشخاص عن الدفع ، في هذه الحال ، كان يرتب على رفاقه تكاليف إضافية ، لأنه عليهم تقاسم حصته ودفعها ، وهم بغنى عن هذا الأمر . إن هذه الطريقة تسببت في نشوب خلافات دائمة ، ومخاصمات ، لأن البعض كان يمتنع عن الدفع لأسباب متعددة ، وتظهر هذه الخلافات بصورة جلية ، في سجلات المحاكم الشرعية التي كان لها صلاحية البت في هذه القضايا[2] . ومن جهة أخرى ، فقد أوجدت هذه الطريقة شعوراً بالمسؤولية التضامنية المشتركة ، كان يتم التعبير عنه بأوجه عدة ، شكلت بحد ذاتها الكيفية التي تعامل بها أصحاب الحرف مع موضوع الضرائب .

- فقد كان يتم رفع كتب الترجِّي والاسترحام ، وعرائض الالتماس والتمني على الحكام بتخفيض مال الميري أو المنزل[3] ، ونادراً ما كانت هذه الأساليب تؤدي إلى نتائج إيجابية .
- وكان يتم ، في بعض الأحيان ، هروب جماعي من المدينة ، واللجوء إلى أماكن بعيدة عن أعين السلطة ، ولم يكن يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب إلا في حالة فرض ضرائب جديدة ، وقد أدى هذا الأسلوب إلى نتائج جيدة ، فقد تراجع الوالي عن إجراءاته بعد ذلك عام (١٧٤١ م)[4] .
- ولم يكن الأمر يخلو من انتفاضات ، كما حصل عام (١٧٣١ م) في طرابلس ، مع الوالي إبراهيم باشا وخلفه عثمان باشا ، والتي نتبين ملامحها أثناء قراءة السجلات ، من خلال نصوص تتحدث عن الزرب والأشقياء[5] . وكما حدث في

(١) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم ٩/ص (٥٤) لعام (١٧٤٦م) .
(٢) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم ٣/ص (٤٤) لعام (١٦٨٤ م) .
(٣) المصدر السابق ، سجل رقم ١٧/ص (١٨٤) لعام (١٧٦١ م) ، وسجل رقم ٨/ص (٣٢٧) لعام (١٧٤٣ م) ، وسجل رقم ١٠/ص (٢٣٢) لعام (١٧٤٨ م) .
(٤) المصدر نفسه ، سجل رقم ٧/ص (٢٦٤) لعام (١٧٣٧ م) .
(٥) المصدر نفسه ، سجل رقم ٥/ص (١١٣) لعام (١٧٢٨ م) .

عهد فتاح باشا ، على ما يذكر ابن الصديق عام (١٧٧٢ م) ، حين قامت ثورة بسبب الضرائب الجديدة التي يريد فرضها ، وأدت إلى طرده من المدينة بعد معارك في الشوارع تتوجت في احتلال قلعتها[١] .

- أما حين تكون قبضة السلطة قوية ، ولا مفر من دفع الضرائب الجديدة ، فكان يتم الاكتفاء برفع كتب الترجي والاسترحام ، وتنعكس الأمور إلى داخل الحرف بخلافات حول نسبة الضرائب المتوجبة على كل منها .

وتفيدنا وقائع حلب بأن حرف النسيج فيها كانت تتحمل ضريبة قدرها (٢٪) تتعلق بمقاطعة « الدلالية » . وتشمل (١٪) من رسم الدمغة . وكان الدقاقخان مركز جباية هذه الضريبة . وقد ظهرت حركة شاملة لكل المهن النسيجية موجهة ضد مصلحة الضرائب خلال تمرد الأشراف الذي بدأ في (١٠ آب ١٧٧٠ م) ، فقد هاجم هؤلاء الدقاقخان وباعوا إنتاجهم دون أن يحمل « العلامة » أو الختم الرسمي الذي يفيد بدفعهم الضرائب . وبعد مرور عام أعيد ترتيب الوضع بعد اضطرابات أسفرت عن توقف المهن لمدة (١٢٩) يوماً . فقد اشترط الوالي استعادة المبالغ التي لم تدفع خلال تلك الفترة « من أصحاب الأنسجة والورش » ، وبالتالي زادت ضريبة دمغ الأنسجة من (١٪) إلى (٢٪) حتى الوفاء بالدين[٢] ، وقد استمر الصراع سنوات عدة بين امتناع ورضوخ . فعام (١٧٧٤ م) حظّرت وثيقة مطولة صنع الأنسجة دون دمغة ، وأدانت تساهل الرقابة الضريبية واتهمت التجار والحرفيين ، ومنهم عدد كبير من الأعيان بالاتحاد لمعارضة الضرائب والتساهل بالرقابة المهنية ، كما اتهم البعض بصنع دمغات مزورة . ورغم عودة النظام الضرائبي كما كان ، إلا أن التجار والحرفيين اعتادوا تجاوز عقباته المتمثلة في التجمع بمكان واحد لأعضاء الحرفة والبيع تحت إشراف الدولة[٣] .

كثيراً ما كان ينشب الخلاف ضمن « الحرفة » الواحدة حول توزيع الضرائب ، فقد اختلف المعلمون والصنّاع من طائفة « الدقاقين » في حلب . حيث ما كان يحق للصنّاع الحصول على الأنسجة بشكل مباشر من أصحابها ، بل يجب أن يحصلوا عليها

---

(١) ابن الصديق : م. س، ص ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٠ .

(٢) THIECK, J. P., op. cit., p. 148.

(٣) Ibid: p. 149.

عبر معلمي الحرفة . وحيث إن عدداً كبيراً من الصنّاع يطالب بترقيته إلى « معلم » ليتحرر من السيطرة ، فقد رفض المعلمون تلبية ذلك منذ فترة طويلة لأنه يتعارض مع مصلحتهم ، « فالطائفة تتألف من (٣٣) معلماً حرفياً إذا توفي أحدهم تنتقل صنعته إلى ولده » . لكن تمرد الصنّاع ورفضهم التوزيع المتعلق بضريبة دمغ الأنسجة أدى إلى نشر الفوضى في المهنة وتراجع المعلمين « دون أن يجري تفضيل المعلّم على الصانع . ودون أن يحصل الصانع على حصة أقل من حصة المعلّم »[1]. وهكذا نشأت علاقات عمل جديدة رغم المعارضة .

كان شيخ الطائفة يشرف على عملية توزيع الضرائب ، ثم يجمعها كل من نقيب الطائفة واليكيت باشي فيها ، إلى جانب شخص دعي « بالمعرِّف » . ومن الممكن أن يعيَّن المعرف على مجموعة من الطوائف يجمع ضرائبها بموجب الدفتر[2] . وتوضح هذه الأمثلة كيفية الضرائب ، فقد اتفق شيخ الصابونية في حلب مع طائفة الصابونية في « بانقوسا » - من أحياء حلب - على أن يكون أربعة أخماس التكاليف العرفية على المدينة وتوابعها ، والخمس الخامس على صابيح بانقوسا[3] . وإذا تخلف عضو عن المساهمة في هذه التكاليف « يفعل معه الحقارة التامة »[4]. وفي الحالات التي تكون فيها طائفة أو مجموعة طوائف تابعة أو «يمق» لطائفة أخرى ، تشترك هذه الطوائف معاً في تحمل التكاليف ، مثال ذلك أن طائفتي « المطاغجية » و « اللبابيدية » والتابعتين لطائفة الشعارين تحملتا ثلاثة أرباع التكاليف ، وتحملت طائفة الشعارين الربع الرابع[5] . وفي مثال آخر التزمت طائفة المسالخية التابعة لطائفة القصابين بدفع مبلغ معين للطائفة الأخيرة من التكاليف[6] .

وفي حالات معينة وزعت الضريبة على أفراد الطائفة بنسبة ما عيِّن لكل منهم من المادة الخام ، فطائفة المعصرانية وزعت عليهم الضرائب بمقدار أخذهم السمسم[7] ،

---

(١) Ibid: p. 141-142.

(٢) سجلات المحاكم الشرعية بدمشق ، سجل رقم ٥١/ص (٢٦) لعام (١٧٢٣ م) .

(٣) سجلات محكمة حلب الشرعية ، سجل رقم ١٥/ص (٨٥٢) لعام (١٦٢٨ م) .

(٤) المصدر السابق ، سجل رقم ١٥/ص (٧٩٩) لعام (١٦٢٨ م) .

(٥) المصدر نفسه ، سجل رقم ٢٤/ص (١٧) لعام (١٦٤٥ م) .

(٦) سجلات محاكم دمشق الشرعية ، سجل رقم ٢١/ص (٢٨٥) لعام (١٦٩٠ م) .

(٧) سجلات محكمة حلب الشرعية ، سجل رقم ١٥/ص (٧٣٤) لعام (١٦٢٨ م) .

وأمر مشابه حصل مع إحدى طوائف دباغي الجلود ، بحيث حسبت الضرائب على قدر الجلود التي يدبغها كل منهم[1] . وإذا تعطلت فئة من الحرفيين عن العمل ، تحملت بقية الطائفة حصتها من الضرائب ، فقد تعهد أصحاب المحامص التسع المخصصة للبن بدمشق بدفع الضريبة كاملة ، حتى إذا تعطلت إحدى المحامص فإنهم يتحملون ما عليها من مال الميري[2] .

والتزمت الطوائف الحرفية بتقديم بعض ما تصنعه لمطبخ الوالي ، وكان يتم الإقرار بقبض ثمنها في المحكمة ، ولا ندري ما إذا كان هذا الثمن حقيقياً أو وهمياً ، ولكننا نلاحظ في السجلات تكراراً واضحاً لما يسمى « إقرارات الأصناف » ، حيث يقرُّ مشايخ الحرف بأن كامل حقوقهم قد وصلتهم عما قدموه لمطبخ الوالي مثال ذلك : « . . . أقروا إصالة ووكالة من غير إكراه ولا إجبار أنه قد وصل لهم من أهل حرفة كل منهم ثمن جميع ما قدموه لمطبخ ودايرة جناب العمدة . . . وإنه قد قبض كل منهم جميع مالهم ولموكليهم ولم يتأخر لهم ولا لموكليهم ولا الدرهم الفرد . . »[3]. وفي مقارنة مع ما ذكره « البديري » عند حضور الأصناف الحرفية لطرف أسعد باشا والي دمشق وقالوا له : « . . بأن لهم متبقى في ذمة ابن الديري من أيام أبيك إسماعيل وعمك سليمان باشا وفي أيام دولتك اثنا عشر ألف قرش ، ولجُّوا في طلبها فقال لهم . . ليس لكم فائدة في هذا الطلب ، فكل منهم ترك ماله عند الله وذهب . . »[4]. يتضح من النص أن أسعد باشا لم يحاسب الأصناف الحرفية وكذلك من قبله والده وعمه .

يمكن القول إن الأصناف الحرفية لم تنجُ من تعسف الولاة في كثير من الأحيان ، مما كان يؤدي إلى عصيان ، أو هروب جماعي ، كما نستنتج من هذا البيورلدي « . . . صار مسموعنا أن بعض ناس من أهالي البلدة تركوا عيالهم وتوجهوا إلى غير بلاد . . . فبناء على ذلك أصدرنا هذا البيورلدي . . تجمعوا أيمة المحلات واختيارتها أنهم يرسلوا يطيِّبوا خواطر الغايبين من أهل العرض ـ أي الحرف ـ ويكاتبوهم على المجيء إلى أشغالهم وأعمالهم . . »[5].

---

(١) المصدر السابق ، سجل رقم ١٥/ص (٨٣٨) لعام (١٦٢٨ م) .
(٢) سجلات محاكم دمشق الشرعية ، سجل رقم (١٠١/ص (٢) لعام (١٧٣٨ م) .
(٣) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم ٢١/ص (٧) لعام (١٦٧٨ م) .
(٤) البديري : م. س، ص ٨٣ .
(٥) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، رقم ٧/ص (٢٦٤) لعام (١٧٣٧ م) .

والواقع أن التجار تعرضوا أكثر من غيرهم لهذا النوع من التعسف ، حيث فرض عليهم إقـراض الولاة أحيـانـاً ، أو إعـطائهم مبـالـغ معينـة ، خـاصـة حين كـان يتم تجهيـز الحملات العسكرية[1] .

كانت شؤون الحرفة من اختصاص الشيـخ ، إلا حين يفشل ، فقـد كان لجـوء المتضـررين إلى القـاضي منفـذاً للتـدخـل في الشؤون الحـرفيـة ، وهـذا كـان كثيـر الحدوث ، وفي مثال من السجلات الشرعية ، يتبين مدى السلطة التي تمتع بها مشايخ الحرف ، والتي كان يحدُّ منها تدخل الحكام ، فقد حـاول القصاب بـاشي أن يفرض على الأساكفة جلوداً من نوع معين ، مما كاد يتسبب بفرارهم من البلد « . . . وإن غالب أهل حرفتهم أرادوا الفرار والذهاب من البلدة لكونهم فقراء ولا قدرة لهم على ثمنها وإذا أخذوها منه لا ينتفعوا بها . . »[2]. وهو يريد إلزامهم بها لكن لجوءهم للقاضي الذي تأكد من صحة دعواهم منعه من إتمام البيع .

لقـد كان بـاستطاعـة أهل الحـرفة عـزل شيخ حـرفتهم إذا قام ببعض الأعمـال المخالفة لشروط المشيخة ولرضى أهل الحـرفة ، فقـد عزل العـطار باشي بقـرار من القاضي بعد مطالبة أغلب أهل الحرفة[3] . وكذلك عزل شيخ السبعة « . . . لعدم ديانته وأمانته »[4]. لقد كان تثبيت شيخ الحرفة وعزله بيد الحاكم الشرعي ، لكنه في الحالتين لم يتمتـع بهذه الصـلاحية منفـرداً ، فقد كـان بحاجـة إلى مـوافقـة أغلبيـة معلمي أو « اختيارية الحرفة » .

كان نظام « الكديك » يساهم ، بشكل أو بـآخر ، بسيـطرة السلطة على أوضاع السوق والتنظيمات الحرفية . فقد كان امتياز امتلاك حانوت ، وحتى الترخيص بالقيام بأي عمل صناعي أو تجاري يسمى في التركية « كديك » ، ولما لم يكن ضروريـاً أن تكون الحوانيت القائمة ملكاً للعاملين فيها ، الذين كانوا يشغلونها مقابل إيجار يـدفع كل سنة ، كان الكديك ذاته نوعاً من الملكية ، من الممكن أن يرهن أو يباع أو ينتقل

---

(١) ابن الصديق : م. س، انظر الصفحات ٤٠ ـ ٤١ ـ ٥٥ ـ ٨٨ ـ ٩٠ .
(٢) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، سجل رقم ٣/ص (٥٩) لعام (١٦٨٤ م) .
(٣) المصدر السابق ، سجل رقم ١/ص (٨١) لعام (١٦٦٦ م) .
(٤) المصدر نفسه ، سجل رقم ٧/ص (٩٧) لعام (١٧٣٧ م) .

ـ حين وفاة المالك ـ إلى ورثته . وكان بإمكان الابن أن يحتل مكان والده إذا كان أهلاً لذلك ، بمعنى أن يكون قد وصل إلى مرتبة الأوسطى في نفس الطائفة الحرفية ، وإن لم يتوفر ذلك كان الورثة يبيعون الكديك إلى أي حرفي كفء.

ولم يكن ممكناً الحصول على كديكات جديدة ، إلا بعد دفع رسوم مقدماً للخزينة العامة . وكان على الطالب أن يثبت امتلاكه للأدوات اللازمة بحرفته . وكانت الكديكات على نوعين : أحدهما يسمح لشاغله بأن يزاول مهنته حيثما شاء ، والآخر يقيده بمكان لا يبرحه[1] . النوع الأول كان نادراً ، وهذا يعود بدون شك إلى رغبة في استدامة إشراف صارم على عدد أرباب الحرف العاملين في كل حي أو سوق .

في كل الأحوال ، لا يمكن التسرع ، والجزم بأن الحرف خضعت خضوعاً كاملاً للسلطة الممثلة بالوالي والقاضي ، فقد تمكن أرباب الحرف بالتحالف مع التجار ، في بعض الأحيان ، من التسبب بثورة وطرد الوالي ، بل إن بعض الحرف فرضت نفوذها ، فيما يتعلق بحرفتها ، وعجز الحكام والقضاة عن تغيير العادات السيئة للحرفيين لفترات طويلة ، فبدعة « الدومان » في حرفة الجزارين ، وهي من المظالم التي رفعها والي حلب محمد باشا العظم ، استمرت أكثر من خمس عشرة سنة . و« الدومان » اسم لمال يجتمع من ظلامات متنوعة ، « يستدان من بعض الناس بأضعاف مضاعفة من الربا ، وصرفه متغلبو هذه الحرفة في مقاصدهم الفاسدة . وطريقتهم في وفاته ، أن يباع اللحم بأوفى الأثمان للناس من فقراء وأغنياء ، وتؤخذ الجلود والأكارع والرؤوس والكبد والطحال بأبخس ثمن من فقراء الجزارين جبراً وقهراً ، كل ذلك يصدر من أشقياء الجزارين ومتغلبيهم ، إلى أن هجر أكل اللحم الأغنياء فضلاً عن الفقراء ، . . وقد حاول أحد القضاة رفع هذه البدعة ، فلم تساعده الأقدار . . فباشر بنفسه محاسبة أهل هذه الحرفة الخبيثة ورفعها ، وكتب عليهم صكوكاً ووثائق وسجلها بنفسه على أهل هذه الحرفة الخبيثة ورفعها ، وكتب عليهم صكوكاً ووثائق وسجلها في قلعة حلب ، فلما عزل عاد كل شيء لما كان عليه ، وسنة (١١٧٨ هـ ـ ١٧٦٤ م) قبض الوزير والي حلب محمد باشا على رئيسهم وقتله وأبطل تلك العادة السيئة . . »[2]. وهكذا نجد أن تغيير عادة حرفية سيئة استغرق وقتاً طويلاً وتدخلاً لأكثر من قاضٍ ووالٍ . ويصف « الغزي » قوة

---

(١) جب وبوون : م. س، القسم الأول ، ج ٢/ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٢) المرادي : م. س، ج ٤/ص ٩٧ .

الحرف والصنائع قائلاً : إن « الرجل كان لا يقدر أن يطبخ في بيته إلا نوع الطعام الذي يأمره به لحّامه »[1] .

إن المثال السابق يبيِّن مدى تمتع الحرف بسلطة أهلية ـ محلية ، لم يكن يتدخل فيها أحد ، إلا عندما تخرج عن إطارها الحرفي المحدد ، لتصبح نوعاً من التسلط يطال فئات اجتماعية واسعة . فرغم إجراءات الوالي محمد باشا العظم لإلغاء « الدومان » الذي استمر من عام (١٧٤١ م) إلى (١٧٦١ م) زاد خلالها سعر اللحوم ضعفين ، بل ثلاثة أضعاف أحياناً . هذه الإجراءات لم تحل مشكلة الدين . فتوزع مبلغ (٢١٠٨٦) قرشاً على الـ (١٤٦) مجزرة في المدينة وبمعدل (٦١) غرشاً في اليوم . هذا المبلغ توزع حسب إمكانيات كل فرد من هؤلاء . على هذا النحو كان من المفروض أن تحل المشكلة في غضون عام ، إلا أن ذلك لم يحدث ، لأن ديون الجزارين ظلت كبيرة بعد مرور خمس سنوات . ومما عزز العلاقات بين طائفة الجزارين والإنكشاريين أنه في عام (١٧٦٧ م) وبموجب دفعة على الحساب وافق عليها آغا الإنكشارية ، أعاد الجزارون إلى السيد عبد الرحمن شلبي المال الذي كانوا يدينون به له ، وذلك على شكل « مال احتساب »[2] . من الواضح أن الجزارين في كل الأحوال كانوا بحاجة إلى الحماية لممارسة زيادة الأسعار التي تشمل كل السكان ، على أن يصار إلى زيادة الأرباح فيما بعد ، عن طريق شراء الجلود والأقدام والرؤوس والأكباد والكلى بالقوة من الجزارين الفقراء وبيعها بأسعار باهظة .

ومما ساهم في تعقيد المسألة انخراط الحرفيين بالعسكر المحلي ، « اليرلية » ، وهو انخراط اتسم بالتوسع والانتشار ، فمن لائحة الضباط التي يوردها ابن الصديق في دمشق ، كان (٢٣٪) منهم يحملون كنية حرفية ، بينهم القباني والقطيفاني والبيطار والصواف والسقباوي والجملي وأحدهم ابن كبير تجار الغنم بدمشق . أما لائحة إنكشارية طرابلس فتضمنت (٢١,٨٪) أسماء تحمل كنية حرفية لا يزال أغلبهم متداولاً ، منها : (الكيال ، القطان ـ الملاح ـ اللبابيدي ـ العقاد ـ الصباغ ـ الدباغ ـ النجار ـ الطحان ـ البقسماطي ـ المنجد ـ الخياط ـ الدلال ـ الدمرجي ـ السراج ـ

---

(١) البديري : م. س، الهامش ص ٨٣ . انظر أيضاً : الغزي ، كامل : ط ١ ، م. س، ج ٣/ص ٣٥٠ .

(٢) THIECK. J.P., op. cit., p. 139-140.

السمرجي ـ فطايرجي) وقد كان شيخ طائفة العقادين بطرابلس عسكرياً ، وهو علي بن سفر الطوبجي باشي[1] بقلعة طرابلس[2] .

لقد كان التداخل بين الحرف والعسكر واضحاً جداً ، لدرجة أن عبد الله باشا الشتجي ، عندما أراد تطهير دمشق من اليرلية عام (١١٧١ هـ/١٧٥٧ م) « أرسل ينادي بأن أهل العرض ترحل من بين الإنكشارية ، فلم تر إلا نقل أمتعة وإخلاء دور ودكاكين . . » وذلك في محاولة منه لتحييد قوة الحرفيين في صراعه المقبل مع اليرلية . ويشير « البديري » إلى قوة الحرف العسكرية ، فقد شاركت بالاستعراض الكبير بدمشق بمناسبة مولد السلطان سليم الثالث « . . . جميع الصنائع والحرف مشت بمواكب عديدة مدهشة ، منهم بالأسلحة والعدد والدروع الفاخرة ، ومنهم بالثياب المثمَّنة المنوَّعة . . »[3] .

لقد كان لانخراط أرباب الحرف بالإنكشارية مفاعيل عديدة ، أبرزها أن عقاب المخالفين من أعضاء الطوائف أصبح معقداً ، فهناك قانون قديم كان ينص على عدم معاقبة الإنكشارية إلا على أيدي ضباطهم . وكان هذا القانون لا يزال سارياً رغم أن رجال الطوائف الحرفية المنتسبين إلى الإنكشارية لم يكونوا جنوداً إلا بالاسم . لهذا كان القاضي يضطرُّ أن يسلم إلى ضباط الإنكشارية من يمثل أمام محكمته متهماً ببعض المخالفات ، كما أن هذا الانخراط قلَّل من صلاحية مشايخ الحرف والنقباء الذين لم ينتسبوا لأوجاق اليرلية ، وبالتالي لم يعودوا قادرين على إيقاف الأعضاء المخالفين لقواعد حرفتهم دون الرجوع إلى سلطة أخرى هي الإنكشارية . ولعله من أبرز الأسباب الداعية لانخراط أرباب الحرف في « اليرلية » ، هو توفير الحماية والتغطية للقيام ببعض المخالفات التي تنعكس ربحاً سريعاً ، هذا بالإضافة إلى بعض الامتيازات التي يكتسبها الحرفي ، كإعفائه من بعض الضرائب ، والمكانة الاجتماعية التي تتدعم لديه بعد انتسابه إلى قوة لا يستهان بها .

وقد عومل العلماء والأشراف ، من بين الحرفيين ، معاملة خاصة ، كما يستدل

---

(١) الطوبجي باشي ، طوب مفردة تركية معناها في العربية المدفع ، والجي اللاحقة من التركية هي أداة النسبة ، فيكون حاصل شرحها في العربية المدفعي ، وباشي تعني رئيس : أي رئيس أوجاق المدفعية بقلعة طرابلس .

(٢) **سجلات محكمة طرابلس الشرعية** ، سجل رقم ٢ ، ص (١٠٣) لعام (١٦٦٧ م) .

(٣) البديري : م. س، ص ٢٣٤ .

من بعض الوقائع ، فقد أعفي الشيخ عبد الرحمن بن محمد ، من طائفة النشارين بدمشق ، من الكلف والمغارم العرفية المترتبة على هذه الحرفة « لكونه إماماً وخطيباً ويتعاطى ذلك لأجل معيشته ، وأنه قبل ذلك منع من التعرض له بموجب حجة شرعية أبرزها من يده »[1]. وفي مثال آخر أعفي الشيخ عبيد المؤذن بجامع قلعة طرابلس « . . . وقال إنه مؤذن من طايفة المؤذنين المعفيين من التكاليف والمغارم حيث أنه يتعاطى العطارة وقد أبرز المؤذن أمراً شريفاً سلطانياً . . خطاباً للحاكم الشرعي يمنع أهل الحرف من طلب التكاليف الشاقة من المؤذن المذكور ، ما لم تكن التكاليف مطلوبة بأمر شريف ، لذلك منع الحاكم الشرعي طايفة العطارين من مطالبته أي شيء من التكاليف والمغارم . . »[2]. كذلك صدر بيورلدي موجه إلى شيخ القصابين « . . نعلمكم أن فخر السادات السيد عبد القادر أفندي بركه زادة ، نقيب الأشراف بطرابلس سابقاً ، له دكان قصب بالقرب من السراي يباع فيها اللحم ، وعلى يده مراسيم شريفة من أسلافنا الوزراء بعدم التعرض له في التكاليف الشاقة ويعفى قصابه من التكاليف جميعها . . »[3]. يتضح من هذه الأمثلة أن العلماء وكبار الأشراف تمتعوا بامتيازات خاصة ، على الصعيد الحرفي ، وليس لدينا معطيات عن الكيفية التي كان يكتسب بها هؤلاء مراتبهم الحرفية ، وكيف كانت عملية « الشدّ » و « التمليحة » تجري بالنسبة لهم .

ويمكن لترجمة مفتي دمشق إسماعيل الحائك أن تلقي بعض الأضواء على هذا الجانب « . . والده كان فقيراً جداً وصنعته الحياكة ، وكان يفرُّ من حانوت والده ويجيء إلى الجامع الأموي . . »[4]، فقد كان اكتساب المهنة والحرفة يبدأ في مرحلة مبكرة ، بتأثير من العائلة والأقرباء ، الذين إذا ما لمسوا اتجاهاً لاكتساب المعرفة الدينية عند ولدهم كانوا يشجعونه لاكتساب الأمرين معاً . في كل الأحوال بقي عدد العلماء العاملين بالحرف قليلاً بشكل عام ، لأن كثيراً من الحرف لا يتناسب العمل فيها مع الحرفة الدينية ، التي أخذت في القرن الثامن عشر طابع الحرفة والتخصص والتفرغ .

ثمة علاقة يشير إليها عدد من الباحثين بين الطرق الصوفية من جهة ، والطوائف

---

(١) سجلات محاكم دمشق الشرعية ، سجل رقم ٢١/ص (٢٧٥) و (٢٧٦) لعام (١٦٩٠ م) .
(٢) سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، سجل رقم ٨/ص (٢٣٤) لعام (١٧٤٣ م) .
(٣) المصدر السابق ، سجل رقم ٩/ص (٦٠) لعام (١٧٤٦ م) .
(٤) المرادي : م. س، ج ١/ص ٢٥٦ .

الحرفية من جهة أخرى ، وذلك في المرحلة العباسية والمملوكية[1] ، وهي علاقة يشوبها شيء من الغموض في القرن الثامن عشر ، لكننا توصلنا إلى عدة إشارات قد تلقي بعض الضوء على طبيعة هذه العلاقة . فالبديري يقدم ملاحظة مهمة في هذا المجال حين يشير إلى منصب : « نقيب النقباء على الحرف والصنائع والطرق الشيخ عبد الرحمن الحلاق القادري »[2]. إلى جانب نقيب النقباء يشير « القدسي » أيضاً إلى أن منصب شيخ المشايخ على الحرف كان يرتبط دائماً بمشيخة الطرق ونقابة الأشراف ، وبعائلة دمشقية محددة هي « بني عجلان »[3] . وإضافة لتأكيد « القدسي » على توارث أبناء هذه العائلة لهذا المنصب الثلاثي الأبعاد ، نجد أن « المحبي » ، قبل قرنين ، قد ذكر في تراجمه لأبناء هذه العائلة ما يدل على أنهم يمسكون بهذا المنصب منذ ذلك الحين . ففي ترجمته لشيخ مشايخ الحرف الدمشقية « محمد بن عجلان » ، الذي كان إضافة لذلك شيخاً لزاوية الطريقة الرفاعية في دمشق ، يقيم حلقات الذكر فيها بشكل دائم ، نجد أن هذه الشخصية كما يقدمها « المحبي » مغرقة في أخلاقيتها الصوفية ، حيث يقول : « كان من السادة أهل الصلاح والسكون . . يأكل من كسب يمينه ونسج الحرير . . قليل الاختلاط بالناس ، محباً للخمول والانزواء . . أخلاقه كانت أخلاق الأولياء العارفين . . »[4].

يتضح من النصوص السابقة علاقة ثلاثية الأبعاد : (حرف ـ طرق ـ إشراف) ، خاصة فيما يتعلق بمنصب شيخ المشايخ الذي كان شاغله يتحدر من عائلة شريفة النسب ، تتصدر دائماً إحدى الطرق الصوفية البارزة . هذه العلاقة لا شك أنها تفسح بالمجال أمام دور هام يلعبه أقطاب الصوفية في حركة السوق وانتفاضات العامة . في كل الأحوال ، فقد ساهمت هذه العلاقة في تنظيم الحرف واستقرارها ، وبالتالي في تفعيل رقابة السلطة على الحرف من خلال إشرافها على :

- تعيين شيخ لكل حرفة من الحرف .
- تعيين شيخ المشايخ على كل الحرف والطرق .

ولا شك أن منصب « شيخ المشايخ » بالغ الأهمية ، فصاحبه يحمل « النسب

---

(١) MASE IGNON, L., OPERA MINORA, op. cit., p. 396-421.

(٢) البديري : م. س، ص ٣٩ .

(٣) القدسي : م. س، ص ١١ .

(٤) المحبي : م. س، ج ٤/ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

النبوي » أولاً ، ويتمتع « بالحصانة الصوفية » التي توفر لرجالها الكثير من الاحترام والتوقير وتضفي عليهم صفات الأولياء العارفين ، أصحاب الكرامات المستجابة أدعيتهم دائماً . هاتان القاعدتان (النسب النبوي + المرشد الصوفي) تقوم عليهما وتتعزز سلطة الشيخ على الحرف والصنائع ، فما يقرره ويصدر عنه في السوق يمثل كل الخير والبركة . تختلط هنا المصلحة الحرفية ببركة الشيخ لتكتمل الحلقة التي تساهم في إمساك السلطة بمفاتيح السوق ، وبالتالي الهيمنة أكثر على مراكز التأثير والفعل في أوساط الحرف .

وعلى مستوى القاعدة الحرفية ، ليس غريباً أن تستقطب الطرق الصوفية عدداً كبيراً من الحرفيين ، بأصولهم المختلفة ، العسكرية والمحلية ، فالطرق سيطرت على الحياة الاجتماعية وكانت أساس الثقافة التي سادت في قطاعات شعبية واسعة . لقد زوَّد رجال الطرق ، الحرفيين وسائر الناس بثقافة أخلاقية وروحية ، وإن شابتها ، في كثير من الأحيان ، الخزعبلات والخرافات التي أطلقوا عليها اسم الكرامات ، إلا أنها تركت أثرها في تربية الناس وتهذيبهم ودفعهم إلى تقبل المصائب بروح وأخلاقية المؤمن الصابر الذي يمتحنه الله ، كما يردد « البديري » كثيراً في نصوصه وأدعيته : يا خفَّي الألطاف نجِّنا مما نخاف ـ الناس منتظرة الفرج من الملك المتعال ـ وإلى الله المصير ـ الأمر لله العلي الكبير[1] ـ الخ . . .

كان انخراط الحرفيين والصناع في الطرق أمراً طبيعياً لأنه ينسجم مع طبيعة البنية المعرفية للمجتمع ، حيث لا يجد الفرد مبرراً لوجوده خارج إطار الجماعة الدينية . « فالبديري » حين يذكر أستاذه في صنعة الحلاقة يتحدث باعتزاز عن كراماته « ما وضع يده على مريض إذا رمد ، وقرأ ما تيسر إلاَّ شفاه الله وعافاه . . . ومنه حصل لي الفتوح والبركة . . »[2] . هكذا تختلط الصنعة مع بركة الصوفي وكرامته . نلاحظ نفس السياق عند « البديري » الحلاق ، فقد انتمى منذ وقت مبكر إلى الطريقة « السعدية » المنتشرة في ذلك الحين بدمشق . وقد كتب باحترام وتوقير عن شيخ هذه الطريقة « إبراهيم الجباوي » وعن مكانته في المجتمع ، وعن نجاحه دائماً في التوسط بالنزاعات وعن

---

(١) البديري : م. س، ص ٣٥ ـ ٣٨ ـ ٩٢ ـ ٩٣ ـ ٩٨ .
(٢) البديري : م. ن، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

نفـوذه حتى في بلاد السلطان الـذي اجتمع بـه أكثر من مـرة[1] . وكما كـانت نشأتـه صوفية ـ دينية ، عمل على تنشئة ولده في هذه الأجواء ، فكان يصطحبه لزيارة الأضرحة ويجعله يتلو كلام الله معه وهما في الطريق[2] .

ويمكن تلمس آثـار الطرق أيضـاً في الممارسـات الـطقسيـة لعمليـة « الشـدّ » وما يرافقها من أناشيد ومدائح وحلقات ذكر وأدعية تجعل الطابع الديني والصوفي يرتسم أمام الحضور ، ليسبغ جواً من الورع والتقوى على المشدود والحاضـرين . إن مشهد حفلة « الشدّ » ، التي هي حفلة ترفيع الأجير إلى صانع أو الصانع إلى معلّم ، تلخص علاقات تتداخل على المستوى الحرفي والديني والعائلي .

فعلى المستوى العائلي يـرث الأجير ، في أغلب الأحيـان ، حرفتـه عن العائلة ويرث معه سلّم القيم والمفاهيم التي نشأ عليها . وفي المجال الحرفي يخضع الأجير أو الصانع لتربية حرفية وفق هرمية دقيقة تبدأ من موقعه كأجير أو صانع لتصل إلى حدود المعلّم وشيـخ الحـرفـة والنقيب وشيـخ المشـايـخ ، وهـم السلطات المشـرفـة على عملية الشدّ .

أمـا الطابـع الديني فيبـدو في سلسلة من الإجراءات تبـدأ بقراءة الفـاتحة سبـع مرات ، ومعها الأدعية والمدائح النبوية التي تتخلل حفلة الشدّ ، والتي يتلوها النقيب ، بحيث يشير فيها للأولياء وسالكي الطريق « . . أذكى السلام التام على أهل الوفا ذوي المكارم سالكي الطريق . . »[3]. كذلك نلاحظ في هذا المديح :

تحت بـاب الـطريقـة ارتجى مننـاً	من خـالق الخلق ربي باريء النسمِ
جئت مستـأذنـاً أرجـو بفـاتـحـة	غفـران ذنبي ومـا قـد كـان من إثمي

ثم يتوجه النقيب إلى المشدود :

وجـاء بـالعهـد آيـات مـكـرمـة	فحـافظ العهـد في خيـر وفي نعمِ
وخـائن العهـد لم تـربـح تجـارتـه	وهـو بالحشـر كم يلقي من النقمِ[4]

---

(١) البديري : م. ن، ص ١١٧ .

(٢) المصدر السابق: ص ١٦٨ .

(٣) القدسي : م. س، ص ٢٠ .

(٤) القدسي : م. ن، ص ٢٣ .

يختتم النقيب بسلسلة من الوصايا يقدمها للمشدود ، ترتكز على أهمية الاستقامة في العمل ، ثم يقوم شيخ الحرفة ويقول للمشدود بأن حفظ الكار جزء من حفظ الدين « يا بني إن جميع الحرف هي كارات أمانة على الأموال والأعراض والأرواح ، والأمانة هي الدين ، فإذا نفق كارك إحفظ دينك »[1] . وهذه النصائح والوصايا تحمل بمدلولاتها الاجتماعية والسياسية ، وازعاً سلطوياً ذاتياً ، حيث يتعزز هذا بعهد يقطعه المشدود أمام الحاضرين وهو راكع « أعاهدك بعهد الله ورسوله أني لا أخون الكار ولا أغش الصنعة في شيء »[2] . وفي مشهد تعبُّدي يتلو النقيب بعد ذلك الفاتحة ، فوق رأس المشدود و « أبيه في الكار » ، وهما راكعان .

لا شك أن إعطاء حفلة الشدِّ الطابع الرمزي والديني ، من خلال بعض الحركات والرموز وحلقات الذكر والأدعية والمدائح ، يستدعي التقاليد الصوفية ويستحضرها في الانتماء والممارسة الطقسية ، فتتقاطع الحرف والطرق من حيث تراتبية المعرفة عند المريد والتلميذ والأجير . فالملازمة والمرافقة والطاعة ، شروط مشتركة في هذا المجال ، تتوزع من حيث تعدديتها وأشكالها المختلفة .

وفي نظرة شاملة لزوايا الطرق وتكاياها ، في كل من دمشق وحلب والقدس وطرابلس ، والتي يذكرها « محمد كرد علي »[3] ، نستنتج ، من خلال معالم ما تبقى منها ، الكيفية التي انتشرت فيها وتوزعت جغرافياً في الأسواق والحارات والأزقة ، مما يعكس الصورة الاجتماعية للعلاقات القائمة داخل المجموعات الاجتماعية ، والتي تمحورت حول تلك المراكز التي تقاطعت فيها الطرق الصوفية وطوائف الحرف وموقف سكان الحارة وأهل السوق[4] .

---

(١) القدسي : م. س، ص ٢٥ .

(٢) القدسي : م. ن، ص ٢٦ .

(٣) كرد علي ، محمد : **خطط الشام** ، ج ٦/ص ١٣٤ - ١٣٦ - ١٥٢ ، مكتبة النوري - دمشق - ط ٣ - ١٩٨٣ .

(٤) انظر في هذا المجال دراسة هامة «لبيتر غران » : **الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق (١٧٨٠ - ١٨٥٠ م)** . ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام - ج ٢ - دمشق - منشورات جامعة دمشق ، ١٩٨٠ . ويشير المؤلف إلى أن الزاوية كانت في دمشق نقطة تجمُّع للناس ، يستطيعون منها مجابهة التحديات والمشاكل التي تواجه المدينة .

هذا الارتباط بين الموقع المحلي والخاص المتمثّل بالعائلة والمحلة والحرفة ، وبين الامتداد الديني لطريقة من الطرق المنتشرة في العالم الإسلامي ، يجعل الحديث عن انتماءات محلية « موصلة » إلى انتماء أشمل على مستوى الأمة ـ الجماعة ممكناً ومنطقياً[1] . فهذا الانتماء يوفر وسيلة تمكن أقل المواطنين شأناً من التعبير عن غرائزهم الاجتماعية وتوفر لهم الاطمئنان إلى مكانتهم في النظام الاجتماعي . فقد توزع الحرفيون على مختلف الطرق الصوفية المنتشرة في بلاد الشام ، وليس لدينا ما يؤيد الفكرة القائلة بأن كل حرفة انتسبت إلى طريقة محددة ، بالرغم من أنه لم يكن مستبعداً الانتساب الجماعي ، وبالتالي التبعية لأحد الشيوخ البارزين . في كل الحالات كان الأمر بعيداً عن الإلزام ، يتم بإرادة ذاتية وبفعل التأثير الاجتماعي .

خلاصة :

شكّل مشايخ الحرف جزءاً من السلطة الأهلية ـ المحلية . صحيح أنهم كانوا يعيَّنون من قبل القاضي ، لكن ثمة إرادة ذاتية محلية ، كان يعبر عنها الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي ، عبر اختيار الشيخ المناسب وبالتراضي في أغلب الأحيان . كانت مهمة « الشيخ » و« شيخ المشايخ » ، أن يقوم بصلة الوصل بين الحكام من جهة والطوائف الحرفية من جهة أخرى . هذه المهمات « الوسيطة » التي يقوم بها ، لا تخلو من سلطة يمارسها الشيخ ، اعتماداً على العلاقات التنظيمية والأخوية الصارمة التي تربطه بأبناء الطائفة .

هذه العلاقات تتداخل على مستويات عدة ، لتشكل شبكة مترابطة ومعقدة في عدة اتجاهات :

أ ــ تنظيمية ، تبدأ بسلّم من التراتبية المنتظمة ، على الشكل التالي :

شيخ المشايخ ← نقيب النقباء ← النقباء ← شيوخ الحرف ← الجاويشية لكل حرفة ← شيخ السبعة أو البباتية ← المعلم ← الصانع ← الأجير .

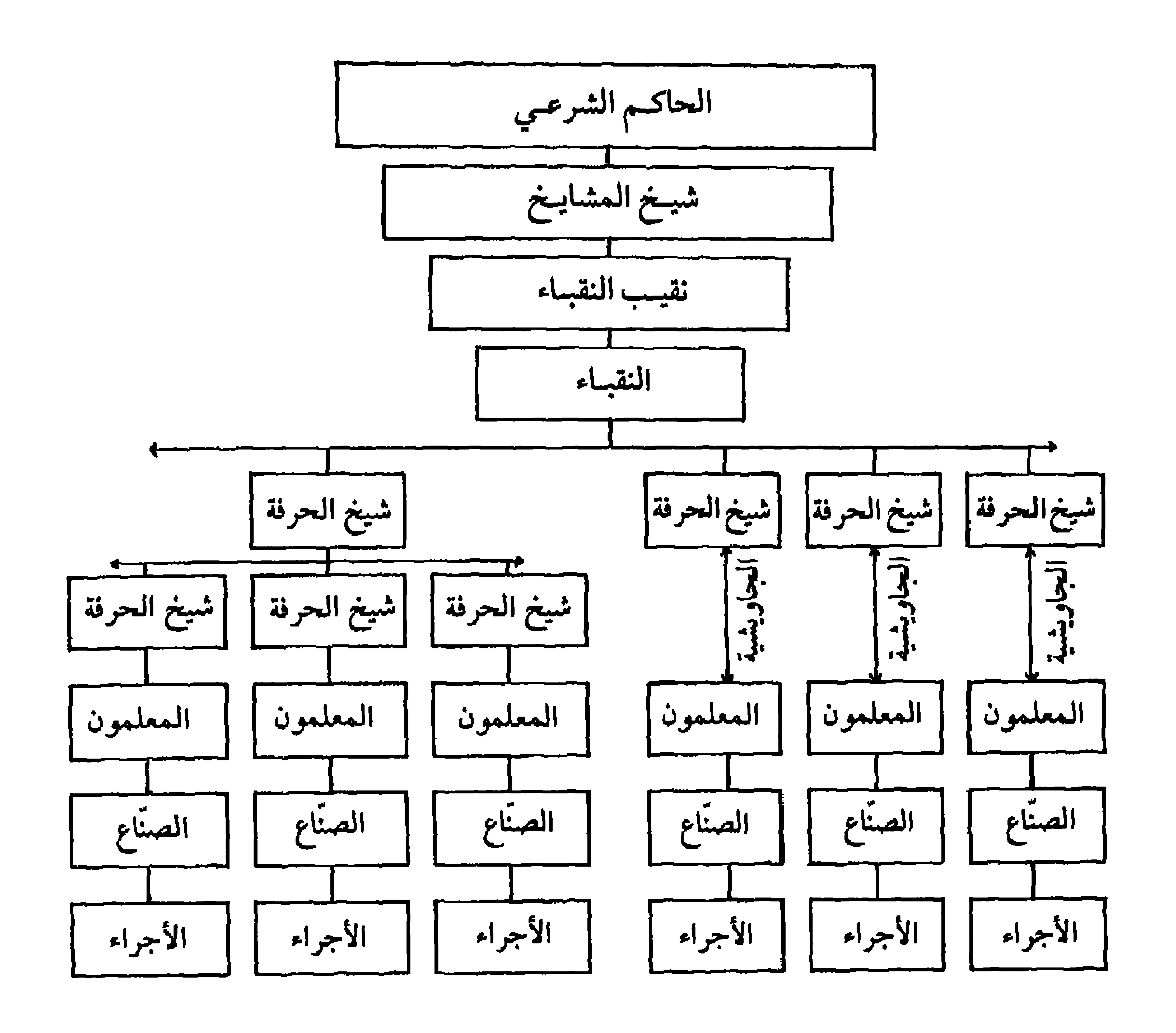
---

(١) يشير « بيتر غران » في المصدر السابق إلى علاقة الطريقة النقشبندية بوحدة الثقافة والتجارة الحرفية بين مراكز في الهند وسوريا وتركيا ومصر . ومن خلال تراجم « المرادي » يمكن أن نرصد ، رحلات مشايخ الصوفية الذين تواصلوا مع التراث الصوفي الهندي وأقاموا حلقات التعليم في أحياء دمشق وبثّوا فكرهم في أتباعهم ومريديهم من تجار وحرفيين . انظر : سلك الدرر : م. س، ج ٢/ص ٢ وج ٣/ص ٢٦٠ وج ٤/ص ١٢٩ .

ب ــ عائلية ودينية ـ صوفية ، فقد احتكرت عائلات محددة قمة الهرم الحرفي ، وأسبغت عليه طابعاً دينياً ، عندما ارتبطت الحرف بالطرق ، وخضعت لشيخ واحد ينتسب إلى عائلة من الأشراف .

جـ ــ عسكرية إنكشارية ، وهي وضعية نشأت مع تفكك وضعف المؤسسة العسكرية ، التي بدأت تتحول إلى قوى محلية في بعض الولايات . لقد أدى انخراط الحرفيين بالمؤسسة العسكرية ، أو العكس ، إلى تعقيد صورة البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وإلى خلخلة الصرامة التنظيمية للطوائف الحرفية ، فدخول العلاقات العسكرية على مستوى السوق أوجد مستجدات أبرزها دخول منافس جديد وقوي إلى السوق .

ومهما يكن من أمر هذه الشبكة الحرفية المعقَّدة ، وقاعدتها التنظيمية التراتبية ، التي استمرت في المدينة حتى مطالع القرن العشرين ، فإن ما يهمنا التشديد عليه هو ما قدمه هذا التنظيم في الفكر والممارسة لجهة استقرار السلطة وتعزيز رقابتها على السوق ، وبالتالي مساهمته في بروز إرادة محلية ـ ذاتية ، عبر عنها التشكيل الاجتماعي الاقتصادي من خلال اختيار الشيخ المناسب بشكل توافقي . ومن جهة أخرى أظهر هذا التنظيم كفاءة مهنية ـ تقنية في مجال توزيع العمل والتخصص الدقيق ، لكنه بقي في الممارسة الاقتصادية ـ الحرفية غير خاضع لفلسفة المنافسة الحرَّة ، بقدر ما كان خاضعاً لضوابط ذاتية ـ دينية جعلت من معيار « الكسب الحلال » مرجعاً لشرعية الربح .



أ ــ الأجير نوعان :

١ ـ أجير مقيَّد ـ مبتدىء في مرحلة التعلم واكتساب الصنعة ـ يمكنه أن يصبح صانعاً ثم معلماً .

٢ ـ أجير مطلق ـ يبيع قوة عمله يومياً لمن هو بحاجة إليها ، ولا يمكنه الترقي .

ب ــ الصانع : من يحسِن صنعة ولم يصل إلى مهارة المعلم ، وهذه الفئة عددها كبير .

جـ ــ المعلم ثلاث فئات :

١ ـ يعمل بيده تحت سقف واحد مع عدد من الصنّاع .

٢ ـ يعمل بيده وفتح دكاناً لتسويق إنتاج حرفته بنفسه .

٣ ـ ترك العمل اليدوي ويشرف على عدد من الصنَّاع والأجراء مستثمراً عملهم .

خاتمة

يمكن القول إن الولايات العربية في القرن الثامن عشر لم تتأثر بمحاولات الإصلاح التي سيطرت على الحياة السياسية في العاصمة . هذه المحاولات شكلت الهمَّ الأبرز لبعض السلاطين وبعض النخب الإدارية والسياسية العثمانية . هذا الهمُّ لم يجد طريقاً له إلى ولايات ومدن بلاد الشام ، أقرب الولايات العربية إلى العاصمة ، إلا أن تأثيرات غير مباشرة قد طالت هذه الولايات في هذه المرحلة ويمكن إيجازها بالنقاط التالية :

- انشغال الدولة بمشاريع الإصلاح ، والذي كان يواجه بمعارضة عنيفة داخل العاصمة ، جعلها تركز اهتمامها هناك ، حيث النجاح أو الفشل ينعكس تلقائياً باتجاه الأطراف .
- انهماك الدولة بالدفاع عن أراضيها على الجبهة الأوروبية ومع إيران، مما جعلها تنخرط في حروب عديدة ، اكتشفت فيها الحاجة الملحة لتسريع خطى الإصلاح بعد الهزائم والنكسات التي أصيبت بها ، هذه الحروب صرفتها عن الاهتمام بشؤون الولايات .
- اهتزاز هيبة السلطة المركزية ، نتيجة الهزائم المتكررة للجيوش العثمانية . فقد وصلت أساطيل روسيا إلى سواحل بلاد الشام ، ثم مع نهاية القرن وصلت جيوش فرنسا إلى مصر وتوقفت عند حدود عكا .
- الأزمة الاقتصادية دفعت الدولة إلى مضاعفة الاهتمام بشؤون الضرائب المجباة من الولايات . وهي وجدت بتعميم صيغة الالتزام لتشمل ، إضافة إلى الأراضي الزراعية ، كافة القطاعات التي تجبى منها الضرائب ، بل أصبحت الولاية نفسها

في بعض الأحيان التزاماً كبيراً والباشا فيه الملتزم الأكبر . في التطبيق العملي تحولت بعض الالتزامات إلى مالكانات لمدى الحياة ، خاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية ، فقد كانت هذه الصيغة أكثر ربحاً بمنطق الدولة .

أدت هذه المتغيرات إلى نمو فعالية القوى المحلية على كافة الأصعدة ، جهاز العلماء نجح ، من خلال بعض رموزه ، في الحصول على الالتزامات ومضاعفة ثروته وبالتالي نفوذه وتأثيره ، كذلك قادة العسكر المحلي لعبوا نفس الدور ونجحوا في إقامة علاقات وطيدة مع الطوائف الحرفية التي وجدت لها مصلحة أكيدة في هذا النوع من العلاقة ، حتى كتّاب الديوان وموظفو الإدارة المحليون عززوا من مواقعهم ونجح بعضهم في التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية لمدن بلاد الشام . إلا أن الأثر الأبرز الذي يمكن تلمُّسه هو ما تم على مستوى الجهاز الحاكم في الولاية . فقد تحددت على ضوء هذه المتغيرات طبيعة نشوء وارتقاء النخب المحلية الحاكمة وذلك من خلال بروز نوعين من الزمر الحاكمة ، متميزتين في الأصل والنسب من جهة ، وقاعدة النفوذ والقوة من جهة أخرى . فهناك مجموعة من العصبيات والأسر المحلية التي تنامي دورها ، ونجحت في تعزيز نفوذها وثروتها من خلال نظام الالتزام ، وبالتالي استندت إلى نوع من التأييد الشعبي الذي أمَّنه انتماؤها إلى المجتمع الذي انبثقت منه ، ثم انفصلت عنه بحكم انخراطها في جهاز كان ينجح دائماً في تطبيع المنخرطين به . أما النوع الثاني فقد تمثَّل في زمر حاكمة من أصول مملوكية ، صعدت درجات الهرم المحلي بشكل تدريجي من خلال بوابة الالتزام أيضاً ، إلى أن وصلت إلى قمته ، معتمدة على مزيج متداخل من السطوة العسكرية ونفوذ الثروة والمال .

وحافظت هذه الزمر والعصبيات على ولائها الكامل للأمبراطورية ، فقد دفعوا جميعاً الضرائب ، وعزَّزوا مصالح السلطان ، ولم يشكّكوا بزعامته . ولكن ضمن هذه الطاعة المبدئية سعى هؤلاء للحصول على أكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي على أكبر مساحة ممكنة . وقد شهدنا كيف حاول الحكام الأقوياء مدَّ حكمهم نحو النصف الجنوبي من سوريا ، أو انطلاقاً منه نحو الولايات المجاورة ، بداية مع أسرة « العظم » ومن ثم الشيخ ظاهر العمر وأخيراً مع أحمد باشا الجزار . لقد كان الامتداد وتوسيع النفوذ نحو الولايات المجاورة يتطلب :

ــ تحالفات محلية قوية .

- قوّة عسكرية كبيرة ، خاصة بالوالي .
- إمكانيات مالية كبيرة لشراء التأييد في العاصمة والولاية .
- علاقات متينة مع مراكز القرار في العاصمة ، ومن خلال وكلاء مقيمين هناك لتأمين التغطية الشرعية بشكل دائم . هذه العلاقات سرعان ما كانت تتأثر بتغيُّر مراكز القوى وتنعكس مباشرة على ميزان القوى المحلي ، مما ساهم بشكل أساسي في عدم ثبات النخب المحلية الحاكمة وتغيُّرها المستمر وصراعاتها المفتوحة .

ومن يستعرض أخبار الولاة في علاقتهم مع السلطة المركزية من جهة ، وفي علاقتهم ببعضهم البعض من جهة أخرى ، يرى صوراً معقدة ومتنوعة لهذه الصراعات ، حتى أنه ليصعب رصد خلفياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفق قواعد ثابتة . والواقع أن الدولة لم تستخدم القوّة ، بشكل دائم ، لفرض الاستقرار وانتظام الجباية ، وإنما حققت نفوذها ، في أغلب الأحيان ، باصطناع وسائل أجدى ، فهي أقامت نسقاً من الإجراءات تركّز على أن لا يجتمع السلطان كله لفرد واحد ، ولو كان الوالي . فبالرغم من أنه رأس الهرم الحاكم فعلاً ، إلا أن الدولة أقامت إلى جانبه أصحاب مناصب أخرى ، تقاسمه نصاب السلطة ، كالقاضي والدفتردار وأغوات العسكر ، هذا إلى جانب أصحاب العصبيات المحلية الذين أقرّت الدولة حكمهم .

ثمة مراقبة مشدَّدة مارستها الدولة على الولايات من خلال نظام إداري مركب ، شديد المركزية يقوم على تقسيم السلطة ، وربط هذه الأقسام بشكل مباشر بالمركز ، في حين تبقى علاقة هذه الأقسام فيما بينها ضمن الولاية ، علاقة تنسيق في إطار الاختصاص والصلاحيات المحددة لكل منها ، هذا النظام ساهم في الحدِّ من فعالية القوى المحلية ، وبالتالي في عرقلة التطور المرتقب لهذه القوى . ويمكن أن نلخِّص أبرز نتائج هذا النظام المركزي على مستوى الولايات ، أنه وفَّر لبعض النخب المحلية إمكانية إنتاج سلطتها المحلية ، لكنه لم يسمح لها بإعادة إنتاج هذه السلطة بشكل مريح .

فرغم نجاح أسرة العظم والخدمات التي قدمتها للدولة في القرن الثامن عشر لم تستطع هذه الأسرة إعادة إنتاج سلطتها ، وبالتالي توفير الاستمرارية لنفوذها ، بل على العكس من ذلك ، كانت نجاحاتها سبباً لسعي الدولة لإضعاف وتحجيم هذه العائلة . وهنا تكمن إشكالية السلطة المركزية :

ـ فهي بحاجة إلى حكّام أقوياء لتوطيد الأمن وانتظام الجباية .
ـ وهي لا تستطيع أن تترك السلطة في الولايات لأسرة أو حكّام محليين أقوياء ، خوفاً من تمردهم أو تحولهم إلى دولة داخل الدولة .

لذلك اتّسمت السياسة المركزية في التعامل مع الولايات وفق استراتيجية الحاجة . ففي الظروف الصعبة تطلق يد الحكّام المحليين الأقوياء ، وما أن تتبدد هذه الظروف تنقلب عليها ، لكنها سرعان ما تعود للاعتماد عليهم للحاجات المستجدة . ولكي تضمن نجاح هذه السياسة عمدت إلى سياسة البدائل ، فحتى لا ينفرد أي حاكم محلي بالسلطة ، كان يجب أن يقوم إلى جانبه حكّام أقوياء أيضاً ، يمكن أن يكونوا بديلاً عنه في أية لحظة .

يمكننا أن نلاحظ أن ظروفاً موضوعية كانت تحول دون إمكانية خروج الحكام المحليين عن طاعة السلطان ، فالتوزيع الإداري للسلطة داخل الولاية ، وسياسة التحجيم للحكّام الأقوياء بين الفترة والأخرى ، إضافة إلى استغلال تناقضات وصراعات هؤلاء في إطار سياسة البدائل ، كل هذه العوامل بقيت في القرن الثامن عشر تحول دون إمكانية انفراد طرف محلي بالسلطة بشكل كامل . يمكن القول إن القرن انتهى على حقيقة بروز « المحلي » الذي تجلّى بالأسر والعصبيات ، إلا أن هذا المحلي لم يستطع إلغاء « المركزي » والحلول مكانه ، كما أنه لم يبلور هوية خاصة به ، إن ما حدث هو تعايش واعتراف متبادل كان يتخلله محاولات لكسب المزيد من نصاب السلطة ، وهذا ما يمكن أن نلاحظه على مستويات مختلفة في مجتمع المدينة في بلاد الشام .

فالجهاز القضائي ، شهد نفوذه تراجعاً ملحوظاً في موازاة التضخيم الحاصل على مستوى حكام السياسة في الولاية . فقد بقي هذا الجهاز يخضع لمركزية صارمة ، فمنصب القاضي نادراً ما تولاه علماء محليون من مدن الشام . ونظراً لأهمية هذا المنصب ودوره الفعّال فقد كان من النادر جداً أن تسمح الدولة بتجديد ولاية القضاة ، التي لم تكن تزيد عن سنة واحدة ، وهذا الإجراء ساهم أيضاً بإضعاف هذا المنصب ، لكن في موازاته نمت فعاليات محلية مؤثرة ، فقد أمسك العلماء المحليون بالسلطة الفعلية لجهاز القضاء ، دون منصب القاضي ، فنواب القاضي وعناصر جهازه الإداري كانوا في أغلبيتهم من العلماء المحليين ، أو من علماء المدن والقرى القريبة .

لقد تنامى موقع العلماء ودورهم على مستوى مماثل ، فبالرغم من أن جهاز العلماء بقي إلى وقت طويل بيد الأهالي ، إلا أن ذروة النفوذ والتأثير ، تجليا بشكل بارز في القرن الثامن عشر . فقد برزت أسر دينية في مختلف المدن ، كما تفرَّد علماء من أصول اجتماعية وعائلية مختلفة ، تمكَّنوا من ممارسة أدوار تخطت ، إلى حد كبير ، نفوذ الوظيفة والمنصب ، بعدما شهد هذا الجهاز تراجعاً إلى حدود الحرفة الدينية البحتة مع بدايات الفترة العثمانية . لقد تجسَّدت الزعامة والوجاهة المحلية في عائلات تعاقب أبناؤها على المناصب الدينية العليا وتوارثوها لفترات طويلة ، فبرزت مؤسسة الإفتاء على مستوى فاعل في المدينة ، وبقيت لفترات طويلة محلَّ تنافس شديد بين عائلات نجحت في الإمساك بها ، وقد عبَّرت هذه المنافسة عن حيوية بالغة للمجتمع المحلي .

لم تكن المؤسسة الدينية الطرف المحلي الوحيد الذي نجح في تقوية نفوذه على حساب علماء الروم في بلاد الشام ، فبالرغم من أن العلماء كانوا الطرف الأبرز والأكثر تأثيراً ، كونهم من الناحية العملية أمسكوا بالسلطة الأيديولوجية واحتكروا شؤون التعليم في المساجد والمدارس والمكاتب ، وقاموا بمهمة الاستمرارية الثقافية ، وإن خلت هذه الاستمرارية من تجديدات يمكن أن تشكل منعطفات في البنية المعرفية لتلك المرحلة . وقد تركت هذه التطورات أثراً بالغاً على مستوى السلطة ، فمع نماء دور العلماء المحليين ، نما تأثيرهم على الحكَّام بالرغم من بقائهم من الناحية العملية بعيدين عن المشاركة في السلطة فعلياً ، لكنهم شكَّلوا قوَّة ضغط وفعالية ووسائط لا غنى عنها لاستقرار الحكم في الولايات .

وقد طالت التطورات المؤسسة العسكرية في بلاد الشام ، فبرزت تغييرات متلاحقة ، وصراعات دامية ، أدت إلى بروز تركيب جديد للقيادات العسكرية العليا وإلى تغيير بنيوي في المؤسسة العسكرية ككل ؛ فقد انهارت التشكيلات العسكرية القديمة ، وفقدت أهليتها المهنية الرفيعة ، وبرز مكانها صنفان من القوى ، تمثَّل الأول بقوات المرتزقة التي اضطر الولاة لاستئجارها لموازنة القوى العسكرية المحلية ، التي تطبَّعت في مجتمع المدن وارتبطت مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحياة المدينة ، التي تركت التغييرات الحادثة فيها أبلغ الآثار عليها . لقد عصفت بالمؤسسة العسكرية تحوُّلات بالغة الأهمية ، برز فيها ضباط عسكريون ومغامرون من أصول

مملوكية ومحلية سعى كل منهم لامتلاك نصاب مستقل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد انعكست تلك التحولات ، على الجهاز الإداري في الولايات ، فأطلّت فعالياته برأسها ، واستطاع الكتّاب المسيحيون أن يزاحموا الجهاز الإداري العثماني وأن يحتلوا مواقع مؤثرة ، بل أن نفوذهم طال رأس الحكم في الولاية مع نهايات القرن الثامن عشر . لقد كان لبروز هذه الفئة دلالات ذات أهمية بالغة ، فهي شكلت بذوراً ، تنامت تدريجياً ، بحيث ما إن حلَّ القرن التاسع عشر حتى اخترقت هذه الفئة جدار السلطة ، ووضعت نفسها على مفترق الطريق للعب دور أساسي في التحديث الذي انصبَّ بداية على الجهاز الإداري والعسكري .

يمكن التأكيد على أن بعض أسباب هذه التحولات السابقة ، التي شهدتها الفئات المؤثرة في المجتمع ، تكمن في المشاركة النشطة في العمليات التجارية والمضاربات والتزام الأراضي . فلم يكتفِ الحكام والأعيان بما يدخل إليهم من أملاكهم العقارية والزراعية ، بل حصلوا على حصص في تجارة القوافل ، وقدَّموا القروض لتجار الجملة وتلاعبوا في أحوال السوق لتصريف احتياطهم من القمح والحبوب . كان النشاط الاقتصادي لهذه الفئات يتم عبر وكلاء أو عبر حاشية البلاط وخدمه . ومن خلال المنافسة مع تجار المدينة وحرفييها ، كانت جماعة الموظفين تستغل وضعها الممتاز ، مما ساهم في الحدِّ من إمكانية تراكم رأس المال لدى قطاع التجار والحرفيين وعرقل توظيفها بشكل ناجح . كان الاستقلال الإداري الذي تمتعت به فئات التجار والحرفيين على أهميته ، ضيقاً للغاية ، وذلك لأن المناصب الهامة انحصرت في أيدي الخاصة بشكل أساسي .

وقد ترك النشاط الاقتصادي في المدينة بصماته على الطبيعة الاجتماعية لدى الفئات المهيمنة ، من حكام وأعيان ، وهذا ما تبينه بجلاء ودقّة مسألة انخراط الإنكشارية في المجتمع المحلي ، وتحوُّلها إلى فئة مميزة نسبياً بين التجار والحرفيين ، وقد حصل شيء من التبادل ، فقد نجح بالمقابل بعض التجار والحرفيين في تحسين أوضاعهم عبر انخراطهم في المؤسسة العسكرية ، فاكتسبوا شيئاً من النفوذ ، عزَّزوا به أوضاعهم الاجتماعية . وقد نما ، بالمقابل ، دور الأعيان من ملاكي الأراضي وأصحاب الثروات ، وتم نوع من الانصهار الجزئي لكبار الموظفين العثمانيين

في فئـات الأعيان المحليين ، إلاَّ أنـه في كل الأحـوال بقي تـأثيـر السلطة أقـوى من تأثير الثروة .

وهكذا تمثَّل أحد المظاهر الأساسية ، للتبدلات الاجتماعية ، بالتحوُّل المعقـد داخل الفئات المهيمنة . فقد تعرضت العامـة والفئات الـدنيا لعمليـة كبح مستمـرة ، لا سيما من أوساط العسكريين ، وبشكل أقـل من أوساط العلمـاء ، هذا الكبـح كان يتحول إلى انتفاضات عفوية ، غالباً ما كانت تنتهي ، بعد أن يهدأ غضب العامة ، دون أي تغيير يذكر .

إن قراءة دقيقة تضعنا أمام آليات خاصة لنشوء وقيام السلطة ، فالعصبية المحلية المتمثلة ، بداية ، بأسرة قـوية وذات بـأس ، تنمو بـاتجاه نصـاب السلطة ، والتمهيد للدولـة ـ الولايـة من خلال مجمـوعة تحـالفات وعمليـات استتبـاع للقـوى المجـاورة والمحيطة ، ومن خلال تلبيتها للإرادة السلطانية في تنظيم جباية الضـرائب والانخراط في صيغة الالتزام وتوفير الاستقرار . عند توفر هذه الشروط تتـدخل الإرادة السلطانيـة لتضفي الاعتراف الشرعي بقيام السلطة المحلية . عملية اكتساب الشرعية شـرط قيام الـولاية واستمـرارها من الـداخل والخـارج ، وبالتـالي استقرارهـا بين حدود الـولايـة والمركز . فكما كانت صيغة الالتزام النافذة التي يدخل منها أصحاب الطموح ، كانت أيضاً حقل الصراع الدائم على السلطة ، وذلك من خلال ثلاثة عناصر :

ـ عصبيات الداخل المتشكلة .
ـ عصبيات العسكر الوافد .
ـ أو من حلف يجمع بين الطرفين بداية .

هذا النهج في نشـوء السلطة في مدن بـلاد الشام ، استمـر طيلة القرن الثـامن عشر ، فقد استمرت قواعد الحكم المحلي قائمة على أشكال من الصراع والممانعـة ضد أو دفاعاً عن العصبية الحاكمة . وبين الاستتبـاع والممانعـة ، تتشابـك علاقـات ومصـالح ، مـوظفي الهيئة الحـاكمة ، والأعيـان والعسكر والعلمـاء وزعمـاء الأحيـاء والأصناف الحرفية ، على قاعدة التواصل مع خطوط البنية المعرفية المنغرزة في وعي الجماعة والقائمة على أن السلطة « لمن غلب » .

إذن يمكن القول ، وفق المصطلح الخلدوني ، إن التاريخ الفعلي لبـلاد الشام

في القرن الثامن عشر ، هو تاريخ عصبية عثمانية غالبة ، في مجتمع يتميز بتساكن عناصر متعددة ـ عربية وأسيوية ـ شكلت بمجموعها قاعدة العصبيات المحلية الآخذة في النمو والتبلور والتي انتظمت في فرق وطوائف وجماعات ومذاهب مختلفة ومتشابكة ، نجح فيها « المحلي » في انتزاع دور « الوسيط » الذي أتقنه بجدارة جلبت له الاعتراف الرسمي والشرعي .

كما نجح « المركزي » في تحويل الجميع إلى عناصر في نظام الالتزام وشبكات الملتزمين . كانت هذه السياسة تستهدف حلَّ المشكلة المالية والاقتصادية بالدرجة الأولى ، لكنها ، في التطبيق العملي ، كانت سبباً في توليد أزمة من نوع آخر ، فهي ساهمت في إضعاف السلطة المركزية من جهة ، وأفسحت بالمجال لقيام صراعات مفتوحة في الولايات بين مالكي أنصبة السلطة الساعين لمزيد من الثروة والنفوذ . ومشكلة جديدة أيضاً نشأت من خلال الاتجاه الذي بدأ بالنمو في نهايات القرن الثامن عشر والذي تمثل بإخضاع قسم من إنتاج مقاطعات الالتزام الزراعية ، والحرفية ، إلى حاجات السوق الخارجي وإن بشكل محدود ، إلّا أن هذا الاتجاه أخذ ينمو تدريجياً من خلال تزايد العمليات التجارية مع أوروبا .

كل هذه التطورات ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية ، ساهمت بوضع بلاد الشام أمام منعطف هام سيصيب لاحقاً بنية الدولة وجهازها المؤسسي ـ الإداري والأيديولوجي . ضمن هذا السِّياق تأتي حركات وتناقضات بعض الولاة والعسكريين مثل علي بك وأبي الذهب ، وفيما بعد محمد علي باشا ، وبعض الأمراء المحليين ، مثل الظاهر عمر الزيداني ، والأمراء الشهابيين وقبلهم المعنيين . لقد أعطيت تلك الحركات تفسيرات « قوموية » مستمدة من الذهنية الأيديولوجية المعاصرة ، التي أسقطت عليها فيما بعد مفاهيم محدثة .

على ضوء الملاحظات السابقة يمكن القول ، إننا في القرن الثامن عشر نقف على عتبة تحولات ومتغيرات متراكمة ، فقد تميزت تلك الحقبة بالكثير من الأحداث والتطورات ، الذاتية والموضوعية ، والتي وضعت مجتمع المدن بكامله في بلاد الشام أمام منعطفات وتحولات كان هذا المجتمع يسير باتجاهها بخطى ثابتة .

إن القراءة التي قمنا بها لتلك الحقبة تشير بما لا يدع مجالاً للشك ، أن البنية

التقليدية لمجتمع المدينة على وشك الخروج من حالتها والتوثُّب للدخـول في مرحلة جديدة تستجيب لتلك التحولات والتطورات . لذلك فما حدث في القرن التاسع عشر لم يكن كله نتيجة التأثر بالفعل الأوروبي ، فقد كان المجتمع يتأهل للعب دور جديد ، ويستبطن مفاهيم جنينية جديدة تتطور ببطء ، وتعتمد على معطيـات تنتجها بنفسهـا ، هذا التطور والتحول كان محتماً أمام هذا الكمِّ من التحوُّلات والمتغيِّرات على المستوى المركزي والمحلي .

ويمكن القول إن إدخال التجربة الأوروبية على المجتمع المحلي ، الـذي كان يتـأهل لمـرحلة يعيد إنتـاجها بنفسـه ، أدى إلى خلخلة التجربـة المحلية ، بـل وإلى تشـويهها . فقـد أدى هذا الإقحـام إلى ولادة جديـدة ، ليست هي النتيجة الـطبيعيـة لتطورات التجربة المحلية ، وليست هي بالتالي الترجمة الدقيقة للتجربة الأوروبيـة ، بـل كـانت مـزيجـاً لتجـربـة مـزدوجـة اختلط فيهـا الأوروبي « الـوافـد » بـالمحلي « المتحوِّل » .

في كـل الأحوال انصبت دراستنـا على حقبة محـددة ، وهي تستطيـع أن تعيـد الاعتبار لحقبة وصفت بالركود والظلام ، وكشفت ما تخللها من مظاهر حيوية في قرن شهد تطورات هامة ، أمـدنا بـذروة التجربـة العثمانيـة ـ الإسلاميـة في بلاد الشـام ، وشكَّل ، بالتالي ، أساساً لما حدث من تطورات فيما بعد . والذروة والأساس يتضمنان معنى أعمق بكثير من الخاتمة والبداية ، فتجارب المجتمعات تبقى لها وشائج مباشرة بالماضي والمستقبل .

وعلى مستوى مختلف ثمة ملاحظات منهجية تكمن في البنية المعرفية للمجتمع الذي شرعنا في تحليله ، من خلال تفكيك النصِّ التاريخي وإعـادة تركيبـه ، ومن ثم ترتيب العلاقات التي نسجتها السلطة في المجتمع المحلي بكافة تجلياته .

ـــ لقد شكَّل الصراع على السلطة ، بهدف امتلاك نصابها ، كاملاً أو متجزءاً ، أساساً لفهم التاريخ الاجتماعي لمدن بلاد الشام ، وبدون هذا الفهم لا يمكن القيـام بعملية رصد دقيق وعلمي لدور جميع القوى الاجتماعية المدينية .

وتشكِّل هذه المنهجية في قراءة تاريخ هذه المنطقة مدخلاً هاماً لكشف الكثير من الظواهر التي تختبىء خلف قشور باهتة ، ترتكز على مفاهيم لا يمكنها قراءة الواقع في

تحوله الدائم بل في سكونيته ، فالواقع في تبدله المستمر خلال القرن الثامن عشر ، شهد صراع عصبيات وفئات متعددة بهدف إمتلاك نصاب السلطة ، بل وضمن كل عصبية أو فئة اجتماعية دارت رحى حروب ومنافسات تمحورت على مواقع الوجاهة والنفوذ .

إن تحليل الصراع على السلطة ، من الناحية المنهجية أمراً ضرورياً لكشف حركة الواقع ورصد التغييرات والتحولات التي كانت تعصف بالمجتمع ، فعلى المستوى المنهجي شكّلت مسألتا : أ ـ الصراع على السلطة ؛ ب ـ واستخدام القوة لتحقيق الغلبة أساساً لفهم السوسيولوجيا التاريخية والمعرفية لمدن بلاد الشام ، وهذا الأساس يجد جذوراً له في طبيعة البنية المعرفية الخاصة بالسلطة التي ترتكز على مفهوم « الملك القائم على العصبية » وتراث « السلطة لمن غلب » . وهي مفاهيم حفرت آثارها في الذاكرة التاريخية للأمة ، وبقيت ممارسة السلطة في إطارها عملياً .

ـ لا يحتاج الأمر لمزيد من الضبط ، فنحن أمام بنية معرفية واحدة يدور في فضائها مجتمع مدن بلاد الشام بكل فئاته وتناقضاته . هذه البنية لم تتشكل دفعة واحدة ، بل كانت نتيجة لصيرورة اجتماعية وسياسية واقتصادية ، تضعنا مباشرة أمام أحداث تاريخية متراكمة شكّلت ، بحد ذاتها ، الأحجار التي بني منها هذا الجدار المعرفي .

لقد أفرز المجتمع العربي ـ الإسلامي ، في تحولاته ومنعطفاته العامة ، خلال حقبات تاريخية متعددة ، شبكة من المفاهيم ترتبط بخيوط متعددة ، مختلفة في المتانة ، مع السلطة . هذه الشبكة المفهومية آتية من حقلي : التراث الفقهي والتجربة العملية والمعاشة . ومن مرحلة صراع الحقلين إلى مرحلة التوفيق بينهما ، تكوّنت واستقرت بنية معرفية ، شكّلت القاسم المشترك الذي استمدت منه الفئات الحاكمة والمحكومة ، وما بينهما ، منظومة متكاملة من المفاهيم والمعارف وسلّم القيم المحرّكة لكل الظواهر المتجلية في المجتمع والتي عالجنا الكثير من معالمها في سياق البحث .

ـ يمكن القول ، في هذا المجال ، إن القناعات والمفاهيم تمتعت بصفة الثبات النسبي في القرن الثامن عشر ، بالرغم مما كان يحصل في المجتمع من

تحولات وتطورات ، لذلك نشدد على نسبية هذا الثبات ، والسبب يعود إلى أن مصادر المعرفة لم تكن واسعة ومتعددة ، فوسائل الاتصال لم تخرج عن إطار هيمنة المؤسسة الدينية ، فمنابر المساجد ، وحكايات المقاهي ، بقيت تدور في فلك البنية المعرفية السائدة ، وبالتالي تعيد إنتاج نفسها . لم يكن اكتساب المعرفة في ذلك القرن سهلاً ، فهو يتطلب تحمل مشاق السفر والترحال ، بين العواصم الثقافية التي تمثلت في إستامبول والقاهرة ودمشق . لقد كانت آلية الارتحال في طلب العلم الوسيلة الوحيدة لاكتساب المعارف ، وهي معارف تقف على قواعد الدين والفقه والتصوف . هكذا يقدم الحقل المعرفي ذات المعرفة لكل طالب ، الذي يحمل ما تعلمه لينقله إلى الأجيال الجديدة ، في عملية دقيقة لإعادة إنتاج المعرفة المكتسبة نفسها .

ـ وإذا كان من المسلَّم به ، من خلال صفحات هذا البحث ، بروز القوى المحلية ، ونجاحها في تصليب بناها السياسية والاجتماعية ، فإن هذا النفوذ المحلي المديني يحمل في أعماقه دلالات هامة على الصعيد المعْرفي . فهو يعكس بالدرجة الأولى بذور البداية لوعي بالذات والهوية يعبر عن نفسه بصورة غائمة يشوبها الكثير من الغموض .

إن هذا « المحلي » وإن لم يعبر عن نفسه بلغة خطاب معرفي ، إلا أنه كان في الذهنية يفعل فعله ويحرِّك سلوك الفئات المدينية . إن ما نود قوله إن شعوراً بالتمايز بدأت بذوره في القرن الثامن عشر ، هذا التمايز وإن لم يتخذ شكل هوية ثقافية أو قومية مغايرة ، إلاّ أن التطورات والتحولات فيما بعد سوف تساهم في إنضاج لغة خطاب قومي ووطني يستند إلى العروبة كهوية ثقافية جامعة للتجربة التاريخية الإسلامية والتجربة المحلية التي نجحت في الحفاظ على خصوصيتها . هذا الخطاب ما كان ليظهر على صورته هذه لولا التراجع الذي أصاب السلطنة ، والصعود الذي ميَّز النُّخب المحلية بكافة شرائحها .

ـ برزت في مجتمع مدن بلاد الشام زمر عائلية وأسرية تميزت بخصائص ذاتية متميزة ، بحيث يمكن الحديث عن عائلات دينية وعائلات عسكرية أو سياسية ، وعائلات حرفية أو تاجرة . السمة الأسرية والعائلية تبرز أهمية علاقات القرابة وصلات الرحم ، وقد تمثلت هذه السمة في احتكار بعض العائلات لأهم المواقع والمناصب ، وبالتالي توارثها واحتكارها بين الأبناء والأحفاد ، بل إن بعضها تحول إلى جماعات شبه

مقفلة تحرص على نسبها وعلى إعادة إنتاج نفسها في إطار من التضامن الاجتماعي على مستوى العائلة التي شكلت المرجع الرئيسي للولاء والمسؤولية في تلك الحقبة .

لقد استطاعت هذه العائلات أن تشكل قاعدة مادية واقتصادية متميزة عن غيرها ، وهي نجحت في توظيف مناصبها وامتيازاتها للحصول على الثروة والنفوذ . لقد كانت هذه المكاسب ، التي حصلت عليها تلك العائلات ، وليدة وظيفة ودور تقوم بهما العائلة على مستوى المجتمع المحلي ، لذلك يصبح من الضروري ، كي تبقى المكاسب ويتعزّز النفوذ ، أن تستمر العائلة في وظيفتها الاجتماعية ودورها المطلوب وأن تتمسك بالمناصب والوظائف وأن تعمل على تعزيز ثرواتها ومراكمتها .

إن الحرص والتمسك الشديد بالأعراف والتقاليد ، بالوظائف والمناصب ، ينعكس في الاهتمام الذي ينصبُّ ، منذ البداية ، على تأهيل الوريث وتربيته تربية خاصة من أجل أن يكون أفضل خلف لخير سلف ، وحيث إن روح المنافسة بين الزمر العائلية والأسرية سمة مجتمع المدينة ، ينشأ جيل العائلة الجديد مفعماً بهذه الروح التي تغذيها ذهنية المجتمع وتربية العائلة التي تعيش بحالة تواصل قوي بين الماضي والحاضر ، يتدخل التوجيه الأبوي ثم الأسري ، منذ البداية ، ليلعب الدور الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية والوظيفية ، مما ينمِّي الدافع الذاتي لدى الأبناء لإعادة إنتاج العائلة لتستمر بدورها ووظيفتها .

وهنا تتدخل بعض العوامل والتي كان يفترض أن تلعب دوراً فاعلاً ضد الاحتكارات الأسرية على صعيد طويل الأمد . فقانون الإرث الإسلامي يحول دون التراكم الضخم للثروة من خلال تقسيمها الدائم على الورثة ، وبالتالي يفترض به أن يمنع مراكمة ثروات واحتكارات ضخمة في المجتمع . لكن الواقع الاجتماعي أفرز تضامنات عائلية ، ساهم المنصب والنفوذ في تقويتها ، مما جعل الزواج يتم ، في أغلب الأحيان ، بين أفراد الأسرة الواحدة ، أو ضمن دائرة الأسر المماثلة ، أو من خلال افتعال مجموعة من الحيل كي تبقى الثروة موحدة قدر المستطاع ، وهذا الأمر حدَّ من فعالية توزُّع الثروة والنفوذ وفتح المجال أمام استدامة النفوذ والثروة في إطار علاقات القرابة .

توزعت هذه الزمر العائلية ـ القرابية في إطار من الاتحادات التضامنية على

مستوى الفئات التي يتشكل منها المجتمع . ففي المجالات الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية والعسكرية ، كان الأفراد يحققون مصالحهم عبر تجمعات واتحادات مهنية وإقليمية وعرقية ودينية ، كالطرق الصوفية وجهاز العلماء ونقابة الأشراف والمذاهب والملل ، والتجمعات العصبوية القبلية والتشكيلات العسكرية ، وأصناف الحرف والتجار والأحياء السكنية وغيرها. في إطار روح الجماعة هذه، أو الاتحادات التضامنية، برزت التشكيلات العسكرية (الأغوات)، والجهاز الديني (العلماء) كإطارات مؤثرة أكثر من غيرها ، وكان لهما أن يلعبا دوراً هاماً ، وقد تحوَّل هؤلاء بالتالي إلى تجمعات شبه سياسية (Parapolitical) برع فيها العلماء أكثر من الأغوات وحققوا تواصلاً مدهشاً في إطار الزمر العائلية الدينية استمر على مدى القرن الثامن عشر .

برزت العائلات الدينية ، في هذا المجال ، متماسكة محافظة على بنيتها ومناصبها ، بفعل الشروط الموضوعية والذاتية التي توفرت لها ، ونجحت بتدعيم ذلك بعنصري النفوذ والثروة ، بحيث بقيت هذه العائلات أبرز القوى المحلية ، فقد احتل هؤلاء موقع الصدارة من خلال الدور الذي قاموا به وتصدوا له . فالحفاظ على مكانتهم ومنزلتهم الموروثة كان يتطلب التعاون مع السلطة ورجالها وبالتالي المساعدة على تحقيق النظام والاستقرار . بالمقابل كانت حاجة السلطة إليهم ملحَّة ، فقد امتلكوا معرفة أعمق بفجوات المجتمع وبذهنيته ، إضافة إلى امتلاكهم لغة الخطاب المحلي المعزَّز بالمكانة الدينية والشرعية ، مما يسهِّل عملية الاستقطاب المستمر لرضى المحكومين بالحاكم ؛ لقد شكلوا الفئة المكملة واللازمة لضبط وإدارة نظام الحياة الاجتماعية ، باختصار كان الطرفان يجتمعان على مصلحة واحدة .

وتقف العائلات الدينية والأعيان ، بشكل عام ، في موقع الوسيط بين السلطة والمجتمع المحلي ، وهي اعتمدت على علاقتها بالهيئة الحاكمة لتنمية وتطوير منزلتها وسط الجماعة ، ونجحت في إثبات تأثيرها الفعَّال في وقت عجزت فيه التجمعات والزمر العائلية الأخرى عن منافستها والتفوُّق عليها في دور الوسيط . كان نجاح العائلات الدينية عاملاً هاماً في استقرار وضبط المدن وبالتالي في تدعيم السلطة وإطالة سيطرتها . كان ذلك أيضاً عاملاً مهماً في توجيه حركات العامة أو قيادتها عند

الضـرورة ، هـذه الحـركـات التي كـانت بـأمسِّ الحـاجـة للنخبـة المؤهلة لـدور القيادة الشعبية .

تبقى الإشارة إلى أنه بالرغم من النجاحات التي حققتهـا العائـلات الدينيـة في المجتمع المحلي ، فقد استـطاعت بعض العائـلات العسكريـة ، وبعض الزمـر التي استمدت نفوذها من تجربتها العسكرية السابقـة في إطار الأغـوات واليرليـة ، أن تقوم بمنافسة مؤثرة وبارزة في بعض المراحل .

تثير هذه الخلاصة أسئلة متنوعة تتعلق بأصول الفئات الحاكمة التي تكوًّنت بعد انهيار السلطنة . ألا تعود أصول هؤلاء إلى العائلات الدينية والعسكرية ؟ أليست هذه الظاهرة إحدى سمات مجتمع مدن بلاد الشام حتى وقت قريب؟

إن ما طمح إليـه هذا البحث ، هـو متابعـة المسار التـاريخي لتحولات السلطة وأنماطها في مجتمـع تقليدي ، قبـل أن تتعرض ، بشكـل واسع ، لتـأثيرات الشبكـة المعرفية الآتية من أوروبا . هذا المجتمع بقي يخضع لتجربـة الحكم العثماني قـروناً عديدة ، وحمل في داخله بنية معرفية خاصة بالسلطة قوامها الملك ـ العصبية ـ الشوكة أو الغلبة .

لقد حاولنا رصد ودراسة ظاهرة السلطة من خلال المجتمع ، وحرصنـا على أن تأتي المعالجة متكاملة لتشمل كافة البنى التي يتكوَّن منها مجتمع المدينة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر . ومن المهم القول إن بحثنا لا يستهدف إطلاق تعميمات نهائية حول مسألة السلطة ، بقدر ما يستهدف وضع حجر الأساس لمتابعة الأبحاث حول هذا الموضوع الذي لا يزال مثقلاً بما يحمله من الماضي إضافة إلى ما يفرضه الحاضر من ضوابط ترسم حدوداً له .

الملاحق

١ ـ دخل ولاية صيدا من الميرة سنة ١٧٧٣ م .

٢ ـ خريطة لمدينة دمشق القديمة .

٣ ـ خريطة لمدينة طرابلس قبل تقويم مجرى نهر أبو علي .

٤ ـ خريطة لمدينة حلب في القرن السادس عشر .

١ ـ دخل ولاية صيدا من الميرة سنة ١٧٧٣ م[1]

	بالقروش
أولاً ـ بلاد الدروز	
١ ـ جبل الدروز	٦٦٩٢٧,٣٠
٢ ـ مدينة بيروت	٥٨٧٨٦,٢٠
ثانياً ـ البلاد الخاضعة لحكم الشيخ ظاهر العمر:	
١ ـ بلاد صفد ومدينة عكا	٨٥٣٢٢,٣٠
٢ ـ المناطق المحيطة بعكا	٢٦١٨٤,٢٠
٣ ـ جبال عكا	٢١٦٠٨,٢٠
٤ ـ منطقة الناصرة	٤١٧٩,٢٠

(١) راجع الوثيقة رقم (٣٤) في وثائق السفير عادل إسماعيل. م. س، ص ١٣٩.

ثالثاً ـ بلاد جبل عامل:

١ ـ القسم من منطقة بلاد بشارة الموضوع بالتزام الشيخ ناصيف النصار المقيم في قلعة تبنين	١٨١٥٨
٢ ـ القسم من منطقة بلاد بشارة الموضوع بإشراف الشيخ قبلان المقيم في قلعة هونين	١٨١٥٨
٣ ـ منطقة صور الموضوعة بإشراف الشيخ أحمد عباس المقيم بقلعة مارون	١٨١٥٨
٤ ـ بلاد الشومر الموضوعة بإشراف الشيخ علي العباس المقيم في قلعة ميس	٩٧٧٠
٥ ـ بلاد الشقيف الموضوعة بإشراف الشيخ علي فارس، المقيم في قلعة الشقيف ـ أرنون	١١٧٤٧
٦ ـ بلاد جباع الموضوعة بإشراف الشيخ حسين منصور، المقيم في قلعة جباع	٧١٩٦
٧ ـ بلاد التفاح الموضوعة بإشراف الشيخ حمزة منصور	٧١٩٦

رابعاً ـ صيـــدا:

١ ـ مدينة صيدا	٥٠٠٠٠
٢ ـ ضريبة القلعة التي يقدمها الوالي للمشايخ	٧٠٠٠

المجموع العام ٤١١٣٩٦,٣٠

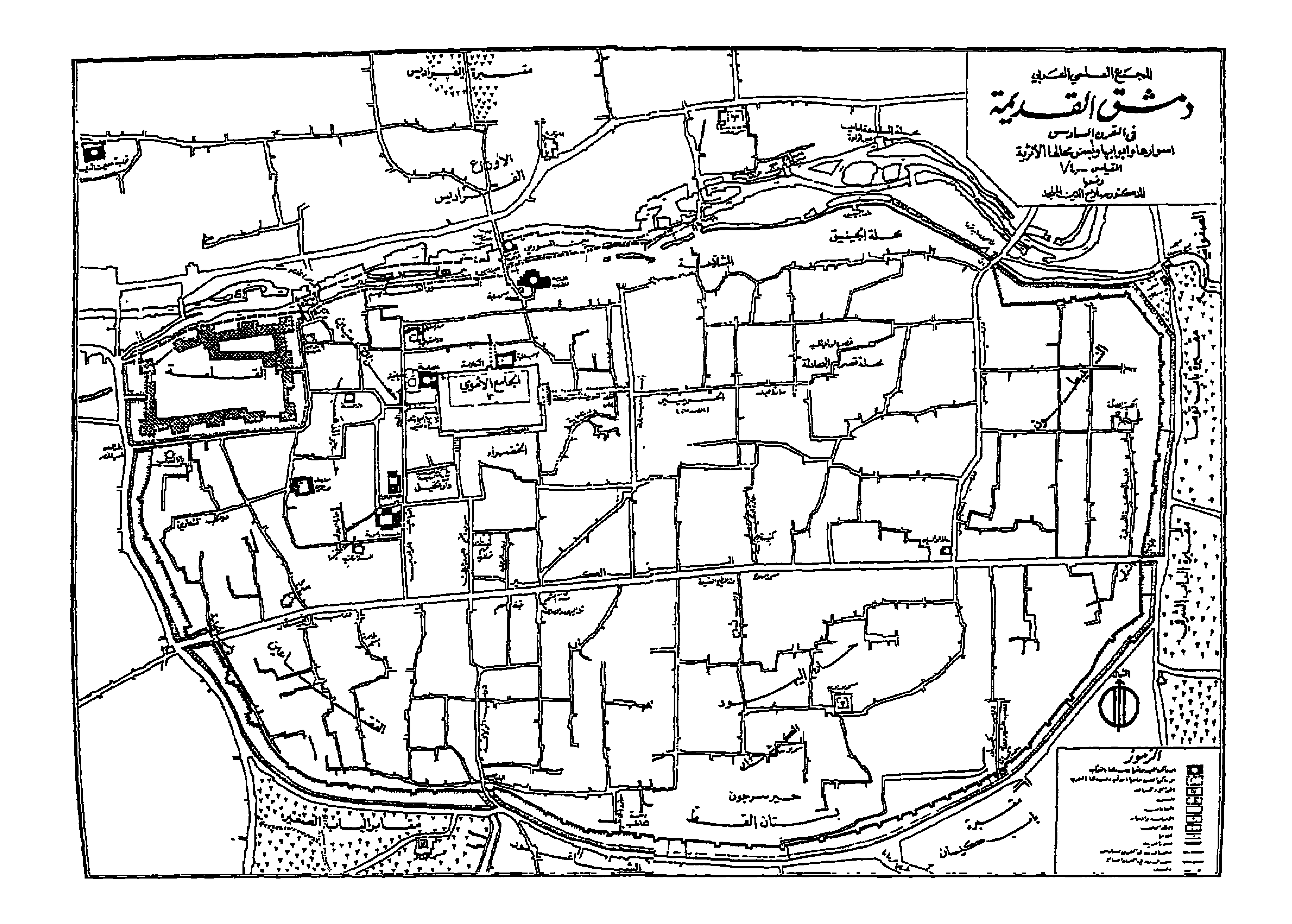
النفقـات:

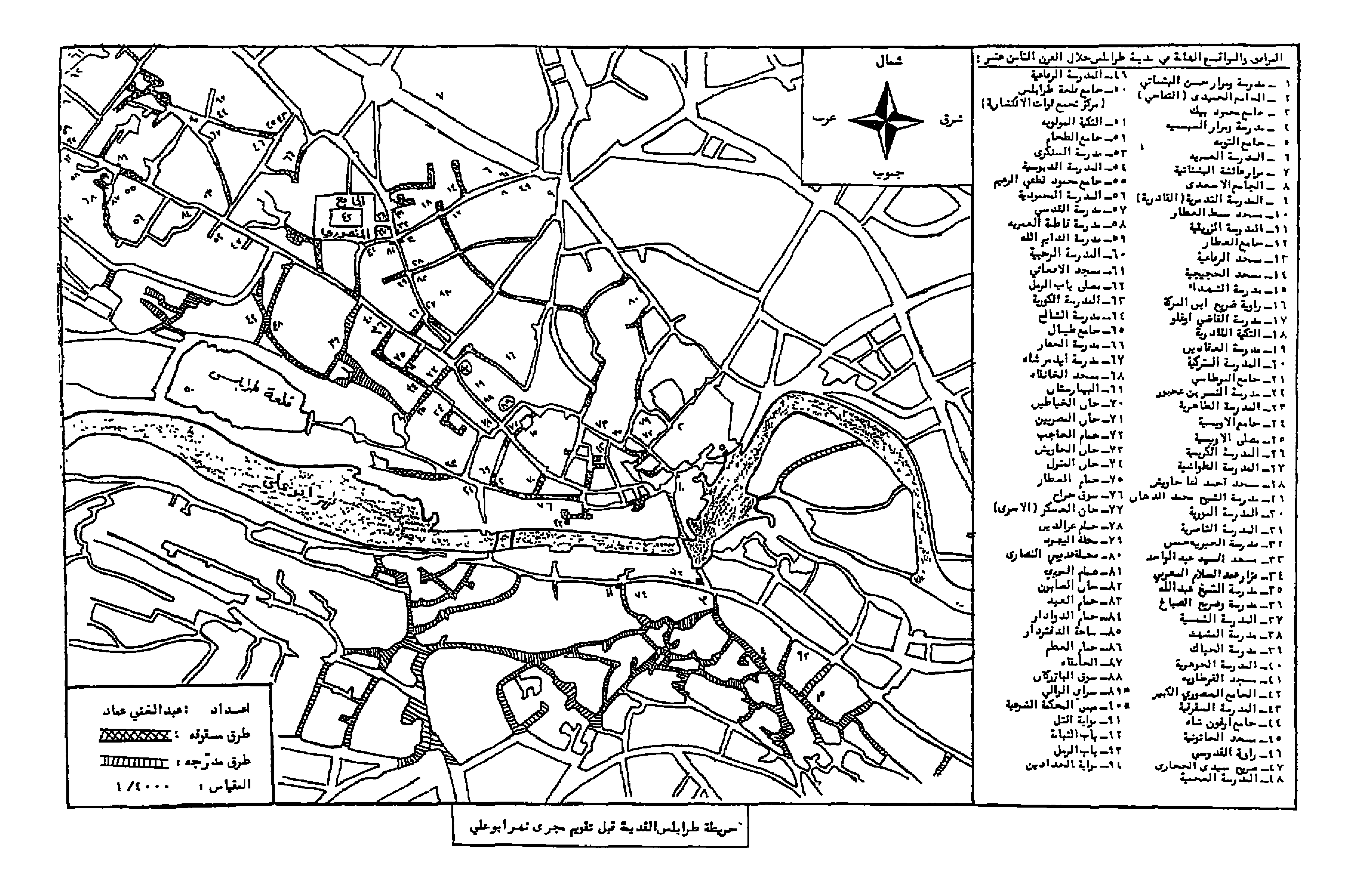
١ ـ لخزينة السلطان	٣٦٢١٦١,٢٠
٢ ـ لخزينة الصدر الأعظم	٢٦١٩٤
٣ ـ حصة الدفتردار	٥٨٤٣
٤ ـ لجردة قافلة الحج	٧٠٠٠٠

مجموع النفقات ٣٦٤١٩٨,٢٠

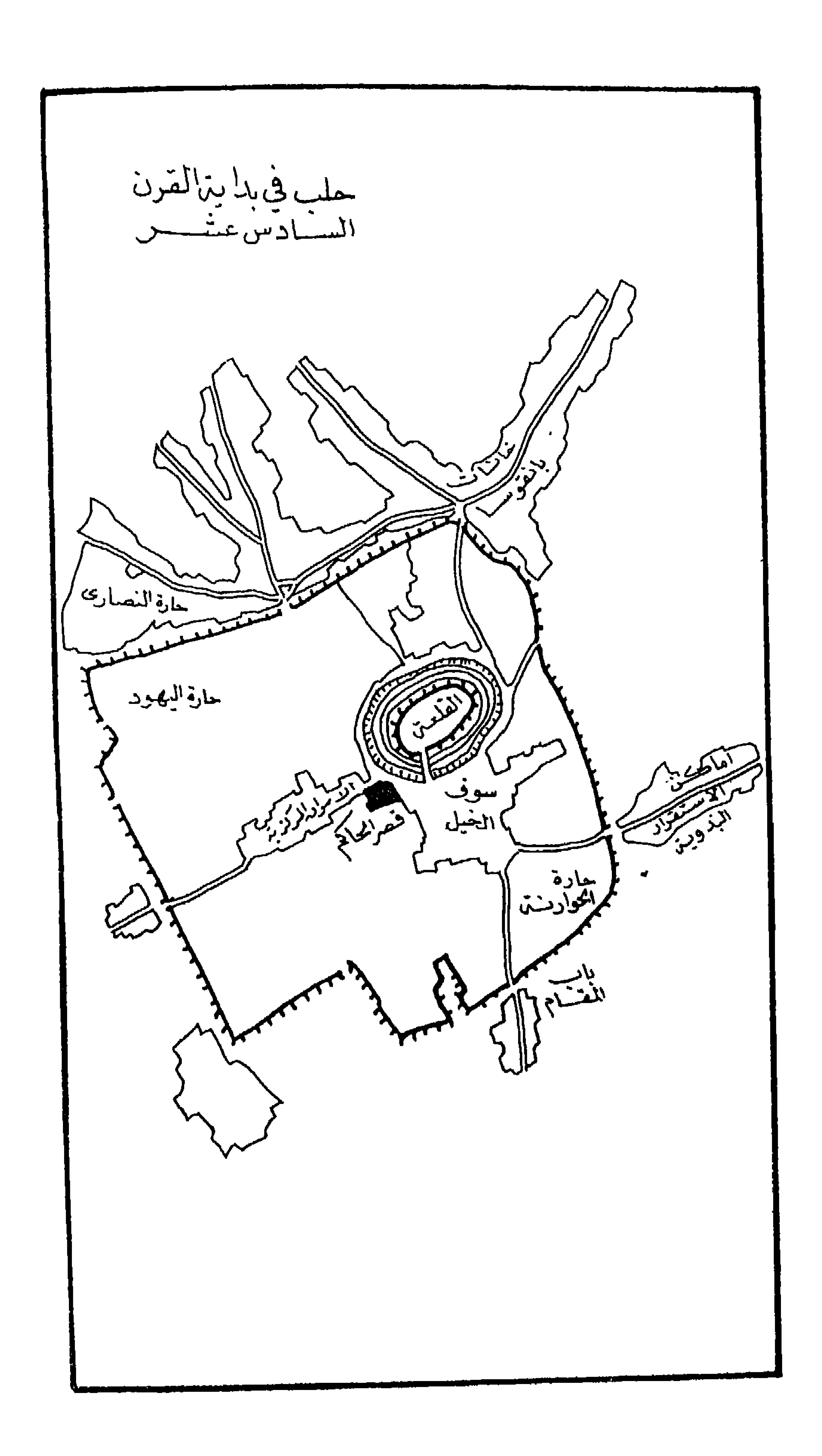
تشمل حصة والي صيدا الرصيد الباقي:

٤١١٣٩٦,٢٠ - ٣٦٤١٩٨,٢٠ = ٤٧٠٩٨ قرشاً.


المجمع العلمي العربي
دمشق القديمة
في القرن السادس
اسوارها وابوابها وبعض معالمها الأثرية
وضعها
الدكتور صلاح الدين المنجد
الجامع الأموي
القلعة
محلة الجنينة
مقبرة الفراديس
الفراديس
الخضراء
بستان القط
الرموز



خريطة طرابلس القديمة قبل تقويم مجرى نهر ابو علي


حلب في بداية القرن
السادس عشر
خانات
بانقوسا
حارة النصارى
حارة اليهود
القلعة
سوق
الخيل
الاسواق المركزية
قصر الحاكم
اماكن
الاستقرار
البدوية
حارة
الحوارنة
باب
المقام

المصـادر والمـراجـع

أ ـ المصـادر العربية :

ـ ابن تيمية ، تقي الدين بن عبد الحليم:

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، دار الكتاب اللبناني ، د. ت.

ـ ابن خلدون ، عبد الرحمن:

المقدمة ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١٩٨٦.

ـ ابن جماعة ، بدر الدين:

تحـرير الأحكـام في تدبيـر أهـل الإسـلام ، تحقيق H. Kofler ، مجلة إسـلاميكـا ، ١٩٣٤ ، المجلد الرابع.

ـ ابن الصديق ، حسن:

غرائب البدائع وعجائب الوقائـع ، تحقيق ودراسة د. يـوسف نعيسة ، دار المعـرفة ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٨.

ـ ابن جمعة وابن المقار:

ولاة دمشق في العصـر العثماني ، تحقيق صـلاح الدين المنجـد ، منشورات المجمـع العلمي العربي بدمشق ط ١٩٤٩.

ـ البديري ، الشيخ أحمد الحلاق:

حوادث دمشق اليوميـة ، تحقيق د. أحمد عـزت عبد الكـريم ، مطبـوعات الجمعيـة المصريـة للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩.

ـ بريك ، ميخائيل:

تاريخ الشام ، مطبعة القديس بولس في حريصا ، لبنان ، ط ١٩٣٠.

ـ البغدادي ، عبد القادر:
الفرق بين الفرق ، دار المعرفة ، حققه محمد محي الدين عبد الحميد ، د. ت.
ـ البيطار ، عبد الرزاق:
حلية البشر في القرن الثامن عشر ، تحقيق بهجة بيطار ٣ ج، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة ، ط ١٩٦١ ـ ١٩٦٣.
ـ الدمشقي ، ميخائيل:
تاريخ حوادث الشام ولبنان ، أو تاريخ ميخائيل الدمشقي ، لمؤلف مجهول (١٧٨٢ ـ ١٨٤١ م) ، تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانو ، دار ابن قتيبة ، مطبعة خالد ابن الوليد ، دمشق ، ط ١، ١٩٨١.
ـ الدينوري ، ابن قتيبة:
الإمامة والسياسة ، دار المعرفة ، منشورات مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ، ٢ ج، د. ت.
ـ الشطي ، محمد جميل:
أعيان دمشق ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٩٧٢.
ـ الشهرستاني ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم:
الملل والنحل ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ط ١٩٦١ ، ٢ ج.
ـ الشهابي ، الأمير حيدر أحمد:
لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، تحقيق وتعليق د. أسد رستم و د. فؤاد إفرام البستاني ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ٣ ج ، ط ١٩٦٩.
ـ الطحاوي ، أبو جعفر:
شرح العقيدة الطحاوية ، المكتب الإسلامي ، بيروت ـ دمشق ، ط ٨ ، ١٩٨٤.
ـ العبد ، حسن آغا:
قطعة من تاريخ حسن آغا العبد ، تحقيق د. يوسف نعيسة ، منشورات دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ط ١٩٨٦.
ـ العطيفي ، رمضان بن موسى:
رحلة من دمشق الشام إلى طرابلس الشام ، المعهد الألماني للدراسات الشرقية ، بيروت ، ط ١٩٧٩.

ـ العظم ، أسعد باشا:

كتاب وقف أسعد باشا العظم ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠.

ـ العورة ، إبراهيم:

تاريخ ولاية سليمان باشا العادل (١٨٠٤ - ١٨١٩ م) ، دار لحد خاطر ، بيروت ، ط ١٩٨٩.

ـ الغزي ، نجم الدين:

الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، حققه وضبط نصه د . جبرائيل سليمان جبور ، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، ٣ ج ، ط ٢ ، ١٩٧٩.

ـ الغزي ، كامل البابي الحلبي:

نهر الذهب في تاريخ حلب ، قدم له وصححه وعلق عليه د . شوقي شعث ومحمد فاخوري ، دار القلم العربي ، حلب ، ج ١ ، ط ٢ ، ١٩٩١ . أيضاً ج ٢ ، وج ٣ ، المطبعة المارونية ، حلب ، ط ١٩٢٢ - ١٩٢٦ م.

ـ الغزالي ، أبو حامد محمد:

إحياء علوم القرآن ، تقديم د . رضوان السيد ، ٩ ج ، دار إقرأ ، بيروت ، ط ١٩٨٣.

ـ الغزالي ، أبو حامد محمد:

الاقتصاد في الاعتقاد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣.

ـ الفرّاء ، القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الحنبلي:

الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٤.

ـ القاياتي ، محمد عبد الجواد:

نفحة البشام في رحلة الشام ، دار الرائد العربي ، بيروت ، د. ت.

ـ القاسمي ، محمد سعيد وجمال الدين:

قاموس الصناعات الشامية ، دار طلاس ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٨.

ـ قساطلي ، نعمان:

الروضة الغناء في دمشق الفيحاء ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢.

ـ كرامة ، الراهب الباسيلي الحناوي:

حوادث لبنان وسوريا من سنة ١٧٤٥ - ١٨٠٠ م:
نشر وتعليق المطران باسيلوس قطان ، منشورات جروس برس ، مؤسسة خليفة للطباعة ، بيروت - لبنان ، د. ت.

ـ الماوردي ، أبو الحسن البصري :
الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، خرَّج أحاديثه وعلَّق عليه خالد عبد اللطيف السبع العلمي ، الناشر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ .
ـ الماوردي ، أبو الحسن البصري :
أدب الدنيا والدين ، دار الصحابة للتراث ، البشير للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د. ت.
ـ الماوردي ، أبو الحسن البصري :
قوانين الوزارة وسياسة الملك ، تحقيق ودراسة د. رضوان السيد ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١٩٧٩ .
ـ الماوردي ، أبو الحسن البصري :
تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك ، تحقيق ودراسة د. رضوان السيد ، دار العلوم العربية ، المركز الإسلامي للبحوث ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
ـ المحاسني ، يحيى بن أبي الصفا بن أحمد:
المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ .
ـ المحاسني ، سليمان بن أحمد:
حلول التعب والآلام بوصول أبي الذهب إلى دمشق الشام ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ .
ـ المحبي ، محمد الأمين:
خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، المطبعة الوهبية بمصر ، ٤ ج ، ط ١٢٨٤ هـ/١٨٦٧ م.
ـ المرادي ، محمد خليل:
سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم ، ٤ ج ، ط ٣ ، ١٩٨٨ م.
ـ المرادي ، محمد خليل:
عرف البشام فيمن تولى فتوى الشام ، دار ابن كثير ، دمشق ـ بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨ .
ـ المقدسي ، جمال الدين يوسف:
رسائل دمشقية ، حققها وقدم لها صلاح محمد الخيمي ، دار ابن كثير ، دمشق ـ بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ .
ـ النابلسي ، عبد الغني :

التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية ، تحقيق هربيرت بوسه ، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ١٩٧١ .

ـ النابلسي عبد الغني ورمضان بن موسى العطيفي :

رحلتان إلى لبنان ، تحقيق صلاح الدين المنجد وإسطفان فيلد ، بيروت ، إصدار المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ط ١٩٧٩ .

ـ النعيمي ، عبد القادر بن محمد :

دور القرآن في دمشق ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٣ .

ـ نوفل ، عبد الله حبيب :

تراجم علماء طرابلس وأدبائها ، المنشورات الجامعة ، مكتبة السائح ، طرابلس ـ لبنان ، ط ١٩٨٤ .

ب ـ المصادر الأجنبية المعرَّبة :

ـ بازيلي ، قسطنطين :

سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي ، من الناحيتين السياسية والتاريخية ، ترجمة د. يسر جابر ، دار الحداثة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ .

ـ بولياك ، ن . أ :

الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، منشورات وزارة التربية الوطنية ، لبنان ، تعريب عاطف كرم ، ط ١ ، ١٩٤٨ .

ـ زادة ، طاشكبري :

الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١٩٧٥ .

ـ شوكت ، محمود :

التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة (١٨٢٥ م) ، ترجمه عن التركية ، د. يوسف نعيسة ومحمود عامر ، دار طلاس ، دمشق ، ط ١٩٨٨ .

ـ قدسي ، إلياس :

نبذة تاريخية في الحرف الدمشقية ، بحث مقدم للمجمع العلمي الشرقي الملتئم في مدينة ليدن عام ١٨٨٣ . نشره :

Carlo LANDBERG, Leide. 1885, Actes du Vle Congréss des orientalistés.

ـ ماغري ، دومينيكو المالطي :

رحلة إلى جبل لبنان ، نشره في رومة سنة ١٦٥٥ ، حققه ونقله إلى العربية كميل أفرام البستاني ، منشورات دار لحد خاطر ، بيروت ، ط ١٩٨٥ .

ـ منير وعادل إسماعيل :
تاريخ لبنان الحديث ، الوثائق الدبلوماسية القسم الأول ، ج ١ ، دار النشر للسياسة والتـاريخ ، بيروت ، ط ١٩٨٠ .

جـ ـ المصادر المخطوطة :

١ ـ سجلات محاكم دمشق الشرعية ، رقم (١١ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٤ ـ ٢٨ ـ ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ١٠١ ـ ١٤٨ ـ ١٥١ ـ ١٨٢).
٢ ـ سجل محكمة الميدان بدمشق ، رقم (٣٠٤).
٣ ـ سجل القسمة العسكرية بدمشق ، رقم (٢٩٩).
٤ ـ سجلات محاكم حلب الشرعية ، رقم (١٠ ـ ١١ ـ ١٥ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤).
٥ ـ سجلات محكمة طرابلس الشرعية ، رقم (١) ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥).

المـراجـع

أ ـ المراجـع العربيـة :

ـ إسماعيل ، د. محمود:
قضايا في التاريخ الإسلامي ، منهج وتطبيق ، دار العودة ، بيروت ، ط ١٩٧٤ .
ـ أنيس ، د. محمد:
الدولة العثمانية والشرق العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، د. ت.
ـ بيهم ، محمد جميل:
فلسفة التاريخ العثماني ، طبع بمطبعة مكتبة صادر ـ بيروت ، ١٩٢٥ م .
ـ البدوي ، عبد الرحمن:
النقد التاريخي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١٩٦٣ .
ـ بدوي ، د. أحمد زكي:

معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ١٩٧٨ .

ـ حلّاق ، د. حسان :

التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر ، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت ، الدار الجامعية ، بيروت ـ لبنان ، ط ١٩٨٧ .

ـ الحمود ، نوفان رجا :

العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ .

ـ الجابري ، د. محمد عابد :

فكر ابن خلدون ، العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٢ .

ـ الجابري ، د. محمد عابد :

العقل السياسي العربي ، محدداته وتجلياته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ .

ـ الخوري ، الأب أغناطيوس طنوس :

مصطفى بربر آغا ، حاكم طرابلس واللاذقية (١٧٦٧ ـ ١٨٣٤) ، جروس برس ، طرابلس ، دار الخليل ـ لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٥ .

ـ الخالدي ، د. طريف :

دراسات في التاريخ العربي الإسلامي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ .

ـ الدوري ، د. عبد العزيز :

مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٨ .

ـ رافق ، د. عبد الكريم :

بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث ، دمشق ، دون ذكر دار النشر ، ط ١٩٨٥ .

ـ رافق ، د. عبد الكريم :

العرب والعثمانيون (١٥١٦ ـ ١٩١٦) ، دمشق ، دون ذكر دار النشر ، ط ١٩٧٤ .

ـ رستم ، أسد :

آراء وأبحاث ، منشورات الجامعة اللبنانية ، قسم الدراسات التاريخية ، بيروت ، ١٩٦٧ .

ـ زكار ، سهيل :

بلاد الشام في القرن التاسع عشر ، مجموعة وثائق ودراسات ، تحقيق د. سهل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٢ .

ـ زين ، زين نور الدين :

الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان ، دار النهار للنشر ، ط ١ ، ١٩٧١ .

ـ زين ، زين نور الدين :

نشوء القومية العربية ، مع دراسة تاريخية في العلاقات التركية ـ العربية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩ .

ـ زيادة ، د. خالد :

اكتشاف التقدم الأوروبي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ .

ـ زيادة ، د. خالد :

تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

ـ زيادة ، د. خالد :

الصورة التقليدية للمجتمع المديني ، منشورات معهد العلوم الاجتماعية ، الجامعة اللبنانية ، طرابلس ـ لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

ـ زيادة ، د. خالد :

كاتب السلطان ، حرفة الفقهاء والمثقفين ، دار الرياض الريس للكتب والنشر ، لندن ـ قبرص ، ط ١ ، ١٩٩١ .

ـ السيد، د. رضوان :

الأمة والجماعة والسلطة ، دار إقرأ ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ .

ـ السيد ، د. رضوان :

مفاهيم الجماعات في الإسلام ، دار التنوير للطباعة والنشر ـ بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ .

ـ الشناوي ، د. عبد العزيز :

الدولة العثمانية دولة مفتري عليها ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٣ ج ، ط ١٩٨٠ .

ـ صباغ ، د. ليلى :

من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول. محمد الأمين المحبي المؤرخ وكتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٦ .

ـ طرخان ، إبراهيم علي :

النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في القرون الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط ١٩٦٨.

ــ طربين، د. أحمد:

ملامح التغيير الاجتماعي في بلاد الشام في القرن التاسع عشر، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٣.

ــ العروي، عبد الله:

مفهوم الدولة، مركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط ١٩٨١.

ــ العروي، عبد الله:

ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٩٨٣.

ــ عمارة، د. محمد:

الإسلام وفلسفة الحكم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩.

ــ العظمة، د. عزيز:

الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣.

ــ عثمان، د. محمد عبد الستار:

المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، ط ١٩٨٨.

ــ الحلبي، أكرم حسن:

دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، الشركة المتحدة للطباعة والنشر، دمشق، ط ١، ١٩٨٢.

ــ عثمان، د. محمد رأفت:

رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة، ط ٢، ١٩٨٦.

ــ فرح، د. إلياس:

مقدمة في دراسة المجتمع العربي والحضارة العربية، دار الطليعة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠.

ــ فريد، محمد:

تاريخ الدولة العلية، دار الجيل، بيروت، ط ١٩٧٧.

ــ كوثراني، د. وجيه:

السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.

ـ كوثراني ، د. وجيه:
الفقيه والسلطان ، منشورات دار الراشد ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٩.

ـ كوثراني ، د. وجيه:
الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٨.

ـ كرد علي ، محمد:
خطط الشام ، دار العلم للملايين ، ٦ ج ، بيروت ، ط ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢.

ـ مصطفى ، د. أحمد عبد الرحيم:
في أصول التاريخ العثماني ، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٢.

ـ معتوق ، د فردريك:
تطور علم اجتماع المعرفة ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢.

ـ معتوق ، د. فردريك:
منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٥.

ـ معتوق ، د. فردريك:
المعرفة ، المجتمع والتاريخ ، منشورات جروس برس ، طرابلس ـ لبنان ، ط ١ ، ١٩٩١.

ـ متولي ، د. أحمد فؤاد:
الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر ومقدماته ، من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له ، القاهرة ، مكتبة النهضة ، ط ١٩٨٦.

ـ المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام:
منشورات جامعة دمشق ، مكتبة الآداب ، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠.

ـ نعيسة ، د. يوسف جميل:
مجتمع مدينة دمشق (١٧٧٢ ـ ١٨٤٠ م) ، دار طلاس ، دمشق ، ٢ ج ، ط ١ ، ١٩٨٦.

ـ نصار ، د. ناصيف:
الفكر الواقعي عند ابن خلدون ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٥.

ـ يني ، جرجي أفندي:
تاريخ سوريا ، دار لحد خاطر ، بيروت ، ط ١٩٨٦ .

ب ـ المراجع المعرّبة :

ـ أتكن ، هيوغ :

دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، ترجمة د. محمود زايد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١٩٨٢ .

ـ أندرسون ، بيري :

دولة الشرق الاستبدادية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ط ١٩٨٣ .

ـ أركون ، محمد :

تاريخية الفكر العربي الإسلامي ، منشورات مركز الإنماء القومي ، لبنان ، ط ١٩٨٦ .

ـ باراكلو ، جفري :

الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية ، ترجمه صالح أحمد علي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٩٨٥ .

ـ بروكلمان ، كارل :

تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة نبيه أمين فارس ، ومنير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٥٥ .

ـ بوبر ، كارل :

عقم المذهب التاريخي ، دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية ، ترجمة عبد الحميد صبرة ، دار المعارف بالإسكندرية ، ط ١٩٥٩ .

ـ ثربون ، جوران :

أيديولوجيا السلطة وسلطة الأيديولوجيا ، ترجمة إلياس مرقص ، دار الوحدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ .

ـ جب وبوون ، هاملتون وهارولد :

المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجم د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، القسم الأول من الكتاب في جزئين ، وصدر عن دار المعارف بمصر ، ط ١٩٧١ . ثم أعاد ترجمة القسم الثاني الذي صدر أيضاً بجزئين عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ط ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ .

ـ حوراني ، ألبرت :

الفكر العربي في عصر النهضة ، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٧ .

ـ دائرة المعارف الإسلامية:
نسخة مصورة، تصوير دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٥ ج، د. ت. نقلها إلى اللغة العربية: محمد ثابت الفنادي ـ أحمد الشناوي ـ إبراهيم زكي خورشيد ـ عبد الحميد يونس ـ راجعها، من قبل وزارة المعارف العمومية بمصر، محمد أحمد جاد المولى، وهي من إعداد مجموعة من المستشرقين.

ـ روزنتال، فرانز:
علم التاريخ عند المسلمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣.

ـ سميليا نسكايا، إيرينا:
البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، ترجمة يوسف عطا الله، مراجعة وتقديم د. مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، ط ١٩٨٩.

ـ سورديل، دومينيك:
الإسلام في القرون الوسطى، ترجمة د. علي مقلد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٣.

ـ شير، آدي:
معجم الألفاظ الفارسية المعرَّبة، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١٩٨٠.

ـ شاخت وبوزورن:
تراث الإسلام، ترجمة: زهير السمهوري وشاكر مصطفى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة الأعداد (٨ و ١١ و ١٢)، ط ١٩٧٨.

ـ غورفيتش، جورج:
الأطر الاجتماعية للمعرفة، ترجمة د. خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨١.

ـ كاهن، كلود:
تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ترجمه د. بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت، ط ٢، ١٩٧٧.

ـ كلاستر، بيار:
مجتمع اللادولة، ترجمة محمد حسين دكروب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط ١٩٨٠.

ـ كار، أدوار:
ما هو التاريخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠، ترجمة ماهر

كيالي ، بيار عقل.
ـ كابلوف، ثيودور:
البحث السوسيولوجي ، تعريب نجاة عياش ، تدقيق غسان سلمان ، شركة المطبوعات الشرقية ، دار المروج ، ط ١٩٨٥ ، بيروت.
ـ لوكاش ، جورج:
التاريخ والوعي الطبقي ، ترجمة د. حنا الشاكر ، دار الأندلس ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢.
ـ لوتسكي ، فلاديمير:
تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيف البستاني ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧١.
ـ لابيدوس ، إيرا مارفين:
مدن الشام في العصر المملوكي ، ترجمة وقدم له د. سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٥.
ـ متز ، آدم:
الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، دار الكتاب اللبناني ، ٢ ج ، ط ٤ ، ١٩٦٧.
ـ وات ، مونتغمري:
الفكر السياسي الإسلامي ، المفاهيم الأساسية ، ترجمة صبحي حديدي ، دار الحداثة ، بيروت ، ط ١٩٨١ .

جـ ـ الدوريات :

ـ مجلة الاجتهاد ، المثقف والسلطان ، العدد ٤ و ٥ ، بيروت ، ١٩٨٩ .
ـ مجلة الاجتهاد ، الشريعة والفقه والدولة ، العدد ٢ و ٣ ، بيروت ، ١٩٨٩ .
ـ مجلة الاجتهاد ، المدينة والدولة في الإسلام ، العدد ٦ و ٧ ، بيروت ، ١٩٩٠ .
ـ الفكر العربي ، فكرة التاريخ والوعي التاريخي العربي ، العدد ٢٧ و ٢٨ ، تصدر عن معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ .
ـ الفكر العربي ، المثقف والسلطة ، العدد ٥٣ ، ١٩٨٨ .
ـ الفكر العربي ، الرحلات العربية والرحالات ، العدد ٥١، ١٩٨٨ .
ـ الفكر العربي ، مسألة المدينة والمدينة العربية ، العدد ٢٩ و ٣٠ ، ١٩٨٢ .
ـ الفكر العربي ، المجتمع والسلطة ، دراسات في أنتروبولوجيا السياسة والاجتماع ، العدد ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٦ ، ط ١٩٨٣ .

ـ الفكر العربي ، في التاريخ والمنهج التاريخي ، العدد ٥٨ ، ط ١٩٨٩ .
ـ المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، تصدر عن جامعة الكويت ، العدد الثامن عشر ، المجلد الخامس ، ١٩٨٥ .
ـ مجلة دراسات تاريخية ، تصدرها جمعية تاريخ العرب بجامعة دمشق ، الأعداد ٢٥ و٢٦ و٣١ و٣٢ ، ١٩٨٧ .
ـ مجلة الواقع ، فصلية تصدر عن المؤسسة اللبنانية للفكر والثقافة ، العدد الأول ١٩٨١ ، العدد العاشر ، ١٩٨٦ .
ـ سلسلة عالم المعرفة ، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ، الأعداد التي تحمل العناوين التالية :
  ـ تراث الإسلام ، العدد ٨ و ١١ و١٢ ، ط ١٩٧٨ .
  ـ المدينة الإسلامية ، العدد ١٢٨ ، ط ١٩٨٨ .
  ـ المساجد ، العدد ٣٧ ، ط ١٩٨١ .
  ـ في تراثنا العربي الإسلامي ، العدد ٨٧ ، ط ١٩٨٥ .
  ـ أدب الرحلات ، العدد ١٣٨ ، ط ١٩٨٩ .
  ـ معالم على طريق تحديث الفكر العربي ، العدد ١١٥ ، ط ١٩٨٧ .
ـ مجلة تاريخ العرب والعالم ، تصدر عن دار النشر العربية للدراسات والتوثيق ، بيروت ، الأعداد (٩٥ ـ ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠٠) ، ط ١٩٨٧ .
ـ مجلة الباحث ، تصدر في بيروت ، العدد الرابع من السنة الثامنة ، عام ١٩٨٦ .
ـ مجلة أوراق لبنانية ، الجزء الخامس ، السنة الثانية ـ العام (١٩٥٦) ، وهي صدرت في مجلدات عن دار الرائد اللبناني ، بيروت ، ط ١٩٨٣ ، المجلد الثاني .

د ـ المراجع الأجنبية :

- ABDEL NOUR, A.: **Introduction à l'histoire de la Syrie ottomane,** *(XVIe-XVIIIe siècle). Publications de l'Université, Libanaise (1982).*
- BARBIR, k.k.: **Ottoman rule in Damascus (1708-1758),** *Princeton, 1980.*
- BODMAN. H.L.: **Political factions in Aleppo (1760-1826),** *Chapelhill, North Carolina Press, 1963.*
- BOURDIEU, P.: **Le Sens Pratique,** *éd. de Minuit, Paris, 1980.*
- CREASY, Edward: **History of the ottoman turks,** *with a new introduction by Zeine N. Zeine (Beirut, Khayat's, 1961).*

- CREASY, Edward: **History of the ottoman empire,** *Reprinted by Khayat's, Beirut, 1968.*
- Encyclopédie de l'Islam: **Leiden, E.J. Brill, Paris, ed. G-P. MAISONNEUVE AND LAROSE. S.A. (4 Vol).**
- GIBB, Hamilton and BOWEN Harold: **Islamic society and the west,** *2 vols, in 4 parts (Oxford, U.P.), London, 1950-1957.*
- INALCIK. H: **The turkish impact on the development of modern Europe,** *in KARAPAT, (Leiden, E.J. Brill, 1974).*
- ITZKOWITZ. N.: *«Eighteenth-Century ottoman realities».* **Studia Islamica,** *(XVI)-1962.*
- k. KARAPAT: **The ottoman state and its place in the world history,** *(Leiden. E.J. Brill. 1974).*
- LUKACS. G.: **Histoire et conscience de classe,** *Trad. Axleos-Bois, éd. Minuit, Paris, 1960.*
- MASSIGNON, LOUIS: **Opera Minora,** *tome 1, Dar Al-Maaref, Liban, 1963.*
- MANNHEIM, KARL: **Essays on the sociology of Knowledge,** *ed Routtedge and Kegan Paul Ltd, London, 1952.*
  - **Ideology and Utopia,** *Routledge and Kegan Paul, 1936, London.*
- RAFEQ, Abdul-Karim: **«The law-court registers of Damascus,** *with special reference to craft corporations during the firts half of the eighteenth century». in Les Arabes par leurs archives (XVIe-XXéeme siécles), eds, Jacques Berque et D. Chevallier, Paris, 1976, CNRS.*
- RAFEQ, Abdul-Karim: **The province of Damascurs,** *(1723-1783) 2nd ed. Beirut, Khayat's, 1970.*
- RAYMOND, André: **Grandes Villes Arabes à l'époque ottomene,** *éditions Sindbad, Paris, 1985.*
- RAYMOND, André: **Artisans et commercants au Caire,** *au XVIIIème siècle, 2 tomes, Damas, 1973-1974.*
- REPP. R. C.: **The Mufti of Istabul,** *oxford, U.P. 1986.*
- STANFORD, Show: **History of the ottoman Empire and modern turkey,** *Vol. 1. the empire of the Ghaziz (Cambridge. U.P. 1977).*
- SAUVAGET: **Alep Essai sur les développement d'une Grandes Villes Syriènne,** *Paris, 1941.*
- STERN, S.M.: **The construction of the Islamic city,** *Oxford, U.P. 1972.*
- THIECK. J.P.: **Mouvements Communautaires et espaces Urbains au Machreq.** *Centre d'études et de recherches sur la Moyen Orient contamporain, Beyrouth (1985).*

دليل عام

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

- د -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

- ع -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

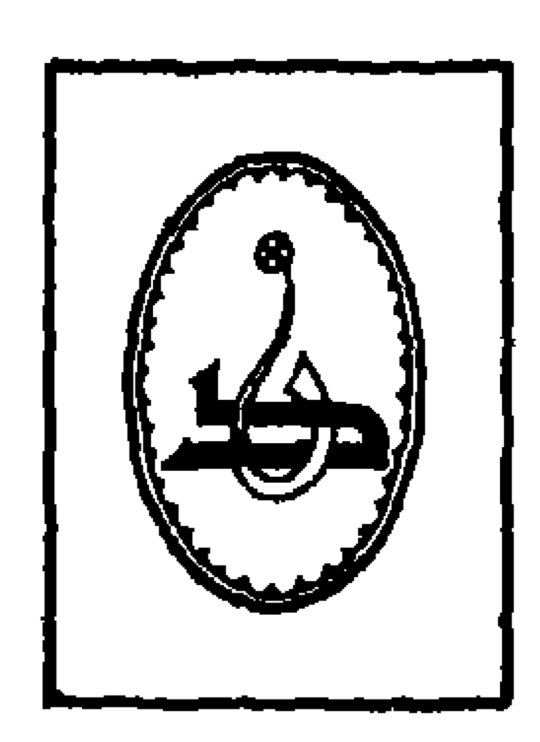
ـ ك ـ

ـ م ـ

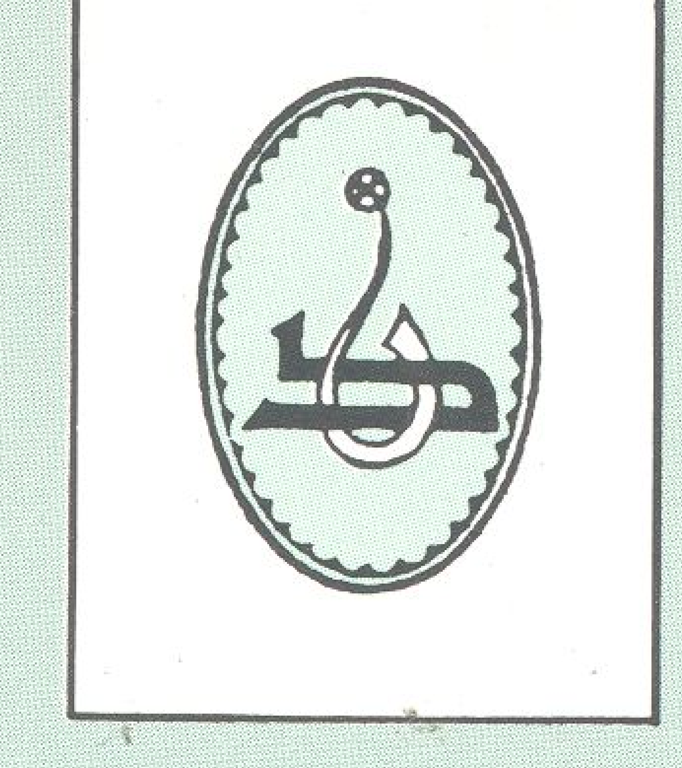
محتوى الكتاب

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة



رقم: 265 - 93



لا يقتصر هذا البحث على السلطة بمفهومها الضيِّق، بل هو يؤرخ لحقبة مهمة في تاريخ بلاد الشام، زمن الحكم العثماني، اشتدَّت فيها الصراعات بين طوائف العسكر، وبين الولاةُ. وفيه تناقصت هيبة السلطة المركزية في «الاستانة»، وظهرت قوى محلية على أساس قبلي، أو إقطاعي، أو مملوكي، أو ديني. وظهرت العائلات التي لا يزال لبعضها أثرها الكبير في المجتمع حتى الآن.

وهو يبحث في الدولة وأجهزتها، والمجتمع وشرائحه، والقوى الفاعلة فيه من علماء، ورجال دين، وأصحاب حرف، وغيرهم من الفئات المنظمة، والعائلات المؤثرة في المجتمع أو الدولة.

وأصل الكتاب «أطروحة دكتوراه» ولذلك هو غني بالمصادر والمراجع، والوثائق، مما يجعله كتاباً يحتاجه كل باحث، وكل مهتم بالتاريخ وشؤون المجتمع.

